

الانوار السنية

شرح العلامة الشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس

ابن عبد القادر الخطيب

على الرسالة المسماة

الدرر البهية

للعلامة السيد أبي بكر بن السيد محمد شطار رحمهما الله آمين

مبدوءة بمقدمة تتعلق بالبسملة والمبادئ العشرة للشارح المذكور

وبهامش الكتاب تقارير مفيدة للشارح أيضا

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية
لاصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه

مقدمة

تتعلق بالبسملة والمبادئ العشرة ، من علم التوحيد ، وأصول
لفقه ، والفقه ، والتصوف . للاستاذ الشيخ عبد الحميد بن
محمد علي قدس ابن عبد القادر الخطيب رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المزد عن الأشباه والنظائر . الذي لا ينفد ما عنده من النعم والدخائر . الفنى عما سواه مغنى المحتاج . المان
علينا باتباع أفضل منهاج . أحمد من إله الصطفى لديه خلاصة العالمين . وأطلعهم على حقيقة التوحيد واليقين .
والصلاة والسلام على كنز الأنوار السنية . الحاوى لجميع الكمالات الآتى في منطق الدرر البهية . والمؤيد بالعجز
بالآيات البينات . أصل الأصول . والفرع الثابت الذى لا يزول . نهاية المحتاج وروض الطالب . وتحفة المحتاج وأسن
المطالب . سيدنا محمد الذى جاء ببشرى الكريم . وهدى إلى المنهج القويم . وعلى آياته وأخوانه من الأنبياء والمرسلين
أفضل من خصهم الله تعالى بالفهم عنه والتفقه فى الدين . وعلى آله الذين محبتهم سفينة النجاة وسلم التوفيق . وعلى
أصحابه عمدة الثقات ومعدن التحقيق . وعلى التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين سيما الأصفياء الصديقين الذين صفت
قلوبهم فجعلت خزانة الأسرار والأولياء العارفين الذين صقلت أفئدتهم فثلثت بالحكم والأنوار . والعلماء الذين
انتدبوا لتحريز هذا الدين فحازوا مجموع الفضائل وبلغوا غاية اليقين . وسلم اللهم عليهم تسليما واجل لنا فى محبتهم
قلبا سليما ما فاقت أسرار مولانا الكريم على قارىء بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد . فإما كانت الهدايا
تزرع الحب وتضاعفه وتعضد الشكر وتضاعفه أحببت أن أهدي إلى اخواني هدية فائقة تكون فى سوق الفضائل
نافقة فلم أجد إلا العلم الذى هو أشرف ما فى الوجود . وأعز ما ينعم الله تعالى به على عباده ويحجود . كإقبال
عليه أفضل من أهدي وهدي « ما أهدي المرء المسلم لأخيه هدية أفضل من كلمة حكمة يزيده الله بها هدى
ويرده بها عن ردى » ورأيت فإذا التأليف فى كل فن لا تحصى والتضانيف من سطور العلماء لا تستقصى
إلا أن التأنيق فى التحجير من قبيل إبراز الحقائق فى الصور ولهذا قيل لكل جديد لذة ولا خلاف فى ذلك عند
أهل النظر . ثم أتى نظرت إلى نفسى فى هذه الصناعة فوجدتها قليلة البضاعة فقلت لها إلى أين والباع قصير
وفيماذا يؤتى التحجير فينبأ أنا مفكر فى ذلك الشأن ساجد الفكر حيران إذ نظر إلى شيخى رحمه الله تعالى
بعين كاله فى مرآة جماله وأراد أن يكمل فضلى ويرفع ذكرى ويروج قولى ويجعل قدرى وكان ذلك
قبل انتقاله من هذه الدار وأرجو أن يشرع رسالته المعروفة

التظهير الموسومة . بالدرر البهية . فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية التى عم نفعها وعظم فى القلوب وقبها الجامعة
لغزارة علمها وإن كانت أوراقها صغيرة الحجم لطيفة لأحسن محاسن العلوم الشريفة إذ هى محتوية على أربعة
فنون . هى لبقية العلوم عيون : علم أصول الدين الذى هو للعلوم مرجع وأساس . وعلم أصول الفقه الذى هو
لها مشكاة ونبراس . وعلم الفقه الذى هو واسطة عقدها . وعلم التصوف الذى هو خالصة نفعها . فلما أمرنى
شيخى المرحوم بذلك حصل لى تردد لعمري بأتى لست من أهل هاتيك المسالك ورأيت الاحجام عن هذا المقام
بالنسبة لمثلى أجدى وأنجع فعرفة المرء بنفسه أولى وأنفع فأعاد رحمه الله تعالى على الأمر ثانيا فأجبت ب نعم
لامتوانيا إذ لم أجد بدا من الاجابة وإن لم أكن على يقين من الاصابة . وقابلت هذه الرغبة بأهلا وسهلا وإن لم
أكن لتلك الطلبة أهلا . مبادرا بالامتثال لأمره لتعود على فيوضات حظه وسره ، وموافقة لحسن ظنه وأمله فى
لعل بخدمته يحفى سعده الوفى

وإذا سخر الإله أناسا . لسعيد فأنهم سعداء

وأداء لبعض حقوقه الواجبة على وانعاماته الواصلة منه إلى . ولأن إشارته رضى الله عنه فضلا عن أمره فتوح
وطاعته من عالم الغيب منوح ، فشرحها بعد الأمر والاستخارة وحصول الاذن والاشارة وتنفس صبح الصبا
والقبول بنشر البشارة والقبول ، شرحا فض مسك ختامها وكشف عن سدول لثامها فأوضحت به عباراتها
أعما إيضاح وأفصحت عما رجحت من العبارات بحسب الامكان أجمل افصاح ، وأظهرت ما توىء إليه تلك
الرسالة بطرف خفى ، وضبطت وحملت ما فيها من العبارات بظرف وفى . وأتيت من تحقيق ما فيها من المباحث بما
يتشرح به خاطر الناظر والباحث ، فمتى أخذت فى مطلب من المطالب المهمة كملته وجملته حتى تستدير دياجير
المدلهمات ومزجت الشرح بالشرح امتزاج المساء بالراح والجسد بالروح ، واقتطفت من أراهير التأليف
المؤلفة فى هذا الشأن كل مشوم بهى وجمعت من ثمار تلك العلوم كل مطعوم شهى مستعينا بحول الله تعالى وقوته
متكلا عليه فى تسير عسير ذلك ونيل فائدته . وسميته . بالأنوار السنية . على الدرر البهية . فإلى محمد
الله تعالى الذى ينيل الطالب شرحا يعين ان شاء الله تعالى الطالب ، يقر عيون قارئه ويسر بإيضاحه مشكلات
أصله خاطر الناظر فيه ، وما ذاك إلا بركة النبى سيد الأبرار ومدد شيخى المؤلف كثير الأنوار ، والألفاظ
وصفت نفسى فى هذه الصناعة من أتى قليل البضاعة فأؤمل من الله تعالى أن يجعله كايود الآمون وأرغب
إليه تعالى أن يصيره كايروم الراغبون وأسأله تعالى بحجاء النبى الأمين أن يسرنى به دنيا ودين . وأن يعنينا
جميعا فى الدارين السعادة . ويرزقنا الحسنى وزيادة وأرجوه من طوله وفضله ان ينفع به كنافع بأصله إنه
هو لما يريد فاعل . ولا يخيب رجاء سائل . كيف وظنى فيه حسن جميل . وأملى فيه طويل . وليس لى فيما أرجوه
من الاوطار وسيلة إلا الشفيع المختار . وبه سبحانه التوفيق ويده أزمة التحقيق (هذا) ولما كمل نظام
ذلك الشرح على الوجه المذكور أردت أن أتم فى هذه الوريقات جماله الموفور . وذلك بالتكلم على البسملة
الشريفة من الفنون الاربع المودعة فى هذه التحفة لتعلم أسرارها وتفيض أنوارها . إذ قال العلماء رحمهم الله
تعالى ينبغى لكل شارح فى فن أن يتكلم على البسملة بطرف يناسب الفن المشروع فيه وفاء بحق البسملة
وذلك لأنها جزء من القرآن الذى هو العلة الغائية لتدوين العلوم اذ لم تدون إلا للاستعانة بها على فهم كلام الله تعالى
وكلام رسوله ﷺ ، فكان لكل جزء من أجزاء ما حق فى كل فن يقتضى التكلم عليها بما يناسبها منه عسى
أن يظفر ببعض ما أودعه فيها المتكلم الحكيم ومن جملة أجزاءها البسملة فلها حق بذلك الاعتبار وبحق الفن
المشروع فيه وذلك أن الفن نعمة والشكر على النعمة واجب . وشكر النعمة هو صرفها فها وضعت له من الطاعات
ومعلوم ان الفنون إنما وضعت للاستعانة بها على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم والبسملة من
جملة ذلك فالحقان متلازمان ولتعود بركتها إلى الفن المشروع فيه وإلى الشارح فيه أيضا وإلى التكلم عليها

بما يناسب الفن استحضار مسائل ذلك المشرع فيه فتنتعش به أذهان الراغبين فيه ولم يقل أن ترك التكلم عليها رأساً إما قصور باع عنه وإما تقصير في نيل شرف خدمتها وهي لتضمنها لجميع معاني القرآن المتضمن لجميع العلوم بنص (ما فرطنا في الكتاب من شيء) قابلة للتكلم عليها من أي فن كان وإن منع في بعض العلوم كعلم العروض لما فيه من إساءة الأدب . ولما علم من الدين بالضرورة أن بين القرآن والشعر غاية التباين لا لكونها غير قابلة له . والشروع الآن في علم التوحيد . وعلم أصول الفقه . وعلم الفقه . وعلم التصوف فينبغي أن نتكلم عليها بما يناسب هذه الفنون إلا أنه ينبغي قبل التكلم عليها أن نبين ما يحتاجه كل طالب أمام كل فن ليتصوره ويعرفه قبل الشروع فيه فيكون على بصيرة تامة فيه ، إذ قالوا ينبغي لمن خاض في علم من العلوم أن يتصوره بوجه ما ولو باسمه لاستحالة توجه النفس نحو المجهول المطلق فإن الشارع فيه قبل ذلك يكون كالهائم الذي لا يدري أين يقصد والأكل أن يتصور أو لاحقيقته بحدده أو رسمه ليكون على بصيرة في طلبه فإن من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء . وأن يعرف موضوعه وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له فيمتاز عن غيره أتم تمييز . وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث . وأن يعرف بقية المبادئ العشرة المشهورة المسماة بمقدمة العلم المنظومة في قولي :

ان مبادئ أي علم كانا * عشر تزيد من دري عرفانا

الحد والواضع ثم الاسم * والنسبة الموضوع ثم الحكم

وغاية وفضله اسمداد * مسائل بها الهنا يزداد

فلنذكرها على ترتيب النظم لكل واحد من الفنون التي ذكرها المصنف رحمة الله تعالى مراعين ترتيبه الذي اختاره فيها ونعقبها بالتكلم على البسملة في ذلك الفن سالكين سبيل الاختصار الذي لا ضرر فيه ولا ضرار .

(الفن الاول من الفنون الاربعة المتقدمة فن التوحيد)

وحده العلم بأن الشيء واحد يقال وحدته أي وصفته بالوحدانية . واصطلاحاً بمعنى الفن المدون أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته والتصديق بها ذاتاً وصفات وأفعالا * وأما حده بمعنى الفن المدون فهو علم يبحث فيه عن اثبات العقائد الدينية مكتسب من أدلتها اليقينية * وواضعه الامامان الجليلان الامام أبو الحسن الأشعري والامام أبو منصور الماتريدي رحمهما الله تعالى بمعنى أنهم مبادونا كتبه وردا الشبه التي أوردتها المعتزلة فلا ينافي ما في الأوليات كما في سغود المطالع من أن أول من أظهر التوحيد بمكة المشرفة وما حولها قس بن ساعدة وورقة ابن نوفل وزيد بن نفيل ومن العلوم أنه جاء به كل نبي * واسمه علم التوحيد ويسمى علم الكلام وعلم العقائد وعلم أصول الدين والفقه الأكبر * ونسبته للعلوم أنه أصل كل علم ومساواه فرع ونسبته للباطن كنسبة الفقه إلى الظاهر * وموضوعه ذات الله تعالى وذات رسوله من حيث ما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز والممكن من حيث أنه يستدل به على وجود صانعه والسمعيات من حيث اعتقادها * وحكم الشارع فيه الوجوب العيني على كل مكلف ذكر أو أنثى * وغايته ثمرته وهي معرفة الله تعالى بالبراهين القطعية والفوز بالسعادة الأبدية والارتقاء من حضيض التقليد إلى ذروة الايقان * وفضله أشرفيته على جميع العلوم لتعلقه بذات الباري * واستمداده من الأدلة العقلية كحدوث العالم والنقلية وهي ما جاء في الإيمان بالبعث والنشور واليوم الآخر والملائكة وغير ذلك * ومسائله قضاياها الباحثة عن الواجبات والجائزات والمستحيلات فهذه المبادئ العشرة المتعلقة بفن التوحيد * ولترجع الآن إلى ما نحن بصدده من التكلم عن البسملة بما يناسب هذا العلم فنقول يتعلق بالبسملة أربعة مباحث * الأول الباء * اعلم أنه قد اشتهر أن الباء حرف جر أصلي على الراجح ومتعلقها محذوف تقديره أو أؤلف أو ابتدئ مثلاً وهما من أفعال العباد وهي إما اضطرارية أو اختيارية * أما الاضطرارية فلا خلاف في أن الخالق لها هو الله تعالى وأما الاختيارية فذهب أهل السنة أن الخالق لها هو الله تعالى وليس للعباد الكسب

ومذهب الجبرية أن العبد مجبور أي لا اختيار له في صدور أفعاله عنه فهو كشيء معلقة تقبلها الرياح عينا وشمالا وبنوا على ذلك أن التعذيب ظلم وهو ظاهر البطلان وذلك للفرق الظاهر بين حركة الباطش والمرتعش ومذهب المعتزلة أن العباد موجدون لأفعالهم مخترعون لها على سبيل التأثير وذلك بقدرته خلقها الله تعالى فيهم واجترأ المتأخرون منهم على أن سمووا العبد خالقا على الحقيقة . ومذهبهم هذا باطل لأمر متعدد . منها أنه قد قام البرهان على وجوب الوحدانية له تعالى في الذات والصفات والأفعال وأقوى دليل من السمع قوله تعالى « والله خلقكم وما تعملون » (ثم ان الباء) إشارة إلى وحدته تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله بل وإلى جميع العقائد اذ معناها الاشارة إلى ما كان وما كان وما يكون ما يكون * وبين ذلك أن الله سبحانه وتعالى جعل معاني الكتب المنزلة في القرآن وجعل معاني القرآن في الفاتحة يعرف ذلك ذو قان عرف حقيقة معانيها ومعاني الفاتحة في البسملة ومعنى البسملة مفهوم إشارة واجمال من الباء والمعنى ما كان وما كان وما يكون ما يكون وحينئذ يكون في الباء إشارة إلى جميع العقائد لأن المراد في وجدها وجودي بوجود ما يوجد ولا يكون كذلك الامن اتصف بصفات الكمال وتزده عن صفات النقصان . ومعنى الباء الاشارة في نقطتها المشيرة إلى توحيدة تعالى وانفراده بالالوهية والتدبير سبحانه وتعالى فهي تشير إلى أن الله تعالى نقطة الوجود المستمد منه كل موجود بمعنى أنه خالق كل شيء ومفتقر إليه كل شيء * واعلم أن المراد بالنقطة كإقال الباجوري وغيره أول نقطة تنزل من القلم الذي يستمد منه الخط لا النقطة التي تحت الباء خلافاً لمن توهمها * المبحث الثاني * في الاسم وهو ما دل على مسمى وهل هو عين المسمى أو غيره خلاف والتحقيق أنه إن أريد من الاسم اللفظ فهو غير مسماه قطعاً وإن أريد ما يفهم منه فهو عينه قطعاً وبذلك يرجع الخلاف لفظياً * المبحث الثالث * في لفظ الجلالة وهو علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وهو أعظم أسمائه تعالى لجمعه حقائق الاسماء كلها واشتماله على كمال الصفات * المبحث الرابع * في الرحمن الرحيم ومعنى الاول المنعم بجلال النعم والثاني المنعم بدقائقها وحينئذ في هاتين الصفتين أدلة سائر العقائد لأن من جملة إناعمه تعالى انزاله القرآن المجيد وهو دليل السمع والبصر والكلام ومن جملة إناعمه إيجاد الخلائق وتسخير بعض الأشياء لبعض وهو دليل سائر الصفات . ومن جملة إناعمه تعالى إرسال سائر الرسل وتأنيدهم بالمعجزة وهو يستلزم صدقهم واذا ثبت صدقهم فمن جملة أخبارهم أنهم معصومون مبلغون جائز في حقهم كل ما لم ينقص وكما ثبت شيء استحالة ضده والسمعيات ثبتت بأخبارهم وبالقرآن المجيد أيضاً وهذا وقد جمعنا في التكلم على البسملة وعلى المبادئ العشرة من هذا الفن وريقات جعلناها كالمقدمة لكتابنا إرشاد المهتدي إلى شرح كفاية المبتدئ فهي توضيح ما نقلناه هنا إذ جميع ما ذكر مخلص منها فانظرها إن رمت الاستفادة والله التوفيق ومنه كمال الافادة

(الفن الثاني علم أصول الفقه)

* وحده علم بأصول يعرف بها أدلة الفقه الاجمالية وطرق استفادة جزئياتها وحال مستفيدها * وواضعه الامام الاعظم محمد بن ادریس الشافعي رضي الله عنه * واسمه أصول الفقه * ونسبته لعلم الفقه الاصل والغير التباين * وموضوعه الادلة السمعية من حيث اثبات الاحكام الشرعية بها والاحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالادلة السمعية * وحكمه الوجوب العيني على من انفرده والكفائي على المتعدد * وغايته الاقتدار على الاستنباط من الادلة * وفضله جزيل لتوقف استنباط الادلة عليه * واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع فكون الامر للوجوب مثلاً يؤخذ من الوعيد على تركه في الكتاب والسنة كقوله تعالى « فويل للصلين » * ومسائله قضاياها كالأمر يقتضي الوجوب والنهي يقتضي التحريم * فهذه المبادئ العشرة المتعلقة بفن أصول الفقه * ولترجع الآن إلى ما نحن بصدده من التكلم على البسملة بما يناسب هذا العلم فنقول علم اصول علم يعرف به كيفية استنباط الاحكام الشرعية من الكتاب والسنة والقياس والاجماع وهو يتوقف

على معرفة الخاص والعام والمطلق والمقيد والمحمل والمبين والظاهر والمؤول والحقيقة والمجاز وغير ذلك لتوقف استنباط جميع الأحكام على ذلك ولا شك أن الباء في البسملة حقيقة في الالتصاق فتكون من قبيل الظاهر لأن الظاهر ما دل دلالة ظاهرة واحتمل غيره والباء دالة على الالتصاق دلالة ظاهرة لأن المتبادر من اللفظ معناه الحقيقي وهو هنا الالتصاق وهو إما حقيقي كما مسكت بز يد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبس منه من ثوب أو غيره أو مجازي كررت بز يد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من مكان زيد وهذا البحث قد تكفل به علماء البيان فانظر حاشية الباجوري والحضري على السمرقندية وغيرهما. وإضافة اسم إلى الجلالة إن كانت استغراقية ليحصل التبرك بجميع أسماء الله تعالى يكون لفظ اسم عاما لاستغراق أفرادها وعدم انحصارها من جهة تناول اللفظ وإن كانت في الواقع محصورة ولفظ الجلالة وقع فيه خلاف كبير هل هو علم مرتبط غير مشتق موضوع للذات الواجب الوجود أو وصف مشتق استعمل استعمال الأسماء وأصله الإله قولان والأصح الذي ذهب إليه الجمهور الأول فهو عندهم علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد وهو عر في مرتجل لا أصل له ولا اشتقاق. وحذف ألفه لحن تفسد به الصلاة ولا تنعقد به اليمين مع عدم النية وعليه فهو جزئي خاص ظاهر وعلى الثاني يكون عام مراد به الخصوص كقوله تعالى «الذين قال لهم الناس» أي نعيم بن مسعود الأشجعي «إن الناس» أي أبا سفيان فالناس فيها عام لكن أراد به الخصوص واستعمال العام في الخاص إن كان لكونه فردا من أفرادها فحقيقة أو خصوصه فمجاز من إطلاق العام وإرادة الخاص علاقة العموم كاستعمال الرجل في زيد فإن استعماله فيه إن كان على وجه الخصوص بأن تجعل الرجل دالا على خصوص زيد بحيث لا يفهم منه سواه من مشاركة في وصف الرجولية فهو مجاز علاقته العموم وإن لم يكن على ذلك الوجه بأن دل عليه من جهة كونه فردا منه من غير اختصاص به فحقيقة والأول يسمى عام مراد به الخصوص كما تقرر وهو غير العام بخصوص كقيام القوم الأزدي لأن الأول عمومهم غير مراد لاتناولا ولا حكما بخلاف الثاني فإن عمومهم مراد به تناولا لاحكاما فلذا صح الاستثناء من الثاني دون الأول * والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان مشتقتان من الرحمة وحقيقتها رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان وإرادتهما وهو بهذا المعنى مستحيل على الله تعالى باعتبار مبدئه وهي الرقة جائز باعتبار غايته وهو الاحسان أو إرادته فيتعين أن يراد بالرحمة في حقه تعالى معناها باعتبار غايته وحينئذ يكون مجازا مرسل أصليا من إطلاق اسم السبب وإرادة السبب ويكون الرحمن الرحيم مجازا من سلاتبعيا كذلك لجواز التجوز في الوصفين أعني الرحمن الرحيم بعد جريانه في المصدر وهو الرحمة * ثم اعلم أن ما ذكر من مجازية وصفه تعالى بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة والاشتقاق كما علمت وهو المشهور الذي أولع به المصنفون وأما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقد قال الاستاذ الصفوي رحمه الله تعالى إنه حقيقة شرعية في الاحسان أو إرادته اه لا شتارها في ذلك بل منع المحقق الكوراني رحمه الله تعالى كون الرحمة مجازا في حقه تعالى بحسب الأصل وحقق أنها حقيقة في حقه تعالى وجعل معناها العطف وهو مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة الينا كيفية نفسانية وبالنسبة إلى الله تعالى الاحسان أو إرادته كما وقع نظير ذلك لابن هشام في معنى اللبيب حيث فسر الصلاة بالعطف فجعله حقيقة واحدة وأنواعه مختلفة بحسب اختلاف من أسند إليه وهذا يؤيد كلام هذا المحقق على أن الحادى نقل عن بعض أن من معانيها اللغوية إرادة الخير وعن بعض آخر أن منها الاحسان فعلى هذين لتجاوز أصلا فاحفظه. هذا وقد ذكرت في المقدمة التي على شرحي إرشاد المهدي كلاما نفيسا يتعلق بهذا فانظره إن شئت وبالله التوفيق ثم إن البسملة تعتبرها الأحكام الخمسة وهي الوجوب والندب والحرمة والكرهية وكذا الإباحة على قول وسيأتي إن شاء الله تعالى تفصيلها في الفروع وهو الفقه وبقيت أمور تتعلق بهذا الفن لا تسعها هذه العجالة

(الفن الثالث علم الفقه)

وحده لغة الفهم . واصطلاحا العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية والمراد بالأحكام

النسب التامة كشبوت وجوب النية في الوضوء في قولنا النية في الوضوء واجبة وشبوت ندب الوتر في قولنا الوتر مندوب وهكذا . وخرج بالعلم بها العلم بالنوات كتصور الإنسان فلا يسمى فقها وخرج بالشرعية الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين وأن النار محرقة والشرعية نسبة للشرع بمعنى الشارع وهو الله تعالى أو النبي ﷺ وخرج بالعملية العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية كشبوت الوجوب للقدرة في قولنا القدرة واجبة لله تعالى وهكذا ببقية الصفات وهذا يسمى علم الكلام وعلم التوحيد ومعنى كون القدرة مثلا واجبة لله تعالى أنه لا يصدق العقل بعدمها كما هو مقرر في تعريف الواجب العقلي والمراد بالعملية المتعلقة بصفة عمل ولو كان قلبيا كالنية فالصلاة في قولنا الصلاة واجبة عمل وصفته الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنية وخرج بالمكتسب علم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام على القول بأنه غير مكتسب بل ضروري خلقه الله تعالى فيه والحق أن علم جبريل مكتسب يكتسبه من اللوح المحفوظ وخرج بمن أدلتها علم المقلد لأنه مستفاد من قول المفتي لامن أدلة الأحكام وقوله التفصيلية الحق أنه لبيان الواقع لا للاحتراز وكيفية الأخذ من الأدلة التفصيلية أن تقول أقيموا الصلاة أمر والأمر للوجوب ينتج أقيموا الصلاة للوجوب * وواضعه النبي ﷺ وأول من صنف فيه أبو حنيفة رضي الله عنه واسمه علم الفقه * ونسبته إلى غيره أنه من العلوم الشرعية وهي ثلاثة الفقه والتفسير والحديث فهو مغاير للعلوم * وموضوعه فعل المكلف من حيث أنه معرض للأحكام الخمسة * وحكمه الوجوب العيني بقدر ما يعرف به تصحيح عباداته فإن زاد على ذلك صار واجبا كفاثا إلى بلوغ درجة الافتاء فإن زاد على ذلك إلى أن بلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا * وغايته الفوز برضا الله تعالى ورسوله ﷺ الناشئ منه سعادة الدارين * وفضله فوقه على سائر العلوم لقوله ﷺ «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» * واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس * ومسائله قضايها كالنية واجبة والوضوء شرط لصحة الصلاة ودخول الوقت سبب لها * فهذه المبادئ العشرة المتعلقة بفن الفقه * ولترجع الآن إلى ما نحن بصدده من التكلم على البسملة مما يناسب هذا العلم * فنقول البسملة تجب في الصلاة عندنا معاشر الشافعية لأنها آية من الفاتحة وتسب عند كل أمر ذي بال أي حال يهتم به شرعا سنة عين كافي الوضوء والغسل وأكل الشخص وشربه وحده، وكفاية كما في أكل الجماعة وفي جماع الزوجين فتكفي تسمية أحدهما كقَالَ الشمس الرمي رحمه الله تعالى إنه الظاهر * ويشترط في الأمر ذي البال أن لا يكون شيئا حقيقيا كتناول رملة فلا تطلب البسملة تعظيما لاسم الله تعالى وصيانة له عن مصاحبته وتخفيفا على العباد بعدم طلبها منهم في كل جليل وحقيق ويشترط فيه أيضا أن لا يكون ذكر أحضا كلاله إلا الله فلا تسن البسملة عند الدكر المحض وأن لا يجعل الشارع له مبدءا غير البسملة كالصلاة فإن الشارع جعل افتتاحها بالتكبير وأما القرآن فليس ذكر أحضا فتسن فيه البسملة. وتحرم على المحرم لذاته كالزنا أما المحرم لعارض كالوضوء بماء مغصوب فلا تحرم فيه بل تسن. وتكره على المكروه لذاته كالنظر لفرج زوجته بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كأكل البصل فلا تكره فيه بل تسن ولا تطلب في محقرات الأمور ككنس زبل صونا لاسمه تعالى عن اقترانه بالمحقرات ولا يرد على ذلك طلبها عند دخول الخلاء وهو مستقدر لأنها إنما طلبت للحفاظ من الشياطين وهو ليس من المحقرات بل أمر ذو بال . قيل إنها تباح في المباحات التي لا شرف فيها ولا خسة كنقل متاع فعلى هذا تعتبرها الأحكام الخمسة الشرعية . وقيل إن الإباحة لا تعتبر بها

(الفن الرابع علم التصوف)

* وحده علم تعرف به أحوال النفس الذميمة والحميدة * وواضعه الأئمة الأعيان العارفون برهم المنان قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في الأوليات: وأول من تكلم بمصرف ترتيب الأحوال ومقامات الولاية ذوالنون المصري . وأول من تكلم ببغداد في مذهب الصوفية أبو حمزة محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي . وأول من تكلم في علم الفناء والبقاء أبو سعيد أحمد بن عيسى الجرازي البغدادي شيخ الصوفية من تلامذة ذوالنون رحم الله الجميع

ونفعا بهم آمين * واسمه علم التصوف وعلم القوم وكلام القوم وعلم الباطن وعلم القلب والعلم اللدني وعلم
المكاشفة وعلم الأسرار والعلم المكنون وعلم الحقيقة * ونسبته للعلوم أنه أصل كل علم ومساواه فرع ونسبته
للباطن كنسبة الفقه الى الظاهر * وموضوعه النفس من حيث ما يعرض لها من الصفات والأحوال
* وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف . وذلك لأنه كما يجب تعلم ما يصلح الظاهر كذلك يجب تعلم ما يصلح الباطن
* وغايته التوصل الى تخليق القلب عن الأغيار وتخليقته بمشاهدة الملك الغفار فينشأ من ذلك الوصول الى الله
والاستغناء به عما سواه فاذا اشتغل به العبد وعمل بمقتضاه نال السعادة الأبدية وحفته العناية السرمدية * وقال
بعضهم أول التصوف علم وأوسطه عمل وآخره موهبة فالعلم للكشف عن المراد والعمل للعون على المطالب والموهبة
للتبليغ الى غاية الأمل * وفضله فوقه على سائر العلوم من حيث انه يوصل الى ما ذكر * واستمداده من
كلام الله تعالى وكلام رسوله سيد ولد عدنان عليه السلام وكلام ذوى اليقين والعرفان * ومسائله قضايا كقولنا
مثلا تطهير القلب من الحقد والحسد والكبر واجب * فهذه المبادئ العشرة المتعلقة بفن علم التصوف
* ولترجع الآن الى ما نحن بصدده من التكلم على البسملة بما يناسب هذا العلم * فنقول ان الشارع عليه السلام
أمر بالبداة بالبسملة في كل أمر ذي بال لان في الافتتاح بها بركة عظيمة ونعمة جسيمة واقتداء بالكتب
المنزلة من الله تعالى فكأنه سبحانه وتعالى يقول يا عبادي افتتحوا باسمي مبتدئين تكونوا به مهتدين
والى رضائي واصلين وعن سخطي مبعدين * ثم انه يتعاقب بالبسملة أربعة مباحث * المبحث الاول * في الباء قال
العارفون بالله تعالى أودع الله تعالى جميع العوالم في الباء أى بي كان ما كان وبى يكون ما يكون فوجود العالم بي
وليس لغيرى وجود حقيقى الا بالاسم والحجاز وهو معنى قولهم ما نظرت شيئا الا ورأيت الله فيه أو قبله وكان سيدى
أبو مدين رضى الله تعالى عنه يقول ما رأيت شيئا الا رأيت الباء مكتوبة عليه كأنه تعالى يقول كل شيء بي قام فكانت
الباء فى إزاء كل شيء فالباء اشارة الى انه بالله ظهرت الأشياء وبه فنيت اه وقال سيدى محي الدين رضى الله عنه
ان الباء حرف شريف ولذلك افتتح الله تعالى كتابه بالباء وهكذا في كل سورة ولما أراد الله تعالى أن ينزل
سورة براءة بغير بسملة ابتدأ فيها بالباء فقال فيها « براءة من الله ورسوله » فبدأ فيها بالباء دون غيرها من بقية الحروف
اه والحكمة فى أن الله تعالى جعل افتتاح البسملة بالباء دون غيرها من الحروف وأسقط الألف من اسم وجعل
فى مكانها الباء انها حرف شفوى تنفتح به الشفة لا تنفتح بغيره ولذلك كان أول افتتاح فم الدرة الانسانية فى عهد
- ألسن بربكم - بالباء فى جواب بلى وأنها مكسورة أبدا بناء وعملا فلما كانت فيها الكسرة والانكسار
فى الصورة والمعنى وجدت شرف العندية من الله تعالى كما قال تعالى أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي * وقال عليه
الصلاة والسلام من تواضع لله رفعه بخلاف الألف فان فيها ترفعوا وتكبروا وتطولا فلذلك أسقطت فلا يقدم
الا المنكسر المتواضع ففيه اشارة الى طلب التواضع لاسما فى مبدأ كل أمر ذى بال وقيل افتتحت بالبسملة بها
لما فيها من معنى اللصاق المشعر بالايصال تنبيه على أن المقصود عند ابتداء كل أمر ذى بال التوصل الى رضا الله
عز وجل ورزقنا الله تعالى الوصول لمرضاته ووالى علينا جزيل عطياته * هذا وقد نقلت عن روح البيان فى مقدمة
كتابه إرشاد المهتدى ان للحكمة فى افتتاح البسملة بالباء عشرة معان فاطلبها ان شئت والله التوفيق . ثم ان الباء
متعلقة بمحذوف تقديره باسم الله كان كل شيء إذ به سبحانه وتعالى تكونت الأشياء وذلك يستلزم اتصافه بجميع
كمال الصفات فصح أخذ جميع العقائد من الباء وانما طوالت تعويضا من طرح الألف ولجأورة الاسم الكريم
ففيه اشارة الى أن من جاوره بقلبه يعاوم مقامه ويطول وعلى أعدائه يصول * المبحث الثانى فى الاسم وهو صلة
ومن القواعد المقررة أن أربعة تزداد فى الكلام والمعنى على طرحها وهى اسم وذات ومثل ووجه . فهذه الأربعة تزداد
فى اللفظ مطروحة فى المعنى لاستقامة المعنى بدونها ولذا كان المعنى فى قولهم اسمك مبارك أنت مبارك وذاتك
لاتبغض أنت لاتبغض ومثلك لاتبخل أنت لاتبخل ووجهك لاتعيب أنت لاتعيب وانما زيد لفظ اسم وان كان

مقتضى حديث البسملة والاختصار أن يقال بالله حتى يصدق عليه الابتداء بلفظ الله مبالغة فى التعظيم والادب فان
انتداب أحد الرعية نفس الملك فى شيء مما اساءة أدب وانما ينتدب من كان جنده وذوى علاقته « والله المثل الأعلى »
أولانه أبعدا ليهام القسم اذ لو قيل والله لتوهم أنه قسم أولا اشارة الى أنه كما يتبرك ويستعان بذاته فكذا اسمه
فيستعان به فتحصل به البركة على حد ما قيل :

غن لى باسم من أحب وخلى * كل من فى الوجود يرمى بسهمه

لأبلى وان أصاب فؤادى * انه لا يضر شيء مع اسمه

وكل ذلك توجيه عقلى يقطع النظر عن امتثال خصوص ما ورد وهذا كله عند أهل الظاهر فالاسم من قبيل الألفاظ
عندهم وأما عند السادة الصوفية وأهل الحقيقة فالاسم يشار به الى الذات المسمى باعتبار صفة وجودية كالعلم
والقدير أو سلبية كالقدوس والسلام فهو عندهم عبارة عن ذات الحق سبحانه وتعالى والوجود المطلق فالرحمن مثلا
هو الذات المقدسة مع صفة الرحمة فعلى هذا فالاسم عين المسمى بحسب التحقق والوجود وان كان غيره بحسب
التعقل * والحاصل أنهم قالوا ان الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لانه يعلم مسماه أى يعينه فى الفهم ويصوره فى الخيال
ويحضره فى النفس ويدبره فى الفكر ويحفظه فى الذكرو يوجد فى العقل فهو عين المسمى عندهم كما علمت
وعند بعض المتكلمين فانك اذا جهلت المسمى تعرفه بالاسم ونسبة الاسم من المسمى نسبة الظاهر من الباطن فهو
بهذا الاعتبار عين المسمى كما علمت قاله الجليلي * المبحث الثالث * فى لفظ الجلالة وهو علم على الذات الأقدس وهو
الاسم الجليل الأسنى الجامع لمعانى الاسماء الحسنى فهو سلطان الاسماء كلها وكالمعلم لها وأجلها وأعظمها لجمعه حقائقها
ولذلك أمرنا بالاستعاذة به دون غيره من الاسماء فان الطرق التى يأتى منها الشيطان غير معينة فأمرنا بالاستعاذة
بالاسم الجامع فكل طريق جاء منها يجد اسم الله تعالى مانعاه من الوصول اليها وجميع الاسماء الالهية ترجع اليه
وبه تتعرف لجلالته وعلوقه ورفعه ألا ترى أنك اذا سئلت من الرحمن قلت الله وكذلك سائر الاسماء وتضاف
كلها اليه قال تعالى « والله الاسماء الحسنى فادعوه بها » فأضاف سبحانه سائر الاسماء اليه وحملها عليه فهو يدل على
أن هذا الاسم هو الاصل فى أسماء الله تعالى وسائرهما مضافة اليه ومحمولة عليه ولا يضاف هو الى غيره فيقال مثلا
الرحمن من أسماء الله ولا يقال الله من أسماء الرحمن لان لفظ الجلالة لما كان أدل على الذات الأحدية المنزهة عن
الكيفية كإسمائى وأخص بها كان أظهر وأشهر فاستغنى عن التعريف بغيره وعرف غيره بالاضافة اليه ويطلق
على أى اسم كان من أسماء الديان بقرينة المقام وحسب المرام ألا ترى أن المريض اذا قال يا الله كان مراده يشفى
والتائب اذا قال يا الله كان مراده يأتوب والشارع فى أمر ما اذا قال يا الله كان مراده يامعنه وهكذا دالة بمجرد
النطق به على الذات الأحدية الوترية اذ لم يتسم به أحد غيره تعالى فن اختصاص هذا الاسم وجلالته أنه تعالى عصمه
من أن يسمى به أحد غير ذات الحق لكمال دلالاته على الذات الأحدية وان كان لكل اسم الهى دلالة على ذات الحق
تعالى لكن كل اسم من الاسماء ماعدا هذا الاسم مع دلالاته على ذات الحق يدل على معنى آخر من اثبات أو سلب
ولم يقو فى أحدية الدلالة على الذات قوة هذا الاسم فمدلولات الاسماء الزائدة على مفهوم الذات مختلفة منها أسماء تفهم
منها أعيان الصفات الثبوتية الذاتية كالخى والعالم والمريد والقادر ومنها أسماء يفهم منها النسب والاضافات كالاول
والآخر والظاهر والباطن ومنها أسماء تقتضى الافعال كالخالق والرازق والحى والميت وليس فى الاسماء اسم ينوب
مناب كل اسم الهى الا الله وله شرف زائد على الاسماء وهو أنك اذا أزلت منه حرفا كان الباقي له معنى واسما لله تعالى
فاذا أزلت منه حرف الالف يبقى لله قال تعالى « لله ملك السموات والارض » واذا أزلت منه حرف اللام الاول يبقى له
وهو أيضا اسم صفة من صفاته تعالى قال تعالى « له ملك السموات والارض » واذا أزلت منه حرف اللام الاخيرة يبقى
هو وهو أيضا اسم صفة من صفاته تعالى « قل هو الله أحد . هو الحى لا اله الا هو . فأى حرف حذف منه كان الباقي
لفظا قائما بذاته له معنى وليس ذلك فى غيره من الاسماء لانك اذا أزلت حرفا منه بطل معناه وهذا الاسم الأعظم

ثابت بحروفه ولم يختل معناه فله شرف زائد على سائر الاسماء بهذا الاعتبار وان كانت جميع أسمائه تعالى عالية المقدار. ثم ان أكثر أهل العلم على انه اسم الله الأعظم لانه الجامع لصفات الكمال. ومعنى كونه أعظم اما كثرة الثواب عليه فقد نقل عن مشايخ الصوفية أنه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الله كره لقوله تعالى لنبيه «قل الله ثم ذرهم في خوضهم» أو اجابة الداعي عاجلا به لقوله ﷺ في شأنه «اذا دعى به أجاب واذا سبيل به أعطى» وانما تتخلف الاجابة لعدم استجماع شروط الدعاء التي أولها الاكل من الحلال وآخرها الاخلاص وحضور القلب كما قال الله تعالى «فادعوا الله مخلصين له الدين» وقال سيدي عبدالقادر الجيلاني رضي الله عنه: الله هو الاسم الأعظم وانما يستجاب لك ان قلت يا الله وليس في قلبك غيره انتهى وذلك لان حركة الانسان باللسان وصياحه من غير حضور القلب ولولة الواقف على الباب وصوت الحارس على السطح أما اذا كان حاضر فالقلب الحاضر في الحضرة شفيح له المبحث الرابع في الرحمن الرحيم فالرحمن كثير الرحمة بالنعم العظيمة ورحمته عامة لجميع المخلوقات فينبغي موافقته بالمواساة لهم فمن رحمهم رحمه الله قال رسول الله ﷺ «الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء» وقال كعب الاحبار رحمه الله تعالى: مكتوب في الانجيل يا ابن آدم كما نرحم كذلك ترحم فكيف ترجو ان يرحمك الله وانت لا ترحم عباد الله. وروى الغزالي رحمه الله في النوم فقيل له ما فعل الله بك قال أوقفني بين يديه وقال يمجثني فذكرت أنواعا من الطاعات فقال له ما قبلت منها شيئا لكنك جلست تكتب فسقطت ذبابة على القلم فتركتها تشرب من الحبر رحمة لها فكارحمتها رحمتك اذهب فقد غفرت لك والرحيم كثير الرحمة بالنعم الدقيقة وذكرك عجب الرحمن اشارة الى أنه ينبغي طلب الاشياء الحقة منه كما تطلب منه الاشياء العظيمة فانما أتبع تعالى الرحمن بالرحيم لدفع توهم أن يكون طلب العبد الشيء اليسير سوء أدب كما قيل لبعضهم جئتكم لحاجة يسيرة قال اطلب لها رجا ليسير افكان الله تعالى يقول لو اقتصرت على الرحمن لاحتمت عني ولكني رحيم فاطلب مني حتى شرارك نعلك وملح قدرك فالرحمن صيغة عامة فهو رحمن الدنيا والآخرة والرحيم أخص وأتم فعموم الرحمن لظهور رحمته في سائر الموجودات وخصوص الرحيم لاختصاصه بأهل السعادات فرحمة الرحمن قد تخرج بالنقمة كشرب الدواء الكريه الطعم لمرارته مثلافاته وان كان رحمة للمريض من حيث الشفاء لكن النفس تكرهه من حيث مرارته ورحمة الرحيم لا يمازجها شيء فهي محض نعمة ولا توجد الا عند أهل السعادة الكاملة جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه. ويترب على هذا سؤال وهو ان يقال قد استقر أن الله تعالى يوصف بالرحمن وبالرحيم وبأرحم الراحمين وشأن من كان كذلك أن لا يرى مبتلى أو معذبا أو مريضاً وهو يقدر على ازالة ما به الا ويأدر اليها وهو تعالى لم يفعل ذلك لان المشاهد أن الدنيا محشوة بالامراض ونحوها على عبادته ولم يزوا مبتلين بالزنا والمحن مع أنه تعالى قادر على ازالة كل بلية ويحجب بأن عدم ازالته تعالى ذلك عن ذكر ليس لعدم شفقه ورحمته عليهم بل انزال ذلك بهم هو الشفقة والرحمة وان قصرت عقولنا عن ذلك ونظير ذلك أن الطفل الصغير قد يحتاج الى الحجامة مثلا فترق عليه أمه فتمنعه منها قصور عقلها وأما الأب العاقل فيحمله عليها قهرا فمن لم يدرك ذلك ظن أن الرحيم أمه دون أبيه واللييب يعلم أن ايلام الاب بالحجامة مثلامن تمام رحمته وشفقته عليه وان الام عدو في صورة صديق وأن الأم القليل اذا كان سببا للذة عظيمة لم يكن شرابا بل هو الخير اعتبارا باطن الامر ولا نظر للظاهر. ونظير ذلك أيضا حبس الصبي في المكتب وحمله على التعلم بالضرب فظاهر ذلك نقمة وباطنه رحمة فانه اذا تعلم ونجب وبرع في العلوم يفوز بالمعارف ودرك الفهم فيفوق على الاقران ويحظى برضا الرحمن ويحوز الحظ الأوفر والعز الأكبر. ونظير ذلك أيضا اليد المتألمة مثلاً قطعها شر في الظاهر وهو في الباطن خير لما ترتب عليه من سلامة البدن من الهلاك وقد أوحى الله تعالى الى بعض أنبيائه: أنزلت بعبدى بلاء فدعاني فباطلته فشكاني فقلت عبدى كيف أرحمك من شيء به أرحمك هذا والحاصل أن الحوادث منها ما يظن أنه رحمة ويكون نقمة وبالعكس قال الله تعالى «فسي أن تكرر هو شيئا وهو خير لكم» الآية فالاول كما قال:

ان الشباب والفراغ والجدد مفسدة للمرء أى مفسده وكل منها في الظاهر نعمة والثاني مثل نحو ما تقدم من نحو حجمة الطفل الصغير فلا يبله يعتبر بالظاهر والعاقلي ينظر الى العاقبة والسرائر. فامن بليته ومحنة الاوتحتار حمة ومنحة. وترك الخير الكثير للبشر القليل شر كبير. فالتكاليف لتطهير الارواح عن العلائق الجسدية وخلق النار لصرف الاشرار الى اعمال البرار وخلق الشيطان لتمييز المخلصين من العباد فشد أن الحق أن يبنى على الحقائق كالحضر عليه السلام في قصة موسى عليه السلام معه فكل ما يصكره الطبع فتحته أسرار خفية وحكمة بالغة فلولوا الرحمة وسبقها الغضب لم يكن وجود الكون ولما ظهر للاسم عين فافهم ذلك سلك الله بنا وبك أحسن المسالك ورضانا بقضائه وأعادنا من بلائه بمنه وكرمه ورحمته وجاء خير بر يته ﷺ وعلى آله وصحبه وكرمهم واعلم انما اختصت البسملة بهذه الاسماء الثلاثة التي هي الله الرحمن الرحيم كما قاله شيخ الاسلام البياضي رحمه العلامة في كتابه «عقد الدر النظم في فضائل بسم الله الرحمن الرحيم» من أن الله تعالى عز وجل ثلاثة آلاف اسم ألف عرفها الملائكة عليهم السلام لا غير وألف عرفها الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا غير وثلاثة في التوراة وثلاثة في الانجيل وثلاثة في الزبور وتسعة وتسعون في القرآن وواحد استأثر الله به. ثم هذه الثلاثة الآلاف في هذه الاسماء الثلاثة فمن علمها وقالفها كما ذكر الله تعالى بكل أسمائه اه ومثله في روح البيان. وقيل انما اختصت التسمية بهذه الثلاثة ليعلم العارف أن المستحق أن يستعان به ويطلب منه هو العبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها جليلها وحقيقها فيتوجه العارف بحملته الى مولاه ويتمسك بحبل الله الوثيق ويشغل سره بذلك وهو يستمد منه لامن غيره. وقيل انما جمع بينها لان لفظ الجلالة اسم عظمة وهيبة والرحمن الرحيم اسم رافة ورحمة فجمع بين ذلك نظرا لهم ورحمة بهم ليكونوا أبدا بين الخوف والرجاء لان الرجاء بانفراده يطنى والخوف بانفراده يقنط وفيهما الهلاك اذ ينبغي للمؤمن الصحيح أن يجعل الخوف والرجاء في قلبه مستويين كجناحي الطير الذي يختل بانكسار أحدهما فلفظ الجلالة يدل على الالهوية وهي من صفات القهر والغلبة فلو لم يذكر بعده ما يدل على اللطف لتوهم أنه تعالى موصوف بالصفات القهرية فقط دون الصفات اللطفية وكذا يقال في الصفات المتقابلة مثل ذى الجلال والاکرام والمعز والمذل اللهم أعزنا في الدارين ولا تخلنا من نظرك طرفة عين. وانما قدم لفظ الجلالة لأنه أفضل الأسماء واسم للذات المشتمل على جميع الصفات ولأنه ظهر علينا أولا بالهيبة وهو الخلق والايجاد وهذا من آثار الالهية ثم باننا وعطف علينا ودفع عنا الآفات ورزقنا برزق مقسوم فهو تعالى لا يز يد في رزق المتقي لقبيل تقواه ولا ينقص من رزق الفاجر لقبيل غوره بل رزق الكل بما شاء. رزقنا الله الحظ الأوفر بحجاء النبي الأنور. وهذا من آثار الرحمانية ثم يعفو عن المذنب ويتجاوز عن المسيء بمنه وكرمه وهذا من آثار الرحيمية رحمة الله رحمة واسعة في الدنيا والآخرة وأنالنا المنازل الرفيعة والراتب الفاخرة بمنه وكرمه وجاه حبيبه ﷺ هذا ولكل واحد من هذه الأسماء خواص عجيبة وفوائد غريبة لا تسعها هذه الوريقات مذكورة في كتب أهل المقامات. وللبسملة أيضا فوائد لا تحصى وفضائل لا تستقصى ذكر نبذنا منها العلامة البياضي رحمه الله تعالى في عقد الدر النظم وسيدي عبدالكريم الجيلاني قدس الله سره في الكهف الرقيم فانظرهما ان شئت والله التوفيق والهداية لأقوم طريقهم ولكن هنا إشارات تتعلق بفضله فينبغي أن تذكرها فنقول في الاشارة الاولى ان الاسم من بسم الله مأخوذ من السمة وهي العلامة والساعة اذا كانت عليها علامة السلطان تنقطع عنها أيدي السراق والاشارة في ذلك أن من عليه علامة الرحمن ونقش في قلبه اسم الديان كيف لا تنقطع عنه أيدي الزبانية والنييران في الاشارة الثانية قال ابن مسعود رضي الله عنه ان عدد حروف بسم الله الرحمن الرحيم الرسمية تسعة عشر على عدد الزبانية التسعة عشر خازنا كما قال الله تعالى «عليها تسعة عشر» والاشارة فيه أن من قرأها وهو مؤمن رفع الله تعالى عنه بكل حرف منها واحدا منهم. وفقنا الله تعالى لمرضاته وأعادنا من سخطه وعقوباته في الاشارة الثالثة قال ﷺ «طهور إناء أحدكم اذا ولغ فيه كلب أن يغسله سبع مرات احداهن بالتراب». والاشارة فيه

أن الكلب مع نجاسته إذا أخذ الصيد بارسالك وقلت بسم الله الرحمن الرحيم فإن قتله لم يأكل منه بعدما أمسكه عليك صار الصيد حلالا بارساله بالتسمية على القول بوجودها كما هو عند مالك رضي الله عنه والاشارة فيه أن الجنة محرمة عليك بمصيتك عدل الله تعالى فإذا قلت بسم الله الرحمن الرحيم باخلاص قلبك صارت الجنة حلالا ببركة بسم الله الرحمن الرحيم منا منه تعالى وفضلا في الاشارة الرابعة أن زليخا لما أرادت الخلوة مع نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام هيأت بيتا ولذلك البيت سبعة أبواب فلما دخل فيه ودخلت زليخا خلفه فكما دخل بابا سده وقفلته فلما أراد يوسف عليه السلام أن يفر منها وكانت الابواب مغلقة فقال عليه السلام عند كل باب بسم الله الرحمن الرحيم فلما قال ذلك فتحت الابواب وتخلص منها . والاشارة فيه لو أن عبدا من عباده تعالى يقول كل يوم في صلاته المفروضة سبع عشرة مرة بسم الله الرحمن الرحيم أفلا تفتح بها أبواب الجنان بل تفتح له ويدخلها ببركة هذا الاسم العظيم الشأن . أدخلنا الله تعالى إياها بلا حساب بجاه المصطفى سيد الأحاب صلى الله وسلم عليه وآله وكل منتم إليه في الاشارة الخامسة أن الذنوب أربعة: ذنوب بالليل وذنوب بالنهار وذنوب بالسر وذنوب بالعلانية وكلمات البسملة أربع . والاشارة فيه أن من ذكرها على الاخلاص والصفاء غفر الله له الذنوب والجفاء . اللهم اغفر ذنوبنا يا كريم بفضل بسم الله الرحمن الرحيم في الاشارة السادسة ذكر في مفتاح الغيب لفخر الدين الرازي رحمه الله تعالى انه روى ان فرعون قبل أن يدعى الألوهية بنى قصرا وأمر أن يكتب بسم الله على بابه الخارج فلما ادعى الألوهية وأرسل تعالى إليه موسى عليه السلام فدعاه ولم ير عليه أثر الرشدا قال موسى عليه السلام إلهي وسيدى كيف أدعوه ولا أرى به خيرا فقال تعالى يا موسى لعلك تريد إلهلا كه أنت يا موسى تنظر الى كفره وأنا أنظر الى ما كتبه على بابه الخارج . والاشارة فيه أن من كتب هذه الكلمة على بابه الخارج صار آمنا من الهلاك وان كان كافرا فاما من الذى كتبها على سويداء قلبه من أول عمره الى آخره كيف حاله فلا شك أن الله تعالى ينجي به يركتها من الهلاك والو بال ولا غرو إن حاله أحسن حال في الاشارة السابعة أن الله تعالى المبدى المعيد بدأ القرآن المجيد بالباء وهو أول البسملة وختمه بالسين وهو آخر سورة الناس والحرفان المذكوران اذا ركبا صار بس ومعناه حسب لكن بقلب كسرة الباء فتحة كافى الزهر للجلال السيوطى رحمه الله تعالى . وفي شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل للشهاب الخفاجى رحمه الله تعالى . والاشارة فيه كأن الله تعالى يقول حسبك من الدنيا والآخرة بسم الله الرحمن الرحيم اذهى كافى روح البيان كلمة شجرة الوجود تفرعت عنها وان العالم كله جملة وتفصيلا قائم بها فمن أكثر من ذكرها رزق الهيبة عند العالم العلوى والسفلى وكساه الله النور المعنوى والحسنى وهى كلمة من تحقق بها فله جزيل النوال ومن ذكرها بلغ نهاية الآمال ومن لازمها خلعت عليه خلع الاقبال وألبس قلبه حلل الاتصال وأفرد روحه بشهود الجمال واستخلص سره بكشف الجلال . وهى كلمة توسل بها نوح عليه السلام فى الزمن القديم . وعادت بركتها على المهدى فكسى تاجا من السميع العليم . وقالت بلقيس كما حكاه تعالى عنها «إني أتى إلى كتاب كريم إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم» ولم يقرأها سليمان عليه السلام إلا خضع له كل شئ . وأمر الله عز وجل يوم أنزلت عليه أن ينادى فى أسباط بنى اسرائيل ألا من أحب أن يحضر أمان الله فليحضر الى سليمان فى محراب داود فإنه يريد أن يقوم خطيبا فلم يبق محبوس فى العباد ولا سائح حتى هو ولا يسه حتى اجتمعت عليه الأخبار والعباد والزهاد والأسباط كلهم عنده فقام فوق منبر ابراهيم الخليل عليه السلام ثم تلا عليهم الأمانة أمان بسم الله الرحمن الرحيم هذه في الكلام على البسملة فى كل فن كثير لا يحصره الا العليم الخبير . وفى هذا القدر كفاية فנסأل الله تعالى التوفيق والهداية فى الابتداء والانتها . وأن يديم علينا الرضا ويحقق لنا السعادة ويجرى علينا من عوائد إنعامه على العادة . وأرجو من كل من يطلع على هذه المقدمة أن يعذرنى وينظر الى بعين الشفقة والرحمة حيث إن بضاعتى مزجاة وأنا معترف بأن قدم فهمى كثير العثور بتمام الخطوب عراه . فالعذر لأمثالى مطلوب ومأمول سيما والفكر متى بغير هذا الأمر مقطوع ومشغول . فأملى من عثر على عثرة أن يقلبها ولا يكون باداعها

مولعا . أو نظر الى عورة أن يسدل عليها من حسن تأويله برقا . فممن انسان قط يسلم من خطأ اذا خطا لا النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم نسأل الله تعالى العافية والسلامة مما يوجب العقوبة واللامة وأن يحفظنا من كل شين ولا يكلنا الى أنفسنا طرفة عين . وأن يسبل علينا ذيل ستره ويوالى علينا هاتل بره وأن يكملنا بكماله الفائق بجاه النبي أشرف الخلائق وآبائه واخوانه من الأنبياء والمرسلين . والآل والصحب وسائر عباد الله الصالحين . صلى الله عليهم وسلم . وكل وشرف وعظم . صلاة وسلاما نسعد بهما ونعطى المنى والمرام . ونحوز بهما القبول وحسن الختام . والله سبحانه وتعالى أعلم :

تمت المقدمة * ويليهما كتاب الأنوار السنية شرح الدرر البهية *

(قوله كنز الأنوار السنية) أى مجتمع الأنوار النيرة الحسية والمعنوية ومظهرها فقد ورد أن ذات النبي ﷺ كانت نوراً حتى أنه لا يظهر له ظل في الشمس وجميع الأنوار الحسية والمعنوية المتفرقة في العالم العاوى والسفلى وكل الأشياء مخلوقة من نوره ﷺ فالنور الحمدي هو أصل المخلوقات كلها كما يدل عليه الحديث المشهور المروي عن جابر بن عبد الله أن نصارى رضى الله عنهما قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول شيء خلقه الله فقال هو نور نبيك يا جابر خلقه الله ثم خلق منه كل خير الحديث. ثم أنه كما لا يخفى على من له إلمام بفن البديع أن قوله كنز الأنوار السنية من المحسنات البديعية التوجه وهو كما في خزنة الأدب وشرح عقود الجمان ونفحات الأزهار لغة مصدر توجه إلى ناحية كذا أى استقبلها وسعى نحوها واصطلاحاً عند المتأخرين أن يوجه المتكلم بعض كلامه أو جملة إلى أسماء متلائمة اصطلاحاً من أسماء الأعلام أو قواعد علوم أو غير ذلك مما يتشعب له من الفنون توجيهاً مطابقاً للمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقى ويفارق التورية من وجهين : أحدهما أن التورية باللفظ المشترك والتوجه باللفظ المصطلح عليه وثانيهما أن التورية بلفظ واحد والتوجه لا يصح إلا بعدة ألفاظ متلائمة كقول العلاء الداعى على اصطلاح أهل الحديث: من أم بابل لم تبرح جوارحه *
تروى أحاديث ما أوليت من منن (١٤) فالعين عن قرّة والكف عن صلة * والقلب عن جابر والسمع عن حسن

فانه وجه بقرة
ابن خالد الدوسي
وهو من أتباع
التابعين وصلة
ابن أشيم العدوي
التابعى وجابر بن
عبد الله رضى الله
عنها الأ نصارى
الصحابى والحسن
البصرى التابعى
رضى الله عنه
والمعنى الآخرفى
حسن مناسبتة
بين القرّة والعين
والصلة والكف
والجبر والقلب
والسمع والحسن
ظاهر. وقول

كتاب الأنوار السنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اختار من عباده المؤمنين . أفراداً أرادهم خيراً ففقههم في الدين . وأكمل الصلاة وأتم السلام على أفضل من شرح الله به القلوب للإسلام . سيدنا محمد كنز الأنوار السنية . الآتى في منطقته بالدرر البهية . وعلى آباءه وأخوانه من الأنبياء والمرسلين . أفضل من خصهم الله تعالى بالإطلاع على حقيقة التوحيد واليقين وعلى آله الذين اقتفوا منهجه القويم . وصحبه الذين عززوا شرعه الكريم * (أما بعد) فيقول تراب أقدام العلماء الاعلام . خويدم طلبة العلم بالمسجد الحرام . الراجى من مولاه الاعانة والاحلاص والعفو والفتح القريب .

السليمانى على مصطلح النحو: أضيف الدجالونا إلى ليل شعره * فطال ولولا ذاك ما خص بالجرح عبد الحميد وحاجبه نون الوقاية ما وقت * على شرطها فعل الجفون من الكسر اذا علمت ما تقرّر فمأخوذ فيه من هذا القبيل فإن معنى محمد كنز الأنوار السنية ظاهر وقد وجه باسم هذا الشرح اذ يسمى كما سيأتى بالأشياء بالأنوار السنية ويصح فيه التورية وذلك لانه ﷺ كنز هذا الشرح المسمى بالأنوار السنية اذ مضمونه مستخرج منه ومأخوذ من شريعته ﷺ ولكن التورية هنا ليس فيها بلاغة ولا كبير مدح بخلاف التوجيه هنا فتأمل اه مؤلف (قوله الآتى في منطقته بالدرر البهية) أى الألفاظ الشبيهة بالدرر الحسنة ففي كلامه استعارة تصريحية أصلية حيث شبه ألفاظه ﷺ الحسنة الفصيحة بالدرر بجامع الحسن في كل واستعير المشبه به وهو الدرر للمشبه وهو الألفاظ الحسنة الفصيحة على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية. وفيه كسابقه من المحسنات البديعية التوجيه أيضاً اذ معنى الآتى في منطقته بالدرر البهية ظاهر كما مر وتوجهه إلى متن هذا الشرح اذ يسمى بالدرر البهية كما سيأتى. ويصح هنا أيضاً أن يكون فيه التورية وذلك لأنه ﷺ أى مضمون هذه الدرر البهية اذهى مستخرجة منه ﷺ ومأخوذة من شريعته ﷺ ولكن ليس فيها ما تقدم أنفا فتعظن اه مؤلف

عبد الحميد بن محمد على قدس بن عبد القادر الخطيب لازال محفوقاً بالأطاف والنعم محفوفاً من الآفات والنقم ان من أجل التأليف المستجادة المتضمنة مع وجازتها كمال الافادة الرسالة الموسومة بالدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية التى عم نفعها وعظم في القلوب وقعتها الجامعة لغزارة علمها وان كانت صغيرة الحجم لطيفة - لأحسن محاسن العلوم الشريفة . تأليف شيخنا وأستاذنا الذى اشتهرت بنسبته اليه ومن جعل الله تعالى الفتوح على يديه السيد الشريف الامام والسند النيف المهام العالم العلامة والخبر الفهامة فخر الاسلام وعمدة الأنام المرحوم بكرم جزيل العطا سيدنا ومولانا السيد أبى بكر ابن العلامة السيد محمد شطا رحمه الله تعالى رحمة الأبرار وأسكنه الفردوس الأعلى في دار القرار ونفعنا به والمسلمين آمين * هذا وقد كنت قرأتها بالمسجد الحرام بأمر شيخى المذكور رحمه العلامة ثم انه في حياته من حسن ظنه في هذا العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير أمرنى بشرحها وتحلية دررها فحصل لى تردد في ذلك لعلمى بأنى لست من أهل هاتيك المسالك . ثم أعاد على الأمر ثانياً . فأجبتة بنعم لا متوانياً . مبادراً بالامتثال لأمره . لتعود على فيوضات سعده وسره : وأداء لبعض حقوقه الواجبة على . وانعاماته الواصلة منه الى . ولان اشارته رحمه الله تعالى فضلاً عن أمره فتوح . وطاعته من عالم الغيب منوح . فشرعت بعد الأمر والاستخارة . وحصول الاذن والشارة . في شرح يوضح مرادها ويتم مفادها ، ليشتمع رائيها بما يحلها للموفق وحسنها للفائق المستور . طالباً من الله تعالى الأجر والثواب . وملتمساً صالح الدعاء والتوفيق للصواب . مازجا الشرح بالمشروح امتزاج الجسد بالروح . سالكا في التعبير مسالك التوسط متجنباً عن الاختصار الخلل والتبسط . مقتطفاً من ثمار التأليف المؤلفة في هذا الشأن فليس لى الا الجمع من كلام العلماء ذوى العرفان . ولظهور الحكم وخوف التطويل أترك العزوف في الغالب . والتعويل في جميع الأمور على من أمره غالب . ثم ما رأيت في أى مكان من صواب فهو من تحرير أولئك الأئمة الانجباب . ومن فيض شيخى المؤلف رفع الله تعالى قدره لديه . وجعل الرتب العلية منقادة بين يديه . ونفعنى بعلمه وأنواره وأمدنى بركاته وأساراه ومارأيت من خطأ فمن تخليط حصل من قصور فهمى . أو وهم نشأ من فلتة وهمى . فالمرجو من اطاع عليه أن يصلح بعد التأمل ما فيه من الخلل . ويلتمس لى عذراً فيما وقع منى من الزلل . فالصفح والعفو عن مثلى مطلوب . ومأمول لان الفكر بغير هذا الشأن مقطوع ومشغول . فالكره يستر ويصلح والثلثم يهتك ويقبح . وانى وان تكاثرت هفواتى وعظمت زلاتى بلارىب قد استفتحت أبواب من بيده الفضل يؤتية من يشاء وعنده مفاتيح الغيب وسميته بالأنوار السنية . على الدرر البهية * والله أسأل وبنبيه أتوسل أن يحفظنى من الخطأ والخلل ويوفقى للصواب في القول والعمل . وأن يسد خللى ويستر زلى . وأن يعينى على إكمال هذا الرقيم وينفع به كما نفع بأصله كل من تلقاه بقلب سليم . وأن يكسوه بين البرية جمالاً وقبولا ويجعله لديه مقبولا خالصاً لوجهه الكريم محصلاً للفوز بجنت النعيم وسبباً للنظر الى وجهه المصون في دار السعادة لا كون ممن قال تعالى فيهم « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » وأن يمنحنى به سعادة مؤبدة واقبالاً . وينيلنى من الآمال مالا عين رأت ومالا . وأن يبلغنى به فى الدارين كل مأمول ويوالى على ادرار فضله الموصول وأن يفعل مثل ذلك بجميع المسلمين خصوصاً الناظر اليه بعين الرضا من المحبين انه ولى الاجابة سنى الاثابة. وقد آن الشروع في المقصود فأقول مستمداً من فيض الله الكريم الودود: قال المنصف رحمه الله وزقنى رضاه (بسم الله) أى أولف مستعينا أو متبركا باسم الله تعالى الأعظم (الرحمن) أى المنعم بجلال النعم أى أصولها كنعمة الايمان والاسلام والعافية والرزق والعقل والسمع والبصر (الرحيم) أى المنعم بدقائقها أى فروعها كالجبال وكثرة المال وزيادة الايمان ووفور العقل فالرحمن أبلغ من الرحيم ولا ينافى ذلك قولهم ان نعم الله تعالى كلها عظيمة لان المراد بالدقيقة القليلة ولو بالنسبة لشيء آخر وانما جمع بين الرحمن والرحيم اشارة الى أنه سبحانه وتعالى كما ينبغي أن يطلب منه النعم العظيمة ينبغي أن يطلب منه الحقيرة لان الكل منه وحده سبحانه وتعالى . وانما ابتدأ رحمه الله تعالى بالبسملة اقتداء بالقرآن الحميد وعمالاً بقوله

(قوله فشرعت)
أى فى حياة
المنصف رحمه الله
تعالى فقد سودت
معظم هذا الشرح
فى حياته رحمه الله
تعالى كما أصرح
بذلك فى آخر
الكتاب ان شاء
الله تعالى اه مؤلف
(قوله مالا عين
رأت ومالا) أى
ومالا أذن سمعت
ولا خطر على
قلب بشر فقيه
اكتفاء على حد
قوله تعالى سراويل
تقيم الحر أى
والبراداه مؤلف

« كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » أى قليل البركة فهو وإن تم حسا لا يتم معنى ورجاء لا تتفاد بتأليفه إذا شاء على الله تعالى كهدية المستشفع قبل مسأله رجاء أن ينتفع بذلك في قضاء حاجته * ولا شك أن البسملة تضمنت أعظم الشفاء عليه تعالى . هذا والكلام على البسملة في كل فن كثير شهير لا يحتاج إلى تسطير وقد جمعت في التكلم عليها وعلى المبادئ العشرة أو أفاضلها كالمقدمة لهذا الكتاب فانظر هاهنا شئت تر ما ينشئ الألباب والله التوفيق . ولما كانت جميع الأمور لا تحصل ولا تتم إلا بمعونه والاستعانة به تعالى طلب ذلك المصنف رحمه الله تعالى فقال (وبه) أى بالله تعالى وقدم المصنف الممول لأفادة الحصر في الاستعانة به تعالى إذ التقدير به لا غيره (نستعين) أى نطلب من الله لأن غيره الإعانة بذاته (على أمور) أى شئون ومصالح وأحوال (الدين والدين) التى من جملتها جمع هذا التأليف إذ باعته سبحانه وتعالى تتم الأمور لا بمعاذاته لأنه القادر على كل شئ وغيره عاجز عن كل شئ والاستعانة بما تكون بقادر على الإعانة وإنما استعان به لا غيره لأن الإعانة لا تكون حقيقة إلا منه ولا تسند حقيقة إلا إليه يقال أعاننى الله والله خير معين ولا تأثير فى شئ من الأشياء إلا له وحده وليس للعبد إلا الكسب وهو مقارنته قدرته الحادثة للفعل فله هو الذى أوجد قدرة العبد وحركته ولو كانت اختيارية على المذهب الحق وامتنالا لقوله تعالى «استعينوا بالله واصبروا» وقوله «إذا استعنت فاستعن بالله» وعملا بقوله جل شأنه تعليما لعباده «إياك نعبد وإياك نستعين» * وعلم أن الدنيا بضم الدال وبالقصير بلا تنوين هى هذه الدار التى نحن فيها سميت بذلك لدناءتها أو لدنوها وسبقها الآخرة قال الشاعر:

أعاف دنيا تسمى من دناءتها * دنيا والافن مكروها الداني
وأما الدين فسيأتى معناه * والمراد به هنا ما قابل الدنيا وهو الآخرة على سبيل المجاز من إطلاق السبب وهو الدين وإرادة السبب وهو الآخرة والمقابلة * ولما ابتدأ أولا بالبسملة ابتداء حقيقيا ابتدأ ثانيا بالحمدلة ابتداء اضافيا اقتداء بالقرآن المجيد وعملا بقوله «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع» وامتنالا لقوله «ان الله عز وجل يحب أن يحب الحمد لله بحمده» وقوله «ان الله يحب الحمد لله بحمده» وجعل الحمد لنفسه ذكرا ولعباده ذكرا فقال (الحمد لله) أى الثناء بالجميل واجب ومستحق لله وآثره على الشكر اقتداء بالكتاب العزيز أيضا ولقوله «لا يشكر الله من لم يحمده» * والحمد معناه اللغوى الثناء بالجميل لأجل جميل اختيارى سواء كان في مقابلة نعمة أم لا * ومعناه العرفى فعل يبنى عن تعظيم النعم من حيث أنه منعم على الخادم وغيره . والشكر لغة هو الحمد العرفى * وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيخلق لأجله . ثم أكد الحمد بمصدر واقع صفة للحنوف فقال (حق حمده) أى الحمد لله حمدا حق حمده أى واجبه الذى يتعين له ويستحقه كمال ذاته وقديم صفاته المكملة فالعامل في الصدر المحنوف وهو حمد المصدر قبله وهو الحمد لله كما قدرنا وكونه حمد الله حق حمده بحسب الظاهر والاحمال وما ترجاه والافلا يحمد الله حق حمده إلا الله سبحانه وتعالى ولذلك قال عليه الصلاة والسلام «سبحانك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» * والثناء شامل للحمد . ولما حمد الله حق حمده أداء لبعض ما يجب له تعالى اجمالا وكان «هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع النعم الواصلة إليهم التى أعظمها الهداية للإسلام إنما هى بركته وعلى يديه أتبع ذلك بالصلاة والسلام عليه «عليه» أداء لبعض ما يجب له «عليه» وامتنالا لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما» فقال (وصلاته) سبحانه وتعالى أى رحمته المقرونة بالتعظيم وعقب الصلاة والسلام خروج من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر عند التأخير بن فقال (وسلامه) أى تحيته اللاتمة به «عليه» بحسب ما عنده تعالى فالطوب تحية عظمى بلغت الدرجة القصوى لتكون أعظم التحيات لأنه «عليه» أعظم المخلوقات (على سيدنا) أى معشر المخلوقات من انس وجن وملك وغيرهن * والسيد من ساد في قومه ببعض أسباب السيادة أو كلها وهى عشرة على ما قيل :

وأسباب السيادة قيل عشر * سخاء ثم تأدية الأمانة

(قوله والراجح المنع) ثم اختلف في المنع فقيل هو من باب التحريم وقيل من باب كراهة التنزيه كفى الشرح وقيل من باب خلاف الأولى والذى عليه الأكثر أنه مكروه كراهة تنزيه لانها شعار أهل البدع كالرافضة وقد نهيناعن شعارهم قال بعض الفضلاء ويدعى لغير الانبياء والملائكة من الأئمة وغيرهم بالفقران والرضا والعفو والرحمة * وقال النووي رحمه الله تعالى يستحب الترحم والترضى على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار خلافا لمن خص الترضى بالصحابة والترحم بغيرهم وأما سائر الانبياء وكذا الملائكة فيستحب كل من الصلاة والسلام عليهم استقلالاً * وإذا علم ما قرره فلا يقال أبو بكر (١٧) أو على «عليه» أو عليه السلام وان صح

كذا صبر وعلم ثم حلم * وصدق والتواضع والصيانة
وعقل والعفاف فتلك عشر * ورأس الامر في الكل الديانة

ولاحفاء أن هذه الأوصاف جمعت فيه «عليه» وإنما أتى المصنف بقوله سيدنا إشارة الى جواز إطلاق السيد على غيره تعالى فهو وارد في الكتاب والسنة فمن الاول قوله تعالى «وسيدنا وحسورا» ومن الثانى قوله «قوموا لسيدكم» وقوله «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» وأما حديث السيد الله فمعناه السيد بالسيادة المطلقة الله ومراعاة للأدب وعملا بالأفضل لأن الأولى والأكل أن يأتي الشخص بلفظ سيادة ولو في الحديث الوارد عنه «عليه» وان لم تذكر فيه كقوله «عليه» «قولوا اللهم صل على محمد» وهذا هو الراجح . ثم أبدل المصنف من سيدنا فقال (محمد) وهو أشرف أسمائه «عليه» بالنسبة لأهل الأرض والسماء على الصحيح لاقتراحه مع اسم الله في كلمة التوحيد ولأنه مكتوب على أوراق أشجار الجنة وعلى دائرة العرش * ولما ورد أن الله خلق النور المحمدي وسماه محمدا . ويسن التسمية بمحمد محبة فيه «عليه» وينبغي إكرام من اسمه محمد تعظيما له «عليه» * ولما كان «عليه» يستحق الصلاة بوصف النبوة كما يستحقها بوصف الرسالة عبر المصنف بالنبي ولم يعبر بالرسول إشارة الى ما ذكر وموافقة لقوله تعالى «ان الله وملائكته يصلون على النبي» فقال (النبي) وعرف بأنه انسان ذكر حر من نبي آدم سليم عن منفرط طبع أو وحى اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه وأما الرسول فعرف بما ذكر لكن مع التقييد بقولنا وأمر بتبليغه (و) صلاته وسلامه (على آله) وهم في مقام الدعاء كاهنا كل مؤمن ولو عاصيا لأن العاصي أشد احتياجا للدعاء من غيره (و) صلاته وسلامه على (صحابه) وهو اسم جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بنينا «عليه» مؤمنابه بعد نبوته في حال حياة كل اجتماعا متعارفا بأن يكون في الأرض على العادة بخلاف ما يكون في السماء أو بين السماء والأرض وان لم يره أولم يرو عنه شيئا أولم يميز على الصحيح وأما قولهم ومات على الاسلام فهو شرط لدوام الصحة للأصلها وان ارتد والعياذ بالله تعالى ومات مرتدا فليس بصحابي كعبد الله بن خطل وأما من عادى الإيمان كعبد الله بن أبي سرح فتعود له الصحة لكن مجردة عن الثواب وفائدة عودها التسمية والكفاءة فيسمى صحابيا ويكون كفوا لبنت الصحابي * ولما كان كل من الصلاة والسلام لا يكون على الآل والصحب الاتبعات بحال تفيد ذلك فقال (من بعده) أى حال كون الآل والصحب تبعاله من بعده في الصلاة والسلام فهم على غير بنينا وبقية الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام تبعامطوبان وأما استقلالاً فوقع الخلاف في جوازها والراجح المنع على وجه الكراهة كما هو مذهب الجمهور * ولما أراد الانتقال من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر الى المقصود من جمع هذا الكتاب أتى بالكلمة المسماة بفصل الخطاب التى يؤتى بها الانتقال من أساليب الى آخر اقتداء بالنبي «عليه» فانه كان يأتي بها في خطبه ومراسلاته لذلك كائنت في الأحاديث الصحيحة فقال «أما بعد» أى بعدما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فأقول) (لاخفاء على ذى) أى صاحب (قلب سليم) أى خالص من الشرك

المعنى كما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا واستثنى من غير الانبياء لقمان ومريم في الاذكار لا يكره في حقهما ذلك لان ما في القرآن مما يرفعهما عن حال من يقال فيه رضى الله عنه ومحل الكراهة من غير الانبياء والملائكة أماهم فيحسن منهم الصلاة والسلام على غيرهم استقلالاً وتبعاً كما ورد أنه «عليه» صلى على آل أبي أوفى ومحل كراهة السلام اذا لم يكن خطاباً أو جواباً كابتدائه ورده أو منزلاً منزله كالمراسلات

٣ - الانوار السنية * فالكروه مثل أن يقال فلان عليه السلام أو «عليه» اه مؤلف (قوله قلب سليم) اعلم أن القلب يطلق على الجسم الصنوبرى الشكل أى الذى على هيئة صنوبر وهو شجر يوجد في بلاد الشام ثمرة غليظ الاعلى دقيق الاسفل كراس السكر يعرف في مكة بسن العجوز وهكذا القلب بمعنى الجسم المذكور كما يشاهد في قلب الدجاجة والحروف يطلق على اللطيفة الرابانية وهى المرادة هنا لانها هى التى تتحل بالمعارف وهذه اللطيفة تسمى قلباً من حيث قلبها كأنها تسمى روحاً من حيث تعلقها بالأمور الأخروية ونفساً من حيث تعلقها بالأمور الدنيوية كفى الأحياء فتلك اللطيفة تسمى بأسماء باعتبارات مختلفة وتسمى بذلك تسمى عقلاً باعتبار أنه يعقل بها

العلوم الضرورية والنظرية ومن تسمية القلب بالعقل قوله تعالى «لمن كان له قلب» أي عقل وقوله «لهم قلوب لا يفقهون بها» ونحو ذلك. وقيل سمي القلب قلباً لفرط تقلبه كما ورد في الحديث أن القلب كرشة بارض فلاة تقلبها الرياح بطناً لظهور وقيل في المعنى ما سمي القلب بالامن تقلبه فاحذر على القلب من قلب وتحويل * وقال آخر * وما سمي الانسان الانسية * ولا القلب الا انه يتقلب * ومنه يا مقلب القلوب والأبصار ثبت قلوبنا على دينك أولاه * (١٨) خالص ما في البدن وخالص كل شيء قلبه أولاه وضع في الجسد مقابواً

وصف المصنف
القلب بكونه سليماً
دون غيره كالصدر
لانه المضغة التي
اذا صلحت صلح
الجسد كله واذا
فسدت فسدت
الجسد كله فنسأل
الله أن يثبت
قلوبنا على دينه
ويصلحها بجاه
نبيه وأمينه اه
مؤلف

(قوله والاستقامة
صعبة سهلها الله
علينا) أي ولدك
قال عليه السلام
هو دواؤها
وقيل قال ذلك
لما فيها من الاخبار
عن اهلاك الامم
الماضين قال أبو
علي الجوزجاني
كن صاحب
الاستقامة لا
طالب الكرامة
فان نفسك
متحركة في طلب
الكرامة وربك

والنفاق وكل خصلة بذيله ومن الجهل والاخلاق الرذيلة (و) لاختفاء أيضاً على صاحب (فكر مستقيم) أي معتدل ومستوعب الحق لا اعوجاج فيه فمستقيم مأخوذ من الاستقامة وهي الاعتدال وعدم الاعوجاج وذلك يكون بفعل الأمور وترك المنهيات وقد أمر الله نبيه ﷺ بها في سورة هود قال تعالى «فاستقم كما أمرت» والاستقامة صعبة سهلها الله علينا * والفكر كما قال شيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى في تقريب الأصول سراج القلب وانما كان كذلك لانه يصير في القلب كالصباح الحسي الذي يضيء فيه فيستنير به وتنجلي له حقائق الأمور فيظهر به الحق حقاً والباطل باطلاً فيعرف به عظمة الله تعالى وجلاله ويطلع على خفايا النفس ومكايد العدو وغرور الدنيا ويعرف وجوه الخيل في التحرز عنها إلى غير ذلك إلى آخر ما قال فانظره * واعلم أن لافي قوله لاختفاء نافية للجنس وخفاء اسمها وخبرها متعلق الجار المقدر في قوله في (ان شرف العلم) أي فضله (لا ينكر) أي لا يجحد وكفى بالعلم شرفاً كما قال سيدنا علي رضي الله عنه وكرم وجهه أن يدعيه من لا يحسنه ويفرح به اذا نسب اليه وكفى بالجهل ذماً أن يتبرأ منه من هو فيه. وقال سهل التستري رحمه الله تعالى ما عصى الله بمعصية أعظم من الجهل قيل له فهل تعرف شيئاً أشد من الجهل قال نعم الجهل بالجهل فينبغي الاجتهاد في طلب العلم اذ طلبه كأي شيء يفرض على كل مسلم * وسبب العلم التعلم ولا يحصل الا بالطلب والعزم والقوة والحزم والأخذ عن ثقة في العلم قال ابن الوردي رحمه الله تعالى في لاميته :

اطلب العلم ولا تكسل فما * أبعد الخير على أهل الكسل
واحتفل للفقهاء في الدين ولا * تشتغل عنه بمال وخول
واهجر النوم وحصله فمن * يعرف المطلوب يحقر ما بذل
لا تقل قد ذهبت أربابه * كل من دب على الدرب وصل

ونتيجة العلم العمل وهو لا يحصل بل ولا يصح الا بالعمل. قال العلماء رحمهم الله تعالى: من صلى جاهلاً بكيفية الوضوء والصلاة لم تصح عبادته وان صادف الواقع وقالوا أيضاً العبادة بلا علم كالكتابة على الماء. وقال ابن رسلان رحمه الله تعالى في زبده :

وكل من بغير علم يعمل * أعماله مردودة لا تقبل

وذلك لانه يجب على كل من أراد مباشرة شيء من العبادات أن يعرف حقيقتها قبل الشروع فيها وأن يميز فرائضها من سننها كما سيأتي ان شاء الله تعالى لان العمل مع الجهل مظنة لحصول الخطأ والخلل فيه فيقتضي عدم القبول. وقد نقل الغزالي رحمه الله تعالى اجماع المسلمين على أنه لا يجوز لاحد أن يقدم على فعل شيء حتى يعلم حكم الله فيه (و) لاختفاء أيضاً في (ما) أي الذي (ورد في فضله) أي العلم من الآيات والخبار والآثار (لا يحصر) أي لا يضبط. فمن الآيات القرآنية الدالة على شرف العلم وفضله ما (قال) (الله تعالى) أي في سورة الزمر. ومعنى تعالى تعظم وتقدس وتزه عن كل ما يليق بجلال كبريائه. وأتى بذلك لان الأولى للعباد كرماد على نزيه مولاه متى ذكره عز وجل بل نص بعض العلماء على وجوب ذلك فقال يجب على كل من سمع لفظ الله أن يذكر بعده ما يفيد التعظيم بأن يقول

الله

يطالبك بالاستقامة فاستقم تكن آتياً بطلبه منك ربك بخلاف
من عمل لحصول الكرامة فانه عمل لغير الله تعالى فلا يكون مخلصاً وهو أمور بالاخلاص قال تعالى «وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» اه مؤلف (قوله وخبرها متعلق الجار المقدر في قوله ان شرف العلم) وانما حذف الجار الذي قدرته للاختصار مع أنه مقيس في أن وأن اذا أمن اللبس كما هنا قال ابن مالك : وعدلازما بحرف جر * وان حذف فالنصب للنجس * نقلا في أن وأن يطرد * مع أمن لبس كعجبت أن يدوا * اه مؤلف

الله سبحانه وتعالى أو الله تعالى أو الله سبحانه أو الله تبارك وتعالى أو الله عز وجل أو عزاسمه أو جل شأنه أو غير ذلك مما يدل على عظمته تعالى لأن رعاية الأدب مع أهله واجبة والله أحق أن يتأدب له. وقد بسطت الكلام في هذا المقام في شرحي على رسالة والدي رحمه الله تعالى المسمى «بارشاد المهتدي إلى شرح كفاية المبتدي» فانظره ان شئت والذي حكاه المصنف رحمه الله تعالى عن الله تعالى هو (قل) يا محمد الذي شرفت على جميع الخلق (هل يستوى) أي في الرتبة وهل هنا استفهام انكاري بمعنى النفي أي لا يستوى (الذين يعلمون) أي وهم الذين صفتهم أنهم يقننون آناء الليل ساجدين وقائمين وصدر الآية «أمن هو قاتل آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه قل هل يستوى الذين يعلمون» (والذين لا يعلمون) أي وهم الذين صفتهم عند البلاء والخوف يوحدون وعند الراحة والفراغ يشركون. وقال بعضهم يجوز أن يراد على سبيل التشبيه أي كما لا يستوى العالمون والجاهلون كذلك لا يستوى القاتنون والعاصون * واعلم أن الاستدلال على شرف العلم وفضله بهذه الآية والتي بعدها ضمنى وذلك لأن فيها شرف العلماء وشرفهم متضمن لشرف العلم أفاده الخطيب الشرقي رحمه الله وغيره (و) منها أيضاً ما (قال) الله (تعالى) في سورة المجادلة وجملة لفظ تعالى حال لازمة من ضمير قال المستتر الذي أبرزته أي قال الله حال كونه متعالياً عما لا يليق بجناحه الكريم ومقامه الفخيم (يرفع الله) هو جواب انشروا بمعنى ارتفعوا مقابل تفسحوا وصدر الآية «يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشروا فانشروا يرفع الله» (الذين آمنوا) أي الذين اتصفوا بهذا الوصف (منكم) المأمورين بالتفسيح السامعين للأوامر المبادرين إليها بطاعتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقيامهم في مجلسهم وتوسعهم لآخوانهم (والذين أتوا العلم درجات) وحاصل المعنى يرفع الله المؤمنين على غير المؤمنين ويرفع العلماء من المؤمنين على بقية المؤمنين كذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يرفع الله الذين أتوا العلم على الذين آمنوا درجات. رواه الدارمي. وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً: العلماء فوق المؤمنين بسبعائة درجة ما بين الدرجتين مائة عام (و) من الأخبار الواردة عن النبي ﷺ الدالة على شرف العلم وفضله ما ذكره الحافظ السيوطي رحمه الله في الجامع الصغير وغيره عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال (قال) سيدنا (رسول الله) أي مولانا محمد ﷺ فلما راد برسول الله هو سيدنا محمد ﷺ غلب استعماله فيه غلبة حقيقية فصارعاً بالغلبة فلا يطلق على غيره الا مقروناً وباذكر اسمه أو بقرينة (ﷺ) أي اللهم صل عليه وسلم أي عليه ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول وأتى المصنف بقوله ﷺ توفية بأدب مؤدى الحديث فانه يسن أن يقول قال رسول الله ﷺ أو نبى الله ﷺ ونحو ذلك اذا اقتصر على قال رسول الله أو النبي أو الرسول مكرره كما قاله النووي رحمه الله. ولا يرد قوله تعالى «محمد رسول الله» لان مثل هذا الاخبار منه عنه ﷺ تعظيم وتبجيل كيف كان بخلافنا (طلب العلم) أي الشرعي سواء الواجب علينا كالتوحيد والفقهاء وعلم دا آت القلوب كالحسد والعجب والرياء فيجب على كل أحد كما قال الغزالي أن يعرف حدودها وعلاماتها وأسبابها ليتجنبها أو كفاية كالتفسير والحديث والطب لعموم نفعها وكالشرعي ما كان آله كالأغذية والنحو والصرف فيجب على الكفاية لان العلم الشرعي لا يتم الا به وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدوراً عليه فهو واجب * واعلم أن قوله طلب العلم مبتدأ خبره (فريضة) والتاء فيه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث كهي في علامة فلا يقال إن الخبر لم يطابق المبتدأ في التذكير. وفريضة بمعنى مفروضة يعنى أن طلب العلم مفروض (على كل مسلم) أي على كل فرد فرد من أفراد المسلمين ذكر أو أنثى أو خنى كما يفيد التعبير بكل الدالة على الاستغراق وبهذا التقرير علم أن قوله مسلم ليس قيداً بل مثله الاثنى والحقى كما علمت لكن لما كان الغالب أن الرجال هم المتصدون لطلب العلم خصهم بالله كرم ونظير ذلك في الاحاديث كثير كقوله ﷺ «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» إلى غير ذلك من الاحاديث. وعلم أيضاً أن لفظ (ومسامة) الذي ليس

في طريق من طرق الحديث كما قاله الحلي والسخاوي في المقاصد الحسنة وغيرهما أنه ليس من تنمة الحديث وان كان صحيح المعنى الآن يكون المصنف رحمه الله تعالى اطلع على رواية فيها ذلك أو أنه روى الحديث بالمعنى ورواية الحديث بالمعنى جائزة كافي جمع الجوامع وغيره وعليه فهدى الزيادة لا بأس بها * وبيان ذلك أنه لما كان التبادر إلى الذهن من قوله عليه السلام «طلب العلم فريضة على كل مسلم» اختصاص طلب العلم بالذكور دون غيرهم زاد ومسألة توضيحا وتنبيها على أن وجوب طلب العلم غير مختص بالذكور بل واجب على غيرهم من أنثى وخنى كما علمت فوجوب طلب العلم على غير الذكور هو وإن كان داخلا في ضمن كل مسلم بالتفسير السابق إلا أنه غير صريح لكل أحد فحينئذ لا بأس بزيادته ومسألة ليكون تفسيرا لمعنى الحديث فلا يعترض ويقال إن لفظ ومسألة لا حاجة إليه لأن تقرير الحديث بما ذكره يغني عنه فتأمل (و) منها أيضا ما رواه الترمذي وحسنه وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال (قال سيدنا محمد رسول الله من سلك) قال الشنواني على مختصر ابن أبي جمرة وهذه قطعة من حديث أوله «إن العلماء ورثة الأنبياء ورثوا العلم من أخذاه أخذ بحظ وافر ومن سلك» أي دخل (طريقا) أي حسيه كالطريق الموصلة للمسجد الذي فيه العلم وأبلدة أخرى فيها العلم أو معنوية كالصناعة التي يحصل بها المؤنة فتعينه على طلب العلم أوها ما يقتضيه أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل أنواع العلوم الدينية (يلتمس) أي يطلب (فيه) أي في ذلك الطريق (علما) شرعا بأي سبب كان من التعلم والتعليم والتصنيف سواء جل أو قل (سهل الله له طريقا إلى الجنة) يحتمل في الدنيا فالمراد الطريق المعنوية بأن يوفقه للعمل الصالح الموصلة للجنة . ويحتمل في الآخرة فالمراد الطريق الحسية وهي الصراط الموصلة للجنة بأن يسلك به طريقا لا صعوبة فيه حتى يدخل الجنة سالما وهذا بشارة بتسهيل العلم على طلبه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة . وسبب ذلك أن العلم إنما يحصل بتعب ونصب وأحب الأعمال إلى الله أحمرها بالحاء المهملة والزاي المعجمة أي أشقها فمن تحمل المشقة في تحصيل العلم سهل الله له طريقا إلى الجنة وظاهر الحديث أنه يترتب له ذلك وإن لم يحصل المطاوع فمن بذل الجهد بنية صافية وإن لم يحصل شيئا لنحو بلاده يحصل له الجزاء الموعود به لعدم تقصيره لكن إذا حصل المقصود كان أعلى (و) منها أيضا ما رواه الحافظ السيوطي رحمه الله والشيخ أبو بكر بن ظهيرة الشافعي رحمه الله تعالى واللفظ للأخير في كتابه شفاء الغليل ودواء الغليل (عن) أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين جامع سور القرآن من استحيت منه ملائكة الرحمن ومن جهز جيش العسرة ويابح عنه عليه السلام بيعة الرضوان ذي المناقب الجملة المفتخرة شهيد دار الهجرة سيدنا (عثمان بن عفان) بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف فيلتقي نسبه مع نسب النبي عليه السلام في عبد مناف وهو من أسلم قديما ومن دعاه الصديق إلى الإسلام وهاجر المهاجرين الأولى إلى الحبشة والثانية إلى المدينة وشهد المشاهد كلها مع النبي عليه السلام وأما بيعة الرضوان فكانت لأجله وبسببه . ولما حضرت غزوة بدر كانت رقية زوجته بنت رسول الله عليه السلام مريضة فأمره رسول الله عليه السلام بالتخلف وقال له ارجع وضرب له بسهمه وأجره فهو معدود من البدرين لذلك لقوله عليه السلام «ان لك أجر رجل شهد بدرا وسهمه» . وتوفيت رقية رضي الله عنها في سنة اثنتين من الهجرة حين أتى خبر رسول الله عليه السلام بما فتح الله عليه يوم بدر فزوجه النبي صلى الله عليه وسلم بعدها ابنته أم كلثوم بوحي من الله تعالى . وتوفيت عنده سنة تسع من الهجرة فلما توفيت قال عليه السلام «لو كان عندي غيرها لزوجتها» وثبت عنه أنه قال «سألت ربي عز وجل أن لا يدخل النار أحدًا صاهر إلى أو صاهرت إليه» ولا يعرف أحد تزوج ابنتي نبي غيره رضي الله عنه ولذا سمي ذا النورين فهو من السابقين الأولين وأول المهاجرين وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الستة الذين جعل فيهم عمر الشورى وأخبر أن رسول الله عليه السلام توفي وهو عنهم راض واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة في غزوة ذات الرقاع . ولما جهز جيش العسرة في غزوة تبوك في السنة

(قوله سهل الله له طريقا إلى الجنة) الذي في الجامع الصغير سهل الله به والظاهر على هذه الرواية أن الضمير عائد للسلوك المفهوم من سلك وتكون الباء سببية بخلافه على الرواية التي هنا فان الضمير عائد لمن واللام لام التعديّة وبعضهم جعل اللام بمعنى الباء وجعل الضمير في الروايتين راجعا للسلوك المفهوم من سلك وجوز أن تكون الباء للتعديّة والضمير فيهما عائد لمن لتتفق الروايتان اه مؤلف

التاسعة بتسعمائة وخمسين بعيرا وأتم الألف بخمسين فرساعا له عليه السلام بأن الله يغفر له ما أسروا وأعلن وقال «ما يبالي عثمان ما فعل بعدها» وصح أنه رضي الله عنه كان يحيى الليل بركة يقرأ فيها القرآن وكان رضي الله عنه ذا قوة وشجاعة وسباحة وجمال مفطر كزوجته رقية بنت رسول الله عليه السلام كما رواه ابن عساكر عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما ومن ثم كان النساء يعينهما بقولهن :

أحسن شيء قد يرى الإنسان * رقية وبعلا عثمان

ولد رضي الله عنه بعد ولادة النبي عليه السلام بست سنين وبويع له بالخلافة يوم السبت غرة المحرم سنة أربع وعشرين بعد دفن عمر بن الخطاب بثلاثة أيام باجماع الناس عليه . وكان نقش خاتمه آمنت بالله مخلصا . وقتل رضي الله عنه بالمدينة يوم الجمعة ثمان عشرة أو سبع عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة ودفن بالبقيع فكان عمره اثنتين وثمانين سنة وأشهر أو كانت ولايته اثنتي عشرة سنة الا اثني عشر يوما . وبالجملة فضائله وفضائل بقية الخلفاء ليس هذا محل بسطها وهي كثيرة مشهورة وفي الكتب مسطورة منها كتاب شيخنا وشيخ شيوخنا رحمه الله المسمى بفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين فانظره ان شئت ترفيه ما يهبر العقول * ولما كان من الآداب المستحبة الترضي على كل خير سيما إذا كان صحابيا متى ذكر أتى المصنف بذلك مراعاة لتلك الآداب فقال (رضي الله عنه) أي باعد السخط عنه بواسطة الرضا فغنى الرضا عدم السخط والمراد به في حقه تعالى لازمه وهو الإنعام أو إرادته فهو صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثاني وهو أعلى رتبة من العفو والمغفرة لأن العفو محو الذنب وعدم العقوبة عليه وإن لم يكن معه انعام والمغفرة ستره وعدم العقوبة عليه وإن لم يحج ولذلك قال بعض العارفين في دعائه اللهم ارض عنا وإن لم ترض عنا فاعف عنا فان المولى قد يعفو عن عبده وهو عنه غير راض * واعلم أن قوله عن عثمان خبر مقدم عن المصدر المتسبك في قوله (أن رسول الله عليه السلام قال يشفع) بضم الياء وفتح الشين وكسر الفاء مشددة أي يعطى (الله) تعالى الاذن في الشفاعة (يوم القيامة ثلاثة) منصوب على المفعولية وهذه هي رواية ابن ظهيرة رحمه الله وأما رواية السيوطي رحمه الله تعالى فهي يشفع يوم القيامة ثلاثة بحذف لفظ الجلالة ورفع ثلاثة أي ثلاث طوائف مرتبين كما أفاده لفظ الحديث (الأنبياء) أي بعد شفاعته عليه السلام لما في الصحيحين أنا أول شافع وأول مشفع فهو الذي يفتح باب الشفاعة لغيره . والكلام على ما يتعلق بالشفاعة مشهور يمنعنا الاختصار من سوقه (ثم العلماء ثم الشهداء) قال القرطبي رحمه الله تعالى فأعظم بمنزلة من بين النبوة والشهادة بشهادة المصطفى عليه السلام . ولما كان العلماء يحبون إلى الله الناس بعلمهم الذي أفنوا فيه نفائس أوقاتهم أكرمهم الله تعالى بولاية مقام الاحسان اليهم في الآخرة بالشفاعة فيهم جزاء وفاقا وقد أخذ بقضية هذا الخبر جمع جم فصرخوا بأن العلم أفضل من القتل في سبيل الله لأن المجاهد وكل عامل إنما يتلقيان عملهما من العالم فهو أصله وأسهل انتهى . وقد صرح في حديث بأن حبر العلماء أرجح من دم الشهداء فقد روى الديلمي في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله عليه السلام «يوزن حبر العلماء ودم الشهداء فيرجح ثواب حبر العلماء على ثواب دم الشهداء» ولله در القائل في مدح مداد العلماء :

يا طالع علم النبي محمد * ما أنتمو وسواكم بسواء

ومداد ما تجري به أقلامكم * أركى وأرجح من دم الشهداء

(و) من الآثار الدالة على شرف العلم وفضله ما ذكره غير واحد منهم شيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى في رسالته المسماة بإرشاد ذي الفكر والرأي والقلب السليم إلى فضائل العلم والعلماء وآدابهم والتعلم والتعليم (عن) الصحابي الجليل المشهور ذي الفضائل الجملة الحسنة (أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر الدوسي على الأصح في اسمه واسم أبيه من نحو ثلاثين قولاً كان له هرة فكنى بها * وسبب تكنيته بذلك أنه قال: كنت أحمل يومها هرة في كفي فأتاني

(قوله فقال) أي رسول الله ﷺ (٢٢) يا أبا هريرة هذا من جملة ملاطفته ﷺ لأصحابه ومن هذه الملاطفة قوله تعالى

لنبيه ﷺ رسول الله ﷺ فقال لي ما هذه فقلت هرة فقال يا أبا هريرة. وقيل انه كان يلعب بها وهو صغير
وقيل كان يحسن اليها وهو كبير وهو الذي روى حديث «دخلت امرأة النار في هرة» الحديث وقيل المكى له
والده وكان رسول الله ﷺ يحبه ولا يحجبه عنه وكان يقول له يا أبا هريرة فيقول انما أنا أبو هريرة
فقال له عليه الصلاة والسلام انه ذكر خير من الأثني. وأثنى عليه أبو بكر وعمر وعثمان وكانت عائشة تجله وهو
ممن دخل مصر وكان صاحب صيام وقيام يسبح في اليوم والليلة اثنتي عشرة ألف تسبيحة ولما الإمارة على
المدينة ثلاث مرات ودعا له ﷺ ودعا لأمه. أسلم رضى الله عنه عام خير وشهدا مع رسول الله ﷺ
ثم لازمه الملازمة التامة رغبة في العلم راضيا بشعب بطنه وكان يدور معه حيثما دار ومن ثم كان
أحفظ الصحابة رضى الله عنهم وقد شهد له ﷺ أنه حريص على العلم والحديث وقال قلت يا رسول الله
اني سمعت منك حديثا كثيرا واني أخشى أن أنساه فقال ابسط رداءك فبسطته فغرف بيده فيه ثم قال
ضمه فضمته فما نسيت شيئا بعده. قال الشافعي رضى الله عنه أحفظ من روى الحديث في دهره أبو هريرة
روى له خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثا قال البخاري وروى عنه أكثر من ثمانمائة
ما بين صحابي وتابعي فهو أحد الستة الذين هم أكثر الصحابة رواية. توفي أبو هريرة رضى الله عنه سنة سبع
أو ثمان أو تسع وخمسين عن ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع وما اشتهر من أن قبره بقرب عسقلان لأصله
وأما ذلك صحابي آخر اسمه جندرة وفصله مشهورة لا تحصى ليس هذا محل بسطها مذكورة في الكتب ومنها
السير وشروح الأربعين النووية (و) عن الصحابي الفاضل المشهور (أبي ذر) الغفاري واسمه على المشهور
جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن الوقعة بن حرام بن غفار بن مليل بن حمزة بن بكر بن عبد مناف
ابن كنانة فيجتمع مع النبي ﷺ في كنانة. أسلم بمكة قديما ثم رجع الى قومه ثم هاجر الى المدينة
وقصة اسلامه عجيبة ذكرها أهل السير ومنهم شيخنا وشيخنا رحمهم الله تعالى في سيرته ووصفه ﷺ
في عدة أحاديث بأنه أصدق الناس لهجة وفي رواية: ما أظلت الخضراء أي السماء ولا أقلت الغبراء أي
حملت الأرض أصدق لهجة من أبي ذر وهو أول من حيا رسول الله ﷺ بتحية الاسلام فقال
وعليك السلام ورحمة الله. وتواضع وزهده مشبهان في الحديث بتواضع عيسى عليه السلام وزهده. وتوفي
بالربذة سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين وبالجملة فنأقبه كثيرة ليس هذا محلها (رضي الله عنهما) أي عن
أبي هريرة وأبي ذر (قال باب من العلم تتعلمه) نحن من العلماء (أحب اليانمان) صلاة (ألف ركة تطوعا)
أي نفل وهذا بعض أثرهما وتامه «باب من العلم نعلمه عمل به أو لم يعمل به أحب اليانمان مائة ركة تطوعا» سمعنا
رسول الله ﷺ يقول «إذا جاء طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة مات وهو شهيد» (فائدة)
اعلم أنه إذا قال الناقل كذا قال فلان كان بالخيار بين أن يسوق عبارته بعينها ولفظها أو بمعناها ومضمونها ولكن
لا يجوز له تغيير شيء من معاني ألفاظه والألفاظ لا يكون كذا فلان أفاده فلان أو قال ما حاصله أو ما ملخصه
أو نحو ذلك وإذا قال وعبارته أو ما نصه أو لفظه أو نحو ذلك تعين عليه سوق العبارة المنقولة بلفظها ولم يحزله تغيير
شيء منها أفاده بعض الفضلاء (و) منها أيضا ما روى عن غير واحد أنه قال (قال امامنا) أي الذي نقصد به
وامام الأئمة أبو عبد الله محمد بن ادریس القرشي الملقب (الشافعي) ابن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي ﷺ فهو ابن عم المصطفى
وذلك لأنه يجتمع معه في عبد مناف وأما هاشم الذي في نسب الامام فهو غير هاشم الذي في نسبه ﷺ
ونسب رضى الله عنه لشافعه لأنه أكرم أجداده لأنه صحابي ابن صحابي ولما فيه من التفاؤل الحسن بالشفاعة
ولد الشافعي رضى الله عنه بقرعة بلدة بالشام وقيل بعسقلان وقيل بمى وقيل باليمن سنة مائة وخمسين يوم وفاة
الامام أبي حنيفة رضى الله عنه ونشأ يتيم في حجر أمه مع قلة عيش وضيق حال وكان رضى الله عنه يجالس العلماء

لنبيه ﷺ
حين قال زملوني
يا أيها المزمل وقوله
تعالى له صلى الله
عليه وسلم حين قال
دروني يا أيها
المدر قال شيخنا
وشيخ مشايخنا
رحمه الله تعالى في
السيرة ذكر السهيل
أن من عادة
العرب إذا قصدت
الملاطفة أن تسمى
المخاطب باسم
مشتق من الحالة
التي هو عليها
فلاطفه الحق
بقوله يا أيها المدر
قم فأندرفبذل لك
علم رضاه الذي هو
غاية مطلوبه وبه
كان يهون عليه
تحمل الشدائد
ومن هذه الملاطفة
قوله ﷺ
لعلى بن أبي
طالب رضى
الله عنه وقد نام
وقد ترب جبينه
قم بأثر أب وقوله
ﷺ لحذيفة
وقد نام الى
الاسفار قم
يا نومان اه
(قوله بالربذة)
هي موضع معروف

(قوله كنف) هذا ضبط لمولده رضى الله عنه وذلك لان الكاف بعشرين والنون بخمسين والفاء بثمانين فالجملة مائة وخمسون وكان مولده
كذلك كما بينا وقوله ناج ضبط لمدة عمره وذلك لان النون بخمسين والألف بواحد والجملة ثلاثة وأربعة وخمسون وكانت مدة عمره كذلك
كما بينا أيضا وقوله أجر ضبط لا تتقاله الى دار البقاء وذلك لان الهمزة بواحد والجملة ثلاثة والراء باثنتين فالجملة مائتان وأربعة وكان انتقاله الى دار
البقاء كذلك كما بينا أيضا وعلم أن لكل من ضابط الولادة والعمر والانتقال إشارة لطيفة (٢٣) ففي الاول وهو كنف بفتحين إشارة

ويكتب ما يستفيد في العظام ونحوها لعجزه عن الورق حتى ملأ منها خبايا ثم حمل الى مكة ونشأ بها وحفظ القرآن
وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وأذن له شيخه مسلم ابن خالد بالافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة ثم دخل
الى مالك رضى الله عنه بالمدينة ولازمه ومناقبه كثيرة شهيرة أفردت بالتأليف ويكفي فيها ما رواه الاحوص ان
عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لاتسبوا قريشا فان عالمها يلا طباق الارض
علما» وفي رواية عالم قريش يلا طباق الارض علما فقد حمل هذا الحديث أكثر العلماء منهم الحافظ أبو نعيم والامام
أحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى على الشافعي رضى الله عنه قال الامام السبكي رحمه الله ذكروا من خواص الامام
الشافعي رضى الله عنه من بين الأئمة أن من تعرض اليه أو الى مذهبه بسوء أو نقص هلك قريبا وأخذوا ذلك من
قوله صلى الله عليه وسلم من أهان قريشا هان الله. توفي رضى الله عنه شهيدا يوم الجمعة بسلخ رجب ضحوة النهار ودفن
بعد العصر بمصر في القرافة المشهورة سنة مائتين وأربعة وعشرين سنة (رضي الله عنه) ونفعنا به
آمين بحاء الأمين وقد ضبطت مولده وعمره ووفاته بقولي :

ان الامام الشافعي المقتدى * قد حاز فضلا لم يصله الفكر
وهو الذي ملأ البقاع بعلمه * يشاره الهادي فغم الفخر
ميلاده (كنف) ومدة عمره * (ناج) وتاريخ انتقال (أجر)

٢٠٤

٥٤

١٥٠

والحكى عنه هو قوله (الاشتغال بالعلم) أي العلم النافع (أفضل) أي أكثر ثوابا (من) الاشتغال (ب) صلاة النافلة
والكلام في العلم المندوب والا فالعلم الفرض أفضل الفروض كما ان نافلة أفضل النوافل (وقال) أي امامنا الشافعي
رضي الله عنه (ليس بعد) أداء (الفرائض أفضل من طلب العلم) أي المندوب والا فالعلم داخل في الفرائض
والحاصل ان طلب العلم ينقسم الى ثلاثة أقسام: فرض عين وهو ما تتوقف عليه العبادات ونحوها وفرض كفاية
وهو ما زاد على ذلك الى بلوغ درجة الفتوى كالنوعى والرافعي ومندوب وهو ما زاد على ذلك الى ما لا نهاية له ولا غاية له
وكلام الامام محمول على هذا الأخير كما بينا ليكون للتقييد بالنافلة ثمرة وثلاثونهم أن صلاة الفرض أفضل من طلب العلم
بأسأرقسامه أو مساوية له كذلك والواقع خلافه وخص الصلاة بالذكر لانها أفضل العبادات بعد الشهادتين وإذا
فضل العلم هذا الأفضل فقد فضل غيره بالاولى. قال شيخنا وشيخنا شيخنا رحمهم الله تعالى في رسالة العلم المتقدم ذكرها
بعد كلام : والحاصل انهم متفقون على أن الاشتغال بالعلم أفضل من الاشتغال بنوافل الصوم والصلاة والتسبيح ونحو
ذلك من نوافل عبادات البدن ومن دلائل ذلك أن نفع العلم يعم صاحبه والمسلمين والنوافل المذكورة محتصة به ولان
العلم مصحح لغيره من العبادات مفتقر اليه ولا ينكس ولان العلماء ورثة الأنبياء ولا يوصف المتعبدون بذلك ولان
العابد تابع للعالم ومقتد به في عبادته وغيرها واجب عليه طاعته ولا ينكس ولان العلم تبقى فائده وأثره بعد
صاحبه والنوافل تنقطع بموت صاحبها ولان العلم صفة الله ولان العلم فرض كفاية فكان أفضل من النافلة بل
قال إمام الحرمين رحمه الله تعالى في فرض الكفاية انه أفضل من فرض العين من حيث ان فاعله يسد مسد الامة
ويسقط الحرج عن الامة وفرض العين قاصر وقال بذلك الاستاذ أبو اسحق الاسفراييني وأبو علي السنجي

الى انه رضى الله
عنه من حين
ولد كنف أي
محيط بالارض أي
مالها بعلمه ففيه
إشارة الى حديث
عالم قريش يلا
طباق الارض علما
وصائن للسلام
وأهله من أن يتطرق
اليهماز يغ أو ضلال
فقد قال العلامة
محمد بن عمر الرازي
رحمه الله في مناقب
الشافعي رضى الله
عنه ما نصه اعلم ان
ثناء العلماء على
الشافعي رضى الله
عنه أكثر من
أن يحيط الحصر
به ونحن نذكر
السبب في محبتهم
له ونثناءهم عليه
فنقول الناس
كانوا قبل زمان
الشافعي رضى الله
عنه فريقين
أصحاب الحديث
وأصحاب الرأي أما
أصحاب الحديث
فكانوا حافلين

لاخبار رسول الله ﷺ إلا أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل وكلا أورده عليهم أحدهم أصحاب الرأي سؤالا أو اشكالا بقوا في أيديهم
عاجزين متحيرين * وأما أصحاب الرأي فكانوا أصحاب النظر والجدل إلا أنهم كانوا عاجزين عن معرفة الآثار والسنن وأما الشافعي رضى
الله عنه فكان عارفا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم محيطا بقوانينها وكان عارفا بأداب النظر والجدل قويا فيه وكان فصيح الكلام
قادر على قهر الخصوم بالحجة الظاهرة وتأخذ في نصره أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من أورده عليه سؤالا أو إشكالا أجاب عنه

بأجوبة شافية كافية فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأي على أصحاب الحديث وسقط رفعهم وتخلص بسببه أصحاب الحديث عن شبهات أصحاب الرأي ولهذا انطلقت (٢٤) الألسنة بمدحه والثناء عليه وانقاد له علماء الدين وأكابر السلف اه وما أحسن

رحمهم الله تعالى وطائفة من المحققين كلهم قالوا ان فرض الكفاية أهم من فروض الاعيان والاشتغال به أهم من الاشتغال بأداء فرض العين * وروى البيهقي رحمه الله تعالى بسنده عن الربيع بن سليمان رحمه الله تعالى قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: ليس بعد أداء الفريضة أفضل من طلب العلم قيل له ولا الجهاد في سبيل الله اه ومن الآثار أيضا ما روى عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال: العلم خير من المال العلم يحرسك وأنت تحرس المال والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق إذا أفدته بالتعليم والافتاء قال الشاعر

من حاز العلم وذاك كره * صلت دنياه وآخرته
فأدم للعلم مذاكرة * خياة العلم مذاكرته

ولهذا قالوا: فهم سطرين خير من حفظ وقرين، ومناظرة اثنين خير من هذين. ومنها أيضا ما روى عن الحسن البصري رضي الله عنه أنه قال صير قلم العالم تسبيح وكتابة العلم والنظر فيه عبادة وإذا أصاب من ذلك الممداد ثوبه فكأصاغة دم الشهداء وإذا قطر منها على الأرض تلاً نوره وإذا قام من قبره نظر إليه أهل الجمع فقالوا هذا عبد من عباد الله أكرمه الله وحشره مع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ومنها أيضا ما حكى عن بعض الحكماء أنه قيل له ما بالنا نرى العلماء على أبواب الأغنياء ولا نرى الأغنياء على أبواب العلماء مع أن العلم أفضل من المال فقال لمعرفة العلماء بمنفعة المال وجهل الأغنياء بمنفعة العلم وإذا كان هذا بعض فضله فينبغي إعطاؤه حقه في الطلب واغتنام وقت الفراغ والنشاط وقلة الشاغل قبل عوارض البطالة من ارتفاع المنزلة والشهرة فإنه متى اشتهر الشخص بالمعرفة انسده عليه بابها كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تفقهوا قبل أن تسودوا فتمتنعوا من التعلم وهو معنى قول الشافعي تفقه قبل أن ترأس فانك إذا رأست أي صرت رئيساً فلا سبيل إلى التعلم أي لكثرة الشاغل والاتباع فيأنف التعلم. والعلم لا يدرك إلا بالتواضع كما قالوا العلم حرب للتمتالي * كالسيل حرب للمكان العالي * فينبغي أن يتواضع لعلمه ويتأدب معه وإن كان أصغر منه سناً وأقل شهرة ونسباً وصلاً حوا ويعتقد كمال أهليته ورجاحته على طبقته ويتأول لأقواله وأفعاله التي تظهرها الفساد ولا يتتبع عوراته ويعتبه لثلاثي نقدته فلا يتنفع به فإن كل أحد لا يخلو عن أمر معاب عند غيره فقد كان بعضهم إذا ذهب إلى معلمه تصدق بصدقة وقال اللهم استر عيب معلمي عني ولا تذهب بركة علمه مني فנסأل الله التوفيق والسداد بجاء أشرف العباد * والحاصل أن ما ورد في شرف العلم وفضله من الآيات والاحبار والآثار شيء لا يحصى وقد ألفوا في ذلك رسائل عديدة وأحسن ما ألف في ذلك رسالة شيخنا وشيخنا رحمه الله الأبرار ونفعنا به وعلمنا ما ينفعنا وسألنا من الضلال بعد الهدى أمين بجاءه الأمين (تنبيهات * الأول) قال شيخنا وشيخنا مشايخنا رحمه الله تعالى في رسالة العلم المتقدم ذكرها قال العلامة السيد السهمودي: ثم ان ظاهر ما تقدم من الاستدلالات على تفضيل ذلك على نوافل الطاعات شموله للنوافل المؤكدة مع المواظبة عليها من سيد العلماء ومعلمهم صلوات الله وسلامه عليهم وسلوك المواظبة عليها هو ما درج عليه السلف من العلماء وتبعهم الخلف وذكروا تأكيدها حتى قالوا ان تركها يخل بالعدالة فينبغي حمل اطلاقهم على ما عداها إلا أن تشتد الحاجة للكلام في العلم فليقدم على الرتبة ويقضيها إذا فاتت إلى آخر ما قال شيخنا رحمه الله فراجع ان شئت وبالله التوفيق * الثاني كل ما ورد في فضل العلماء فحمل على العلماء العاملين. قال الغزالي رحمه الله تعالى: العالم الذي لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء اه بل كلام صاحب الزبد حيث قال:

فعالم بعلمه لم يعملن * معذب من قبل عابد الوثن
يفيد أنه أسوأ حالا حتى من عابد الوثن ووجه الشهاب الرمي رحمه الله تعالى في شرحه عليها بأن العالم ارتكب المعصية وهو عالم بشرعها وعابد الوثن غير عالم بتحریم عبادته وحمله بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غيروا وبدلوا

وتراجمت منهم لديه من أكب * فعدا به الدين الخفيف موطدا * والفضل بين العاملين مواهب وكنتموا

وكنتموا الحق وقيل ان تعذيبه من قبل عابد الوثن ليس لكونه أسوأ حالا منه بل للاسراع بتطهيره كما في حواشي البردة فينبغي للعلماء أن يعملوا بعلمهم وأن يقصدوا به وجه الله تعالى ولا يقصدوا بذلك توصلا إلى غرض دنيوي كتحصيل مال أو جاه أو شهرة أو سمعة أو تميز عن الاقران أو نحو ذلك وأن يصححوا نياتهم عند كل ما يفيدونه. وكان الشرف المناوي بضم الميم رضي الله عنه كلما خرج إلى الدرس يقف بدلهيزه حتى يحصل النية الحسنة الخالصة ثم يحضر. وقال الشافعي رضي الله عنه وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلى حرف منه ويذنب ليهم أيضا دوام مراقبة الله تعالى في السر والعلانية والمحافظة على خوفه تعالى في جميع حرركاتهم وسكناتهم وأقوالهم وأفعالهم فانهم آمناء على ما أودعوا من العلوم ومامنحوا من الخواص والفهوم جعلنا الله بمنه وفضله من العلماء العاملين المراقبين له جل وعلا بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم * الثالث قال شيخنا وشيخنا رحمه الله تعالى في رسالته المسماة «باليوف والحناجر الحداد لقطع حجة من أراد نصرة أهل الاحاد» ماملكه: وقولك ان المدح الوارد في العلماء محمول على العلماء العاملين لا يستلزم جواز النعم للعلماء على الاطلاق بل النقل صريح بأن الاستخفاف بالعلم أو بالعلماء من كبار الذنوب وذلك مطلق غير مقيد لان صفة العلم من أشرف الصفات حتى ان من اتصف بها ولو صدر منه شيء من المخالفات لا ينتفي عنه المدح والشرف من حيث صفة العلم قال في الزواجر ومن الكبار المحرمات اضاعة نحو العلماء والاستخفاف بهم ثم ذكر أحاديث في ذلك منها قوله عليه السلام: «ليس من ثلاثة لا يستخف بهم الامنافق: ذو الشبهة في الاسلام، وذو العلم، وامام مقسط وقوله صلى الله عليه وسلم «ليس من أمتي من لم يجل كبرنا ويرحم صغيرنا ويعرف عالمنا» وقوله صلى الله عليه وسلم «تعلموا العلم وتعلموا العلم السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه» وسئل العلامة ابن زيار رحمه الله تعالى عن سبب شيخنا متصفا بالعلم فأجاب بأن السبب يستحق التعزير بما يراه الحاكم من الضرب والنفي والحبس وغيرها ولم يفصل بين كونه عاملاً أو غير عامل وماذا لك الا للنظر لجر صفة العلم من حيث هي ثم قال أعني ابن زياد ولا يخفى أن الوقوع في أهل العلم من كبار الذنوب كما تنفق عليه أمحبا ففاعله فاسق مردود الشهادة وعلى ولي الأمر المبالغة في التنكيل به لئلا يكون ذلك ذريعة إلى احتقار العلماء وهذا ان لم يستحل أذا هم واحتقارهم علما بذلك والافهم مرتد يقتل برده اذ لم يتب وقد جرب أن من وقع في العلماء أو طلبه العلم امتحن بسوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى. وفي فتاوى ابن ظهير رحمه الله تعالى إذا سب أحد العلماء غير صالح في ذاته أو عاداته مخالفة للشرع الشريف لا يكون كفرا غير أنه يعزر التعزير اللائق به لكونه تجرأ عليه بذلك وتنقصه بالنسبة إلى ذات نسبت إلى العلم وكل انسان يطلب منه العلم والعمل فإذا اتصف بالعلم وأخل بالعمل ففدأني بأحد الوصفين المطلوبين منه وأخل بالوصف الآخر والجاهل أخل بالوصفين. ولو شتم شخص انسانا جاهلا استحق التعزير مع أن الجاهل قد أخل بالوصفين فكيف لا يستحق التعزير من شتم من اتصف بأحد الوصفين المطلوبين * وروى الطبراني عن أبي ثعلبة بن الجهم قال قال رسول الله ﷺ «يقول الله تعالى يوم القيامة للعلماء اني لم أجعل علمي فيكم الا وأنا أريد أن أغفر لكم ما كان منكم ولا أبالي» قال النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب بعد قوله ﷺ «من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب» قال الامامان الجليلان الشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهما: اذا لم يكن العلماء أولياء الله فليس لله ولي لاسيما وقد جعل الله فيهم علامة ارادة الخير فقد قال ﷺ «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» قال العلامة السهمودي رحمه الله تعالى بعد أن ذكر العلماء العاملين وأطنب في ذكر أوصافهم ان الكرامة العظمى هي الاستقامة وهي التي جعلت علماء الدين في الدرجة التي تلي درجة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غير أن وجوب العصمة انما هي للأنبياء عليهم الصلاة والسلام قال الامام أبو القاسم القشيري رحمه الله تعالى ان الولي لا يكون معصوما بل يكون محفوظا فلا يصير على الذنب وان حصلت منه هفوة أو هفوات أو زلات فلا يمنع ذلك من وصفهم بالشرف والكمال. فقد قيل للحنيد أزي في العارف يا بالقاسم فأطرق ملياً ثم قال «وكان أمر الله قدر مقدورا» فالحاصل

رضي الله عنه
ورعا زاهدا في
الدنيا راغبا في
العقبى ماحلف
بالله في عمره لا
كاذبا ولا صادقا
فهو وان لم يكن
معصوما لكنه
كان محفوظا
بعناية الله جل
وعلا كما هو
مشهور في مناقبه
رضي الله عنه
ونفعنا به. وفي
الثالث وهو أجز
إشارة إلى انه رضى
الله عنه بانتقاله
إلى دار البقاء
يستوفي ماله من
الاجر السابق
والمستجد

انهم محفوظون وان حصلت منهم هفوة أو هفوات يداركهم مولاهم بالانابة والتوبة سريعا فلا يصرون على الذنوب لان النور الرباني الالهى الخامر لقلوبهم يمنعهم عن ذلك قال الله تعالى «ان الذين اتقوا اذامسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون» أى ليسترجعوا من الشيطان ما اختلسه عليهم وليستردوا منه ما افترسه لانبعث جيوش الاستغفار والذلة والافتقار الى الله تعالى وانقشاع سحاب الغفلة واشراق شمس البصيرة فلا يدعهم العلم مصرين على معصية مولاهم بل ربما كان حالهم بعد المخالفة أتم من حالهم قبلها لعظم مانشأ عن ذلك من الذلة والانكسار وعظيم الخضوع والالتجاء الى الله عز وجل وذلك هو الحكمة في جريان المخالفة عليهم كما أشار الى ذلك بعض العارفين وقد قال الله تعالى «الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور» فأفهم أنهم قديدخلون في الظلمات ولكن الله تعالى بولايته إياهم يتولى اخراجهم كما قال تعالى «والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظاموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم» وهو مسوق مساق المدح لهم ومن هذا قال بعض العارفين من سبقت له العناية لم تضره الجناية وهذا هو الغالب في العلماء وأما من يصرمهم على الذنوب الظاهرة والباطنة فذلك نادر جدا ومن كان كذلك لم يمزج العلم منه الجنان وانما حصل له منه لقلقلة اللسان وهو المعنى بقوله عليه السلام «ان أخوف ما أخاف عليكم كل منافق عليم اللسان» وحيث كان هذا نادرا فكيف يصح اطلاق اللثم على العلماء المتحقق أن الغالب فيهم الكمال ويقول من أطلق اللثم انما أردت علماء السوء فهذا لا يجوز له أحد من المسلمين ✽ ومما استدلل به السيد السمرودى رحمه الله على وجوب تعظيم العلماء واحترامهم قوله تعالى «ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند رب» وقوله «ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب» فالعلماء من أعظم حرمات الله ومن أعظم شعائر الله ✽ وروى الدارمى رحمه الله عن الحسن البصرى رضى الله عنه قال: طلب أقوام العلم ما أرادوا به الله ولا ما عنده فما زال بهم العلم حتى أرادوا به الله وما عنده ✽ ويحكى عن بعضهم أنه قال طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون الا الله ففي ذلك إشارة الى أن الغالب فيهم أن تكون عاقبة أمرهم الى الخير والصالح فان الغالب أن العلم انما يشمر لصاحبه الخير وانما كثرت الاحاديث التي فيها التشديد والوعيد الشديد لعلماء السوء وان كانوا قليلين بالنسبة لعلماء الخير لأجل التنفير عن سلوك طريق علماء السوء . وقال العارف بالله تعالى الشعرانى رضى الله عنه: أخذ علينا العهد العام من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبجل العلماء والصالحين والأكابر وان لم يعملوا بعلمهم لنقوم بواجب حقهم ونكل أمرهم الى الله تعالى فمن أخل بواجب حقوقهم من الأكرام والتبجيل فقد خان الله ورسوله فان العلماء نواب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كفر بعضهم من قال في عمامة فقيه عيمه بالتصغير . وقال سيدى السيد العيدروس رضى الله عنه: يجب تحسين الظن بالعلماء فما خسر صاحب حسن الظن وان أخطأ فحسن الظن هو الاكبر والاسم الاعظم واحذر واسوء الظن فانه دليل الشقاوة يخشى على صاحبه من سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى ✽ وعن علي بن أبى طالب كرم الله وجهه عن النبي صلى الله عليه وآله قال «اذا عرض الله عن العبد ورثه الانكار على أهل الديانات» قال الامام النووى رحمه الله في شرح المذهب قال الامام الحافظ أبو القاسم بن عساكر رحمه الله تعالى: اعلموا يا اخواني وفقى الله واياكم لما يرضاه وجعلنا من يخشاه أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك استار منتقصهم معلومة وأن من أطلق لسانه في العلماء بالسب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم» اه كلام شيخنا ملخصا وسيأتى ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب كلام يتعلق بهذا فنسأل الله تعالى أن يوفقنا لمرضاته ويجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته ويرزقنا الاثابة والسداد ولا يجعلنا هداة فالدنم من العباد بمنه وكرمه وبجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ✽ ولما أنهى الكلام على شرف العلم وفضله مطلقا سواء كان علم فقه أو غيره شرع يتكلم على خصوص علم الفقه الذى هو المقصود من هذا الكتاب فقال: (واعلم) يا من يتأتى منك العلم فهذا خطاب لكل مكلف يتأتى منه العلم وفيه تنزيل المتروك حصوله منزلة الحاصل لانه حين التأليف لم يكن عنده أحد . وسبب هذا التنزيل

بعد انتقاله مما
سنه من السنن
النسوية وما
خلفه ونشره من
العلوم الحميدة
كما يصرح به
حديث من سن
سنة حسنة فله
أجرها وأجر من
عمل بها الى يوم
القيامة وحديث
«اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به» الحديث
وحديث «ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته

قوة رجائه بتعاطى الناس لرسالته وهى كلة تؤثر بها لشدة الاعتناء والاهتمام بما بعدها وتنبيه السامع على أن ما يلحق اليه من القول يلزم حفظه فيصغى اليه ويقبل بكليته عليه أى تنبه أيها الطالب وتيقظ فانه لا عذر لك بالجهل مع وجود العلماء وإشارة الى أن كسب العلم أفضل الاكساب وهو النعمة التامة وغيره ليس بنعمة تامة ولذا كان الطعام اذا أكله الانسان يطلب الفرج منه بخبر وجهه والنياب الحسنة مما عيل منها والعلم لا عيل منه صاحبه بل يطلب زيادته من الله تعالى ولذا أمر الله المصطفى بطلب الزيادة منه فقال وقل رب زدنى علما وانما قال اعلم ولم يقل اعرف اقتداء بقوله تعالى . فاعلم أنه لا اله الا الله ولفظ اعلم من أخوات ظن يطلب مفعولين فسد مسد مفعوليه المصدر المنسبك في قوله (أن أجل العلوم) أى أعظمها (قدرا) أى من جهة القدر أى المنزلة (وأعظمها غرا) أى أجسمها افتخارا (علم الفقه) أى الذى هو لغة الفهم مطلقا لمادق وغيره . وقيل فهم مادق . واصطلاحا العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية ووصفه بوصفين: الاول قوله (المستنبط) بصيغة اسم المفعول أى المستخرج (من الكتاب) أى القرآن (والسنة) أى ومن الاجماع والقياس . والسنة المراد بها هنا الأحاديث النبوية وهى أقواله صلى الله عليه وآله وأفعاله وتقريراته وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام على السنة التى هى من جملة الأحكام عند ذكر المصنف لها . والثانى قوله (الكافل) أى الضامن (لمن) أى للذى (قام به) أى الفقه (على وجهه) بأن اتبع أو امره وانزجر عن نواهيه (بدخول الجنة) التى هى دار الثواب وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام عليها وانما كان علم الفقه كافلا لمن قام به على وجهه بدخول الجنة (لمنافيه من النفع) الذى هو إيصال الخير الى الغير (العام) لكل المسلمين (و) لمنافيه من (تمييز) أى تبيين وتفصيل (الحلال من الحرام) وسيأتى ان شاء الله تعالى الكلام عليهما . والأدلة على ذلك كثيرة منهما (قال) التابعى الجليل (سفيان بن عيينة رضى الله عنه) وهو من مشايخ الشافعى رضى الله عنه حفظ القرآن وهو ابن أربع سنين وكتب الحديث وهو ابن سبع سنين وله مقالات عجيبة بليغة فمنها قوله: ماء زمزم بمنزلة الطيب لا يرد . وقوله وصى الخضر موسى عليهما السلام أن لا يعير أحدا بذنب ✽ ولد رضى الله عنه في الكوفة سنة سبع ومائة وسكن مكة وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة ودفن بالحجون وهو ابن احدى وتسعين رضى الله عنه ونفعنا به أمين ومناقبه مشهورة وفي الكتب مسطورة ومنها طبقات الشعرانى رحمه الله فانظرها ان شئت والمحكى عن سفيان رحمه الله هو قوله (لم يعط أحد) في الدنيا (بعد) مقام (النبوة شيئا أفضل من العلم والفقه) وعطف الفقه على العلم من عطف الخاص على العام إعثناء بشأنه على حد قوله تعالى «من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال مع دخوله لم يبق ملأئكة من الله يرضوا له» من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال مع دخوله لم يبق ملأئكة من الله يرضوا له محل الشاهد ولفظه كله كافى رسالة العلم لشيخنا وشيخ شيوخنا رحمه الله تعالى وغيرها لم يعط أحد في الدنيا أفضل من النبوة ولم يعط أحد بعد النبوة شيئا أفضل من العلم والفقه ولم يعط أحد في الآخرة أفضل من الرحمة فقيسه يا أبا عبد الله عمن هذا فقال عن الفقهاء كلهم : رواه الربيع عن الشافعى عندهم الله تعالى . وفي رواية عنه أنه قال: أرفع الناس عند الله منزلة من كان بين الله وبين عباده وهم الأنبياء والعلماء ولم يعط أحد من الدنيا شيئا أفضل من النبوة وما بعد النبوة شيء أفضل من العلم والفقه فقيله عمن هذا فقال عن الفقهاء كلهم اه وبالجمل ففضائل الفقه مشهورة لا تحصى ومزاياه لا تستقصى (فنسأل الله) سبحانه وتعالى (أن يفقهنا) أى يفهمنا (في الدين) لنفوز بالسعادة الأبدية والهداية السرمدية (و) ان (يفتح علينا فتوح العارفين) به جل وعلا الذى اذا حصل لشخص نال به العلوم الوهية والعارف الفيضية (بجاه) أى بقدر ومنزلة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله الذى يحصل به كل مطلوب وينال به كل مرغوب (خير الأنبياء والمرسلين) عليه وعليهم أفضل الصلاة وأزكى التسليم (و) بجاه (آله وصحبه أجمعين) آمين اللهم آمين ✽ واعلم أن التوسل به صلى الله عليه وآله كما صنع المؤلف رحمه الله تعالى مطلوب لأنه سيرة السلف الصالح من الأنبياء وغيرهم كافى الأحاديث الصحيحة كحديث الحاكم في توسل آدم عليه الصلاة

بعد موته علما
نشره الحديث
وحديث ألا أخبركم
عن الأجود الله
الأجود وأنا أجود
ولد آدم وأجودهم
من بعدى
رجل علم علما
فنشر علمه يبعث
أمة وحده
الحديث فهو
رضى الله عنه
من انتفع بعلمه
ومن انتشر علمه
في الآفاق رضى
الله عنه وأرضاه
ونفعنا به بجاه
حبيبه ومصطفاه
آمين

(قوله فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره) أعلم أن الله سبحانه وتعالى جعل خلقه في الأزل قسمين شقي وسعيد وجعل لكل علامة تدل عليه في علامة السعادة شرح (٢٨) الصدر للاسلام وقبوله لما يرد عليه من النور والاحكام * وعلامة الشقاوة ضيق الصدر

وعدم قبوله لذلك

وجعل لكل

قسم في الآخرة

دارا يسكنونها

فلاهل السعادة

الجنة ونعيمها

ولاهل الشقاوة

النار وعذابها

لما في الحديث

أن الله خلق خلقا

وقال هؤلاء للجنة

ولأبلى وخلق

خلقوا وقال هؤلاء

لنار ولا أبلى

فذكر في هذه

الآية علامة كل

قسم فاذا رزق

الله العبد شرح

الصدر وأسكنه

حلاوة الايمان

فليعلم أن الله

أعظم عليه النعمة

وبضدها تتميز

الاشياء . اللهم

اجعلنا من سبقت

له العناية والسعادة

بجاه سيد السادة

اه مؤلف

(قوله كما ورد في

حديث أي وهو

أنه لما نزلت هذه

الآية سئل رسول

والسلام به ﷺ وحديث النسائي والترمذي في الضرير الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم في حياته وطلب منه أن يدعو الله ليعافيه فأمره أن يحسن الوضوء ويتوسل به ﷺ ففعل فقام وقد أبصر وكالتوسل به ﷺ التوسل بغيره من الأنبياء وهكذا الأولياء وسائر عباد الله الصالحين الذين منهم أصحاب النبي الأبرار وآله الأطهار كما صنع المصنف أيضا وفاقا للسبكي وابن جماعة وابن علان وغيرهم من العلماء ممن يعول عليهم في الدين رحمهم الله تعالى أجمعين. وإن أردت بسط الكلام في هذا المقام فانظر الدرر السنية في الرد على الوهابية لشيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى وقد ألفت في هذا الشأن رسالتين فانظرهما إن شئت والله التوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى الكلام على الخطبة وما احتوت عليه من فضل العلم وشرفه أخذ يتكلم على أركان الدين التي منها الايمان والاسلام اللذين هما باعتبار مفهوميهما وهو ما علم من الدين بالضرورة من مباحث علم أصول الدين وقد ذكرهما المتكلمون فيه لكن اختلفوا في وضعهما فقد مهاب قوم عن الاهليات والنبويات والسمعيات وأخرها آخرون ووضعها بين النبويات والسمعيات آخرون لاحتياج الحائض في تلك المباحث اليهما وقد سلك المصنف رحمه الله تعالى المسلك الأول فقال:

فصل في بيان أركان الدين التي هي الايمان والاسلام والاحسان (جاء) أي أتى ووصل اليها (في الحديث) المروي (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أراد الله بعبده خيرا سلك) أي أدخل (في قلبه اليقين) أي المعرفة به تعالى (والتصديق) بكل ما جاء من عنده تعالى على ألسنة أنبيائه عليهم الصلاة والسلام (وإذا أراد به شرا سلك في قلبه الرية) أي الشك فيما ذكر وهذا الحديث ذكره الفسني على الأربعة النواحي ثم استدل على مضمون الحديث المذكور بالآية فقال (قال الله) سبحانه وتعالى (في سورة الأنعام) فمن يرد الله أن يهديه أي يوصله للقصد ويسكنه دار الثواب (يشرح صدره للاسلام) بأن يقذف في قلبه نورا فينفسح له ويقبله كما ورد في حديث (ومن يرد أن يضله) أي يمنعه عن الوصول ويسكنه دار العقاب ويطرده عن رحمته (يجعل صدره ضيقا) أي عن قبول الايمان حتى لا يدخله (حرجا) أي شديد الضيق أي زائده فلا يقبل شيئا من الهدى أصلا (وقد اتفق أهل السنة) والجماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين (على أن المؤمن الذي يحكم عليه بأنه من أهل القبلة) أي من المسلمين (ولا يخلد) أي ولا يبق ولا يدوم (في النار) بأن لا يدخلها أصلا أو يدخلها ثم يخرج منها فيدخل الجنة خالد فيها (لا يكون الا من اعتقد) وصمم (بقلبه دين الاسلام) الآتي بيانه * وينبغي أن نبين هنا معنى الايمان والاسلام بالتوضيح وان كان في ذلك نوع تكرار تعجلا للفائدة فنقول: الايمان لغة مطلق التصديق * وشرعا تصديق نبينا ﷺ في كل ما علم بحجته به من الدين بالضرورة أي فيما اشتهر بين أهل الاسلام حتى صار العلم به يشبه العلم بالحاصل بالضرورة بحيث تعلمه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال كوحدة الصانع وجوب الصلاة والصوم وحقية البعث والجزاء ونحو ذلك والمراد من التصديق قبول النفس لما جاء به مع الرضا وترك العناد لا مجرد وقوع الصدق في القلب من غير اذعان وقبول اذ هذا القدر موجود في كثير من الكفار الذين كانوا عاقلين بحقيقة ما جاء به ﷺ . والاسلام لغة مطلق الاستسلام والانتقاد ، وشرعا أعمال الجوارح أي امتثال الأمور واجتناب المنهيات والمراد الاذعان لتلك الأحكام وعدم ردها سواء عملها أو لم يعملها فهما مختلفان مفهومهما متحدان ماصداق بمعنى أنه لا يوجد مؤمن في الدنيا والآخرة إلا وهو مسلم ولا مسلم في الدنيا والآخرة إلا وهو مؤمن وهذا هو ملحق المصنف رحمه الله تعالى في نقله اتفاق أهل السنة على ما ذكر وبالجملة فقد اتفق أهل الحق على أنه لا يوجد إيمان بلا اسلام وعكسه فهما متلازمان مفهومهما فلا ينفك أحدهما عن الآخر

وان

الله صلى الله عليه وسلم عن شرح الصدر فقال «هو نور يقذفه الله في قلب المؤمن فينشرح

لهو ينفتح قيل فهل لذلك أماره قال نعم الانابة الى دار الخلود والتجافي عن دار العرور والاستعداد للموت قبل نزول الموت» وفي رواية قبل

وان اختلف المفهومان أو مترادفان فلا يوجد شرعا إيمان من غير اسلام ولا عكسه. وقد أودعت هنا في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى نفائس فانظرها إن شئت (اعتقادا جازما) أي (خاليا من الشك) بحيث لا يدخله ريبة أصلا (ونطق) إذا قدر (بالشهادتين) وهما أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فان اقتصر على احدهما لم يكن من أهل القبلة اذ النطق بهما شرط لاجراء الأحكام الدنيوية عليه كالصلاة خلفه وعليه ودفنه في مقابر المسلمين والتوارث والمناكحة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه لا لعذر منه ولا لآباء بل اتفق له ذلك فهو مؤمن عند الله غير مؤمن في أحكام الشرع الدنيوية ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمناقض فبالعكس حتى نطلع على باطنه بظهور علامة كسجود لصنم أو استخفاف بمصحف فنحكم بكفره أما المتنوع الآتي فكافر في الدارين وأما المعذور بنحو خرس واخترام منية فهو مؤمن فيهما وأما الأعمال الصالحة فالختار أنها شرط كمال للايمان لا شرط صحة فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال ولا عناد ولا شك في مشروعيتها مؤمن مفوت على نفسه الكمال والآتي بها متمثلا محصل لأكل الخصال * وانما اشترطوا لصحة إيمان المؤمن النطق لأن الايمان أمر باطن لا اطلاع لنا عليه فلا بد من شيء يدل عليه وهو النطق وهل الشرط النطق بما يدل على الايمان أو لا بد من خصوص الشهادتين كما في المتن قولان فقيل يكفي كل صيغة دلت على الدخول في الاسلام لأن الاحتياط للدخول في الاسلام والعصمة المتشوف اليهما الشارع اقتضيا توسعة طريقه كما منت وأومن بالله ورسوله أو الله ربي ومحمد رسولي واختار هذا القول الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى وقيل لا بد من خصوص الشهادتين بأن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لأن الشارع تعبدنا بها واختار هذا القول الشيخ الرملي رحمه الله تعالى وهذا الخلاف إنما هو فيمن أراد الدخول في الاسلام أما أولاد المسلمين فمحكومون باسلامهم وان لم ينطقوا بشيء فلا يجب عليهم النطق بالشهادتين الا في الصلاة (و) روى (عن أمير المؤمنين) أي سلطانهم أبي حفص من قوله الفصل في الأحكام الذي أظهر الله به الاسلام عمر الفاروق (ابن الخطاب) بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بالمناة تحت بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب ابن لؤي القرشي العدوي (رضي الله عنه) فيلحق نسيه رضي الله عنه مع نسب النبي صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤي . وأمه حمنة بنت هاشم بن المغيرة أخي والد أبي جهل هشام بن المغيرة . وكان اسلامه رضي الله عنه عزاء أظهر الله به الاسلام وكان بسبب استجابة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيه فانه قال اللهم أعز الاسلام بأحب الرجلين اليك بعمر بن الخطاب أو بعمر بن هشام وهو أبو جهل وكان المسلمون تسعة وثلاثين فكمل الله به الأربعين وصح أنه لما أسلم نزل جبريل فقال يا محمد قد استبشر أهل السماء باسلام عمرو وهو رضي الله عنه من العشرة المبشرين بالجنة وهاجر رضي الله عنه فهو من المهاجرين الأولين شهد بدرا واحدا وبيعة الرضوان وكل مشهد شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنه راض وأما لقبه بالفاروق لأن الله تعالى فرق بين الحق والباطل ولهذا ورد أن اسلامه كان عزاء وهجرته نصر أو أمارته رحمة * ولدى رضي الله عنه بعد ولادة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة وبيع له بالخلافة يوم وفاة الصديق كرم الله وجهه ورضي عنه باستخلافه له سنة ثلاث عشرة فصار بأحسن سيرة ونزل نفسه من مال الله بمنزلة رجل من المسلمين وفتح الله له الفتوح بالشام والعراق ومصر ومداين كسرى ونحوها ودون الدواوين في العطاء ورتب الناس فيه على مراتبهم وكان لا يخاف في الله لومة لائم وكان نقش خاتمه كفي بالموت واعظا يا عمر . وتوفي رضي الله عنه شهيدا بطعنة من أبي لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة لثلاث بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين فدة خلافته رضي الله عنه مات قدم وقيل غير ذلك وسنه رضي الله عنه ثلاث وستون سنة كالنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه وكرم وجهه وقيل غير ذلك ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه وورد في فضله رضي الله عنه أحاديث كثيرة وجاء القرآن موافقا لما قال في آيات شهيرة بمنعنا الاختصار من إيراد ذلك

وان أردت النظر إليها فالتمسها من الصواعق والفتوح وغيرها (قال بينا نحن) معاصر الصحابة (جالوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم) أى قطعة زمن من يوم (اذطلع) أى ظهر (علينا) وعبر به دون دخل اشعارا بتعظيمه ورفعته قدره فشبّه بطاوع الشمس (رجل) أى عظيم فالتنوين فيه للتعظيم (شديد) بياض الثياب شديد سواد الشعر) أى شعر اللحية كما صرح به في رواية ابن حبان (لا يرى) بضم المثناة التحتية (عليه أثر) أى علامة (السفر) من نحو غبرة وشعوثة (ولا يعرفه منا) معشر الصحابة (أحد) فاستأذن ودنا (حتى جلس الى) أى عند أومع (النبي صلى الله عليه وسلم فأسند) أى ألصق (ركبتيه الى ركبتيه) لأن الجالوس كذلك أقرب للتواضع والأدب وأبلغ في الاصغاء وحضور القلب والاستئناس (ووضع كفيه على فخذه) بكسر الخاء أى فخذى النبي صلى الله عليه وسلم كما صرحت به رواية النسائي (وقال يا محمد) أى يا من كثرت خصاله الحميدة * وانما ناداه باسمه كأحد الناس وقد نهى الله تعالى عن ذلك بقوله لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا لما لأن الحرمة مختصة بغير الملائكة واما لأنه قبل التحريم (أخبرني) بصيغة الأمر (عن) حقيقة (الاسلام) الشرعى أى ينهى ليعلمها الحاضرون من أصحابك ويعلموها لأمتك لاعن الاسلام اللغوى لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفسره وإنما فسر به الشرعى (فقال رسول الله ﷺ) في الجواب عن سؤاله فورا (الاسلام) الشرعى الذى سألت عنه هو الانقياد الى الأعمال الظاهرة بالجوارح. وبيان ذلك (أن تشهد) أى تقر وتعترف وتحقق وتدعن وتعلم وتعتقد (أن) أى أنه أى الحال والشأن وفسره بقوله (لا إله) أى لا معبود بحق موجود أو فى الوجود (إلا الله) سبحانه وتعالى (و) أن تشهد أيضا (أن محمد رسول الله) أى الى كافة الخلق كما يأتى (و) أن (تقيم الصلاة) أى تأتى بهامقومة ومعدلة بأن تكون مستكملة لجميع الأركان والشروط والسنن (و) أن تؤتى (الزكاة) الواجبة عليك فى الأموال والأبدان أى تعطيها لمستحقها وسيأتى بيان ذلك بشروطه فى الكلام على الزكاة ان شاء الله تعالى (وأن تصوم) أى تمسك عن جميع المفطرات الآتية فى كل يوم من أيام شهر (رمضان) من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية مخصوصة (وأن تحج البيت) أى تقصده بنسك حج وعمرة ولا تكلف قصد البيت لما ذكر (ان استطعت) أى قدرت على مؤنة النسك ووجدت الى الوصول (اليه) أى البيت (سيلا) أى طريقا على الوجه الآتى بيانه فى مبحثه ان شاء الله تعالى (قال) أى ذلك الرجل السائل للصطفى صلى الله عليه وسلم (صدقت) أى فيما أجبت به قال سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه راوى هذا الحديث (فجبنا له) أى منه أولا جله (يسأله ويصدقه) اذ سؤاله يقتضى عدم علمه وتصديقه يقتضى علمه وان كلامه دال على خبرته بالمسئول عنه مع أنه لم يكن اذ ذلك من يعرف هذا غير رسول الله ﷺ فساغ التعجب منه ثم زال باعلامهم أنه جبريل عليه السلام لأنه باق به أنه عالم فى صورة متعلم ليعلمهم (قال) أى ذلك الرجل فى سؤاله (أخبرني عن) حقيقة (الايان) الشرعى لاعن الايمان اللغوى بدليل ما فسر به حيث (قال) (ﷺ) (أن تؤمن) أى تصدق بقلبك وأن وصلتها فى موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف أى الايمان هو أن تؤمن (بالله) تعالى (و) أن تؤمن (بملائكته) جمع ملك بفتح اللام (و) أن تؤمن (بكتبه) التى أنزلها على بعض رسله (و) أن تؤمن (برسله) الذين أرسلهم لتبليغ الشرائع والأحكام (و) أن تؤمن (باليوم الآخر) سمي بذلك لأنه ليس بعده ليل (و) أن تؤمن (بالقدر) بفتح الدال وهو إيجاد الله تعالى للأشياء على وفق الإرادة والايمان به أن تعتقد أن كل ما وقع ويقع من كل أمر (خيره وشره) حلو ومر منه من الله تعالى ليس لأحد من الخلق فيه مدخل وسيأتى فى كلام المصنف رحمه الله تعالى تفصيل ذلك كله ان شاء الله تعالى فلما قال ﷺ ذلك (قال) له ذلك الرجل السائل (صدقت) فيما قلت لأن هذا تفسير معنى الايمان (قال) ذلك السائل (فأخبرني عن الاحسان) أراد به الاخلاص فأل فيه للعهد النهى المذكور فى الآيات الكثيرة الشريفة

نحو الذين أحسنوا الحسنى وزيادة وان الله يحب المحسنين وهل جزاء الاحسان الا الاحسان اذ احسان العبادة الاخلاص فيها والخشوع وفرغ البال حال التلبس بها فلما كثر تكرر ذكر الاحسان وعظيم ثوابه سأل عنه السائل ليعلمهم بعظيم ثوابه وكما لرفقته (قال) صلى الله عليه وسلم مجيبا عن الاحسان (أن تعبد الله) أى تطيعه مأخوذا من عبد الله أطاعه * والتعبد للنسك والعبودية الخضوع والتذلل (كأنك تراه) هذا من جوامع كله صلى الله عليه وسلم لانه جمع مع وجازته ببيان مراقبة العبد ربه فى جميع الأحوال والاخلاص له فى جميع الأعمال والحث عليهما مع بيان سببهما الحامل عليهما لانه لو قدر أن أحدا قام فى عبادته به وهو يعاينه سبحانه وتعالى لم يترك شيئا مما يقدر عليه من الخضوع والخشوع وحسن السمى وحفظ القلب والجوارح واجتماعه بظاهره وباطنه الا أتى به (فان لم تكن تراه) فاستمر على احسانك العباد (فانه يراك) اذ هو القائم على كل نفس بما كسبت المشاهد لكل أحد من خلقه فى حركته وسكونه (ثم انطلق) هكذا ذكره مختصرا من حديث مسلم رحمه الله تعالى المشهور الذى انفرد بروايته عن عمر رضى الله عنه فقد حذف منه قبل قوله ثم انطلق للسؤال عن الساعة وأمرتها وزاد ما سنشئ اليه فيما سأتى ان شاء الله تعالى فهو رواية للحديث بالمعنى وهى جائزة كما تقدم وانما اقتصر رحمه الله تعالى على ما ذكره لانه هو الذى تتوقف عليه صحة الايمان والاسلام وقوله (الرجل السائل) فاعل انطلق المستتر فهو ليس من الحديث كفى مسلم وانما أدرجه المصنف رحمه الله تعالى ثم انه حذف بعد لفظ ثم انطلق فلبث مليا (فقال صلى الله عليه وسلم) والذى فى صحيح مسلم رحمه الله تعالى ثم قال (يا عمر) وتخصيصه من بين الصحابة بالذكر يدل على جلالته ورفعته مقامه ومنزلته عند النبي صلى الله عليه وسلم وفيه نذب تنبيه المعلم تلامذته والكبير من دونهم على فوائد وغرائب الوقائع لنفعهم ومزيد فائدتهم وتيقظهم (أتدري من السائل قلت الله ورسوله أعلم) أى من غيرها وفيه حسن ما كان عليه الصحابة رضى الله عنهم من مزيد الادب معه صلى الله عليه وسلم برد العلم الى الله ورسوله (قال) صلى الله عليه وسلم (فانه) أى ذلك السائل وفى رواية هذا (جبريل) اسم سرى من مركب من جبر وهو العبد وأيل وهو الله والرحمن أو العزيز فمعناه عبد الله أو عبد الرحمن أو عبد العزيز وقد ذكرت فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى نبذة من تراجمه فاطلبها ان شئت (أنا كم يعلمكم) بسبب سؤاله فنسبة التعليم اليه مجاز والافالمعلم لهم حقيقة هو النبي ﷺ (دينكم) أى قواعده وأحكامه * واستفيد من هذا الحديث ان الدين مجموع الايمان والاسلام والاحسان كما أشرت الى ذلك فى أول الفصل وسيأتى ان شاء الله تعالى أن للدين اطلاقات أخر * ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى فى بيان من اجتمع فيه الايمان والاسلام ومن وجد فيه أحدهما على القول بتغايرهما فقال (قال العلماء) رحمهم الله تعالى جمع عليهم وهو كثير العلم بخلاف عالم فهو المتصف بالعلم ولو بمسئلة واحدة والمراد بهم هنا العارفون بالعلوم الشرعية وهى علم التوحيد والفقه والحديث والتفسير وقوله (الدين هم ورثة الأنبياء) وصف مدح لهم وكفاهم به شرفا ومعنى كونهم ورثة الأنبياء أنهم أخذوا عنهم الأحكام والشرائع وقاموا مقامهم فى تبليغها للخلق وفى دعائهم الى الله تعالى ودلائلهم على الطريق الموصلة اليه تعالى لأنهم ورثة لهم فيما يتركونه من الخلفات الأموال وغيرها لانهم لا يورثون ولذلك قال ﷺ نحن معاصر الأنبياء لانورث ما تركناه صدقة (من أتى) أى جاء (بالايمان والاسلام) بأن وجدا منه وتحققا فيه (جميعا) أى مجتمعين فيكون قد صدق بقلبه ونطق بلسانه وعمل بجوارحه (فهو) أى الآتى بهما جميعا (مؤمن كامل) فى الايمان فتجرى عليه أحكام المؤمنين فى الدنيا كالصلاة عليه اذ مات ودفنه فى مقابر المسلمين وفى الآخرة يكون من الفائزين بالنجاة خصوصا اذا ضم الى ذلك الاحسان وهو مراقبة الله عز وجل فى جميع أحواله (ومن تركهما) أى الايمان والاسلام جميعا بأن جحد بقلبه وترك الانقياد بظاهره (فهو كافر كامل) فى الكفر فلا تجرى عليه أحكام المؤمنين فى الدنيا ولا فى الآخرة فلا يصلى عليه اذ مات ولا يدفن فى مقابر المسلمين ويذيقه الله يوم القيامة عذاب الحرىق على التأييد (ومن ترك الاسلام وحده) وصدق بقلبه فيه تفصيل فان ترك النطق

بالشهادتين عنادا فهو كافر وان منعه من النطق بهما مانع كأن صدق باطنا واختارته المنية قبل النطق بهما فهو مؤمن نال عند الله تعالى لكنه ناقص في الدنيا لان أحكام الايمان الدنيوية لا تجرى عليه وان نطق بالشهادتين مع التصديق الباطني وترك بقية أركان الاسلام كالصلاة والصوم واعتقد وجوبها عليه أو ترك بعضها كذلك (فهو مؤمن) كامل في جريان أحكام المؤمنين في الدنيا والآخرة عليه لان ما له الى الجنة وان دخل النار لكنه (ناقص) من جهة أخرى لضعف ايمانه بتركه لبعض الأمور أو ارتكابه لبعض المنهيات فان ترك بعضها واعتقد أنه غير واجب عليه أو فعل محرما بالاجماع واعتقد أنه حلال فهو كافر إجماعا وهذا تعلم ان الاسلام لا ينتفي عن الشخص بانتفاء ركن من أركانه ولا بانتفاء جميع أركانه غير الشهادتين الا اذا اعتقد ان متركه غير واجب عليه كما تقدم (ومن ترك الايمان وحده) بأن نطق بالشهادتين وهو مصر على الكفر بقلبه (فهو) أي المتصف بذلك (منافق) أي مسلم ظاهرا قد عصم دمه وماله في الدنيا لحزمة الاسلام كافر في الآخرة بخلاف معهم في النار وذلك كعبد الله بن أبي بن سلول * ثم شرع في بيان معنى الايمان بكل واحد ممن تقدم ذكرهم في الحديث على اللف والنشر المرتب فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (بالله) المتقدم في قوله صلى الله عليه وسلم (اعتقاد) الشخص (أنه) تعالى (واحد لا نظير له في ذاته) فليست ذاته تعالى مركبة من أجزاء وليس لأحد ذات تشبه ذاته عز وجل (و) لا نظير له في (صفاته) فليس له تعالى صفتان متفقتان في الاسم والمعنى كقدرتين وارادتين وعامتين وهكذا وانما له تعالى قدرة واحدة وارادة واحدة وعلم واحد وهكذا وليس لأحد صفة تشبه صفة من صفاته عز وجل (و) لا نظير له في (أفعاله) فليس لأحد من المخلوقات معه تعالى فعل أصلا استقلالاً ولا مشاركة بل هو تعالى الخالق لجميع المخلوقات وأفعاله قال تعالى «والله خلقكم وما تعملون» واذ اثبتت الوحدة له تعالى في الذات والصفات والأفعال فلا شريك له تعالى في جميع الوجوه ولا في أكثرها بل ولا في بعضها ولو صفة واحدة فهو منزعه عن المثل والشبيه والنظير بخلاف غيره من الحوادث فانه لا يخلو عن شيء من هذه (و) أيضا (لا شريك) له تعالى في الألوهية لأنه لو كان له شريك فيها لما وجد شيء من العالم سواء اتفق مع شريكه على خلقه أم اختلفا وتنازعا فيه قال تعالى «لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا» أي لم توجدا * ثم شرع في بيان معنى الايمان بالملائكة فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (بالملائكة اعتقاد أنهم) أجسام لطيفة نورانية جعل الله لهم قوة على الشكل بأشكال مختلفة جميلة أي غير خسيسة فيشمل الفطرية وقدرة على الأفعال الشاقة شأنهم الطاعات ومسكنهم غالباً السموات لا يوصفون بذكورة ولا بانوثة فمن وصفهم بذكورة فسق ومن وصفهم بانوثة كفر وأولى بالكفر من قال خنثى لمزيد التنقيص واذ اثبت أنهم لا يوصفون بما ذكر فلا بلب لهم ولا أم ولا يتنا كحون ولا يتوالدون ولا ياء كلون ولا يشربون ولا ينامون يسبحون الليل والنهار لا يفترون وليسوا آلهة مع الله تعالى الله عن ذلك ولا أولاداً له تعالى عن ذلك كما زعمه المشركون فبحمهم الله تعالى فيما زعموه بلي هم (عباد مكرمون) أي مقربون عنده سبحانه وتعالى كما وصفهم الله تعالى بذلك في كتابه العزيز ومعنى الايمان بهم أيضا اعتقاد أنهم (لا يعصون الله) تعالى في (ما) أي في كل أمر (أمرهم) به فيما مضى لأنهم معصومون عن العصيان والمخالفة (ويفعلون) في المستقبل (ما يؤمرون) به من جميع الأوامر لأنهم أشد العباد طاعة لمولاهم ومعنى الايمان بهم أيضا اعتقاد أنهم سفراء أي وسائط ورسول بين الله وبين خلقه (صادقون في) جميع (ما أخبروا) أولئك (به) عنه تعالى لكونهم أمناء معصومين من الصغائر والكبائر (تتمة) قال الوالد رحمه الله تعالى في رسالته واذ اعلمت ما ذكر من تعريف الملائكة وأوصافهم فيجب عليك الايمان بوجودهم إجمالاً بأن تعتقد أن الله ملائكة بالعين في الكثرة لا يعلم عددهم الا الله تعالى الامن ورد تعيينه منهم باسمه المخصوص أو ورد تعيينه بنوعه فيجب الايمان بهم تفصيلاً فالأول أعنى من ورد تعيينه منهم باسمه المخصوص عشره وهم جبريل صاحب الوحي وميكائيل الموكل بالأرزاق وتصوير

الأجنة في الارحام واسرافيل الموكل بالروح المحفوظ و بالنفخ في الصور وعزرائيل الموكل بقبض الارواح ورضوان خازن الجنان ومالك خازن النيران و رقيب وعتيد الكاتبان ومنكر ونكير الموكلان بسؤال القبر وفيهما خلاف هل يجب الايمان بهما تفصيلاً أو لا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين * والثاني أعنى من ورد تعيينه بنوعه حملة العرش وهم ملائكة أربع في الدنيا فإذا كان يوم القيامة أيدهم الله بأربعة آخرين والكروبيون بفتح الكاف وتخفيف الراء وهم ملائكة حافون بالعرش طائفون به متصدون للدعاء برفع الكرب عن الأمة والحفظة وهم ملائكة موكلون بحفظ كل عبد وخزنة الجنة وهم لا يحصون وخزنة النار وهم ملائكة تسعة عشر صلى الله وسلم عليهم أجمعين انتهى مع زيادة من شرحت عليهم فانظره ثم ما ينشئ الفؤاد * ثم شرع في بيان معنى الايمان بالكتب الالهية فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (بالكتب) أي كتب الله تعالى السماوية التي أنزلها على بعض رسله عليهم الصلاة والسلام (اعتقاد أنها) كلام الله تعالى أي دالة على ما يدل عليه كلامه القديم والأفهي ألفاظ ونقوش حادثة بمعنى كون كل من هذه الكتب كلام الله أنه مخلوق له تعالى وليس من تأليف المخلوقين لكن لا يقال ذلك الا في مقام التعليم تأدياً والتحقيق أنه يدل على ما يدل عليه الصفة القديمة التي هي إحدى صفات المعاني بمعنى أنا اذا سمعنا مثلاً قوله تعالى «أقيموا الصلاة» فهمنا منه الأمر بإقامة الصلاة ولو كشف عنا الحجاب لفهمنا من الصفة القديمة هذا المعنى والصفة القديمة المذكورة هي كلام الله تعالى القديم (الازلي) أي الذي لا أول له * واعلم أن الكلام بمعنى الصفة هو من صفاته تعالى الوجودية لانه (القائم بذاته) تعالى المتعلق بجميع معلوماته من الواجبات والمستحيلات والجزائز تعلق دلالة بمعنى أنه لو كشف عنا الحجاب وسمعنا الكلام القديم لرأينا هاهنا (النزه) عن التعدد لانه صفة واحدة وعن الحلول في رقعة أولوح أو كتاب وعن التغيير والتبديل والاختلاف واللحن والاعراب والبناء والصحة والاعلال والتقدم والتأخر (عن الحروف والاصوات) بخلاف كلام الحوادث فانه شامل لجميع ذلك فدلالة كلام الله تعالى ليست بحرف ولا صوت لان كلا منهما حادث وهو بمعنى الصفة قديم (و) اعتقاد (أن كل ما تضمنته) أي اشتملت واحتوت عليه تلك الكتب من العقائد والأحكام والحكم والوعظ وأخبار الأنبياء وقصصهم مع أممهم والأمثال وغير ذلك مما هو مذكور في كتب علوم القرآن كالاتقان للسيوطي رحمه الله تعالى (حق) ثابت لا ريب فيه وصدق لا يكاد الكذب يعتريه قال تعالى في حق القرآن «وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» (و) اعتقاد (أن الله تعالى أنزلها) أي الكتب المتضمنة للأحكام وغيرها (على بعض رسله) عليهم الصلاة والسلام الذين خصصهم بها كما اقتضته حكمته الالهية لاعلى جميعهم وأنه تعالى أنزلها (بالفاظ) دالة على ما يدل عليه الصفة القديمة على التحقيق (حادثة) تلك الالفاظ لما علمت أنها مخلوقة لله تعالى مكتوبة في اللوح المحفوظ لكن لا يقال ذلك الا في مقام التعليم تأدياً (تتمة) يجب الايمان أيضا بأن بعض أحكام تلك الكتب نسخ وبعضها لم ينسخ وكلها نسخت بالقرآن تلاوتها وكتابتها وبعض أحكامها كايأتي ان شاء الله تعالى. ويجب الايمان أيضا ببعضها تفصيلاً وهو أربعة القرآن المنزل على سيدنا محمد ﷺ، والتوراة المنزل على سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام، والانجيل المنزل على سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام، والزبور المنزل على سيدنا داود عليه الصلاة والسلام. وبعضها إجمالاً بأن يعتقد أن الله تعالى أنزل كتباً لا يعلمها الا هو تعالى انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى * ثم شرع في بيان معنى الايمان بالرسول ويلزم منه معرفة معنى الايمان بالانبياء صلى الله وسلم عليهم أجمعين فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (بالرسول) عليهم الصلاة والسلام (اعتقاد أن الله تعالى أرسلهم الى الخلق) وخص كلامهم بجماعة مخصوصة ونسخ شرعه بموته الاسيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم فانه أرسله الى كافة الخلق حتى الجمادات وأبقى شرعه الى يوم القيامة كالمسيح في ان شاء الله تعالى (و) اعتقاد أن الله تعالى (نزههم) أي برأهم (عن كل عيب ونقص) من حماقة وتضجر ودناءة قوشح وجبن وبلادة وخيانة وكذب ونحوها من سائر النقائص التي تخل

بمراتبهم العلية (فهم) عليهم الصلاة والسلام (معصومون) أي محفوظون عصمة شرعية وهي الحفظ من الذنوب مع استحالة الوقوع فيها ولا تكون الا لاللا نبياء والملائكة فلا يجوز لأحد غيرهم سؤالها بخلاف العصمة اللغوية وهي الحفظ مما ذكر مع عدم استحالة الوقوع فيه فانه تكون لغيرهم ويجوز سؤالها فمضى كونهم عليهم الصلاة والسلام معصومين أنهم محفوظون شرعا من جميع الذنوب الصغار والكبار فلا تصدر منهم معصية أصلا لا عمدا ولا سهوا لا (قبل النبوة) لا (بعدها) وما ورد مما يوجب وقوع ذلك منهم عليه الصلاة والسلام يجب علينا تأويله ثم شرع في بيان معنى الايمان باليوم الآخر فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (باليوم الآخر) الذي هو يوم القيامة سمي بذلك لانه متصل بآخر أيام الدنيا وليس منها أول لانه لا دليل بعده (وهو) حق لا ريب فيه لكن اختلف في ابتداءه والصحيح أن أوله من الحشر ولا نهاية له كما قاله الباجوري رحمه الله تعالى في تحفة المرید وغيره وقيل دخول أهل الجنة والنار في دارهم وقيل أوله من النفخة الثانية وهي نفخة البعث وجرى المصنف رحمه الله تعالى كالشيخ العلامة محمد بن زباد الوضاحي النجفي رحمه الله تعالى على أن أوله مبتدأ (من الموت) لكل شخص . وهو مفارقة روحه لبدنه فابتداء هذا اليوم في حق كل أحد بموته ويستمر (الى آخر ما) أي الامر الذي (يقع) أي يحصل (يوم القيامة) سمي بذلك لقيام الناس فيه من قبورهم ووقوفهم بين يدي رب العالمين وآخر ما يقع في هذا اليوم دخول فريق في الجنة جعلنا الله منهم وفريق في السعير . وقوله (اعتقاد) خبر عن لفظ معنى الواقع مبتدأ وما بعده جملة معترضة لبيان اليوم الآخر والتقدير ومعنى الايمان به اعتقاد (وجوده) أي اليوم الآخر في حق من مات بالفعل لانه تلبس بالاول حال من أحواله وهو الموت وسيلقى ما بعده فهو موجود في حقه بالفعل وهذا على ما جرى عليه المصنف رحمه الله تعالى وهو خلاف ما جرى عليه الباجوري رحمه الله تعالى وقال كغيره إنه الصحيح من وجهين: أما الاول فلا نه جرى على أن أوله من الموت فلذلك حكم بانه موجود وقد عرفت أن أوله من الحشر. وأما الثاني فلا نه جرى على أنه ينتهي بآخر ما يقع يوم القيامة وقد عرفت أنه لا نهاية له وبالله التوفيق (واعتمادا) أي جميع الذي (اشتمل) واحتوى (عليه) مجاءت به الآيات القرآنية وتواترت عليه الاخبار النبوية وقد بين بعضه بقوله (من سؤال المسكين) بفتح اللام منكر ونكير في القبر لكل أحد مؤمنا كان أو كافرا ولو تمزقت أعضاؤه أو أكلته السباع في أجوافها لان الله تعالى قادر على إعادته الا لاللا نبياء وشهداء المعركة فانهم لا يسألون وكذا غيرهم مما هو مذكور في المطولات ويكون سؤال من أراد الله سؤاله بعد دفنه وعند انصراف الناس عنه . والصحيح أنهما يسألان كل أحد بلسانه عن ربه وعن نبيه ﷺ وعن دينه فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فيفوزون بالسعادة جعلنا الله منهم ويتلجلج غيرهم فيشقون . والحكمة في السؤال إظهار ما كتمه العباد من ايمان أو كفر أو طاعة أو عصيان والمؤمنون الطائعون جعلنا الله منهم يباهي الله بهم الملائكة وغيرهم يفتضحون عند الملائكة ثبنتنا الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة * واعلم أن الاحوال التي تقع للاموات ليس للاحياء احساس بها ولا اطلاع لهم عليها فيجب الايمان بها وان لم تصل العقول الى معرفتها وقد جعل الله تعالى حالة النوم وما يراه النائم في نومه حجة على العبد فانه يشاهد النائم ملقى بين يديه وهو يرى نفسه أنه يأكل ويشرب ويسافر ويتجر ويتزوج الى غير ذلك والحاضرون لا يحسون بشيء مما يشاهده من ذلك لأن أحوال البرزخ من عالم الملكوت لا اطلاع لاهل الحجاب عليه نعم قد يطلع بعض أرباب البصائر على شيء من ذلك وان أردت هنا بسط الكلام فانظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى تلحق المرام (و) اعتقاد ما اشتمل عليه من (نعيم القبر) للمؤمنين المكلفين وغيرهم من هذه الامة وغيرها لما ورد في ذلك من النصوص البالغة مبلغ التواتر. والمنعم الروح والجسد جميعا باتفاق أهل الحق ومن نعيمه توسعته سبعين ذراعا عرضا وكذا طولاً ومنه أيضا فتح طاقة فيه من الجنة وامتلاؤه بالريحان وجعله روضة من رياض الجنة وجعل قنديل بفتح القاف فيه فينوره قبره كالقمر ليلة البدر وقد ورد أن الله تعالى أوحى الى موسى عليه الصلاة والسلام «تعلم الخير وعلمه الناس فاني منور

لعلم العلم ومتعلمه قبورهم حتى لا يستوحشوا لمكاتهم». وعن عمر رضي الله عنه مرفوعا «من نور في مساجد الله نور الله في قبره» وكل هذا محمول على حقيقة عند العلماء رحمهم الله تعالى فانظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى واعتقاد ما اشتمل عليه من نعيمه كما تقدم (أو عذابه) أي القبر للكافر والمنافق وعصاة المؤمنين ويدوم على الأولين وينقطع عن بعض عصاة المؤمنين وهو من خفت جرائمهم من العصاة فانهم يعذبون بحسبها وقد يرفع عنهم بدعاء أو صدقة أو غير ذلك كما قاله ابن القيم رحمه الله تعالى وكل من كان لا يستل في قبره لا يعذب فيه أيضا وانما أضيف العذاب إلى القبر لأنه الغالب والإفك كل ميت أراد الله تعالى تعذيبه عذب قبره أو لم يقبر ولو صلب أو غرق في بحر أو أكلته الدواب أو حرق حتى صار رمادا وذرى في الريح ولا يمنع من ذلك كون الميت تفرقت أجزاؤه. والعذب البدن والروح جميعا باتفاق أهل الحق ومن عذابه جعله حفرة من حفر النار والتلجلج في الجواب ومنه ضغطته وهي التقاء حافته عليه حتى تختلف أضلاعه ولا ينجو منها أحد ولو صغيرا سواء كان صالحا أو طالعا الا لاللا نبياء صلى الله عليهم وسلم وإلا فاطمة بنت أسد والامن قرأ سورة الاخلاص في مرض موته مائة مرة كافي حديث . رواه الطبراني ولو نجا منها أحد لنجى جاسد بن معاذ رضي الله عنه الذي اهتزله عرش الرحمن لكن المؤمن الطيع يضمه كضمة الأم لولدها تصفح شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) اعتقاد ما اشتمل عليه من (البعث) وهو عبارة عن إحياء الموتى وإخراجهم من قبورهم بعد جمع الأجزاء الأصلية وهي التي من شأنها البقاء من أول العمر الى آخره ولو قطعت قبل موته بخلاف التي ليس من شأنها ذلك كالظفر (و) اعتقاد ما اشتمل عليه من (الجزاء) للناس على أعمالهم. إن خيرا خيرا وإن شرا فشر . كما قال تعالى «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره» الآية (و) اعتقاد ما اشتمل عليه من (الحساب) وهو توقيف الله الناس على أعمالهم خيرا كانت أو شرا قولا كانت أو فعلا تفصيلا بعد أخذهم كتبها ويكون للمؤمن والكافر إنسا وجنا إلامن وردت الأحاديث بأنه لا يحاسب من أمته ﷺ جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه. والمراد بتوقيف الله الناس على أعمالهم أن يسمعون كلامه القديم في شأن أعمالهم وكيفية ما لها من الثواب وما عليها من العقاب كما تشهد له الأحاديث الصحيحة ولا يشغله تعالى محاسبة أحد عن أحد بل يحاسب الناس جميعا معا حتى أن كل واحد يرى أنه المحاسب وحده وكيفيته مختلفة فمنه اليسير ومنه العسير والسر والجهر والتوبيخ والفضل والعدل وحكمته إظهار تفاوت المراتب في الكمال وفضائح أهل النقص ففيه ترغيب في الحسنات وزجر عن السيئات انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) اعتقاد ما اشتمل عليه من الوزن (اليزان) الذي توزن فيه أعمال العباد ومخائلفها لوروده في القرآن والأحاديث البالغة مبلغ التواتر ومحله بعد الحساب فلذلك ذكره المصنف رحمه الله تعالى عقبه وقد بسط هنا الكلام في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى فانظره إن شئت نل المرام (و) اعتقاد ما اشتمل عليه من (الصراط) لوروده في الكتاب والسنة وهو جسر معدود على متن جهنم رده الأولون والآخرون حتى الكفار وشمل ما ذكر النبيين والصديقين ومن يدخل الجنة بغير حساب وكلهم ساكتون الا لاللا نبياء عليهم الصلاة والسلام فيقولون اللهم سلم سلم لما في الخبر الصحيح والمشهور أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف وقدرة الله تعالى صالحة للمرور عليه وهو على هذه الدقة. وقد أطنبت هنا الكلام في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) اعتقاد ما اشتمل عليه من وجود (الجنة) التي هي دار الثواب التي أعدها الله تعالى لعباده المؤمنين (و) اعتقاد ما اشتمل عليه من وجود (النار) وهي دار العذاب التي أعدها الله تعالى لمن أراد تعذيبه على التأيد وهم الكفار أو بقدر ما كتبه الله عليه ثم ماله الى الجنة وهم عصاة المؤمنين. فعنى اعتقاد الجنة والنار اعتقاد وجودها كما قدرنا فها موجودتان أوجدهما الله تعالى بالفعل فيما مضى ويبقيان الى المآل فله كائنت ذلك بالكتاب والسنة واتفاق علماء الأمة خلافا لمنكرهما بالمرّة كالفلاسفة لعنهم الله تعالى ولمنكر وجودهما فيما مضى وانما يوجدان يوم القيامة كأبى هاشم وعبد الجبار العزليين انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى * ثم شرع في بيان معنى الايمان بالقدر والقضاء

(قوله كما في

حديث رواه

الطبراني) لفظه

«من قرأ سورة

قل هو الله أحدى

مرضه الذي يموت

فيه مائة مرة لم

يفتن في قبره وأمن

من ضغطة القبر

وحملته الملائكة

يوم القيامة

بأجنحتها حتى

يجيزوه من

الصراط الى الجنة»

اه ارشاد العباد

على مذهب الماتريديّة وبه تمّ أركان الإيمان فقال (ومعنى الإيمان بالقدر) الذي هو تحديد الله تعالى في الأزل كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر وغيرها أي علمه تعالى بصفات المخلوقات التي حددها في الأزل (اعتقاداً أن ما) أي كل مخلوق (قدره) الله تعالى أي حدده وعلمه وخصصه إرادته أزلًا وكتبه في اللوح المحفوظ قبل وقوعه وهذا هو المسمى بالقدر عند الماتريديّة (لا بد) أي لا محيص ولا فرار (من) إيجاده و(وقوعه) بقدره الله تعالى أي إبرازه بها وظهوره فيما لا يزال مع زيادة الأحكام والاتقان وهذا هو المسمى بالقضاء عندهم (و) أن ما لم يقدره الله تعالى في الأزل (يستحيل) أي لا يمكن (وقوعه) فيما لا يزال لعدم تعلق علم الله تعالى وإرادته وقدرته به. وأما القضاء على مذهب الأشاعرة فهو إرادة الله تعالى الأشياء في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال والقدر إيجاد الله إياها فيما لا يزال بقدرته على قدر مخصوص ووجه معين أرادته الله تعالى (واعتماداً أن الله) تعالى لا غيره (قدر الخير) أي الحسن كالطاعات (والشر) أي القبح كالعاصي (قبل خلق) أي إيجاد (الخلق) ثم أوجدهم بقدرته على وفق جبلاتهم وطباعهم التي جبلهم وطبعهم عليها حسنة كانت أو قبيحة (و) يترتب على ذلك وجوب اعتقاد (أن جميع الكائنات) أي المخلوقات أجساماً وغيرها خيراً أو شراً خصصها الله تعالى (بقضائه) أي إرادته لها في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا مذهب الأشاعرة أو أوجدوها به مع زيادة الأحكام والاتقان وهذا مذهب الماتريديّة (و) أوجدوها فيما لا يزال (بقدره) على وجه معين وقدر مخصوص أوجدوها أزلًا بحدها أي علم صفاتها التي توجد عليها فيما لا يزال من حسن وقبح وغيرها على المذهبين السابقين (و) (بإرادته) التي هي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن أزلًا ببعض ما يجوز عليه فلا يقع شيء من الكائنات خيراً أو شراً إلا بإرادته تعالى خلافاً للمعزلة قبضهم الله تعالى ومحل بسط ذلك كتب الكلام ومنها شرح رسالة الوالد رحمه الله العلامة والله سبحانه وتعالى أعلم به. ولما انتهى الكلام على بيان أركان الدين التي هي الإيمان والاسلام شرع يتكلم على علم أصول الدين الذي تقدمه فرض عين لأنه جعل أساساً يبنى عليه غيره إذ لا يحكم بصحة وضوء شخص أو صلاته إلا إذا كان عالماً بالعقائد الخمسين بدلائلها التي سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى فقال:

فصل في بيان ما يجب على المكلف معرفته وهو خمسون عقيدة محتوية على بيان ما يجب تفصيلاً لذات الله تعالى وما يستحيل عليه تعالى وما يجوز. وعلى بيان مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وبعض السمعيّات (يجب على كل مكلف) أي كل فرد فرد من أفراد المكلفين من الأنس والجن فاتهم مكلفون كالأنس لكن تكليفهم من حين الخلقة ذكرنا. كان أو أثنى ولو من العوام والعبيد والنساء والخدم حتى يأجوج ومأجوج دون الملائكة ولو قلنا بأنهم مكلفون لأن الخلاف في تكليفهم إنما هو بالنسبة لغير معرفة الله تعالى. أما هي فأنها جبلية لهم فليس منهم من يجهل صفاته تعالى كما في الأنس والجن ولذا قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة ثم قال وأولوا العلم فلم يطلق الأمر كما أطلقه في الملائكة. وشروط التكليف البلوغ والعقل وسلامة الحواس وبلوغ الدعوة فالمكلف هو البالغ العاقل سليم الحواس ولو السمع والبصر فقط الذي بلغته الدعوة فخرج الصبي ولوميرا والجنون وفقد الحواس ومن لم تبلغه الدعوة فليس كل منهم مكلفاً وطلب العبادة من الصبي المميز كالصلاة والصوم ليست لتكليفه بها بل لترغيبه فيها ليعتادها فلا يتركها إن شاء الله تعالى. وإنما يجب على من ذكر وجوباً (شرعاً) أي شرعياً ويفسر هذا الوجوب بما يثاب على فعله ويعاقب على تركه بخلاف الوجوب العقلي فإنه بمعنى ما لا يقبل العقل انتفاءه كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى (أن يعرف) أي معرفة (ما يجب) أي جميع ما يجب إماماً على سبيل التفصيل وذلك فيما وجب تفصيلاً بالأدلة العقلية أو النقلية وهو العشرون الآتية وأما على سبيل الإجمال وذلك فيما عدا ما ذكرنا بأن يعتقد أن كل كمال واجب لله تعالى وإن كماله تعالى لا نهاية لها (في حق) أي لذات (مولانا) أي متولي أمورنا (جل) أي نزه عما لا يليق به (وعز) أي انصف بما يليق به والمراد بالوجوب هنا ما لا يقبل العقل انتفاءه وهو أما ضروري كالتهجير للجرم أي أخذه قدر من الفراغ وأما نظري كالقدم مثلاً لمولانا جل وعز فإن وجوب القدم

له تعالى لا يدرك إلا بعد التأمل والنظر (و) يجب على المكلف أيضاً أن يعرف (ما يستحيل) عليه جل وعز أي جميع ما يستحيل إماماً على سبيل التفصيل وذلك فيما استحال تفصيلاً بالأدلة العقلية والنقلية وهو العشرون الآتية وأما على سبيل الإجمال وذلك فيما عدا ما ذكرنا بأن تعتقد أن كل نقص مستحيل على الله تعالى وأن النقائص المستحيلة عليه تعالى لا نهاية لها والمراد بالمستحيل ما لا يقبل العقل ثبوته وهو أما ضروري كخلو الجرم عن الحركة والسكون معاً وأما نظري كالشريك لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (و) يجب على المكلف أيضاً أن يعرف (ما يجوز) في حق مولانا جل وعز والمراد بالجائز ما يقبل العقل ثبوته تارة وانتفاءه أخرى وهو أما ضروري كوجود ولد لزيد مثلاً وأما نظري كتعذيب الله الطيع وإثابته العاصي (وجملة ذلك) يعني ما يجب معرفته تفصيلاً من الواجب له تعالى والمستحيل عليه والجائز في حقه عز وجل (أحدى وأربعون عقيدة) أي معتقدة (الواجب منها) أي من الأحدى والأربعين (عشرون والمستحيل) منها (عشرون والجائز) منها (واحد) وإنما حملنا كلامه على ما يجب معرفته تفصيلاً لأن العشرين الواجبة هي بعض ما يجب له تعالى وذلك لأن صفات مولانا جل وعز الواجبة له تعالى لا تنحصر في هذه العشرين إذ كماله لا نهاية لها ولم يكلفنا الله تعالى تفصيلاً إلا بمعرفة ما نصب لنا عليه دليلاً تفصيلاً عقلياً كان أو نقلياً وهي هذه العشرين والمستحيلة عليه تعالى هي بعض ما يستحيل عليه تعالى. وأما قلنا أنها بعض ما يستحيل لأن كل ما لا يليق به تعالى يستحيل عليه ولا ينحصر في هذه العشرين إذ النقائص التي لا تليق به المستحيلة عليه تعالى لا نهاية لها كما أن الكمالات كذلك كما علمت إلا أنها لما كانت أضداداً لواقع الدليل عليه من الواجبات لله تفصيلاً اقتصر عليها انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى المتعالي تر ما يروح البال. واعلم أنه قد انقسمت مباحث هذا الفن إلى ثلاثة أقسام: إلهيات وهي المسائل المبحوث فيها عما يتعلق بالله. ونبويات وهي المسائل التي يبحث فيها عما يتعلق بالأنبياء. وسمعيّات وهي المسائل التي لا تلتقي أحكامها إلا من السمع وقد شرع المصنف رحمه الله تعالى في تفصيل ذلك مقدماً الإلهيات على غيرها لتعلقها بالحق تعالى وما يتعلق به مقدم على غيره مبتدئاً بالواجب لشرفه ومعقباً لكل عقيدة واجبة بضدها تسهيلاً للبتدي ومقدماً من الواجب الوجود لأنه كالأصل وما عداه كالفرع لأن الحكم بوجوب الواجبات له تعالى واستحالة المستحيلات عليه تعالى وجواز ما يجوز في حقه تعالى لا يتعقل إلا بعد الحكم بوجوب الوجود له تعالى فقال (فأولها) أي أول الواجبات (الوجود) الذاتي الواجب الذي لا يقبل العدم لا أزل ولا أبداً ويكتفي المكلف أن يعرف أنه تعالى موجود وجوداً واجباً ولا يجب عليه أن يعرف أن وجوده تعالى عين ذاته أو غير ذاته لأن ذلك من غوامض علم التوحيد فهو سبحانه وتعالى موجود أي متحقق وثابت في الخارج بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناه رؤى لا تشبه رؤى شيء من المخلوقات متصفاً بكمال الصفات ويسمى الوجود صفة نفسية وهي التي لا تتعقل الذات بدونها وليس له تعالى صفة نفسية سوى الوجود. ودليل وجوب الوجود له تعالى هذه الموجودات من المخلوقات كالسموات والأرضين وما فيهما وما بينهما انظر كتب علم التوحيد ومنها شرح رسالة الوالد رحمه الله (ويستحيل عليه) تعالى ضد الوجود وهو (العدم) تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً يعني أنه يستحيل عليه تعالى أن يلحقه سبحانه وتعالى باعتبار ذاته وصفاته أزلًا وأبداً. وتفسير الوجود وضده بهذا الاعتبار يتضمن القدم والبقاء فيغني عن ذكرهما. وضديهما لكن لما قام الدليل عليهما تفصيلاً صرح العلماء بذكرهما والتنصيص على اعتقادهما ونفي ضديهما لأن خطر الجهل في فن التوحيد عظيم فلا يكتفي فيه بملزوم عن لازم ولا بعام عن خاص وهذه الصفة هي الأولى من المستحيلات. ولما انتهى الكلام على الصفة النفسية شرع يتكلم على الصفات السلبية فقال: (والثاني) من الواجبات (القدم ومعناه) أي القدم في حقه تعالى عبارة عن نفي العدم السابق للوجود وإن شئت قلت الذي (لا أول لوجوده) أو عدم افتتاح الوجود والعبارة كلها بمعنى واحد. ودليل وجوب القدم له تعالى أنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً فيقتصر إلى محدث ومحدثه يقتصر إلى محدث أيضاً

فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان فثبت قدمه وهو المطلوب (ويستحيل عليه) تعالى ضد القدم وهو (الحادث) وهو طرؤ الوجود وتجدده بعد أن لم يكن والمراد أنه يستحيل عليه الحدوث لذاته وأوصافه وهذه الصفة هي الثانية من المستحيلات **﴿والثالث﴾** من الواجبات (البقاء) له تعالى (ومعناه) أى في حقه تعالى نفي العدم اللاحق للوجود وإن شئت قلت عدم اختتام الوجود (الذي لا آخر لوجوده) تعالى ودليل وجوب البقاء له تعالى أنه لو أمكن أن يلحقه العدم لزم أن يكون من جملة الممكنات التي يجوز عليها الوجود والعدم وهو محال في حقه تعالى لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى (ويستحيل عليه) تعالى ضد البقاء وهو (الفناء) وهو طرؤ العدم لشيء من ذاته أو صفاته وهذه الصفة هي الثالثة من المستحيلات **﴿والرابع﴾** من الواجبات (مخالفة تعالى للحوادث) ومعناها في حقه تعالى عدم مماثلته للحوادث من أنس وجن وملك وغيرها (في ذاته) في (صفاته) في (أفعاله) فذات الله تعالى ليست كذات الحوادث وصفاته ليست كصفاتها فلا يصح أن يتصف بأوصاف الحوادث كشئ وقعود وقيام وجوارح فالله تعالى منزّه عن الجوارح من يدور جل وأذن وفم وغير ذلك فكل ما خطر ببالك كطول وسمن فالله تعالى بخلاف ذلك تنزه الله تعالى عن أوصاف جميع الخلق قال أبو إسحق الأسفراييني رحمه الله تعالى: جمع أهل الحق جميع ما قيل في التوحيد في كلمتين: إحداهما أن كل ما يتصور فالله تعالى بخلافه لأن الذي يتصور مخلوق والله تعالى خالقه. والثانية أن ذاته تعالى ليست مشبهة بذات ولا معطلة عن الصفات وقد أكد ذلك بقوله تعالى «ولم يكن له كفوا أحد» وهذا في غاية الجودة ونهاية الإيجاز * وأعلم أنه إذا ورد في كتاب أوسنة ما يوهّم أنه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره والكلام على ذلك في كتب أصول الدين ومنها شرح رسالة الوالد رحمه رب العالمين . ودليل وجوب مخالفة تعالى للحوادث أنه لو مائل شيئا منها لكان حادثا مثله لأن ما جاز على أحد المتولين جاز على الآخر وحدوثه تعالى محال لأنه تعالى يجب له القدم (ويستحيل عليه) تعالى ضد المخالفة للحوادث وهو (المماثلة) لها والمراد بالمماثلة هنا المشابهة ولو من وجه وهذه الصفة هي الرابعة من المستحيلات **﴿والخامس﴾** من الواجبات (قيامه تعالى بنفسه) أى بذاته ومعنى قيامه بنفسه استغناؤه عن المحل والمخصص ولذلك فسره بقوله (ومعناه عدم احتياجه) تعالى أى عدم افتقاره (إلى ذات يقوم بها) أى ذات سوى ذاته العلية يوجد فيها كما توجد الصفة في الموصوف وانما لم يفتقر إلى الذات التي يقوم بها لأنه تعالى هو الذات والذات لا تقوم بالذات (و) كذلك معناه أيضا (عدم احتياجه) أى افتقاره تعالى (إلى موجد يوجده) لافي ذاته ولا في صفة من صفاته لو وجب القدم له تعالى لأنه إذا وجب له القدم لزم أن لا يفتقر إلى موجد يوجده ولأن الله تعالى هو الموجد للأشياء كلها . ودليل وجوب القيام بالنفس له تعالى أنه لو كان محتاجا إلى ذات يقوم بها كما احتاج السواد إلى الذات التي يقوم بها لكان صفة لتلك الذات والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية ومولا ناجل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة بل هو ذات موصوفة بصفة ولو احتاج إلى موجد يوجده لكان حادثا فيفتقر إلى محدث يحدّثه فيلزم الدور أو التسلسل وهو محال فثبت أنه تعالى هو الغني الغني المطلق وهو المطلوب (ويستحيل عليه) تعالى ضد قيامه تعالى بنفسه وهو (أن لا يكون قائما بنفسه) بأن احتاج إلى ذات يقوم بها أو إلى موجد يوجده تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. وهذه الصفة هي الخامسة من المستحيلات **﴿والسادس﴾** من الواجبات (الوحدانية) وهي عبارة عن نفي الكثرة في الذات والصفات والأفعال ولذلك فسرها بقوله (بمعنى أنه سبحانه وتعالى واحد في ذاته) في (صفاته) في (أفعاله) بمعنى وحدانيته في الذات أن ذاته ليست مركبة من أجزاء ولا غيره ذات تشبه ذاته تعالى . ومعنى وحدانيته في الصفات أنه تعالى ليست له قدرتان أو إرادتان أو عامان مثلا فليس له الاقتررة واحدة وإرادة واحدة وعلم واحد ولا غيره تعالى صفة تشبه صفة من صفاته تعالى . ومعنى وحدانيته تعالى في الأفعال أنه ليس لغيره تعالى فعل أصلا سواء كان الفعل اختياريا أو اضطراريا أو سواء كان ماذكرا خيرا أو شرا خلافا للمعتزلة بقبحهم الله تعالى فانهم يقولون إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية وهو باطل لأن الله

تعالى هو الخالق لجميع المخلوقات وأفعالها كما قال تعالى في تنزيهه «والله خلقكم وما تعملون» ودليل وجوب الوحدانية له تعالى أنه لو لم يكن واحدا لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث للزوم عجزه حينئذ انظر رسالة شيخنا وشيخنا مشايخنا رحمه الله تعالى المتعلقة بخلق الأفعال وشرح رسالة الوالد رحمه المتعال (ويستحيل عليه) تعالى ضد الوحدانية وهو (التعدد) في الذات والصفات وكون غيره تعالى مؤثرا في فعل من الأفعال فيستحيل عليه تعالى أن يكون معه في الوجود مؤثرا في فعل من الأفعال وهذه الصفة هي السادسة من المستحيلات * وأعلم أن القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية تسمى صفات سلبية لسلبها ونفيها ما لا يليق برؤيته تعالى كإحدى التنبيه عليه * ولما أنهى الكلام على الصفات السلبية شرع يتكلم على صفات المعاني فقال **﴿والسابع﴾** من الواجبات (القدرة) المتعلقة بتأثير بجميع الممكنات فقدرة الله تعالى صفة قائمة بذاته تعالى تؤثر في الممكن الوجود والعدم فتتعلق بالعدم فيوجد الله بها وبالموجود فيعدمه تعالى بها كتعلقها بالجسم الذي أراد الله تعالى إيجاده أو إعدامه فيصير بها موجودا أو معدوما . واسناد التأثير والإيجاد إليها في قول بعضهم توجده القدرة مجاز والا فالوجود والمؤثر حقيقة هو الله تعالى المتصف بها . وبالجملة فكل ما دخل تحت الامكان فقدرة الله تعالى صالحة لأن تتعلق به ولا تتعلق بالواجب ولا بالمستحيل لأن الواجب ثابت لا يقبل الانتفاء والمستحيل لا يقبل الثبوت فلو تعلقت بالواجب فأوجدته لزم تحصيل الحاصل فهو محال وإن أعدمته لزم انقلاب الواجب جائزا وهو محال ولو تعلقت بالمستحيل فأعدمته لزم تحصيل الحاصل وهو محال فإن أوجدته لزم انقلاب المستحيل جائزا وهو محال . والدليل على ثبوت القدرة لله تعالى وجود المخلوقات إذ لو لم يتصف بالقدرة لما وجد شيء منها (ويستحيل عليه) تعالى ضد القدرة وهو (العجز) عن ممكن ما وهذه الصفة هي السابعة من المستحيلات **﴿والثامن﴾** من الواجبات (الارادة) المتعلقة بتعلق تخصيص بجميع الممكنات ببعض ما يجوز عليها والممكنات هي الأمور التي يجوز وجودها وعدمها فخرج بها غيرها من الواجب والمستحيل فلا تتعلق بهما الإرادة كما تقدم في بحث القدرة فكل شيء تعلقت به القدرة لا بد أن تتعلق به الإرادة لأن تأثير القدرة فرع تأثير الإرادة لأن مولا ناجل وعز لا يوجد ولا يعدم شيئا من الممكنات بقدرته إلا ما أراد إيجاده أو إعدامه وذلك كالعلم والجهل والطول والقصر ونحوها فزيد مثلا يجوز عليه الطول والقصر فالإرادة خصصته بالطول مثلا وأما القدرة فهي تبرز الطول من العدم إلى الوجود والدليل على ثبوت الإرادة لله تعالى هذه المخلوقات إذ لو لم يتصف بالإرادة لما وجد شيء منها (ويستحيل عليه) تعالى ضد الإرادة وهي (الكرهية) فيستحيل عليه تعالى أن يوجد شيئا من العالم مع كراهته له أى عدم إرادته لوجوده وهذه الصفة هي الثامنة من المستحيلات **﴿والناسع﴾** من الواجبات (العلم) المتعلقة بتعلق انكشاف على وجه الاحاطة من غير سبق خفاء بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات فمعنى تعلق العلم بالواجبات أنه تعالى يعلم بعلمه أن ذاته موجودة قديمة وهكذا حتى أنه يعلم بعلمه بعلمه ومعنى تعلق العلم بالجائزات أن الله تعالى يعلم الموجودات كلها والمعدومات كلها بعلمه تعالى ومعنى تعلق العلم بالمستحيل أنه تعالى يعلم بعلمه أن الشريك مستحيل عليه تعالى ويعلم أنه لو وجد لزم الفساد تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فيعلم سبحانه وتعالى جميع ما ذكر بعلم واحد قديم لا يتعدد بتعدد المعلومات ولا يتجدد بتجددها . والدليل على ذلك كله نحو قوله تعالى «أحاط بكل شيء علما» عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين» وقد أطبق المسلمون على أنه تعالى يعلم ديب الغلة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء ويدرك حركة الدر في جواهر الهواء ويعلم السر وأخفى ويطلع على هواجس الضمائر وحركات الخواطر وخفيات السرائر وإن علمه محيط بجميع الأشياء جملة وتفصيلا كيف لا وهو خالقها قال تعالى «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير» ودليل ثبوت العلم له تعالى هذه المخلوقات إذ لو لم يتصف به لما وجد شيء منها (ويستحيل عليه) تعالى ضد العلم وهو (الجهل) أى سواء كان بسيطا وهو عدم العلم بالشيء أو مركبا وهو اعتقاد الشيء

على خلاف ما هو عليه ويستحيل عليه أيضا ما في معنى الجهل من الشك والظن والوهم وهذه الصفة هي التاسعة من المستحيلات ﴿والعاشر﴾ من الواجبات (الحياة) وهي صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك كالعلم والسمع والبصر بل ولا يصح الاتصاف بالقدرة والارادة وبقية الصفات الامع الاتصاف بالحياة فهي سابقة في التعقل بمعنى أنها تتعقل أولا ثم يتعقل الاتصاف بالصفات. وأما في الواقع ونفس الأمر فصفات الله تعالى كلها قديمة أزلية ليس فيها سابق ولا لاحق ولا متقدم ولا متأخر. والحياة ليست من صفات التأثير بمعنى أنها لا تتعلق بشيء على أن تؤثر فيه بل هي لا تتعلق بشيء أصلا. والدليل على ثبوت الحياة له تعالى هذه المخلوقات إذ لو لم يتصف بالحياة لما وجد شيء منها فاعلم بما تقرر أن وجود المخلوقات يدل على اتصاف الله تعالى بالقدرة والارادة والعلم والحياة إذ لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من المخلوقات (ويستحيل عليه) تعالى (الموت) فهو حي قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ولا يعتريه فوت ولا يعارضه فناء ولا موت ليست حياته بروح وأنفاس وليس مشبها بشيء من الملك والجنة والناس ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وهذه الصفة هي العاشرة من المستحيلات ﴿والحادى عشر﴾ من الواجبات (السمع) ومعناه صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ينكشف بها جميع الموجودات فيسمع سبحانه السموات والمبصرات (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (الصمم) وهذه الصفة هي الحادية عشرة من المستحيلات ﴿والثاني عشر﴾ من الواجبات (البصر) ومعناه صفة أزلية قائمة بذات مولانا ينكشف بها جميع الموجودات فيبصر المبصرات والسموعات (ويستحيل عليه) تعالى ضد البصر وهو (العمى) وهذه الصفة هي الثانية عشرة من المستحيلات * فتحصل من هذا أن كلا من السمع والبصر صفة لله تعالى قديمة قائمة بذاته تعالى ينكشف بها كل الموجودات انكشافا غير الانكشاف الحاصل بالعلم ولا يقتضى نقصا في انكشاف العلم وان كنا لا ندرك الفرق بين انكشاف السمع والبصر ولا بينهما وبين العلم فلما جاء الدليل على ثبوت السمع والبصر له تعالى وجب علينا أن نؤمن بثبوت ماله تعالى ونفى ضدهما عنه وان لم نعرف كيفية التعلق قال تعالى «ليس كمثل شيء» وهو السميع البصير «وقدم سبحانه وتعالى التنزيه فقال ليس كمثل شيء» لئلا يعتقد أحد من ثبوت السمع والبصر له تعالى تشبيهه بشيء من مخلوقاته فهو السميع البصير يسمع ويرى. لا يعزب عن سمعه ورؤيته مسموع وان خفى. ولا يغيب عن رؤيته وسمعه مرئى وان دق. ولا يحجب سمعه بعد ولا يدفع رؤيته ظلام. يرى من غير حذقة وأجفان ويسمع من غير أصمخة وآذان كما يعلم بغير قلب وجنان. ويبطش بغير جارحة ويخلق بغير آلة إذ لا تشبه صفاته صفات الخلق كلاتشبه ذاته ذات الخلق. والدليل على ثبوت السمع والبصر له تعالى قوله جل وعز «ان الله سميع بصير» ﴿الثالث عشر﴾ من الواجبات (الكلام) وهو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى لا يشبه كلام الخلق. ليس بأصوات تحدث من بين أنسلا هواء واصطكاك اجرام. ولا بحروف تتقطع باطباق شفة أو تحرك لسان. فيجب الايمان بثبوت صفة الكلام له تعالى من غير تشبيه بكلام المحدثات. والدليل على ثبوت الكلام له تعالى قوله عز وجل «وكلم الله موسى تكليما» (ويستحيل عليه) تعالى ضد الكلام وهو (البكم) فيستحيل عليه تعالى البكم وما في معناه من الخرس وهذه الصفة هي الثالثة عشرة من المستحيلات * واعلم أن القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام تسمى صفات المعاني كإحدى التنبيه عليه * ولما تم الكلام على صفات المعاني شرع يتكلم على الصفات المعنوية فقال ﴿والرابع عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى قادرا ودليله هو دليل القدرة (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه عاجزا) وهذه الصفة هي الرابعة عشرة من المستحيلات ﴿والخامس عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (مريدا) ودليله هو دليل الارادة (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (مكرها) وهذه الصفة هي الخامسة عشرة من المستحيلات ﴿والسادس عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (علما) ودليله هو دليل العلم (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (جاهلا) وهذه الصفة هي السادسة عشرة من المستحيلات

﴿والسابع عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (حيا) ودليله هو دليل الحياة (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (ميتا) وهذه الصفة هي السابعة عشرة من المستحيلات ﴿والثامن عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (سميعا) ودليله هو دليل السمع (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (أصم) وهذه الصفة هي الثامنة عشرة من المستحيلات ﴿والتاسع عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (بصيرا) ودليله هو دليل البصر (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (أعمى) وهذه الصفة هي التاسعة عشرة من المستحيلات ﴿والعشرون﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (متكلما) ودليله هو دليل الكلام (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (أبكم) وهذه الصفة هي العشرية لعشر من صفات المستحيلات * واعلم أن هذه الصفات أعني كونه قادرا الخ تسمى صفات معنوية كإحدى التنبيه عليه * وإذا علمت ما تقرر (فهذه) الصفات الواجبات المذكورات مع ما قبل كل صفة منها من المستحيلات (أربعون) عقيدة (عشرون) صفة منها (واجبة) له تعالى (وعشرون) صفة منها (مستحيلة) عليه تعالى وهذه هي التي يجب معرفتها على كل مكلف بأدلتها على التفصيل بأن يعرف كل عقيدة من الوجود وما بعده من العقائد وأما غير هذه الأربعين عقيدة فلا يجب على المكلف الايمان به على التفصيل بل يجب على الاجمال وذلك بأن يعتقد أنه تعالى يجب له كل كمال ويستحيل عليه كل نقصان وان كالاته الواجبة له تعالى لانهاية لها كما أن النقصان المستحيل عليه كذلك وقد مر التنبيه على هذا في أول الفصل ﴿والواحد والاربعون﴾ أى ونعم الواحد والأربعين (الجائز في حقه تعالى) أى لذاته تعالى (وهو) أى الجائز (فعل كل ممكن أو تركه) والممكن هو ما عدا الله تعالى وصفاته وذلك كالسموات والارضين وما فيهما فان وجودها وعدمها على الله تعالى في حد سواء فلا يجب عليه سبحانه وتعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه سواء كان خيرا أو شرا كخلق الايمان في زيد والكفر في عمرو فخلق الله تعالى الايمان في زيد واعطاؤه الرزق والعلم مثلا فضل منه تعالى وأثبتته تعالى للطبع كذلك وعقابه تعالى للعاصي عدل منه اذ لا تنفعه تعالى طاعة ولا تضربه معصية لأنه تعالى هو النافع الضار بل الطاعة علامة للثابة والمعصية علامة للعقاب. ودليل كون فعل الممكنات أو تركها جائزا في حقه تعالى أنه لو وجب عليه فعل شيء منها عقلا لا تقلب الممكن واجبا ولو امتنع عليه تعالى فعل شيء منها عقلا لا تقلب الممكن مستحيلا وانقلاب الممكن واجبا أو مستحيلا يلزمه قلب الحقائق وهو مستحيل (ويجب عليه) أى المكلف (أن يعرف) أى معرفته (أدلة العقائد المذكورة ولو) كان الدليل المستدل به (اجمالا) وهو المعجوز عن تفسيره ورد شبهه وذلك (كأن يستدل) المكلف (على كل صفة) من صفاته تعالى (بوجود هذه المخلوقات كخلق الارض والسموات) ولم يعرف جهة الدلالة هل هي حدوث هذه المخلوقات أو امكانها أو عرفها ولم يقدر على فك الشبه فهذا هو الدليل الاجمالى الواجب معرفته عينا وأما اذا عرف جهة الدلالة وقدر على فك الشبه فهو دليل تفصيلي وهو الذى معرفته فرض كفاية وقد ذكرت عند كل صفة دليلها بالاختصار على الوجه المطلوب فارجع اليه إن شئت * واعلم أنه يقوم مقام معرفته العقائد بالدليل معرفته بالكشف والله ولى التوفيق * ولما فرغ من القسم الاول من مباحث هذا الفن الذى هو الالهييات المبحوث فيها عما يتعلق بالاله جل وعلا أخذ يتكلم على القسم الثانى الذى هو النبويات المبحوث فيها عما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام فقال: (ويجب) شرعا (عليه) أى المكلف (أيضا) أى كما أنه يجب عليه أن يعرف ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز كذلك يجب عليه (أن يعرف ما يجب) أى جميع ما يجب اما على سبيل التفصيل وهو الارادة الآتية واما على سبيل الاجمال وهو اعتقاد أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام يجب لهم كل كمال بشرى (في حق) أى لذات (الرسول عليهم الصلاة والسلام) يجب على المكلف أيضا أن يعرف (ما يستحيل) أى جميع ما يستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام اما على سبيل التفصيل وهو الارادة الآتية واما على سبيل الاجمال وهو أن يعتقد أنه يستحيل عليهم صلى

الله عليهم وسلم كل نقص يخل بمراتبهم العلية (و) يجب على كل مكلف أيضا أن يعرف (ما يجوز) في حقهم عليهم الصلاة والسلام (وجملة ذلك) يعني ما يجب معرفته تفصيلا من الواجب لهم عليهم الصلاة والسلام والمستحيل عليهم والجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام (تسع) من الصفات أربع منها واجبة وأربع مستحيلة وواحدة جائزة وانما حملنا كلامه على ما يجب معرفته تفصيلا لأن الأربع الواجبة هي بعض ما يجب لهم عليهم الصلاة والسلام لانهم عليهم الصلاة والسلام ثابتة لهم جميع الكمالات البشرية وهي لا تنحصر في الأربع المذكورة ولم يكلفنا الشارح تفصيلا لا يعرفه ما نصب لنا عليه دليلا تفصيليا وهي هذه الأربع وأن الأربع المستحيلة عليهم صلى الله عليهم وسلم هي بعض ما يستحيل عليه وانما قلنا انها بعض ما يستحيل لان كل نقص يخل بمراتبهم العلية يستحيل عليهم وهو لا ينحصر في هذه الأربع اذ النقائص التي لا تليق بهم المستحيلة عليهم لانها لها الا انها لما كانت أضرارا لما قام الدليل عليه من الواجبات لهم عليهم الصلاة والسلام اقتصر المصنف رحمه الله تعالى عليها وبالمجمل فيجب على المكلف مع اعتقاد ما ذكر من الأربع الواجبة والأربع المستحيلة أن يعتقد أن كل كمال بشري واجب لهم عليهم الصلاة والسلام وكل نقص يخل بمراتبهم العلية مستحيل عليهم صلى الله عليهم وسلم وان كالاتهم البشرية لانها لها كمال النقائص المستحيلة عليهم كذلك انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى واذا أردت معرفة ما ذكر مما يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل وما يجوز (فالواجب) في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من تلك الصفات التسع الذي يجب معرفته تفصيلا (الصدق) أي مطابقة الخبر للواقع في جميع أقوالهم أي في دعوى الرسالة وفيما بلغوه عن الله تعالى ودليل وجوب الصدق للرسل عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كذبوا في خبرهم لكان خبر الله كاذبا لانه تعالى صدق دعواهم الرسالة باظهار المعجزة على أيديهم والمعجزة نازلة منزلة قوله تعالى « صدق عبدي في كل ما يبلغ عني » وضد الصدق الكذب وسيأتي ان شاء الله تعالى (والامانة) أي عصمتهم ظاهرا وباطنا من الوقوع في محرم أو مكروه أو مباح على وجه كونه مباحا ودليل وجوب الامانة للرسل عليهم الصلاة والسلام أنهم لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لكانا أمورين يمثل ما يفعله لان الله تعالى أمرنا بالاعتناء بهم في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم ولا يأمر الله تعالى بالفحشاء فتبين أنهم لم يفعلوا شيئا الا طاعة اما واجبة واما مندوبة . وضد الامانة الخيانة وسيأتي ان شاء الله تعالى (والتبليغ) أي تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق ودليل وجوب التبليغ للرسل عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كتموا لكانا أمورين يكتمان العلم ولا يصح أن نؤمن بكم العلم لان كتمانهم ملعون . وضد التبليغ الكتمان وسيأتي ان شاء الله تعالى (والفطنة) أي التفتن والحدق لهم عليهم الصلاة والسلام بمعنى الذكاء بحيث يكون فيهم قدرة على الزام الخصوم ومحااجتهم وطرق ابطال دعواهم الباطلة ودليل وجوب الفطنة للرسل عليهم الصلاة والسلام أنه لو انتفت عنهم الفطنة لما قدروا أن يقيموا حجة على الخصم لكن إقامة الحجج منهم دل على الكتاب كافي قوله تعالى « وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم » الآيات وإقامة الحجج لا تكون الا من الفطن . وضد الفطنة البلاهة وسيأتي ان شاء الله تعالى (والمستحيل) منها عليهم صلى الله عليهم وسلم الذي يجب معرفته تفصيلا ضد الصدق وهو (الكذب) فيستحيل عليهم الكذب أي عدم مطابقة الخبر للواقع . وضد الامانة (و) هو (الخيانة) فيستحيل عليهم الخيانة بفعل محرم أو مكروه . وضد التبليغ (و) هو (الكتمان) فيستحيل عليهم الكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه . وضد الفطنة (و) هو (البلاهة) فيستحيل عليهم البلاهة وهي عدم الذكاء (والجائز) في حقهم عليهم الصلاة والسلام (ما) أي الامر الذي (هو من الاعراض البشرية) أي فيجوز في حقهم وقوع الاعراض البشرية التي لا حرمة فيها ولا كراهة فخرج بالاعراض الصفات الالهية فلا تجوز عليهم لان الحادث لا يتصف بالقديم ونحوه خلافا للنصاري قبحهم الله تعالى حيث وصفوا سيدنا عيسى بها وبالبشرية صفات الملائكة كعدم الكورة والأثوثة وعدم الاكل والشرب فلا تجوز عليهم خلافا لمجلة العرب في زعمهم أن الرسول يكون متصفا بصفات الملائكة فلا يأكل ولا يشرب وتوصلوا بذلك الى نفي رسالته صلى

صلى الله عليه وسلم كاحكامه الله تعالى عنهم في قوله « وقالوا لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق » الآية وبقولنا لا حرمة فيها ولا كراهة الاعراض البشرية التي فيها الحرمة كالوطء المحرم والأكل المحرم وغيرها والتي فيها الكراهة الخالصة أي التي لا تصحها نية تصير بها قربة فلا تجوز عليهم والاعراض البشرية الجائزة في حقهم عليهم الصلاة والسلام هي (التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية) أي منازلهم المرتفعة وخرج بهذا القيد الاعراض البشرية التي تؤدي الى نقص في مراتبهم كالأموال الخلة وعدم السلامة عن كل ما ينفر وكل ما يخل بحكمة بعثتهم وهي أداء الشرائع وقبول الأمم لهم . ثم مثل وقوع الاعراض البشرية بهم عليهم الصلاة والسلام بقوله (كلاكل والشرب والجماع والمرض الخفيف) ودليل وقوع الاعراض البشرية بهم عليهم الصلاة والسلام مشاهدة وقوعها بهم لمن عاصروهم وبلغ ذلك بالتواتر لغيرهم وأيضا أنهم عليهم الصلاة والسلام لا يزالون يرقون في المراتب العلية في كل لحظة ولحظة كما قال تعالى « وللاخرة خير لك من الأولى » ووقوع الأمراض بهم مثلا بسبب زيادة مراتبهم العلية فمن فوائد وقوع تلك الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام زيادة مراتبهم العلية كما علمت وتعظيم أجورهم وتشرع الأحكام لنا وتسلية غيرهم بهم عن الدنيا وتنبيه العاقل على خسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه تعالى بهادار جزاء لآنيائه وأوليائه إذ لو كانت الدنيا دار جزاء لهم لما أصابهم شيء من تكدراتها . ومن فوائد ذلك أيضا انتفاء صفات الالهية عنهم عليهم الصلاة والسلام . قاله الوالد رحمه الله تعالى في رسالته وان أردت بسط الكلام على ذلك فانظر شرحها (فهم) أي الرسل والأنبياء (عليهم الصلاة والسلام) أكل الناس عقلا وعاما بأحكام الشريعة المبعوثين بها أصلية كانت كالتوحيد أو فرعية كالأحكام الفقهية (بعثهم الله) تعالى أي أرسلهم الى الخلق لهدايتهم ولتكميل معاشهم ومعادهم (وأظهر) أي الله تعالى (صدقهم بالمعجزات الظاهرة) أي الغالبة على من عارضهم المتفاوتة في الرتب على أيديهم عند دعوى النبوة والرسالة لأن المعجزة هي الأمر الخارق للعادة التي تظهر على يد نبي أو رسول بعد بعثته كالعصا لموسى وإخراج ناقة صالح من الصخرة وخمود النار لابراهيم وإبراء الإكمه والأبرص وإحياء الموتى لعيسى والقرآن وانشقاق القمر ونبع الماء من بين الأصابع ونحو ذلك لنبينا ﷺ وعليهم أجمعين فان كانت قبلها فهي ارهاص أي تأسيس للنبوة كتظليل الغمامة له صلى الله عليه وسلم وأما التي تظهر على يد غير نبي ورسول فان كان وليا فهي كرامة وان كان من العوام فهي معونة وان كان فاسقا فان كانت على طبق مراده فهي استدراج والافهية اهانة (ف) بسبب كونه تعالى أمرهم بالتبليغ لما بعثهم وأظهر صدقهم بما ذكر نعتهم أنهم (بلغوا) وجوبه تعالى (أمره) بفعل القرب والطاعات (و) بلغوا (نهيه) عن المعاصي والمنكرات (و) بلغوا (وعده) لأهل السعادة بالثواب (و) بلغوا (وعيده) لأهل الشقاوة بالعقاب . ولما تم الكلام على الحسين عقيدة التي يجب على المكلف معرفتها على التفصيل المشتملة على قسمين من مباحث علم التوحيد شرع يتكلم فيما يجب عليه أيضا معرفته واعتقاده من الأمور التي أدلتها سمعية وهو القسم الثالث منها كما تقدم . وقد ذكر بعضه في معنى الحديث المتقدم فقال: (ويجب عليه) أي المكلف (أيضا) أي كما أنه يجب عليه معرفة ما تقدم من الحسين عقيدة كذلك يجب عليه (أن يعرف الرسل) عليهم الصلاة والسلام المتفق عليهم الذين نص الله تعالى عليهم بأسمائهم الأعلام (الذين كورين في القرآن) العزيز (تفصيلا) ومعنى كون معرفتهم واجبة تفصيلا أنه لو عرض عليه واحد منهم لم ينكر نبوته ولا رسالته فمن أنكر نبوة واحد منهم أو رسالته كفر والعياذ بالله تعالى لكن العاقل لا يحكم عليه بالكفر الا أن أنكر بعد تعليمه فيجب على العاقل البحث عن أسمائهم حتى يعرفهم فاذا عرفهم وأنكر نبوة واحد منهم بعد التعريف له فهو كافر وليس المراد من ذلك حفظ أسمائهم خلافا لمن زعم ذلك (فهم) أي الذين كورون في القرآن (الحقصة والعشرون) وكنت قد نظمتمهم متوسلا بهم ومقدما أولى العزم منهم على ترتيبهم في الفضل ولم ألاحظ الترتيب في الحقيقة لأنهم متفاضلون عند الله تعالى فيما بينهم فيمتنع المحجوز في علمه توقيف فقلت وبه سبحانه وتعالى في باوع أمرى اعتضدت: سألتك ربى بالشفيع محمد . كذلك ابراهيم موسى ذوى المجد

فعبسى فنوح ثم آدم صالح * وذى الكفل هود ثم ادريس ذى الزهد
واسحاق اسماعيل يعقوب يوسف * وهارون داود سليمان ذى الرشد
كذا ذكر ياثم يحيى ويونس * شعيب والياس كذا اليسع ذوالرشد
وأيوب مع لوط عليهم جميعهم * صلاة وتسليم من الواحد الفرد
فتوحا وإخلاصا وعيشا منعما * وهونا وتوفيقا أنال به قصدى
وان تحسن العقبى مع اللطف فى القضا * وتمنحنا عمرا طويلا مع السعد

(وأما غيرهم) أى غير الرسل المذكورين فى القرآن (ف) لا يجب على المكلف المعرفة بهم تفصيلا لأنهم لا يعلم عددهم بالتفصيل إلا الله تعالى . قال جل وعلا «منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك» لكن (يجب عليه) أى المكلف (أن يعرفهم إجمالاً) بأن يعتقد أن الله تعالى رسله وأنبياء متصفين بالصدق والأمانة والتبليغ والفتنة بالغين فى الكثرة لا يعلم عددهم إلا الله تعالى (ويجب عليه) أى المكلف (أيضاً) أى كايجب عليه معرفة ما ذكر يجب عليه (أن يعتقد) اعتقاداً جازماً لا ترد فيه (أن الله سبحانه وتعالى بعث) أى أرسل (النبي) صلى الله عليه وسلم (الأخى) نسبة إلى الأم وهو من لا يكتب ولا يقرأ المكتوب على أصل ولادة أمه أو مثلها اذ الغالب فى النساء عدم الكتابة وهذا وصف مدح فى حقه عليه السلام ومن أكبر معجزاته الدالة على صدقه ووصف ذم فى حق غيره وانما نسب عليه السلام إلى ذلك لأن النبي لو كان يكتب ويقرأ لتوهم أن علمه حصل له من المطالعة فى كتب المتقدمين وقيل نسبة لبلده مكة اذ من أسائها أم القرى قال تعالى «لتنذر أم القرى ومن حولها» (العربى) أى المنسوب للعرب (القرشى) أى المنسوب لقريش جده عليه السلام التاسع المعروف بفهر (الهاشمى) أى المنسوب لهاشم جده عليه السلام الثانى فإنه صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ولا يخفى ما فى تقديم العربى على القرشى وهو على الهاشمى من حسن الترتيب (سيدنا) بالنصب عطف بيان من النبي (محمد) عليه السلام برسائله تعالى وهو متعلق ببعث (إلى كافة الخلق) أى جميعهم وانما أبدل منه قوله (العرب) وما بعده زيادة فى التأكيد والتنصيص بعموم بعثته اذ الخلق يشمل جميع ما ذكره وللرد على بعض من أنكر عموم بعثته لجميع ما ذكره اذ اعلمت ذلك فقوله (والعجم) أى به رادا لقول العيسوية القائلين بأنه عليه السلام أرسل إلى العرب خاصة مستدلين بقوله تعالى «لتنذر أم القرى ومن حولها» وقولهم هذا مردود بالحديث الآتى «بعثت إلى الناس كافة» والآيات الآتية . ومنها وما أرسلناك إلا كافة للناس . وقوله (والملائكة) أى به للرد أيضاً على القول الضعيف القائل بأنه عليه السلام لم يبعث اليهم وقدره ابن حجر رحمه الله تعالى كغيره فى الفتاوى الحديثية بما يعنى الاختصار من سوجه فانظرها ان شئت * ثم اعلم ان بعثته عليه السلام اليهم بعث تشریف على ما قاله الرملى رحمه الله تعالى وبعث تكليف وان كنا نجعل عين ما كلفوا به على ما قاله ابن حجر رحمه الله تعالى والخلاف انما هو لغير معرفة الله تعالى أمأهى فانه اجبيلية لهم فليس فيهم من يجهل صفاته تعالى كما تقدم وقوله (والانس والجن) إشارة إلى زيادة التأكيد فى عموم بعثته عليه السلام اذ الخلق شامل للعرب والعجم والانس والجن وغيرهم كما تقدم وكذا يقال فى قوله (والجمادات) أى والحيوانات بأن ركب الله تعالى فيها ادراكات عقلية فأمنت به عليه السلام فصارت آمنة مما كان يعتريها فى الأمم السابقة من المسخ والحسف وصارت الحجارة آمنة أيضاً من جعلها من الحجارة التى يعذب بها أهل النار واستدل البارزى رحمه الله تعالى لذلك بشهادة الضبلة بالرسالة وشهادة الشجر له والحجر له * واعلم أنه لا مانع من تركيب ادراكات عقلية فى غير أنواع العقلاء الثلاثة لتؤمن وتخضع له كاركب فى جبل أحد ذلك حين صعد عليه السلام وأبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فتحرك فضر به عليه السلام برجله وقال: «أثبت أحد فاعلم عليك نبى وصدق وشهيدان» أفاده العلامة الشرفاوى رحمه الله تعالى فى حاشيته على الهدى * والحاصل ان التحقيق انه عليه السلام مرسل لجميع الخلق ومنهم الحور العين والولدان والأنبياء والأمم السابقة باعتبار عالم الأرواح فان روحه

(قوله ولا يخفى) ما فى تقديم العربى على القرشى وهو على الهاشمى من حسن الترتيب لان ذكر الخاص بعد العام لفائدة بخلاف عكسه فانه لافائدة له ولذلك يقولون عالم نحرير ولا يقولون نحرير عالم اه

عليه السلام خلقت قبل الأرواح وأرسلها الله لهم فبلغت الجميع والأنبياء نوابه فى عالم الأجسام فهو عليه السلام مرسل لجميع الناس من لدن آدم إلى يوم القيامة حتى إلى نفسه لدخول الجميع تحت قوله تعالى «وما أرسلناك إلا كافة للناس» وقوله تعالى «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» وقوله تعالى «يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعاً» وقوله عليه السلام «بعثت إلى الناس كافة» فمن نفى عموم بعثته عليه السلام فقد كفر ولا يرد على عموم رسالته عليه السلام عموم رسالة نوح عليه الصلاة والسلام بعد الطوفان لأنه أمر اتفاق عارض لا يحصر الباقيين فيمن كان معه فى السفينة فلم يسلم من الهلاك الا من كان معه فيها . وأيضاً لم يرسل إلى الجن والملائكة فإنه لم يرسل اليهم الا نبينا عليه السلام وأما تسخير الجن لسليمان عليه الصلاة والسلام فتسخير سلطنة وملك لا تسخير نبوة * واذا أردت بسط الكلام فى هذا المقام فانظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمى رحمه الله تعالى العلام (و) يجب على المكلف أيضاً أن يعتقد (أن) النبي عليه السلام خاتم الأنبياء والمرسلين فلا نبى بعده تبتدأ رسالته * ويلزم من ذلك أن شرعه عليه السلام لا ينسخ بشرع غيره لا كلا ولا بعضاً الى انقضاء الزمان * وأما سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام بعد نزوله الى الأرض فى آخر الزمان فإنه يحكم بشرع نبينا لا بشرع من عنده * فقل يأخذه من القرآن والحديث . وقيل يذهب الى قبر نبينا الشريف عليه السلام فيتعلم منه وأن (شريعته) بمعنى شرعه عليه السلام (نسخت الشرائع) أى جميعها (المتقدمة) قبله عليه السلام قال تعالى «ومن يتبع غير الاسلام ديناً» الآية والأحاديث فى ذلك كثيرة بلغت جملتها مبلغ التواتر فنسخ شرعه عليه السلام لشرع غيره واقع بها باجماع المسلمين * واعلم أنه ينسخ بعض شرعه عليه السلام ببعضه الآخر * انظر كتب العقائد ومنها رسالة الوالد رحمه الله تعالى الواحد (و) يجب على المكلف أيضاً أن يعتقد (أن الله تعالى فضله) عليه السلام (على سائر) أى جميع (الخلوقات) على العموم الشامل للعلوية والسفلية من البشر والجن والملاك فى الدنيا والآخرة فى سائر خصال الخير والكمال وأفضليته عليه السلام على جميع الخلوقات بما أجمع عليه المسلمون حتى العزلة فهو مستثنى من الخلاف فى التفضيل بين الملائكة والبشر فيجب اعتقاد ذلك لكن مع عدم ملاحظة تنقيص غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وكذا يقال فى كل مفاضلة وقعت بين الرسل والأنبياء والملائكة أو الصحابة ويليهم عليه السلام فى الأفضلية بقية أولى العزم . وهم سيدنا ابراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح عليهم الصلاة والسلام * وقد نظم بعضهم أولى العزم فى بيت فقال رحمه الله تعالى وقلت دخولا عليه:

لقد جاء تفضيل خمسة أنبياء * وترتيبهم فضلاً بيت منظم

محمد ابراهيم موسى كلمه * فعبسى فنوح هم أولو العزم فاعلم

وهو فى الأفضلية على هذا الترتيب ويلي أولى العزم فى الأفضلية بقية الرسل ثم بقية الأنبياء مع تفاوت مراتبهم عند الله تعالى ثم رؤساء الملائكة وهم جبريل فيسكايل فاسرافيل فغزرائيل عليهم الصلاة والسلام ثم عوام البشر وهم أولياؤهم غير الأنبياء كأبي بكر وعمر رضى الله عنهما وليس المراد بعمام البشر ما يشمل الفساق فان الملائكة أفضل منهم على الصحيح ثم يلي عوام البشر فى الأفضلية عوام الملائكة كحاملة العرش والكروبيين وهم متفاضلون عند الله تعالى فيما بينهم فيمتنع المهجوم فيما لم يرد فيه توقيف وهذه الطريقة فى التفضيل هى الراجحة . ثم اعلم أن أصحاب سيدنا محمد عليه السلام أفضل القرون وأفضلهم من تولى الخلافة العظمى وهى النيابة عن النبي عليه السلام فى عموم مصالح المسلمين والنفر الذى وليها الخلفاء الأربعة وشأنهم فى ترتيبهم فى الفضل على حسب ترتيبهم فى الخلافة فأفضلهم سيدنا أبو بكر الصديق فسيدنا عمر فسيدنا عثمان فسيدنا علي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ثم يليهم الستة الباقيون الذين هم تمام العشرة المبشرين بالجنة ولم يرد نص بتفاوت بعض هؤلاء الستة الباقيين على بعض فى الأفضلية ثم يليهم أهل بدر ثم أهل بيعة الرضوان ثم بقية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ثم يليهم التابعون ثم يليهم أتباع التابعين انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) يجب على المكلف أيضاً

أن يعتقد أن الله تعالى فضله على سائر الخلق وأنه (منع صحة التوحيد بقول) الشخص (لا إله إلا الله) فقط مقتصرًا عليها (الا أن أضاف) الشخص (الناطق إليه) أي إلى قول لا إله إلا الله (محمد رسول الله) عليه السلام وبالجملة فإذا اقتصر الشخص على قول لا إله إلا الله ولم يقل محمد رسول الله فالشهور من مذهبنا ومذهب العلماء أنه لا يكون مسلمًا قاله النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم رحمه الله تعالى وقد مر أول الكتاب التنبيه على ذلك (و) يجب على المكلف أيضًا أن يعتقد أن الله عز وجل (الزم سبحانه وتعالى) جميع (الخلق تصديقه) عليه السلام (في كل ما أخبر به عن الله) تعالى (من أمور الدنيا والآخرة ويجب عليه) أي المكلف (أيضا) أي كما أنه يجب عليه ما ذكر يجب عليه (أن يعرف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولد في بلد الله الحرام مكة) شرفها الله تعالى وشرف ساكنها وزادها سنا وجعل لنا بها قرارا ورزقا حسنا مع الأدب التام بحاجه عليه الصلاة والسلام. وسميت مكة لأنها مأخوذة من المك وهو الازالة فانها تزيل الذنوب وتمحوها وهي البلدة التي لا يعرض شجرها ولا يختل خلها وكان مولده صلى الله عليه وآله وسلم في المكان المعروف الآن بسوق اليليل (و بعث) بالنبوة والرسالة (بها) أي جاءه الأمين جبريل عليه السلام بالوحي من الله تعالى بعد تمام أربعين سنة فأقام فيها بعد نزول الوحي ثلاث عشرة سنة (وهاجر إلى المدينة) النورة والبقعة المطهرة فأقام فيها عشرين سنة (وتوفي فيها) أي المدينة النورة ودفن فيها فيكون عمره صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا وستين سنة على الصحيح (و) يجب على المكلف أيضا أن يعرف بعض أوصافه صلى الله عليه وآله وسلم الظاهرة المتواترة مما يميزه صلى الله عليه وآله وسلم ولو بوجه . ومنها (أنه صلى الله عليه وآله وسلم أبيض اللون مشرب) أي مخلوط (بحمرة) أي فليس لونه صلى الله عليه وآله وسلم بياضا صرفا ولا حمرة صرفة بل البياض المخلوط بالحمرة الذي هو أشرف الألوان بالنسبة لهذه الدار وأما بالنسبة لتلك الدار فأشرفها البياض المشرب بصفرة كما يكون عليه أهل الجنة في الجنة ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا كهو في الآخرة لثلاثا يفوته أحدا لا حسنين فجمع الله بين الشرفين زيادة في تعظيمه صلى الله عليه وآله وسلم (و) يجب عليه أيضا أن يعتقد (أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكمل) أي أتم (الناس) أي البشر الذين هم أحسن المخلوقات كلها صورا كما قال تعالى «لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم» فغيرهم من باب أولى (خلقا) بفتح الحاء وسكون اللام أي صورة وهيئة في تناسب الأعضاء وصفاء البشرة واعتدال القامة وبشاشة الوجه (وخلقا) بضم تين أو بضم الحاء وسكون اللام أي جيلة وطبيعة فخلقه صلى الله عليه وآله وسلم فاق كل الاخلاق قال تعالى «وانك لعلى خلق عظيم» وبالجملة فقد جعل الله تعالى خلقه بدنه الشريف صلى الله عليه وآله وسلم على هيئة لم يظهر قبله ولا بعده خلق آدمي مثله فكل ما يشاهد من بدنه صلى الله عليه وآله وسلم آيات ومعجزات لمن شاهده وهي تدل على عظيم أخلاق باطنه فان المشاهد الظاهرة تدل على الباطن وذلك الباطن دليل على ما أودع في قلبه من العلوم والمعارف والفهم والطائفة ورحم الله صاحب البردة حيث يقول:

فهو الذي تم معناه وصورته * ثم اصطفاه حبيبا باري النسم
منزه عن شريك في محاسنه * فجوهر الحسن فيه غير منقسم

ورحم الله بعض العارفين حيث يقول :

وأجمل منك لم تر قط عيني * وأكمل منك لم تلد النساء
خلقت مبرا من كل عيب * كأنك قد خلقت كما تشاء

ورحم الله ابن الفارض حيث يقول :

وعلى تفان واصفيه بحسنه * يفنى الزمان وفيه مالم يوصف

* والحاصل أن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم لا يصفهما واصف ولا يدركهما عارف وان أردت بسط الكلام في هذا المقام فانظر الشفاء وسيرة شيخنا وشيخنا رحمه الله العلامة * ولما كان من الواجب على كل مكلف أن يعرف جميع الأحوال المتعلقة به صلى الله عليه وآله وسلم كما نقله الأجهرى رحمه الله تعالى في شرح ألفية السيرة عن القرافي رحمه الله

تعالى في ذخيرته وآبؤه وأبناؤه وزوجاته منها ذكر ذلك المصنف مقدما الآباء لانهم الاصول وعقبهم بالأبناء لانهم الفروع وبضعة منه صلى الله عليه وآله وسلم فقال (ويجب عليه) أي المكلف (أيضا) أي كما أنه يجب عليه ما ذكر يجب عليه (أن يعرف نسبه) الشريف (صلى الله عليه وآله وسلم من جهة أبيه) أي ومن جهة أمه صلى الله عليه وآله وسلم كما سجد كره * واعلم أن التكلم على تراجم آباءه صلى الله عليه وآله وسلم الشريفة ومناقبهم وما أثرهم المنيفة وما نقل عنهم من ذكره صلى الله عليه وآله وسلم والتنويه بشأنه وما وجد من سطع نوره صلى الله عليه وآله وسلم في جباههم كثير جدا يستدعي إيراد التطويل وهو مذكور في نحو السير ومنها سيرة شيخنا وشيخنا مشايخنا رحمه الله تعالى فانظرها ان شئت (ف) أما نسبه صلى الله عليه وآله وسلم (هو سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ابن عبد الله) ولم يختلف في تسميته بهذا الاسم وكنيته أبو قثم ولقبه الديب ولدا قال صلى الله عليه وآله وسلم أنا ابن النبيحين (ابن عبد المطلب) واسمه شيبه الحمد وكان عجايب الدعوة (ابن هاشم) واسمه عمرو (ابن عبد مناف) واسمه الغيرة (ابن قصي) واسمه جمح (ابن كلاب) واسمه حكيم وإنما لقب بذلك لمحبه الاصطياد بها (ابن مرة) بضم الميم وفتح الراء مشددة (ابن كعب) بفتح الكاف وسكون العين المهملة (ابن لؤي) بالهمز وتركه (ابن غالب) بغير معجمة ولام مكسورة (ابن فهر) واسمه قريش (ابن مالك) منقول عن اسم فاعل ملك لانه كان ملك العرب (ابن النضر) وهذا اللقب منقول من اسم الذهب الأحمر وإنما لقب به لنضارة وجهه وجماله واسمه قيس وقريش تنتهي وتنسب إلى هذا وقال آخرون إلى فهر قال العراقي رحمه الله تعالى في السيرة:

أما قريش فالأصح فهر * جماعها والأكثرون النضر

قال النووي رحمه الله تعالى وهو الصحيح المشهور (ابن كنانة) بكسر الكاف ونونين مفتوحين بينهما ألف (ابن خزيمة) مضمر خزيمة بفتح فسكون أو بفتح حين المرة الواحدة من الحزم وهو شد الشيء واصلاحه لاجتماع نور الصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فيه مع نور آباءه (ابن مدركة) لقب به لادراكه كل عز وغر كان في آباءه واسمه عمرو عند الجمهور وقال ابن اسحاق عامر (ابن الياس) والمعروف أنه اسمه (ابن مضر) سمي به لانه مضر القلوب بحسنه وجماله ولم ير أحد إلا حبه قيل انه اسمه وكنيته أبو الياس (ابن نزار) مأخوذ من النزر وهو القليل وانما قيل له ذلك لانه لما نظر أبوه إلى نور الصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بين عينيه فرح فرحا شديدا ونحر وأطعم وقال ان هذا كله نزر أي قليل لحق هذا المولود (ابن معد) سمي به لانه كان معدا للحرب والغارات ولم يحارب أحدا الا غلبه (ابن عدنان) من العدن أي الاقامة وسمى به تفاؤلا بأنه يقيم ويسلم من أعين الجن والانس التي يموت بها غالب من في القبور . سلمنا الله منها بمنه وكرمه وجاء حبيبه صلى الله عليه وآله وسلم * واعلم أن الاجماع منعقد على هذا النسب إلى عدنان وليس فيما بعده طريق صحيح فيما ينقل والله ولي التوفيق (و) هذا المذكور نسبه صلى الله عليه وآله وسلم من جهة أبيه و (أما نسبه صلى الله عليه وآله وسلم من جهة أمه فهو سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم (ابن أمية) الزهرية وهي (بنت وهب) وهو (ابن عبد مناف) وعبد مناف هذا غير عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي من جهة أبيه وهو (ابن زهرة) اسم رجل على الصواب وهو (ابن كلاب) وهذا أحد أجداد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة أبيه فيجتمع صلى الله عليه وآله وسلم مع أمه في كلاب (خاتمة) نسأل الله تعالى حسن الختام * أعلم ان الحق الذي حققه العلماء كالفخر الرازي والحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي وابن حجر الهيتمي رحمهم الله تعالى أن آباءه صلى الله عليه وآله وسلم كلهم موحدون ما كان فيهم كافر تشريفا لمقام النبوة وكذلك أمهاته صلى الله عليه وآله وسلم قال تعالى «وتقلب في الساجدين» وقال صلى الله عليه وآله وسلم «لم أزل أنقل من الأصلاب الطاهرة إلى أرحام الطاهرات» وكذلك نسبه صلى الله عليه وآله وسلم مطهر من سفاح الجاهلية قال صلى الله عليه وآله وسلم ما زلت أخرج من نكاح كنكاح الاسلام ومثله سائر الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام وأما آزر فلم يكن أباهم بل عمه باجماع أهل الكتابين والتاريخين كما قاله الشهاب ابن حجر رحمه الله تعالى والعرب تسمى العم أبا وقد بسط الكلام على ذلك أهل السير ومنهم شيخنا وشيخنا مشايخنا رحمه الله

تعالى ثم قال المصنف رحمه الله تعالى (وكذلك) أى كما يجب على المكلف معرفة نسبة عليه السلام كذلك (يجب عليه أن يعرف أولاده عليه السلام) أى عدتهم وترتيبهم فى الولادة لأنه ينبغى للشخص أن يعرف سادته وهم سادات الأمة ولأنه يجب على المكلف معرفة جميع الأحوال المتعلقة به عليه السلام وهم منها كما تقدم (وهم) أى أولاده عليه السلام (سبعة ثلاثة ذكور وأربع أنثى وترتيبهم فى الولادة : القاسم) رضى الله عنه وقوله (وهو أول أولاده) لاحاجة اليه لأنه قد علم من قوله وترتيبهم ولكون القاسم أول أولاده كنى عليه السلام به فكان عليه السلام مشتهرا بأبى القاسم (ثم زينب) رضى الله عنها وكان عليه السلام يحبها كثيرا وكانت زوجة أبى العاص بن الربيع رضى الله عنه وهو ابن خالتها هالة بنت خويلد رضى الله عنها أخت خديجة بنت خويلد رضى الله عنها ومناقب زينب رضى الله عنها شهيرة فى السير وغيرها ومنه شرح الحمزية لابن حجر رحمه الله تعالى (ثم رقية) رضى الله عنها كانت ذات جمال بارع وكذا عثمان بن عفان زوجها رضى الله عنه ومن ثم كان النساء يعينها بقولهن :

أحسن شيء قد يرى انسان * رقية وبعلا عثمان

كما تقدم فى ترجمة عثمان رضى الله عنه وفضلها مشهور فى السيرة وغيرها (ثم فاطمة) رضى الله عنها روى مرفوعا أنها سميت فاطمة لأن الله قد فطمها وذر يتيها عن النار يوم القيامة وروى مرفوعا أيضا لأن الله فطمها وعجيبها عن النار وإلى هذا المعنى أشار بعضهم فقال :

قد فطمت ونسلها ومن أحب * جميعهم من العذاب واللب

وفضائلها رضى الله عنها كثيرة شهيرة أفردت بالتأليف نفعا الله تعالى بها بحاج والدها عليه السلام آمين * (ثم أم كلثوم) رضى الله عنها وأما تعرف بهذه الكنية فلا يعرف لها اسم وكانت زوجة عثمان بن عفان رضى الله عنه زوجه النبي عليه السلام إياها بعد وفاة زوجته رقية رضى الله عنها بوحي من الله تعالى وتوفيت عنده سنة تسع من الهجرة فلما توفيت قال عليه السلام لو كان عندي غيرها لزوجتكم ولا يعرف أحد تزوج ابنتي نبى غيره رضى الله عنه فلذا سمي ذا النورين كما تقدم ومناقب أم كلثوم مشهورة رضى الله عنها (ثم عبد الله) رضى الله عنه (وهو الملقب بالطاهر والطيب) على الأصح فهما لقبان لعبد الله لاسما شخصين مغايرين كما قيل (وكلهم) أى السنة المتقدم ذكرهم (من سيدتنا خديجة) بنت خويلد رضى الله عنها وهى أول امرأة تزوج بها رسول الله عليه السلام ولم يتزوج غيرها حتى ماتت أكراما لها وهى أول من آمن به صلى الله عليه وسلم من الناس على الإطلاق فقد أجابته عليه السلام للإيمان به طوعا ولم تحوجه لمنازعة بل أزالته عنه كل نصب وأنته من كل وحشة وهوت عليه كل عسر ولم يكن على وجه الأرض فى أول يوم بعث صلى الله عليه وسلم بيت إسلام الا يتهاوى فضيلة ما شاركها فيها غيرها ومناقبها (رضى الله عنها) مشهورة وفى كتب السير وغيرها مسطورة وقد لخصت نبذة منها فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (والسابع) من أولاده عليه السلام (إبراهيم) رضى الله عنه روى كما فى البخارى رحمه الله تعالى أنه عليه السلام قال ليلة ولادته «ولدى الليلة غلام سميت به باسم أبى إبراهيم» الحديث (وهو من مارية القبطية) التى أهداها المقوقس القبطى له صلى الله عليه وسلم وكان عليه الصلاة والسلام معجبا بها لأنها كانت بيضاء جميلة ومناقبها رضى الله عنها فى السير وغيرها ومنه شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وقد نظمت ذلك وبنيت أنهم كلهم توفوا فى حياته صلى الله عليه وسلم الفاطمة رضى الله عنها فانما توفيت بعده فقلت :

أبناء طه سبعة هم قاسم * مع زينب ورقية مع فاطمه
مع أم كلثوم فبعد الله ا * راهيم والترتيب ذا كن لازمه
وخديجة أم الجميع سوى الأخيه * رفنجل مارية الجمال الباسمه
وجميعهم تقاوا الى دار البقا * من قبله الا النبول الفاطمه

(قوله وهو ابن خالتها هالة بنت خويلد رضى الله عنها) هى صحابية وليس لخديجة رضى الله عنها أخت اسمها هالة سواها وقد ذكرت فى الصحيحين فى حديث عائشة رضى الله عنها قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فى الاصابة بمعرفة الصحابة وابن الاثير فى أسد الغابة فى معرفة الصحابة اه مؤلفه

فبهم ووالدهم إلهى حفنا * وأمن بغفران وحسن الخاتمه

* ولما كان من الواجب على المكلف أن يعرف جميع الأحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم وزوجاته صلى الله عليه وسلم منها كما تقدم ذكرهن المصنف رحمه الله تعالى مترجما لهن بفائدة ليعرفن اعتناء بشأنهن فقال (فائدة) أى فى ذكر زوجاته صلى الله عليه وسلم الواجب معرفتهن (زوجاته عليه السلام) اختلف فى عدتهن والمتفق عليه منهن كفى المواهب احدى عشرة زوجة مات منهن فى حياته صلى الله عليه وسلم ثنتان وهما خديجة بنت خويلد رضى الله عنها وزينب أم المساكين بنت خزيمة رضى الله عنها (واللاتى توفى) صلى الله عليه وسلم (عنهن) رضوان الله عليهن (تسع : الأولى) منهن المحبوبة المحظية البراءة الصديقة سيدتنا (عائشة) بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما . وسميت بذلك إشارة الى دوام معيشتها وحياتها فلا موت صغيرة وعقد صلى الله عليه وسلم عليها بمكة وهى بنت ست سنين وقيل سبع بعد وفاة خديجة رضى الله عنها ودخل بها وهى بنت تسع سنين فى المدينة ولم يتزوج صلى الله عليه وسلم بكرة غيرها فكانت أحب نسائه اليه صلى الله عليه وسلم فكان يحبها حبا كثيرا وكانت أعلم زوجاته عليه السلام وهى التى برأها الله تعالى فى كتابه العزيز بقوله تعالى «ان الذين جاءوا بالافك عصبه منكم» العشر آيات الى قوله تعالى «أولئك مبرأون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم» فيجب تبرئتها مما رماه به المنافقون من الافك فمن جحد براءتها أوشك فيها كفر والعياذ بالله تعالى ومناقبها رضى الله عنها كثيرة يمنعنا من سوقها الاختصار وقد لخصتها فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى رحمة الأبرار (والثانية) من زوجاته عليه السلام سيدتنا (حفصة) بنت سيدتنا عمر بن الخطاب رضى الله عنهما تزوجها صلى الله عليه وسلم فى شعبان على رأس ثلاثين شهرا من الهجرة على الأشهر وكانت صوامة قوامة ومناقبها مشهورة رضى الله عنها وعن أبيها (والثالثة) من زوجاته عليه السلام سيدتنا (سودة) بنت زمعة رضى الله عنها تزوجها صلى الله عليه وسلم فى السنة العاشرة من النبوة فى الشهر الذى توفيت فيه خديجة رضى الله عنها ودخل بها فى الحال بمكة وأما عائشة رضى الله عنها فعقد عليها بمكة ودخل بها فى المدينة كما تقدم ومناقب سودة رضى الله عنها مشهورة وقد لخصتها فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (والرابعة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (صفية) بنت حيى بن أخطب النضرية الاسرائيلية الهاشمية فهى رضى الله عنها من نسل هارون بن عمران عليه الصلاة والسلام كان أبوها سيد بنى النضير فقتل على اليهودية مع بنى قريظة اصطفاه صلى الله عليه وسلم لنفسه من سبي خيبر فأعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها وكانت جميلة لم تبلغ سبع عشرة سنة ومناقبها مشهورة (والخامسة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (ميمونة) بنت الحارث رضى الله عنها تزوجها عليه السلام فى هلال ذى القعدة سنة سبع بعد غزوة خيبر عند رجوعه من عمرة القضاء بسرف وهو مكانها المعروف الذى توفيت فيه وكان اسمها برة فسماها ميمونة خشية أن يقال خرج من عنده برة وهى آخر من تزوج بها صلى الله عليه وسلم وآخر من توفى من أزواجه وقال ابن شهاب هى التى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولها مناقب شهيرة لخصت منها فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (والسادسة) من زوجاته عليه السلام سيدتنا (رملة) رضى الله عنها وكنيتها المشهورة بها أم حبيبة بنت أبى سفيان والد سيدتنا معاوية رضى الله عنهم أجمعين وتزوجها صلى الله عليه وسلم سنة ست على خلاف فى ذلك ومناقبها شهيرة فى السير وغيرها ومنه شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى فقد لخصتها فيه (والسابعة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (هند) بنت أبي أمية بن المغيرة الخزومية رضى الله عنها تزوجها صلى الله عليه وسلم فى آخر شوال سنة أربع من الهجرة ومناقبها رضى الله عنها مشهورة (والثامنة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (زينب) رضى الله عنها بنت جحش وأما أميمة عمتها صلى الله عليه وسلم وكان اسمها برة فسماها صلى الله عليه وسلم زينب لما تقدم من أنه خشى أن يقال خرج من عنده برة وكانت قبله عند مولاه زيد بن حارثة فطلقها فلما حلت زوجه الله تعالى إياها سنة

أربع على أحد الأقوال بقوله تعالى « فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها » وكانت تفخر على نساءه صلى الله عليه وسلم وتقول إن آباء كن أنكحوا كن وإن الله تعالى أنكحني إياه من فوق سبع سموات ومناقبها مشهورة وقد لخصتها في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (والتاسعة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (جويرية) بنت الحارث رضي الله عنها وقعت يوم اليرسي في سهم ثابت بن قيس بن شماس فكتبها على تسع أواق من الذهب فأداها عنها صلى الله عليه وسلم وتزوجها وكانت اسمها برة فسميها عليها السلام جويرية لما تقدم وكانت ذات جمال وقد اتخبت من مناقبها في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (تنبيه) لم براع المصنف رحمه الله تعالى ترتيب زوجاته عليها السلام ورضي عنهن من حيث التقديم في التزويج برسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه صلى الله عليه وسلم كعلم بامر زواج عائشة وسودة بعد خديجة قبل الهجرة ثم بعدها حفصة ثم هند ثم زينب ثم جويرية ثم رمة ثم صفية ثم ميمونة رضوان الله تعالى عليهن أجمعين إشارة إلى أن الواجب معرفة أسمائهن مطلقا رتب أم لم ترتب وإشارة إلى أنه لا ترتيب في الفضل بينهن لأنهن متفاضلات عند الله تعالى نعم عائشة رضي الله عنها أفضلهن بعد خديجة رضي الله عنها ولهذا قدمها . قال الوالد رحمه الله تعالى في رسالته واختلف العلماء رحمهم الله تعالى في أفضل زوجاته عليها السلام بل في أفضل النساء مطلقا سواء كن زوجاته صلى الله عليه وسلم أولا والأقرب عند كثير من العلماء رحمهم الله تعالى أن أفضل النساء مريم قفطمة فخرية فائشة فآسية امرأة فرعون رضي الله عنهن أجمعين وقد أودعت في شرح الرسالة المذكورة ههنا كلاما نفيسا فانظره ان شئت (وهن) أي جميع زوجاته عليها السلام اللاتي ذكرهن وغيرهن (أمهات المؤمنين) في الاحترام والتعظيم وحرمة الزوج لافي جواز الخلوة بهن وتحريم بناتهن وجواز النظر اليهن بغير شهوة وعدم نقض الوضوء رضي الله عنهن أجمعين وقد نقلت هنا في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى نقلا حسنا فانظره ان شئت وبالله التوفيق (خاتمة) نسأل الله تعالى حسن الختام يجمع معاني هذه العقائد الايمانية التي تقدم ذكرها الشاملة للالهيات والنبويات والسميعات قولنا لا اله الا الله سيدنا محمد رسول الله عليه السلام كما بينه علماء الكلام ومنهم الوالد في رسالته رحمه ذوالجلال والاكرام والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى الكلام على أصول الدين أخذ يتكلم على نبذة من أصول الفقه التي عليها مداره وبها تكشف أسرارها فقال :

(فصل) في بعض ما يلزم المكلف فعله من أداء الواجبات وترك المحرمات (يجب على كل مكلف) ذكر اكان أو أثنى إنسيا أو جنيا (أداء جميع ما أوجبه الله) سبحانه وتعالى (عليه) كالصلاة والزكاة والصوم والحج ورد المظالم لكن لا يجب الاداء في بعضها فور افهمو موسع ان لم يضق الوقت في نحو الصلاة والافهم مضيق . وبيان ذلك أن الصلاة مثلا لا يجب فعلها بأول الوقت على الفور بل يجوز تأخيرها الى أن يبقى من الوقت ما يسعها لكن ان لم يفعلها في أول وقتها يجب عليه العزم على فعلها قبل خروج الوقت فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين اما الفعل أو العزم عليه في الوقت فان لم يفعل ولم يعزم أمم فاذا عزم على الفعل فيه ولم يفعل ومات مع اتساع الوقت لا يموت عاصيا لان لها وقتا محددا بحيث لو أخرجه عنه لأمم بهذا فارت الحجة فانه لو أخرجه شخص مع الاستطاعة ثم مات يموت عاصيا لان وقته العمر وقد أخرجه عنه وهذا العزم المذكور يقال له العزم الخاص وأما العزم العام فهو أن يعزم الشخص عند بلوغه على فعل الواجبات وترك المحرمات وسيأتي ان شاء الله تعالى في كلامه (ويجب عليه) أي كل مكلف أيضا (أن يؤديه) أي يأتي بما أوجبه الله تعالى (على ما) أي الوجه الذي (أمره الله) تعالى (به من الاتيان بأركانه وشروطه) من (تجنب مبطلاته) أي بأن لا يفقد شرط من شروطه كالطهر للصلاة (والا) أي وان لم يؤدي ما أمره الله به مع استحكال أركانه وشروطه واجتناب مبطلاته بأن أداه غير مستكمل لأركانه وشروطه وغير محتجب لمبطلاته (كان) أي المؤدى (باطلا) لاخلاله بركن من أركانه أو شرط من شروطه وعدم التحرر عن مبطلاته (ويجب عليه) أي كل مكلف أيضا (حين تكليفه) أي بلوغه (العزم)

أي القصد والتصميم العام (الجازم) الذي لا ترد فيه (على فعل كل واجب قدر) هو (عليه) يجب عليه أيضا العزم الجازم (على ترك كل محرم) عليه فان لم يعزم على ذلك عصي ويصح تداركه لمن فاته ذلك كثير من الناس وهذا هو العزم العام الذي أشرنا اليه وأما قيد العزم على فعل الواجب بالمقدور عليه ولم يقيد العزم على ترك المحرم به إشارة إلى أن الأمر بفعل الطاعات يمثل بقدر الاستطاعة وجوبه في الواجب وندب في المندوب وذلك كما إذا عجز عن ركن أو شرط لنحو وضوء أو صلاة أو قدر على غسل أو مسح بعض أعضاء الوضوء أو التيمم أو ستر بعض العورة أو على بعض الفطرة أو بعض الفاتحة أو إزالة بعض المنكر فانه يأتي بالممكن وتصح عبادته مع وجوب القضاء تارة وعدمه أخرى كما هو مقرر في محله فتقييد المصنف العزم على فعل الواجب بالمقدور عليه مأخوذ من قوله تعالى « فأنقوا الله ما استطعتم » وأما قوله تعالى « اتقوا الله حق تقاته » فمنسوخ بالآية الأولى كافي للجلالين وقيل غير ذلك . وقوله عليه السلام « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وإشارة إلى أن النهي عن ارتكاب المحرمات يمثل بترك جميع المنهيات دائما على كل تقدير مادام منها يعنها حتما في الحرام وندب في المكروه حتى يوجد ما يبيحه كأكل الميتة للاضطرار أو شرب الخمر لاساعة اللقمة أولا كراه والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه فيباح لعدم النهي عن هذه حينئذ فعدم تقييد المصنف ترك المحرم بالمقدور عليه مأخوذ من قوله تعالى « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » الآية . وقوله عليه السلام « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه » والله ولي التوفيق . ولما أنهى الكلام على ما يلزم المكلف فعله من أداء الواجبات وترك المحرمات شرع يتكلم على معنى الدين فقال :

(فصل) في بيان مبنى الدين المشتمل على نبذة من أصول الفقه وفي بيان أموره (الدين) يطلق لغة على عدة معان منها الطاعة والعبادة والجزاء والحساب وشروعا (ما شرعه) أي بينه . (الله) سبحانه وتعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (لنا) معاشر المكلفين (من الأحكام) وسمى ديننا لانا ندين له وننقاد و يسمى أيضا ملة من حيث أن الملك عليه على الرسول وهو عليه علينا و يسمى شرعا وشريعة من حيث إن الله شرعه لنا أي بينه لنا على لسان النبي عليه السلام فانه هو الشارع حقيقة والنبي شارع مجازا والمراد من الأحكام هنا النسب التامة كشبوت الوجوب للنية في الوضوء في قولنا النية في الوضوء واجبة وثبوت الندب للوتر في قولنا الوتر مندوب وهكذا . ثم إن الأحكام جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف (وهي) تنقسم باعتبار ما ذكره تبعا لغيره كالوريات والسبعة أقسام والمشهور أن جميع الأحكام خمسة وان الصحة والفساد من خطاب الوضع وتوضيح ذلك مع توجيه كلامه مذکور في كتب أصول الفقه وغيرها كشروح زيد بن رسلان يمنعنا من إرادته الاختصار اذا علمت ذلك فالأول (الواجب) وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ان لم يعف الله عنه ويرادفه الفرض الا في الحج كما يأتي في بابيه والمحتوم والمكتوب واللازم (والثاني الحرام) وهو ما يثاب تاركه أي اذا تركه امتثالا ويأثم فاعله اذا قدم عليه عالما بتحريمه ويسمى محرما ومحظورا وذنباً ومعصية ومزجورا عنه ومتوعدا عليه من الشارع . (والثالث السنة) وهي ما يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها ويرادفها المندوب والمسنون والمشروع والنافلة والمستحب والتطوع والمرغب فيه والحسن خلا للفاضل حشيت ومن تبعه (والرابع المكروه) وهو ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله (والخامس المباح) ويسمى حلالا ومطلقا وجائزا وهو ما استوى فعله وتركه بأن أذن الشارع في فعله وتركه على السواء من غير ترجيح . أحدهما على الآخر باقتضاء مدح أو ذم في الشرع فلا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب لكن قد يصير طاعة بالنية فالمكلف اذا نوى بفعل المباح التقوى على طاعة الله تعالى يثاب عليه وذلك كأن نوى بأكله المباح التقوى على العبادة أو بنومه استيقاظه لأجل النشاط وكا يثاب على المباح اذا فعله بقصد التقوى على العبادة كذلك يأثم به اذا فعله بالتقوى على المعصية . ولما فرغ من الاحكام التكليفية شرع في الاحكام الوضعية مقتصرانها على الصحيح والباطل فقال والسادس والسابع (الباطل والصحيح) والمراد بالصحيح في العبادات ما وافق شرع الله في وقوعه

يباح اباحة
مخصوصة بالنسبة
لفرض ونوافل
والذي في معنى
ازالة النجس
الاستنجاء بالحجر
لكونه يبيح
إباحة مخصوصة
بالنسبة لصلاة
فاعله والذي على
صورة رفع الحدث
الاعمال المندوبة
والوضوء المجدد
والغسل الثانية
والثالثة في طهارة
الحدث والذي
على صورة لازالة
النجس الغسل
الثانية والثالثة
من غسلات
النجاسة اه
(قوله والا
فأكثر الفقهاء
يقدمون على
التيمم الغسل
وازالة النجاسة)
أى فهم رحمهم
الله تعالى قدموا
الوضوء على بقية
مقاصد الطهارة
لأنه أكثر غالباً
من الغسل وغيره
ولما كان كالجزم
من الغسل قدموه
عليه وقدموها
على ازالة

بأن وافق أمر الله تعالى باستجماع ما يعتبر فيه شرعاً من أركان وشروط وبالباطل ويرادفه الفاسد عندنا ما لم يوافق أمر الشرع بأن فقد بعض معتبراته من شروط وأركان . ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في ذكر علامة وجود الدين فقال (وأمر الدين) أى علامات وجوده (أربعة) كما قاله النووي رحمه الله تعالى (أحدها الصدق بالقصد) أى مع القصد (ومعناه العبادة) أى أدائها (بالنية) جميع العبادات لا تخلص فاعلمها من عبادة التكليف بأن تقع صحيحة مجزئة مثاباً عليها لإمعان النية فمن ترك النية في عمل من الأعمال لم يصح ذلك العمل لقوله **عليه السلام** «إنما الأعمال بالنيات» وأشار بقوله (والاخلاص) أى مع الاخلاص إلى أنه لا بد في حصول الثواب على العبادة من إخلاص نية فاعلمها لله تعالى بأن لم يشرك فيها غيره ولم يراء بها . قال تعالى «فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً» وقد عرفوا الاخلاص بتعاريف كثيرة ترجع إلى أنه تصفية القلب عن ملاحظة الخلق جعلنا الله تعالى من العباد المخلصين بمنه وكرمه آمين وسياقنا إن شاء الله تعالى الكلام عليه في الخاتمة . واعلم أن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في العامل إذا شرك في عمله بين أمر ديني ودنيوي فاختار العز بن عبد السلام وجماعة أنه لأجره مطلقاً . واختار الغزالي وهو الأوجه أنه باعتبار الباعث فإن كان الأغلب الديني فله أجر بقدره أو الدنيوي فلا أجر له وإن تساويا ساقط وهذا ما اختاره الشهاب الرملي رحمه الله تعالى في شرح الزبد وكلام ابن حجر رحمه الله تعالى في حاشية الإيضاح يميل إلى حصول الثواب بقدر القصد مطلقاً عملاً بعموم قوله تعالى «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره» . وثانيها أى ثانياً أمور الدين (صحة العقد ومعناه) جزم المكلف بعقائد أهل السنة والجماعة فمن ذلك، كأن تقدم أن يعتقد على سبيل التفصيل أن الله تعالى متصف بالعشرين صفة الواجبة له تعالى منزوعة عن أضدادها ومن الأولى كأن تقدم (أن يعتقد أن الله) تعالى (واحد) لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله (و) أن يعتقد على سبيل الاجمال (أنه) تعالى (متصف) أزلاً وأبداً (بكل كمال) من عدل وصدق وإنجاز وعد ونحوها من سائر الكمالات التي تليق به تعالى وأن يعتقد أنه تعالى (منزه عن كل نقصان) من ظلم وكذب وخلف وعد وبخل ونحوها من سائر النقائص التي لا تليق به تعالى وأن يعتقد أيضاً إن كماله تعالى لا نهاية لها كما أن النقائص المستحيلة عليه كذلك كأن تقدم والله ولي التوفيق (وثالثها) أى ثالثاً أمور الدين (الوفاء بالعهد) أى الإيفاء بما أزم الله تعالى به عباده من الطاعات ليرتب عليه فضلاً إنجاز ما وعده تعالى من وفي بالعهد (ومعناه) كما قاله جملة من المفسرين في معنى قوله تعالى وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم (أن يؤدى) الشخص (الفرائض) مع استكمال شروطها وأركانها (في وقتها) المحدود فيقال بذلك فضلاً ما وعده به الكريم جل وعلا (ورابعها) أى أمور الدين (اجتناب الحد) وهو الحاجر بين المعصية والطاعة بأن لا يجاوز الطاعة إلى المعصية وإلى هذا أشار بقوله (ومعناه أن يحتجب محارم الله تعالى) فلا يقربها ولا يتناولها ولا يرتكبها . قال تعالى «تلك حدود الله فلا تعتدوها» وقال «تلك حدود الله فلا تقر بها» . وقال **عليه السلام** «إن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وحرم أشياء فلا تنتهكوها» الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم . ولما أنهى الكلام على نبذة من أصول الفقه أخذ ينكح على الفقه الذي هو الحد الحاجر بين الهدى والضلال والقسط المستقيم لمعرفة مقادير الاعمال أذهو الوسيلة إلى تجلية الظاهر بالأعمال الصالحة الدينية بعد تركية الباطن بالعقائد الإسلامية القينية مفتتحاً بالصلاة لأنها أهم شيء بعد الإيمان والاسلام ومقدماً عليها الطهارة لأنها أهم شروطها إذ هي مفتاح الصلاة ولذلك ورد مفتاح الجنة الصلاة ومفتاح الصلاة الطهور فقال **عليه السلام** (في بيان أحكام) (الطهارة) وهي بفتح الطاء لغة النظافة من الأقدار ولو طهارة كالصاق والمخاط سواء كانت حسية كالمثل أو معنوية كالأدناس وهي العيوب من الحقد والحسد وغيرهما . وشرعاً رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما أو على صورتها . ولها وسائل أربع ومقاصد كذلك . فالأولى الماء والتراب والحجر والداغ والثانية الوضوء والتيمم والغسل وإزالة النجاسة وترتيب العدد هكذا بحسب مراتبه المصنف رحمه الله تعالى والا فأكبر الفقهاء يقدمون على التيمم الغسل وإزالة النجاسة وأما الأواني والاجتهاد فهما من وسائل الوسائل

إشارة إلى أنه يشترط في صحته تقدم إزالة النجاسة والشرط مقدم على الشروط والحاصل أنهم أخرجوا التيمم عن الوضوء والغسل لأنه بدل عنهم وقدموا عليه إزالة النجاسة لما ذكر من أنه يشترط في صحته تقدم إزالة النجاسة فلا تصح مع قيام المانع هذا والنسكات لا تراحم فالخطب سهل اه (قوله أى الأمر الاعتباري الخ) أى غير المحسوس وقد قيل إن أهل (٥٣) البصائر تشهد ظلمة على الأعضاء

فاطلاق الوسيلة عليهما مجاز (لا يصح) ولا يحل (رفع الحدث) أى الأمر الاعتباري القائم بالأعضاء المانع صحة الصلاة حيث لا مخصص (ولا إزالة النجس) أى المستقدر المانع صحة الصلاة حيث لا مخصص (الابعاء مطلق) يقينا أو ظناً عند الاشتباه وتناول الماء جميع أنواعه بأى صفة كان من أحمر واسود ومنحل من ثلج أو برد أو رشح متصاعداً من غليان الماء لأنه ماء حقيقة وينقص الماء بقدره وتناول أيضاً غير ذلك مما هو مذكور في المطولات (وهو) أى الماء المطلق ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد لازم للعالم بحاله بأن لم يقيد أصلاً أو قيد بقيد منفك كماء بئر وثلج وبرد فدخل في المطلق ودخل فيه أيضاً المتغير كثيراً بطول مكث وبما لا يؤثر فيه كطين وطحلب كما سيأتي فإن أهل الشرع واللسان العالمين بحال المياه يسمون ذلك مطلقاً كما أنهم يخرجون من المطلق الماء القليل الذي وقع فيه نجاسة ولو لم تغيره وخرج بالمطلق المقيّد بقيد لازم إما بإضافة نحوه كماء الورد أو بصفة كماء دافق أى منى أو بلام عهد كقوله في الخبر نعم إذا رأيت الماء وحكم الماء المطلق (أن يكون طاهراً في نفسه) أى لذاته من غير ضم وصف إليه (مطهراً لغيره) أى محصلاً للطهارة لغيره من رفع حدث أو إزالة خبث أو نحوهما كالطهارة المندوبة (وهو) أى الماء المطلق أى ضابطه أنه (غير المتنجس) بوقوع النجاسة فيه كما سيأتي إن شاء الله تعالى في كلامه (وغير المتغير) برفع حدث أو إزالة نجس وكان قليلاً كما سيأتي إن شاء الله تعالى أيضاً (وغير المتغير) أحد أو صافى التي هي الطعم واللون والريح فقط لا نحو حرارة وبرودة فإن تغير ذلك لا يضر (تغيراً كثيراً) يمنع إطلاق اسم الماء عليه بحيث يحدث له اسم آخر كما سيأتي إن شاء الله تعالى في كلامه أيضاً (بخلط) أى مخالط (طاهر) وهو ما لا يتميز في رأى العين فخرج بقوله بخلط طاهر المجاور وهو ما يتميز للنظر كودود ودهن ولو مطيبين فالتغير بهما ولو كثيراً لا يضر في الطهارة وخرج به أيضاً التغير بطول المكث وإنما أخرجنا هذا أيضاً لأن غير المخالط صادق بالمجاور وبالذى ليس بمجاور ولا مخالط (يستغنى الماء عنه) أى لا يشق صونه عنه كزعفران ومسك وماء شجر فخرج بذلك ما لا يستغنى الماء عنه بأن يشق صونه عنه كطين وطحلب وما في مقروه وممره وأوراق الأشجار المتناثرة بنفسها ولور بيعية يمكن صون الماء عنها أو بعيدة عن الماء وان تفتت واختلط وخرج بالأوراق الثمار ولو كانت ساقطة بنفسها ولو على صورة الورق كالورد فإنه يضر التغير بها لا مكان التخرز عنها غالباً حتى لو تعذر الاحتراز عنها ضرر نظر الغالب . ولما ضبط الماء المطلق بأنه غير المتنجس والمستعمل والتغير أراد أن يبين كلاماً ذكر فقال (و) الماء (المتنجس) وكان الأولى التعبير بالفاء التفرعية كما لا يخفى بأن يقول فالتنجس (هو ما) أى الذى (وقعت) بنفسها أو بايقاع أحد (فيه) أولاً قته (نجاسة) يقيناً جامدة أو مائعة قليلة أو كثيرة وقوله (غير معفو عنها) مفهوم هذا غير مراد بالنسبة للشق الأول أعني قوله وتغير إن كان الماء كثيراً بل هو مراد بالنسبة للشق الثانى أعني قوله أو وإن لم يتغير إن كان قليلاً . ويؤيد ذلك أنه يضر وقوع النجس غير المعفو عنه في الماء القليل مطلقاً تغير أم لا وفي الكثير إذا تغير وخرج به المعفو عنه فلا يضر وقوعه في الماء قليلاً أو كثيراً إلا إذا تغير فتحصل من ذلك أن المراد بالماء المتنجس هو ما وقعت فيه نجاسة عني عنها أم لا (و) الحال أن ذلك الماء سواء كان جارياً أو راكداً (تغير) بتلك النجاسة حسياً كان التغير أو تقديره يابساً كان أو كثيراً بمجاور أو مخالط وإنما ضرر هذا التغير باليسير وبالمجاور دون ما تقدم في الطاهر لفظاً أمر النجاسة (إن كان الماء كثيراً) فإن كانت النجاسة معفو عنها ولم تغيره فهو غير متنجس وإن تغير بها فهو متنجس وإن كان معفو عنها فأفهمه كلامه من أن الماء الكثير المتغير بنجاسة معفو عنها لا يتنجس ليس مراداً كما علمت أذ المنصوص عليه أن الماء ولو كثيراً متى تغير بالنجاسة

كان عليه نجاسة فإنه يصلح حرمة الوقت ولكن عليه إعادة اه (قوله أذ المنصوص عليه الخ) قال الامام النووي رحمه الله تعالى في متن المنهاج ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس فإن غيره أى غير النجس الملاقى القليل ولو يسيراً حسياً أو تقديره فنجس اه مع زيادة من شروحه قال عميرة في حاشيته على المحلى قول المتن فإن غيره فنجس نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ثم أطلقه

ومعنى قيامه
بالأعضاء وصفها
به وهو مانع من
صحة الصلاة وغيرها
ولو مع الجهل
والنسيان وقوله
حيث لا مخصص
أى لا يجوز
كفقد الطهورين
أما إذا كان هناك
مجزز فلا يمنع
فالتقييد بالحديثة
لادخال الصحة
مع وجود الحدث
لفقد الطهورين
اه (قوله أى
المستقدر المانع
صحة الصلاة حيث
لا مخصص) أى
موجود وهذا
القيد للدخال
فيدخل المستنجى
بالحجر فإنه يعنى
عن أثر الاستنجاء
وتصح إمامته
ومع ذلك محكوم
على هذا الأثر
بالتنجس لأنه
عني عنه يدخل
أيضاً فاقد
الطهورين إذا

يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك وسيأتي قريباً كلام الشارح يعني المحلى اه ولا يخفى ان ما لا نفس له سائلة هو النجس المفوع عنه وقال القليوبي عليه قوله فنجس أى وان قل التغير أو كان مفوعاً عنه اه وقال زكريا رحمه الله تعالى في المنهج وشرحه ولا تنجس قلنا ماء بملاقاة نجس فان غيره ولو يسيراً أو تغيراً تقديره فنجس بالاجماع المحض للخبر السابق اه قال الجمل عليه مانصه قوله فان غيره فنجس أى ولو حصل متغير بما يأتي من نحو الميتة التي لادم لها سائل اه منه (قوله ولو معفو) ثم صور رحمه الله تعالى الماء الكثير بقوله (بأن بلغ قلتين فأكثر) والقلتان بالوزن خمسمائة رطل بغدادى تقريباً في الأصح وبالمساحة في المربع ذراع ور بع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الأدمى وفي المدور ذراعان عمقاً بذراع النجار وذراع عرضاً بالأول (أو) يقال الماء المتنجس هو ما وقعت فيه نجاسة وتقيدها بكونها غير معفو عنها (وان لم يتغير) الماء سواء كان رأكداً أو جارياً (ان كان قليلاً) فان كانت معفوا عنها ووقعت بنفسها في الماء القليل ولم يتغير بها لم ينجس فلو أسقط لفظ غير معفو عنها فيما تقدم ذكره هنا بأن قال أو وان لم يتغير بها وكانت غير معفو عنها ان كان قليلاً لكان أولى فتأمل. ثم ان المراد بالنجاسة المفوعة هنا المفوعة عنها في الماء كهيئة لادم لجنسها سائل ونجس غير مغلظ كما في التحفة لا يدركه الطرف لا المفوعة عنها في الصلاة كشوب فيه قليل دم أجنبي غير مغلظ أو كثير من نحو براغيث فما يعني عنه هنا غير ما يعني عنه في الصلاة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في باب النجاسة وفسر الماء القليل تسهياً للمبتدئ بقوله (أى دون القلتين) أى بأكثر من رطلين لتنجسه بالملاقاة ومحل تنجس الماء القليل بالملاقاة اذ لم يكن وارداً والافيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى * وحاصله أنه اذا ورد الماء على المحل النجس ولم ينفصل عنه فهو طاهر مطهر فان انفصل عنه لم يتغير ولم يزد وزنه بعد اعتبار ما يأخذه المحل وطهر المحل فهو طاهر غير مطهر فان فقد واحد من هذه القيود فهو نجس فلم يمتنع كونه طاهر الماء وهو ما كان قلتين فأكثر لا ينجس بوصول النجس فيه الا بالتغير ولو تقديره أو ان قليلاً وهو ما دون ما ينجس حيث لم يكن وارداً بوصول النجس غير المفوع عنه وان لم يتغير * ثم اعلم أنه يطهر الماء الكثير المتنجس بزوال تغيره بنفسه أو بماء انضم اليه ولو متنجساً أو نقص منه والباقي كثيراً أو مجاور وقع فيه لان زال ظاهراً تغير ريحه بنحو مسك أولونه بنحو زعفران أو طعمه بنحو خل فانه لا يطهر للشك في أن التغير زال حقيقة أو استتركه ان زال تغير أحد أوصافه أو الثلاثة كلها بنحو تراب وجص بأن لم يوجده نجس ولا طعمه ولا لونه فانه لا يطهر للشك أيضاً نعم لو صفا الماء ولا يتغير به طهر جزماً وأنه يطهر الماء القليل المتنجس ببلوغه قلتين بماء خالص ولو مستعملاً أو متنجساً ولا يتغير به لكثرة حيثئذ فلو كثر بماء ولم يبلغ قلتين أو زال تغيره بنفسه فلا يطهر كما هو ظاهر. وخرج بالماء المائع والجامد بتوسط رطوبة فلا يطهر مطلقاً سواء كثر أم قل وفارق كثير الماء كثير غيره بأن كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره وان كثر نعم لو غيرت المائع الميتة التي لادم لها سائل ثم زال تغيره فانه يطهر كالماء القليل عند ابن حجر رحمه الله تعالى وخالف في ذلك الجمل الرملى رحمه الله تعالى فقال لا يطهر (و) الماء (المستعمل هو ما) استعمل في فرض طهارة كأن (رفع حدثاً) أصغر أو أكبر والمراد بالفرض ما لا بد منه أتم الشخص بتركه أم لآعبادة كان أم لا فشمع ماء وضوء الصبي ولو غير عيزبان وضوءه وليه للطواف فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وان كان لا يتم عليه بتركه وشمع أيضاً ماء غسل الكافرة الكتابية ليحل وطؤها ولو غير حليلها المسلم بعد انقطاع حيضها أو نفاسها فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وان لم يكن غسلها عبادة والمراد في رفع الحدث عند مستعمله فشمع ماء وضوء الحنفى بلانية لأنه استعمل في رفع حدث عنده وان لم يرفع الحدث عند عدم النية والمستعمل في رفع الحدث هو ماء المرة الأولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الأولى وماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل فعلم من ذلك أنه يشترط في المستعمل أن يكون استعمل في فرض الطهارة كما قدرنا بخلاف نقلها وان نذره لأن الوجوب عارض (أو) كان (أزال خبثاً) ولو معفو عنه فالماء المستعمل في إزالة ما ذكر غير مطهر وان كانت إزالته غير واجبة ابتداء لانها لا تقع الا واجبة والمستعمل في إزالة الخبث هو ماء المرة الأولى ان طهر المحل بها في غير النجاسة الكاسية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها (وكان) الماء (قليلاً) أى دون القلتين وخرج بقوله قليلاً ما لو كان كثيراً ابتداء بأن كان قلتين فأكثر من أول الأمر وانتهاء بأن جمع المستعمل حتى بلغ قلتين فأكثر ولم يتغير فهو طهور غير مستعمل وان قل بعد ذلك بتفرقه فعلم من جميع ما قرر أنه يشترط في المستعمل أن

يكون في فرض الطهارة وأن يكون قليلاً ويشترط أيضاً أن لا ينفصل عن العضو بخلافه قبل الانفصال فهو غير مستعمل لان الماء مادام متردداً على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال فلو انغمس المحدث في ماء قليل ناوياً الوضوء بعد تمام الانغاس ارتفع الحدث ولا يصير مستعملاً ما لم ينفصل عنه أما لو انغمس مرتباً على ترتيب الوضوء وتوى عند الوجه صار الماء مستعملاً بالنسبة للباقي فالحدث يخالف الجنب في هذا فان الجنب متى توى رفع الجنابة ولو قبل تمام الانغاس في ماء قليل أجزأه الغسل به لان بدنه كله كالعضو الواحد (و) الماء (المتغير) أحد أوصافه التي هي الطعم أو اللون أو الرائحة فقط لان حوارة وبرودة فان تغير ذلك لا يضر كما تقدم (تغيراً كثيراً) حسياً كان أو تقديرية (بما ذكر) من الخليط الطاهر المستغنى الماء عنه وقد تقدم بيانه (هو الذي يمنع اطلاق اسم الماء عليه بحيث يحدث له اسم آخر) غير الماء (كالمرقة) بأن يقول كل من رآه هذا ليس ماء بل مرقة مثلاً وخرج بقوله تغيراً كثيراً ما اذا كان التغير قليلاً بحيث لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه لا يضر وكذا لو شك هل التغير قليل أو كثير فانه لا يضر لأننا لنسلب الطهورية بالشك * تنبيه * تحصل من كلام المصنف رحمه الله تعالى ثلاثة أقسام للماء أحدها الطاهر في نفسه المطهر لغيره وهو الماء المطلق وثانيها الطاهر في نفسه غير المطهر لغيره وهو الماء المستعمل في فرض والمتغير بالخالط الطاهر وثالثها مسلوب الطهارة وهو الماء المتنجس. وبقي عليه قسم رابع ذكره غيره وهو الماء الطاهر في نفسه المطهر لغيره المكروه استعماله وانما لم يذكره رحمه الله تعالى لدخوله في القسم الأول لانه لم يقيد بعدم كراهة الاستعمال فشمع مكروه الاستعمال وغيره وهو الذي لم يشتمل على وصف يقتضى كراهته ومن عدها أربعة قيد القسم الأول بعدم الكراهة فيخرج المكروه استعماله فيعده قسماً رابعاً وهو ما شتمل على وصف يقتضى كراهته من شمس وشدة سخونة وبرودة بشرطها المذكورة في المطولات. وبقي عليه أيضاً قسم خامس وهو الماء الطاهر في نفسه المطهر لغيره الحرام استعماله كالوضوء بماء مغضوب أو مسبل للشرب وانما لم يذكره لانه داخل في الماء المطلق والوصف بالتحريم طارئ والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما كان الغالب على الشخص أنه يقضى حاجته ثم يستنجى ثم يتوضأ قدم المصنف رحمه الله تعالى قضاء الحاجة والاستنجاء على الوضوء نظراً لذلك فقال :

﴿ فصل ﴾ في آداب قاضى الحاجة المطلوبة منه شرعاً الشاملة للمستحب والواجب (يستحب لقاضى الحاجة) سواء كانت (بولاً أو غائطاً) ولو بمجمل غير معد (أن يلبس نعليه) أن (يستر رأسه) ولو أبكمه للاتباع في كل منهما وهو ما ذكره الجلال السيوطى رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والمناوى رحمه الله تعالى في كنوز الحقائق ولفظه كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل المرفق أى بيت الخلاء لبس حذاءه أى نعله وغطى رأسه أى حياء من الله تعالى . ولأن في لبس النعلين وقاية عن التلطيخ بالنجاسة وفي ستر الرأس اظهار الحياء من الله تعالى كما في أثر مروى عن الصديق رضى الله عنه وهو يأمر الناس استحوا من الله فاني لأظن اذا أتيت الخلاء أعطى رأسى استحوا من ربى (و) أن (يعد) بضم التحتية وكسر العين أى يهيئ (الماء) اذا أراد الاستنجاء به (أو) يعد (الاحجار) ان أراد الاستنجاء بها أوها ان أراد الجمع إذ ليس الجمع بينهما كما يأتي ان شاء الله تعالى (و) يستحب لقاضى الحاجة أيضاً أن (يقدم يساره) أو يدها لفافها (عند الدخول) ولو لغير معد إذ يصير مستقراً بارادة قضائها فيه كالخلاء الجديد وماله دهليز طويل يقدمها عند أوله وعند وصوله للمحل قضائها كما قاله ابن حجر رحمه الله تعالى وقد روى الترمذى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن من بدأ برجله اليمنى قبل يساره اذا دخل الخلاء أتى بالفقر وكالخلاء كل مستقنر من نحو سوق ومحل قدر ومعية حال كونه (قائلاً) ندبا عند ارادة دخول بيت الخلاء في المعد لقضاء الحاجة أو عند وصوله للمحل الذى أراد الجلوس فيه في الصحراء فان أغفل ذلك حتى دخل أو وصل قال بقلبه (بسم الله) أى أتخص ولا يزيد الرحمن الرحيم لان المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه المأثور وينبغي أن لا يقصده القرآن فان قصده كره وانما قدمت البسملة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لان

يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك وسيأتي قريباً كلام الشارح يعني المحلى اه ولا يخفى ان ما لا نفس له سائلة هو النجس المفوع عنه وقال القليوبي عليه قوله فنجس أى وان قل التغير أو كان مفوعاً عنه اه وقال زكريا رحمه الله تعالى في المنهج وشرحه ولا تنجس قلنا ماء بملاقاة نجس فان غيره ولو يسيراً أو تغيراً تقديره فنجس بالاجماع المحض للخبر السابق اه قال الجمل عليه مانصه قوله فان غيره فنجس أى ولو حصل متغير بما يأتي من نحو الميتة التي لادم لها سائل اه منه (قوله ولو معفو) ثم صور رحمه الله تعالى الماء الكثير بقوله (بأن بلغ قلتين فأكثر) والقلتان بالوزن خمسمائة رطل بغدادى تقريباً في الأصح وبالمساحة في المربع ذراع ور بع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع النجار وذراع عرضاً بالأول (أو) يقال الماء المتنجس هو ما وقعت فيه نجاسة وتقيدها بكونها غير معفو عنها (وان لم يتغير) الماء سواء كان رأكداً أو جارياً (ان كان قليلاً) فان كانت معفوا عنها ووقعت بنفسها في الماء القليل ولم يتغير بها لم ينجس فلو أسقط لفظ غير معفو عنها فيما تقدم ذكره هنا بأن قال أو وان لم يتغير بها وكانت غير معفو عنها ان كان قليلاً لكان أولى فتأمل. ثم ان المراد بالنجاسة المفوعة هنا المفوعة عنها في الماء كهيئة لادم لجنسها سائل ونجس غير مغلظ كما في التحفة لا يدركه الطرف لا المفوعة عنها في الصلاة كشوب فيه قليل دم أجنبي غير مغلظ أو كثير من نحو براغيث فما يعني عنه هنا غير ما يعني عنه في الصلاة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في باب النجاسة وفسر الماء القليل تسهياً للمبتدئ بقوله (أى دون القلتين) أى بأكثر من رطلين لتنجسه بالملاقاة ومحل تنجس الماء القليل بالملاقاة اذ لم يكن وارداً والافيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى * وحاصله أنه اذا ورد الماء على المحل النجس ولم ينفصل عنه فهو طاهر مطهر فان انفصل عنه لم يتغير ولم يزد وزنه بعد اعتبار ما يأخذه المحل وطهر المحل فهو طاهر غير مطهر فان فقد واحد من هذه القيود فهو نجس فلم يمتنع كونه طاهر الماء وهو ما كان قلتين فأكثر لا ينجس بوصول النجس فيه الا بالتغير ولو تقديره أو ان قليلاً وهو ما دون ما ينجس حيث لم يكن وارداً بوصول النجس غير المفوع عنه وان لم يتغير * ثم اعلم أنه يطهر الماء الكثير المتنجس بزوال تغيره بنفسه أو بماء انضم اليه ولو متنجساً أو نقص منه والباقي كثيراً أو مجاور وقع فيه لان زال ظاهراً تغير ريحه بنحو مسك أولونه بنحو زعفران أو طعمه بنحو خل فانه لا يطهر للشك في أن التغير زال حقيقة أو استتركه ان زال تغير أحد أوصافه أو الثلاثة كلها بنحو تراب وجص بأن لم يوجده نجس ولا طعمه ولا لونه فانه لا يطهر للشك أيضاً نعم لو صفا الماء ولا يتغير به طهر جزماً وأنه يطهر الماء القليل المتنجس ببلوغه قلتين بماء خالص ولو مستعملاً أو متنجساً ولا يتغير به لكثرة حيثئذ فلو كثر بماء ولم يبلغ قلتين أو زال تغيره بنفسه فلا يطهر كما هو ظاهر. وخرج بالماء المائع والجامد بتوسط رطوبة فلا يطهر مطلقاً سواء كثر أم قل وفارق كثير الماء كثير غيره بأن كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره وان كثر نعم لو غيرت المائع الميتة التي لادم لها سائل ثم زال تغيره فانه يطهر كالماء القليل عند ابن حجر رحمه الله تعالى وخالف في ذلك الجمل الرملى رحمه الله تعالى فقال لا يطهر (و) الماء (المستعمل هو ما) استعمل في فرض طهارة كأن (رفع حدثاً) أصغر أو أكبر والمراد بالفرض ما لا بد منه أتم الشخص بتركه أم لآعبادة كان أم لا فشمع ماء وضوء الصبي ولو غير عيزبان وضوءه وليه للطواف فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وان كان لا يتم عليه بتركه وشمع أيضاً ماء غسل الكافرة الكتابية ليحل وطؤها ولو غير حليلها المسلم بعد انقطاع حيضها أو نفاسها فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وان لم يكن غسلها عبادة والمراد في رفع الحدث عند مستعمله فشمع ماء وضوء الحنفى بلانية لأنه استعمل في رفع حدث عنده وان لم يرفع الحدث عند عدم النية والمستعمل في رفع الحدث هو ماء المرة الأولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الأولى وماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل فعلم من ذلك أنه يشترط في المستعمل أن يكون استعمل في فرض الطهارة كما قدرنا بخلاف نقلها وان نذره لأن الوجوب عارض (أو) كان (أزال خبثاً) ولو معفو عنه فالماء المستعمل في إزالة ما ذكر غير مطهر وان كانت إزالته غير واجبة ابتداء لانها لا تقع الا واجبة والمستعمل في إزالة الخبث هو ماء المرة الأولى ان طهر المحل بها في غير النجاسة الكاسية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها (وكان) الماء (قليلاً) أى دون القلتين وخرج بقوله قليلاً ما لو كان كثيراً ابتداء بأن كان قلتين فأكثر من أول الأمر وانتهاء بأن جمع المستعمل حتى بلغ قلتين فأكثر ولم يتغير فهو طهور غير مستعمل وان قل بعد ذلك بتفرقه فعلم من جميع ما قرر أنه يشترط في المستعمل أن

التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه (اللهم) أي يا الله (إني أعوذ بك) أي اعتصم بجنبك الذي لا ملجأ ولا منجاة منه إلا إليه (من الحبث) بضم الحاء والباء وسكونها جمع خيث وهم ذكران الشياطين (والحبائث) جمع خبيثة وهن أناثهم زاد العزالي رحمه الله تعالى اللهم إني أعوذ بك من الرجس والنجس الخبيث المحبث الشيطان الرجيم إذا الجلال (و) يستحب لقاضي الحاجة أيضا (أن يقدم عناءه) أو بدلها لفاقدها (عند الخروج) من باب الخلاء أو عند انصرافه إن لم يكن له باب وذلك بعكس المسجد إذ فيه يقدم عيने عند دخوله ويساره عند خروجه لأن كل ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين وخلافه باليسار لمناسبة اليسار للمستقندر واليمين لغيره حال كونه (قائلا) ندب أعقب خروجه أو انصرافه من محل قضاء الحاجة (غفرانك) أي اغفر لي غفرانك أو أطلب غفرانك ويسن أن يكرره وما بعده ثلاثا كما في الدعاء عقب الوضوء وأما سن سؤاله المغفرة عند انصرافه لتركه ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تقصير في شكره نعم الله تعالى التي أنعم بها عليه التي من جملتها أن أطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه وهكذا ينبغي لكل من حصلت له غفلة عن العبادة طلب المغفرة انظر الاعانة لشيخنا المصنف رحمه الله تعالى ويندب أن يزيد عقب غفرانك ربنا واليك المصير الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذاه (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى) بهضمه وتسهيل خروجه (وعافاني) منه للاتباع (و) يستحب لقاضي الحاجة أيضا (أن لا يستقبل) ولا يستدير بعين الفرج الخارج منه البول أو الغائط ولوعدم ذلك بالصدر (القبلة) أي عيناها فإن استقبلها أو استدبرها كره ذلك إن كان في غير معدة وكان هناك الساتر الآتي بيانه فإن لم يكن ساتر حرم أن كان في غير معدة كما يأتي فإن كان في معدة فلا حرم ولا كراهة ولا خلاف الأولى وإن لم يكن هناك ستر والمراد بالقبلة السكبة لاقبلة بيت المقدس أي صخرته (ويحرم) ذلك الاستقبال كالاستدبار (في الصحراء) يعني غير المعدل لقضاء الحاجة بناء كان أو صحراء حيث لا سائر يبلغ ارتفاعه ثلثي ذراع فأكثر وقد دنا منه قاضي الحاجة ثلاثة أذرع فأقل بذراع آدمي المعتدل ولو بال أو تغوط قائما فلا بد أن يكون ساترا من قدمه إلى سترته لأن هذا حريم العورة وأما يحرم ما ذكر في الصحراء (إذا اتفت الشروط المقررة) وقد علمتها (و) يستحب لقاضي الحاجة أيضا أن (لا يتكلم) حال خروج الخارج لا يذكر ولا يغير ما انتهى عنه وكذا في غير حال خروجه مادام في المعد ولو دخله لغير قضاء الحاجة ككنس أو وضع ماء هذا عند الجمال الرملي رحمه الله تعالى ومن تبعه أمعاذ بن حجر رحمه الله تعالى فلا يتكلم في حال غير خروج الخارج بقرآن أو ذكر فقط فإن تكلم بغيرهما فلا كراهة عنده فلو عطس حمد الله بقلبه وثاب عليه وإن كان لا يثاب على الذكر القلبي فيكون هذا مستثنى ولا يكره الهمس ولا التنجس (الضرورة) كتنبيه أعمى فيجوز بل قد يجب الكلام فيما إذا خاف وقوع محذور على غيره كمن رأى أعمى يريد أن يسقط في بئر أو رأى حية تقصده فيجب أن ينبهه تحذيرا له من الضر ومثل الإنسان الحيوان المحترم (و) يستحب لقاضي الحاجة أيضا أن (لا يرفع ثوبه دفعة واحدة بل) يرفعه (شيئا فشيئا حتى يقرب من الأرض) فينتهي حينئذ رفعه محافظة على الستر فإن خشي تنجسه كشفه بقدر الحاجة وله كشفه دفعة واحدة إذا كان خاليا عن محرم نظره إلى عورته (و) يستحب لقاضي الحاجة أيضا أن (لا ينظر) بلا حاجة (إلى السماء) لأنها قبلة الداعين (و) أن لا ينظر (إلى فرجه) للخلاف في تحريره (وأن لا ينظر إلى ما يخرج منه) إلا لمصلحة كرويته في حجر الاستنجاء هل أفلح شيئا أم لا (وأن لا يعث) بيده ولا يأكل ولا يشرب ولا يطيل الجلوس لأنه يورث الباسور ولا يزيق في بوله فإنه يورث صفرة الأسنان ولا يلتفت يمينا ولا شمالا ولا يستاك إذ كل ذلك لا يليق بحالته قال المصنف رحمه الله تعالى في الاعانة: فائدة من أكثر من الكلام خشي عليه من الجن ومن أدام نظره إلى ما يخرج منه ابتلى بصفرة الأسنان ومن امتخط عند قضاء الحاجة ابتلى بالصم ومن أكل عند قضاءها ابتلى بالفقر ومن أكثر من التلفت ابتلى بالسوسة والله أعلم (و) يستحب لقاضي الحاجة أيضا (أن يسبل) ثوبه عند فراغه شيئا فشيئا (قبل) اتصافه بالمر

(تمة) بقي من الآداب أن لا يدخل في محل قضاء الحاجة بما فيه معظم من ذكر وقرآن ونحوهما وأن يبعد عن الناس بحيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح وأن يعتمد على يساره في قضاء حاجته لأنه أسهل له ولا يبول في مهب ريح ثلاثا تعد عليه بالرشاش ولا في طريق الناس ولا في مواضع جلوسهم نعم إن كان اجتماعهم على معصية كغيبية فلا كراهة ولا تحت الشجرة المثمرة ولا في الثقب ولا في مكان صلب ثلاثا يعود عليه الرشاش منه لصلايته ولا قائما ولا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يستنجى بالماء في محل قضاء الحاجة بل ينتقل منه إلى المكان المعد لقضاء الحاجة فلا ينتقل منه وأن يستبرئ من البول * وكيفية الاستبراء تختلف بحسب عادة الإنسان وإذا صارت عادة الشخص أنه لا ينقطع إلا بالاستبراء وجب ذلك في حقه * ويكره أن يبول في الماء الجاري ليلا وفي الماء الراكد مطلقا ومحل الكراهة إن كان الماء مباحا أو مملو كاله فإن كان الماء مسبلا أو مملو كالغير حرم البول فيه إلا بذن المالك ومن ذلك البول في مغطس الحمام فيحرم إلا بذن مالك الماء. وأن يبول في محل اغتساله فإنه يقع في الوسواس ويكره عند قبر محترم وتشتد الكراهة عند قبور الأولياء وصرح بعضهم بأنه ينبغي أن يحرم عند قبور الأنبياء. قال الأذرى رحمه الله تعالى: والظاهر تحريره بين القبور المتكررة بنسبها لاختلاط ترابها بأجزاء الميت ويحرم قضاء الحاجة في المسجد ولو في أثناء وفي محل نسك ضيق كالشعر الحرام والصفاء لا واسع كني وعلى القبر المحترم وعلى ما يحرم الاستنجاء به * وبقي له آداب آخر تطلب من المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى الكلام على آداب قاضي الحاجة شرع يتكلم على الاستنجاء فقال:

(فصل في الاستنجاء) وهو مأخوذ من نجوت الشيء أي قطعتة فمعناه لغة طلب قطع الأذى * وأما شرع فبإزالة الخارج النجس الملوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه من كونه طاهرا قاله غير محترم كاسياني إن شاء الله تعالى وهو بالحجر رخصة ومن خصائصنا وأما بالماء فليس من خصائصنا وجوبه في حق غير الأنبياء لأن فضلاتهم طاهرة كاسياني في باب النجاسة (ويجب الاستنجاء) لاعتلى الفور بل عند ارادة نحو الصلاة أو ضيق وقت أو خوف انتشار وتضمخ بالنجاسة وفيما لو علم أنه لا يجد الماء وقت الصلاة. وهو طهارة مستقلة لا من الوضوء. ويجوز تأخير عن وضوء السليم ويستنجى بعده بخرقه يلفها على يده مثلا دون نحو التيمم وإنما يجب (من كل رطب) أي بشرط كونه ملوثا (نجس خارج من القبل أو الدبر) ولو نادرا كدم وودي وقليل لا يفي عنه بعد الحجر لأنه يقتدر في الدوام لا يغتفر في الابتداء ويكفي فيه الحجر وإن لم يزل منه شيئا وخرج بقوله رطب غيره كالبر الجاف فلا يجب الاستنجاء منه وخرج بقوله نجس الطاهر كالمني والريح فلا يستنجاء منهما غير واجب بل يندب من الأول خروجا من خلاف من أوجبه منه ويكره من الثاني وإن كان المحل رطبا خلا فالمن ندبه حينئذ. وخرج بقوله خارج من القبل أو الدبر الخارج من غيرهما فلو طرأ عليهما فلا تسمى إزالته استنجاء. وإنما يجزئ (بالماء) الطهور على الأصل ولو كان مطعوما كالماء العذب والواجب في الاستنجاء استعمال قدر منه بحيث يغلب على ظنه معه زوال النجاسة وعلامته ظهور الحشونة بعد النعومة في الذكر وأما الأنثى فبالعكس ولا يسن شم اليد فلو شمه ولو وجد رائحة النجاسة لم يحكم ببقاء النجاسة على المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة فيغسل يده فقط وإذا بليت قبل الاستنجاء لم يظهر للنجاسة ريح فيها ولا بد أن يسترخى لثلاثي النجاسة في تضاعيف الفرج فيسترخي حتى تغسل تضاعيف المقدمة من كل من الرجل والمرأة وتضاعيف فرج المرأة (أو الحجر) أي الحقيقي وشمل الحجر حجر الحرم والموقوف فيصح الاستنجاء به وإن حرم في الموقوف إلا جزء المسجد فلا يصح الاستنجاء به لحرمته ولو انفصل نعم إن انقطعت نسبته عن المسجد كان بيع وحكم بصحة بيعه كما ترى ذلك كفي الاستنجاء به وإذا جاز الاستنجاء بالحجر الحقيقي فلا يتعين بل هو (أو ما يقوم مقامه) في الاكتفاء وهو الحجر الشرعي (من كل جامد) أي جاف بأن لا يكون رطبا ولا عليه رطوبة وهذا قيد أول خرج به المائع كالحل وماء الورد (طاهر) لا نجس ولا متنجس لأنهما لا يصلحان لإزالة النجاسة وهذا قيد ثان خرج به النجس كالبر والمنتجس كالحجر المتنجس كإينيا (قاله) لعين النجاسة

ولو حريرا لرجل وهذا قيد ثالث خرج به غير القالع نحو الفحم الرخو والتراب المتناثر ونحو القصب الأملس ما لم يشق والاصارقالما (غير محترم) أي غير معظم من الاحترام بمعنى التعظيم وهذا قيد رابع خرج به المحترم كطعوم الآدميين كالخبز ما لم يحرق فان أحرق بحيث صار كالفحم بأن لم يبق فيه طعم الخبز جاز الاستنجاء به لانه خرج بذلك عن كونه مطعوما وحرقه حرام لانه تضيق مال وكطعوم الجن كالعظم وان أحرق لانه لا يخرج باحرقه عن كونه طعام الجن وحرقه جائز والجن لا يأكلون العظم نفسه وانما يكسب لهم لحما أو فرما كان وأما مطعوم البهائم كالخشيش فيجوز الاستنجاء به وبقي من المحترم أشياء مذكورة في الطولات (تتمة) يشترط في جواز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه من حيث الخارج ستة شروط أن يخرج الملوث من فرج وأن لا يجف وأن لا يتجاوز صفحة في الغائط وهي ما ينضم من الإلئين عند القيام وحشفة في البول وهي مافوق الختان وأن لا يتقطع وأن لا ينتقل من المحل الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه وأن لا يطرأ عليه أجنبي فان فقد شرط من هذه الشروط تعين الماء وبشرط فيه من حيث الاستعمال ثلاثة شروط أن يمسح ثلاثا ولو بأطراف حجر واحد وأن يعم المحل كل مرة وأن ينقي المحل فان لم ينق بالثلاث وجبت الزيادة علمها الى أن لا يبقى الأثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخرف ويسن بعد الانقاء الايتاران لم يحصل بوتر واستيعاب التحل بالحجر بكل من الثلاث (والأفضل أن يستنجى) من البول والغائط (بالأحجار) أي أو بثلاثة أطراف حجر واحد كما مر أو بما يقوم مقامها مما تقدم (ثم يتبعها بالماء) ليجنب مس النجاسة لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل أصل السنة هنا بالنجس ولو من مغلظ ولو وجب التسبيح بعد ذلك وبدون الثلاث مع الانقاء فيهما وأما كمال السنة فلا بد فيها من سائر شروط الاستنجاء بالحجر (فاذا أراد) المستنجى (الاقتصار على أحدهما) أي الماء أو الحجر (فالماء أفضل) من الاقتصار على الحجر لانه الأصل في ازالة النجاسة ولانه يزيل العين والأثر. ويقدم في الاستنجاء بالماء القليل لثلاثين يده شيء من البول لو قدم الدبر وفي الاستنجاء بالحجر يقدم الدبر لانه يسرع اليه الجفاف (تتمة) يسن الاستنجاء باليسار للاتباع فيكره باليمن وقيل يحرم للنهي عنه واذا احتاج الى اليدين في الاستنجاء بالحجر جعل الحجر في يمينه وأخذ ذكره بيساره ثم يحركها وحدها ويسن الاعتماد على الأصبع الوسطى في الدبر اذا استنجى بالماء لانه أمكن وتقديم الاستنجاء على الوضوء وذلك يده التي استنجى بها بالأرض أو نحوها ثم يغسلها بعد ذلك ونضح فرجه وازارده من داخله بالماء (ويسن أن يقول بعده) أي بعد فراغه من الاستنجاء بالماء أو الحجر وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة أو مفارقتها منه ان كان بصحراء لما مر من انه لا يتكلم مادام فيه وينبغي أن يكون بعد قوله غفرانك الحمد لله الخ لأن ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء (اللهم طهر قلبي من النفاق) في الاعتقاد بادامة طهارته منه وفي الأعمال بقلع أصوله من القوة الشهوية والغضب (وحسن فرجى من الفواحش) فيقول ذلك للاتباع ولمناسبة الحال وهو الطهارة والشيء بالشئ يذكر فحين طهر ظاهره من الارجاس التفت الى ما هو الحقيق بالتطهير وهو القلب والفرج لأن نجاستهما معنوية وتطهير النجاسة المعنوية أبعد من طهارة النجاسة الحسية اذ ليس في وسع العبد تحصيل تلك الطهارة المعنوية فعند ذلك التجأ الى من بيده أموره وناصيته وفي قدرته تحصيل ما يكمل به طهارته فقال اللهم طهر قلبي من النفاق الذي هو نجاسة قلبية وحسن فرجى من الفواحش المغضبة لرب البرية والله سبحانه وتعالى أعلم ولما كان الوضوء أول مقاصد الطهارة كما علمت قدمه على بقيتها لانه أكثر غالبا فقال :

(فصل في) شروط (الوضوء) وفروضة وسننه ومكروهاته ونواقضه وهو لغة مأخوذ من الوضوء وهى النظافة والنضارة والضياء (وشرعا أفعال مخصوصة مفتتحة بالنية على وجه مخصوص (ولة) أي للوضوء واجبا كان أو مندوبا (شروط) عشرة بحسب ما ذكره (وفروض) ستة (وسنن) كثيرة (ومكروهات) كثيرة (ونواقض) أربعة اذا علمت ذلك (فشروطه) أي الوضوء (عشرة) أي بحسب ما ذكره فلا ينافي أنها أكثر كاستعرفه ونظمها بعضهم فأنماها الى خمسة عشر والنظم مشهور لكن بعضها فيه نظرو بعضها شروط للنية

قال في شرح العباب : واعلم أن الاسلام والتمييز وعدم الصارف وعدم التعليق وعدم المنافي ومعرفة الكيفية شروط للنية كما يعلم من كلامهم اه وانما يبدأ بالشروط لأنها مقدمة في الوجود على الوضوء طبعا فقد تمت على نحو فروضه وسننه وضعا ليوافق الوضع الطبع . ثم إن الفرق بين الشرط والفرض الذي هو الركن أن الشرط ما وجب واستمر والفرض ما وجب وانقطع والأول ككون الماء مطلقا فانه لا بد من استمراره الى تمام الوضوء . والثاني كفعل الوجه . الأول (الاسلام) فلا يصح الوضوء من كافر لأنه عبادة تحتاج الى نية وهو ليس من أهلها ومرحمة غسل الكافرة من حيض أو نفاس لكن لا مطلقا بل لحل وطئها ومن ثم لو أسأمت لزما لها إعادة (و) الثاني (التمييز) فلا يصح وضوء غير المميز كطفل ومجنون لما مر من أنه عبادة تحتاج الى نية وهو ليس من أهلها وهذا في غير الطفل للطواف لما مر أول الطهارة أما هو إذا أحرم عنه وليه وأراد أن يطوف به فانه يشترط أن يظهره وينوي عنه كما اذا غسل حليلته المجنونة من الحيض ليطأها . فعلم أن هذين الشرطين معتبران في كل عبادة كمعرفة الكيفية (و) الثالث (النقاء عن الحيض والنفاس) فلا يصح الوضوء معهما لما فاتهما له اذ هما لوطر أعليه أبطلاه نعم يصح بل يسن للحائض والنفاس أغسال الحج ونحوها كالعيدين والاستسقاء وكذا غسل العمرة وهذا الشرط معتبر لكل عبادة تحتاج للطهارة ومثل الحيض والنفاس في عدم صحة الوضوء معهما نحو البول ومس الفرج حال الوضوء فلو قال المصنف كافي الاعانة له وعدم المنافي من نحو حيض ومس فرج لكان أعم (و) الرابع (النقاء عما يمنع وصول الماء الى البشرة) ويعبر عن هذا الشرط بعدم الحائل فلا يصح وضوء من على عضوه حائل يمنع وصول الماء كدهن جامد وعين نحو حجر وحناء ونيلة فخرج بحامد الدهن المسامع كزيت فانه لا يعد حائلا فيصح الوضوء معه وان لم يثبت الماء على العضو لأن ثبوته ليس بشرط وخرج بعين ما ذكرها فانه لا يضر والمراد بالأثر مجرد اللون بحيث لا يتحصل بالحث مثلامنه شيء ومن المانع ما تحت أظفار اليدين والرجلين . فقد قال الزيادة رحمه الله تعالى وهذه المسألة مما تعم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت أظفار يديه أو رجله فليست فطن لذلك اه واختار جمع منهم الغزالي والزر كشي رحمه الله تعالى وغيرهما وأطالوا في ترجيحه المسامحة عما تحتها من الوسخ لأنه تشق إزالته بخلاف نحو العجين فانه يجب إزالته قطعاً لأنه نادر ولا يشق الاحتراز عنه لكن ضعفه ابن حجر رحمه الله تعالى في شرح العباب . وقال أشار إليه الأذرع رحمه الله تعالى . ومن المانع وسخ على عضوناً من غبار لا من بدنه وهو العرق الذي يتجمد عليه ورماس العين (و) الخامس (أن لا يكون على العضو) أي الجزء من البدن (ما يغير الماء) تغيرا ضاراً بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه كما مر فلا يصح وضوء من على عضوه ما يغير الماء (كزعفران) ونحو طيب وغبار غير تراب أو غبار التراب فلا يضر التغيير به (و) السادس (العلم) بكيفية الوضوء بأن يعلم (بفرضيته) في الجملة فلا يصح وضوء الجاهل بها لأنه غير متمكن من الجزم بالنية ومعنى قولنا في الجملة أن يعلم أن الوضوء مشتمل على فرض ونقل ولم يميز الفرض من النفل فانه يصح حيث لم يقصد بفرض معين النافلة كما ذكره بقوله (و) السابع (أن لا يعتقد فرضاً من فروضه) كغسل الوجه (سنة) فلا يصح وضوء من اعتقد ذلك (والحاصل أنه لا بد أن يميز فرائضه من سننه أو يعتقد أن فيه فرضاً وسنة وان لم يميز أحدهما عن الآخر أو يعتقد أن أفعاله كلها فروض هذا كله صحيح والآخر وهو غير الصحيح أن يعتقد أن فيه فرضاً وسنة ويعتقد أن الفرض سنة وهذا التفصيل في حق العامي (و) أما العالم فلا بد من التمييز (و) الثامن والتاسع (دخول الوقت) يقينا أو ظنا وتقديم استنجاء وتحفظ احتياج اليه (والموالة) بينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة كل ذلك ثابت (بالنسبة لدائم الحدث) كمستحاضة ولس بول أو مذى ومنه سلس الريح فيشترط فيه جميع ما تقدم الموالة بين الاستنجاء والوضوء فلا يشترط فلا يصح وضوء دائم الحدث قبل دخول الوقت لأن طهارته ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ولا يصح وضوءه أيضاً من غير موالة لأنها واجبة في حقه تخفيفاً للحدث ولا يضر التأخير لصحة الصلاة كاجابة مؤذن واجتهاد في قبلة واستعرة وانتظار جمعة أو جماعة وغير ذلك

(والموالة بينهما) أي الاستنجاء والتحفظ وقوله وبين هذين المذكورين أعنى الاستنجاء والتحفظ وقوله وبين أفعاله أي الوضوء وقوله وبينه أي الوضوء وبين الصلاة والحاصل أنه يشترط في دائم الحدث اذا أراد الصلاة دخول الوقت فلا يستنجاء فالتحفظ ان احتيج اليه فالوضوء فالصلاة اه (ومنه سلس الريح) فتجب الموالة في أفعال وضوئه وبينه وبين الصلاة ولا تجب عليه الموالة بين الاستنجاء وبين الوضوء لان مجرد خروج الريح قبيل الوضوء لا يضر أفاده سم على التحفة

من سائر الكمالات المطلوبة لأجل الصلاة (و) العاشر (الماء الطهور) فلا يصح الوضوء بمسعمل ونحوه
 (تنمة) بقي من شروط الوضوء أمور منها إزالة النجاسة العينية أما الحكمية فيكفي لها والحدث غسله
 واحدة ومنها جرى الماء على جميع العضو فلا يكفي مس الماء به بلا جريان لأنه لا يسمى غسلًا من ثم لم يجز الغسل بالثلج
 والبرد إلا أن ذابا وجري الماء على العضو كامر، نعم يكفي ذلك في الرأس لأن الواجب مسحه لا غسله بخلاف ما عداه من بقية
 أعضاء الوضوء ومنها استحباب النية حكما العبر عنه بفقد الصارف بان لا يأتي بمناف للنية كردة أو نية قطع أو
 قوله إن شاء الله لا بنية التبرك فلو قطع النية بشئ مما ذكر في أثناء الوضوء أتى بنية جديدة ومنها غير ذلك مما هو
 مذكور في المطولات * واعلم أن هذه الشروط كما تجرى في الوضوء تجرى في الغسل أيضا أفيما استثنى من نحو
 مس الفرج وخروج البول حال الطهارة فإنه يصح معه الغسل دون الوضوء نعم خروج البول من ثقبه فوق المعدة
 لا يضر حتى في الوضوء وكذا لا يضر في محبة الوضوء جرح على عضو فيه نحو دم وان كثر (وفروضة) أي أركان
 الوضوء التي لا بد منها في صحته وإن كان مندوبا (سنة) أربعة بنص القرآن واثنتان بالحديث وهي تعتبر في حق
 السليم وغيره وما اعتبر زيادته في حق الثاني فشروط لأركان. وعبر بالفرع وض هنا بالأركان في الصلاة لأنه لما امتنع
 تفريق أفعال الصلاة كانت حقيقة واحدة مركبة من أجزاء فتناسب عدائها أركانها بخلاف الوضوء لأنه لما كان
 كل فعل منه كغسل الوجه مستقلا بنفسه ويجوز تفريق أجزائه كان لا تركيب فيه بهذا الاعتبار (الأول) من
 الفروض (النية) لما صح عنه عليه السلام أنه قال: «إنما الأعمال بالنيات» أي إنما صححتها بالنيات وهي لغة
 القصد، وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعله * واعلم أن الكلام عليها من سبعة أوجه نظمها بعضهم فقال:

سبع سؤالات أتت في نية * تأتي لمن فاز بها بلا وسن

حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

* حقيقتها لغة وشرعا ما تقدم * وحكمها الوجوب في نحو الوضوء والصلاة لقوله تعالى «وما أمروا إلا ليعبدوا الله
 مخلصين له الدين» وفسروا الإخلاص بالنية ولقوله عليه السلام «إنما الأعمال بالنيات» ومحملها القلب * وزمنها أول
 العبادات إلا الصوم وغيره مما سيأتي * وكيفيتها مختلفة باختلاف ما تعلق به * وشرطها إسلام الناوي وتمييزه وعدم
 إتيانه ما ينافيها بان يستصحبها حكما * والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس في المسجد يكون للاعتكاف تارة
 وللإستراحة أخرى وتمييز رتبها كالصلاة تكون للفرض تارة وللنفل أخرى وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى بعض
 هذه السبعة كما تراه إن شاء الله تعالى فأول ما بدأ بحكمها هنا فقال (ويجب أن تكون) النية (مقرونة بـ) غسل
 (أول جزء يغسله) المتوضي (من) أجزاء (الوجه) فلا يعتد بنية الوضوء إلا أن كانت عند غسل أول جزء من
 الوجه لتقترن بأول الفروض كالصلاة وغيرها من العبادات فإن غسل جزء آمنه قبلها لها فإذا قرنها بجزء بعده
 كان الذي قارنها من الوجه هو أوله ووجب إعادة غسل ما تقدم عليها ولا يكفي قرن النية بمس قبل غسل الوجه من
 السنن إذ المقصود من العبادات أركانها والسنن توابع هذا إن عزبت النية قبل غسل شيء من الوجه بأن غفل عنها
 ولم يستحضرها بالفعل فإن بقيت إلى غسل شيء من غير كفي بل هو أفضل ليثاب على السنن السابقة لأنها إذا خلت عن
 النية لم يحصل له ثوابها. ومحل كون اقتران النية بمس قبل الوجه لا يكفي إذا لم يغسل معه جزء من الوجه والا كفي
 فلو اقترنت النية بالمضمضة والاستنشاق وانغسل معه جزء من الوجه أجزأه وإن عزبت النية بعده. فعلم مما تقرر أن
 من تغمض واستنشق على الكيفية المألوفة مستحضرا للنية فاته ستها ما انغسل معه جزء من الوجه وحينئذ
 فلا يحصلان إلا أن غفل عن النية عندهما أو فرق النية بأن نوى المضمضة مثلا وحدها أو نوى سنن الوضوء أو أدخل
 الماء في محلهما من أنوبة حتى لا يغسل معها شيء من الوجه والأحسن أن ينوي أولا السنن كأن يقول نويت
 سنن الوضوء ثم ينوي عند غسل أول جزء من الوجه النية المعتبرة (ومحلهما) أي النية في الوضوء وغيره
 (القلب والتلفظ بها) باللسان (سنة) فيسن التلفظ بها في جميع الأبواب خروجًا من خلاف من أوجبها

ليساعد اللسان القلب (وكيفيتها) هنا (أن يقول) المتوضي (نويت رفع الحدث) ولو لماسح خف والمراد من
 رفع الحدث رفع حكمه كحرمة الصلاة أن أريد من الحدث السبب الذي به ينتهي الطهر فإذا قال نويت رفع الحدث
 انصرف إلى رفع حكمه وإن لم يلاحظ المتوضي هذا المعنى. ويصح أن يراد بالحدث المنع أو المانع كما في التحفة
 فحينئذ لا حاجة لتقدير حكمه وله أن ينوي بعض أحداثه كأن نام وبالفنوى رفع حدث النوم لا البول لأن الحدث
 لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله وكذا النوى غير حدثه كأن نام فنوى رفع حدث البول لكن يشترط في هذه
 أن يكون غالطا والابتن تعمد فلا يصح وضوءه لأنه متلاعب (أو) نويت (فرض الوضوء) وتدخل السنن تبعا
 وليس المراد بالفرض هنا لزوم الاتيان به والالم يصح وضوء الصبي بهذه النية بل ما لا بد منه وهو فعل شرط الصلاة
 وشرط الشيء يسمى فرضا وبهذا الاعتبار صح قبل دخول الوقت أيضا فلو أراد الصبي الفرض عليه بمعنى أنه
 مخاطب فلا يصح نيته لتلاعبه (أو) يقول (نحو ذلك) من نيات الوضوء المجزئة فيه ومنها أداء فرض الوضوء
 أو أداء الوضوء والمراد بالأداء أداء ما عليه وهو الأمر القائم به لا ما قبل القضاء أو الوضوء المفروض أو الوضوء فقط
 لكن الاقتصار عليه خلاف الأولى لقوة الخلاف في الأجزاء حينئذ ومنها نية الطهارة للصلاة ونحوها مما يتوقف إباحته
 على الوضوء أو الطهارة عن الحدث أو أداء فرض الطهارة أو الطهارة للحدث ولا تنكفي نية الرفع والاستباحة
 في الوضوء المجدد على ما اعتمده في شرح العباب والنهاية لكن كلام التحفة يوجب إلى اعتماد الصحة وإذا نوى المجدد
 فرض الوضوء يقصد به الفرض من حيث هو بقطع النظر عن كونه مجددا أو الفرض الصوري فإن قصد أنه فرض
 عليه لم يصح ودائم الحدث لا تجزئ نية رفع الحدث ولا الطهارة عنه بل ينوي استباحة فرض الصلاة أو الطواف
 أو نفل الصلاة أو نفل الطواف أو نحو ذلك مما تقدم ما عدا رفع الحدث أو الطهارة عنه لأن حدثه لا يرتفع ويستبيح
 دائم الحدث بذلك ما يستبيحه المتييم فإن نوى استباحة فرض استباحه وما دونه أو استباحة الصلاة فالنفل وما
 في معناه أو الوضوء أو فرض الوضوء فكذلك أو استباحة مس المصحف أو حمله استباح ما عدا الصلاة وقولهم
 لا يصح له نية رفع الحدث ولا الطهارة عنه محله أن نوى الرفع العام فإن نوى رفعه خاصا بالنسبة لفرض ونوافل فإنه
 يصح ولو نوى المتوضي مع نية الوضوء تبردا أو تنظفا كفي في محبة الوضوء وأما حصول الثواب ففيه الخلاف المشهور
 فيمن شرك بين عبادة وغيرها لكن إذا نوى ذلك في الأثناء يشترط أن يكون ذا كرا لنية الوضوء والالم يصح
 ما بعدها لوجود الصارف ولو توضأ شخص ثم شك في حصول حدث منه بعد الوضوء فتوضأ ثانيا احتياطاً فبان
 بعد ذلك محدثا لم يجز ذلك الوضوء للتردد في النية بالضرورة فلو لم يتبين له الحال كان وضوءه الثاني تجديدًا وماؤه غير
 مستعمل لأنه لو قام وصلى بالوضوء الأول أجزأه ولو توضأ الشاك في وضوءه بعد تيقن حدثه أجزأه بل يجب عليه
 الوضوء لأن الأصل بقاء الحدث المتيقن ولا يضر تردده في النية بل لو نوى في هذه الحالة أن كان محدثا فعن حدثه
 والافتجد يدصح أيضا * وبقى للنية هنا ما يتعلق بها مسائل مذكورة في المطولات (والثاني) من الفروض (غسل)
 ظاهر جميع (الوجه) والمراد من الغسل الانفسال وكذا يقال في بقية الأعضاء لأن الغسل ليس بشرط بل المدار
 على انفساله (طولا وعرضا) وحده طولا ما بين منابت شعر رأسه وأسفل طرف المقبل من دقته وهو مجمع للحيين
 وهما العظام اللذان تثبت عليهما الأسنان السفلى وعرضا ما بين أذنيه وخرج بظاهره داخل الانف والفم والعين
 فإنه لا يجب غسل ذلك قطعاً بل ولا يستحب وان انفتحت بقطع جفن أو شفة أو أرنبة فيجب غسل جميع ما دخل
 في حد الوجه من شعوره وهي سبعة عشر: ثلاثة مفردة وهي اللحية والعنفة والشارب وأربعة عشر مشنأة وهي
 العذاران والعارضان والسبالان وهما طرفا الشارب والاهذاب الأربعة وشعر الحدين. ومن الوجه حمرة الشفتين
 مع اطباق الفم وموضع الغمغمة دون محل التحذيف على الأصح ودون وتد الأذن والزعترين وموضع الصلح ويسن
 غسل كل ما قبله ليس من الوجه ويجب غسل ظاهره وباطن كل من الشعور السابقة وان كشف لندرة الكثافة فيها
 الأباطن كشف لحيه وعارض. والكثيف ما لم تر البشرة من خلاله في مجلس التخاطب عرفاً ويجب غسل ما لا يتحقق

غسل جميعه الا بغسله لأن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (الثالث) من الفروض (غسل اليدين) من الكفين والذراعين (مع المرفقين) ولو في غير محلها المعتاد أو قدر محلها من معتدل الحلقة من أقرانه ان فقدوا المرفقان تنية مرفق وهو مجتمع عظم الساعد والعضد ويجب غسل جميع ما عليهما في محل الفرض من شعر ظاهر أو باطنا وان كشف واصبغ زائدة وسلعة لندرة ذلك واطفار وان طالت وخرجت عن الحد المعتاد وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات (الرابع) من الفروض (مسح) أي انمساح كما مر نظيره (شئ) وان قل جدا (من الرأس) ولا فرق بين مسح بشرته كالزعة والبياض الذي وراء الاذن وبين الشعر الذي عليها بحيث ينطلق عليه اسم المسح ولو بعض شعرة واحدة ولو كرأس ابرة يتصور بأن يطلى رأسه بشئ الا قدرها وفيها اذا حلقه وبقيت شعرة قائمة ولا فرق في المسح بين أن يكون يدا أو غيرها بشرط كون الشعر الممسوح لومدة من جهة نزوله لم يخرج عن حد الرأس فلو كان متجعدا بحيث لو مدت لخرج عن الرأس لم يكف المسح عليه (الخامس) من الفروض (غسل) أي انفصال (الرجلين مع الكعبيين) من كل رجل أو مسح خفيهما بشرطه ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة واصبغ زائدة وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات ولا بد من تخصيص الرجلين بزيادة الاحتياط لأنهما مظنة للأوساخ خصوصا العقب فانه محل تراكم الأوساخ وقد ورد «ويل للعقاب من النار» أعادنا الله تعالى من ذلك وجعلنا من يسبغ وضوءه بجاء النبي المختار (السادس) من الفروض (الترتيب) أي وضع كل شئ في مرتبته (ومعناه) المراد هنا (أن يقدم غسل الوجه) مقرونا بالنية (على اليدين) يقدم (غسلهما) أي اليدين (على مسح الرأس وهو) أي مسح الرأس مقدم (على غسل الرجلين) فلو نسي الترتيب أو أكرهه على تركه لم يعتد بما وقع في غير محله ويحصل له غسل الوجه فقط ان اقترن بالنية ولو عكس ولو ساهيا أو وضاه أو بعة دفعة حصل الوجه فقط ان نوى عنده لأن المعية تنافي الترتيب ولو عكسه أربع مرات أجزأه لحصول كل تطهير عضو في مرة. وهما مسائل نفيسة مذكورة في المطولات و لما أنهى الكلام على فروض الوضوء شرع يتكلم في سننه فقال (وسننه) أي الوضوء فرضا كان أو نفلا (كثيرة) أوصلها بعضهم إلى ست وستين وذكر المصنف رحمه الله تعالى منها اثني عشر وسنن زيد على ما ذكره كاستراة ان شاء الله تعالى (منها) أي السنن (استقبال القبلة) في جميع وضوئه حتى في الدعاء بعده لأنها أشرف الجهات وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم كافي الجامع الصغير أنه قال «ان لكل شئ شرفا وان أشرف المجالس ما استقبل به القبلة» فيندب المحافظة على استقبالها في غير قضاء الحاجة وقد قيل ان استقبالها ينور الوجه فلو اشتبهت عليه تحرى ندبا (و) منها (السواك) وهو لغة الدلك وآلته وشرعا استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها لذهاب التغير ونحوه بنية وينوي سننه بناء على أنه قبل التسمية كابدل عليه تقديمه له وهذا ما اختاره جماعة منهم الغزالي والماوردي والقفال رحمهم الله تعالى واعتمده الشيخ الجلال الرملي والودع رحمهما الله تعالى فعلى هذا فيحتاج إلى نية لانه سابق على نية الوضوء فلم تشملها. واعتمد الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى في كتبه والشيخ الخطيب رحمه الله تعالى في المغني تبعا لامام الحرمين رحمه الله تعالى أن السواك محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فيحتاج إلى نية ان نوى الوضوء أو سننه عند التسمية لشمول النية له كغيره وجمع بعضهم بين من قال أوله التسمية ومن قال أوله السواك ومن قال أوله غسل الكفين بأن السواك أو السنن الفعلية الخارجة عنه وغسل الكفين أول السنن الفعلية الداخلة والتسمية أول السنن القولية الداخلة فيه وانما لم يجعل التعوذ أول السنن لانه ليس مقصودا بالذات وأما الذكر المشهور بعده فأول السنن القولية الخارجة عنه و ما علم أن السواك مستحب في كل حال وفي كل وقت الا بعد الزوال للصائم ولو نفلا ويتأكد في احوال منها عند الوضوء واردة الصلاة لكل احرام والاحتضار وفي السحر والصائم قبل الزوال وعند قراءة القرآن والحديث أو العلم الشرعي وآتاه والدكر واصفرار الاسنان ودخول البيت والقيام من النوم واردة النوم ويحصل بكل خشن الا أصبعه المتصلة به والاراك أولى ثم النخلى ويستحب أن يسناك بيا بس ندى بالماء وعرضا لإلحاق اللسان فيندب طولا وله فوائد كثيرة

أوصلها بعضهم إلى نيف وسعين ذكر بعضها المصنف رحمه الله تعالى في الاعانة فانظرها (و) منها (التسمية) أي قول بسم الله الرحمن الرحيم (أوله) أي الوضوء بأن يأتي بهامقرونة بالنية القلبية مع أول غسل الكفين ثم يتلفظ بالنية عقب التسمية وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم ويسن قبل البسملة التعوذ وبعدها الشهادتان والمحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا الحمد لله على الاسلام ونعمته رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون بسم الله والله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم. والتسمية سنة عين في نحو الوضوء كما في التحفة فان تركها في أوله ولو عمدا أتى بها قبل فراغه فيقول بسم الله أو بسم الله الرحمن الرحيم أوله وآخره فان فرغ من نحو الوضوء لم يأت بها لانقضائه بخلاف نحو الأكل فانه يأتي بها ولو بعد الفراغ منه ليتقيا الشيطان ما أكله كما اعتمده شيخ الاسلام والخطيب والجلال الرملي وغيرهم رحمهم الله تعالى وابن حجر رحمه الله تعالى في شرح الشرائع وخالف في ذلك في بقية كتبه وأما نحو الجماع فان تركها أوله لم يأت بها لكراهة الكلام عنده (ف) بعد التلفظ بالبسملة المقرونة بالنية القلبية يسن مع التلفظ بها (غسل) أي انفصال (الكفين) إلى الكوعين ويسن غسلهما معا وان توشأ في نحو ابريق وتيقن ظهورهما للاتباع (ف) بعد غسل الكفين يسن (مضمضة) بعدها يسن (استنشاق) للاتباع وحكمتها معرفة أوصاف الماء ويحصل أقلها بإيصال الماء إلى الفم والأنف وان لم يدره في الفم ولا يحبه ولا جذبه في الأنف ولا ثره وأكملها بأن يديره ثم يحبه أو يجذبه ثم ينثره ويسن المبالغة فيهما لغير الصائم والأفضل جمعهما وثلاث غرف يتمضمض ثم يستنشق من كل منها (و) من السنن (مسح) أي انمساح (كل الرأس) للاتباع إذ هو أكثر ما ورد في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم وخروجا من خلاف موجه فان اقتصر على البعض فالأفضل أن يكون هو الناصية والأفضل في كفيته أن يبدأ من مقدمه بأن يضع يديه على مقدمة رأسه ويلصق مسبحة بالآخرى وإبهاميه بصدغيه ثم يذهب بمسبحته مع بقية أصابعه غير الإبهامين لقفاه ثم يردهما إلى المكان الذي ذهب منه ان كان له شعر ينقلب ليصل الماء إلى جميعه ولا يحسب الرد مرة ثانية لعدم تمام المسحة بالذهب فان لم ينقلب شعره لضربه أو لقصره أو لعدمه لم يرد لعدم الفائدة ولو كان على رأسه ساتر كقلنسوة وعمامة وخمار ولم يرد رفع ذلك كل بالمسح على الساتر بعد مسح الناصية ومن لبسه على حدث (و) منها مسح جميع (الاذنين) بعد الرأس ظاهرهما وباطنهما باطن أعلى إبهاميه وسبابتيه بما غير ماء الرأس ومسح صماخيها بطرفي سبابتيه بما جديدا أيضا للاتباع (و) منها (ذلك) لسلك عضو مغسول منها وهو امرار اليد مع الدعك عليها عقب إفاضة الماء عليه خروجا من خلاف من أوجبه واحتياطا وتحصيا للنظافة (و) منها (تخليل) لأصابع اليدين والرجلين وما يجب غسل ظاهره فقط من نحو عارض كثيف و (لحية كثة) من الذكر الواضح والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبغرفة مستقلة وذلك عارضيه للاتباع ويكره تركه واختلفوا في الحرم فاعتمد الشيخ ابن حجر والشيخ الخطيب رحمهما الله تعالى تبعا لشيخ الاسلام رحمه الله تعالى ندب التخليل برفق والرفق واجب ان ظن انتفاف شعر والا فتندوب واعتمد الشيخ الجلال الرملي رحمه الله تعالى أنه لا يخلل حذرا من انتفاف الشعر بالتخليل (و) منها (تيامن) أي تقديم اليمنى على اليسرى لنحو الاقطع مطلقا ولغيره في يديه ورجليه وان كان لا بس خف لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله أي مما هو من باب التكريم كما كتحال وحلق رأس أما ما يغسل دفعة ككفبن وخدين فيكره فيه الترتيب ولو بالتيامن على ما في الاسنى كما يكره ترك التيامن فيما يسن فيه (و) منها (ولاء) بين أفعال وضوئه للاتباع بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان والمكان والعبارة عند التثليث بالآخرة ويقدر الممسوح مفسولا وقد يجب في نحو سلس وضيق وقت كاتقدم (تتمة) بقى من سنن الوضوء اطالة غرته وتحجيله وتثليث كل من الغسل والمسح الا للخف والجيرة والعمامة و يأخذ الشاك في استيعاب أو عدد باليقين وترك الاسنعة بالصب عليه الا لعذر والنفض والتنشيف الا لعذر

(قوله وأمداء الأعضاء الخ) وهو أن يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى (٦٤) رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه

وعند غسل يديه وتعمد ما يخاف اغفاله كوقيه وعقبه وخاتم يصل الماء تحته وغسل رجليه يساره والبداءة بأعلى الوجه والبداءة في اليد والرجل بالأصابع أن صب على نفسه فإن صب عليه غيره بدأ بالرفق والكعب ووضع الاناء عن يمينه أن كان واسعاً بحيث يغترف منه فإن كان يصب منه كبريق وضعه عن يساره لأن ذلك أمكن فيهما وأن لا ينقص ماؤه عن مد وأن لا يتكلم في جميع وضوئه إلا لمصلحة ولا يلطم وجهه بالماء واستصحاب النية بقلبه من أول وضوئه إلى آخره لما فيه من مزيد الحضور المطلوب للعبادة وهو أن استصحابها حكماً بأن لا يأتي بمناف لها شرط والجلوس بمخل لا يناله فيه رشاش من الماء والشرب من فضل الماء الذي توضع به ورش أزاره به أن توهم حصول مقدره كرشاش تطاير اليه دفعا للوسواس وقوله بعده مستقبل القبلة رافعا يديه وبصره إلى السماء ولو أعمى أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ويسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثاً ويقرأ إنا أنزلناه ثلاثاً ويقول بعدها اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ولا تفتني بما زويت عني. وأما دعاء الأعضاء المشهور ففيه خلاف مشهور بين ابن حجر والرملي رحمه الله تعالى وغيرهما فاعتمد في النهاية استحبابه واعتمد في التحفة عدمه. ويسن صلاة ركعتين بعده ويقرأ فيهما بعد الفاتحة «ولوأنتهم إذ ظلموا أنفسهم» الآية «ومن يعمل سوءاً إلى رحماً» الآية ويحصلان بغيرهما كتحية المسجد. ويسن الوضوء لقراءة القرآن والحديث وسماعه وروايته وحمل كتب الحديث والتفسير والفقه وكتابها وقراءة العلم الشرعي وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات وبالجملة فيندب للشخص إدامة الوضوء ليكون على طهارة دائماً لما ورد في الحديث القدسي «يا موسى إذا أصابتك مصيبة وأنت على غير وضوء فلا تلومن إلا نفسك» ولقوله عليه الصلاة والسلام «دم على الطهارة يوسع عليك الرزق» ولما أنهى الكلام على سنن الوضوء شرع يتكلم على مكروهاته فقال: (ومكروهاته) أي الوضوء كثيرة منها (الاسراف في الماء) ولو بشط نهر بأن يأخذ زيادة عما يكفي العضو وإن لم يزد على الثلاث فليس ذلك مكرراً مع قوله والزيادة على الثلاث ومحمل كراهة الاسراف إذا كان الماء ممكوكاً أو مباحافان كان موقوفاً حرم (و) منها (غسل باطن العين) أن لم يتحقق ضرر أو الإحرام (و) منها (تقديم الشمال على اليمين) فيما طلب فيه تقديم اليمنى كأن غسل يده اليسرى قبل اليمنى (و) منها (الزيادة على الثلاث) المحقق بنية الوضوء من غير مسيل أمان من المسيل فتحرم (و) كاتسره الزيادة على الثلاث يكره (النقص عنها) لأنه صلى الله عليه وسلم توضع ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء ومن زاد على هذا الوضوء أو نقص فقد أساء وظلم أي أخطأ طريق السنة في الأمرين وعطف الظلم تفسير وقد يطلق الظلم على غير المحرم لأنه وضع الشيء في غير محله أو تجاوز الحد وقد يطلب النقص عن الثلاث مع وجوب الإقتصار على الغسل والمسح الواجبين لضيق وقت عن إدراك الصلاة كلها فيه أو قللة ماء بحيث لا يكفي الفرض ومن المكروهات أن يتوضأ ولو غير جنب في ماء راكد مالم يستبحر والطهارة مما اختلف في طهوريته أو من فضل امرأة أو أناء نجاس أو يترك سنة مؤكدة وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات. ولما كان الوضوء يوجد أولاً ثم تطرأ عليه النواقض أخرها المصنف رحمه الله تعالى عنه نظراً لذلك فقال (ونواقضه) أي الأسباب التي يبطل بها الوضوء (أربعة) فقط يبطل بواحد منها (الأول) من النواقض (الخارج) يقينا (من أحد السبيلين) أي (من القبلى أو الدبر) من حي واضح فلو تيقن الطهر ثم شك هل أحدث أو لا لم يضر لأن الأصل بقاء الطهارة فلا عبرة بالشك في رافعها وأعلم أن اليقين معتبر في جميع أسباب النواقض فلا تقضى مع الشك في واحد منها وأبدل من الخارج قوله (ربح أو غيره) فالمدار على خروج شيء من أحدهما سواء كان عيناً أو ريحاً طاهراً أو نجساً جافاً

وعند غسل يديه
اليمين اللهم أعطني
كتابي يميني
وحاسبني حساباً
يسيراً وعند
غسل اليسرى
اللهم لا تعطيني
كتابي بشمالى
ولا من وراء
ظهرى وعند
مسح الرأس
اللهم حرم شعري
وبشري على
النار وعند مسح
الأذنين اللهم
اجعلني من الذين
يستمعون القول
فيتبعون أحسنه
وعند غسل
رجليه اللهم ثبت
قدمي على
الصراط يوم
تزل الأقدام
(قوله واعتمد في
التحفة عدمه)
لكن لا بأس به
عند ابن حجر
فهو دعاء حسن
لكن لا يعتد
سنيته فيطلب
الاثنيان به وبعبارة
الكردى على
شرح بافضل
قوله لا أصل لدعاء
الأعضاء على هذا

جاء في الشارح في كتيبه وقال شيخ الاسلام في الاسنى لا أصل له أي في السجدة فقد روى عنه عليه السلام من طرق أو ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الأعمال انتهى وذكر نحوه في شرح البهجة واعتمد استحبابه الشهاب الزملي

أورطياً معتاداً كقول أو نادراً كدم انفصل أولاً قليلاً أو كثيراً طوعاً أو كرهاً فجميع ما ذكر إذا خرج من أحد السبيلين ينقض الوضوء (الائني) أي متى التوضي نفسه وحده الخارج أول مرة من غير تخلل ناقض كأن أمنى بمجرد نظر أو احتلم وهو ممكن مقعده من الأرض فلا ينقض لأنه أوجب معظم الأمرين وهو الغسل بخصوص كونه منياً فلا يوجب أدونهما وهو الوضوء بعموم كونه خارجاً. وخارج بمنى نفسه وحده الخارج أول مرة منى غيره ولو مع منية أو منى نفسه وحده الخارج ثانياً بأن أدخله في قصبة ذكره ثم خرج منه فينقض الوضوء (والثاني) من النواقض (زوال العقل) يقينا أي زوال التمييز إما بارتفاعه بجنون أو انغماره بنحو صرع أو سكر أو إغماء ولو بمكنا أو استناره (ب) سبب (نوم) لخبر من نام فليتوضأ وخرج بذلك النعاس ومن علاماته سماع كلام لا يفهمه وأوائل نشوة السكر لبقاء الشعور معهما (أو) زوال العقل بسبب (غيره) أي النوم ممنا من نحو الجنون (النوم ممكن مقعده) أي أليسه من مقره (من الأرض) وظهر دابة سائرة وان استند إلى شيء بحيث لو زال السقط ولو محتبياً وإن طال ولو في الصلاة للأمن حينئذ من خروج شيء والتمكين هو أن لا يكون بين بعض مقعده ومقره تحاف فلا تمكين لهزيل بحيث يبقى بين بعض مقعده ومقره تحاف ولأن نام على قفاه ملصقا مقعده بمقره (والثالث) من النواقض (التقاء بشرى رجل) أي ذكر واضح مشتهى طبعاً يقينا لدوات الطباع السليمة ولوصيا ومسوحاً وعنديا وعجبوا وخصياً (وامراً) أي أثى واضحة مشتهاة طبعاً يقينا لدوى الطباع السليمة فيتنقض بالاتقاء المذكور وضوء اللامس والمأموس ولو مع نسيان أو أكره سواء كان العضو أنداً أم أصلياً سليماً أم أشل وإن كان أحدهما ميتاً لكن لا ينقض وضوء الميت ووصف الرجل والمرأة بقوله (كبيرين) بأن بلغا حد الشهوة يقينا لدوى الطباع السليمة كما مروا أن اتفت بعد ذلك لنحوهم لأنه ما من ساقطة الأولى ولا ساقطة الثانية فلا ينقض صغير ولا صغيرة بل بلغا حد الشهوة (أجنبيين) فلا ينقض الوضوء بحرمية بنسب أو رضاع أو مصاهرة (من غير حائل) فإن كان بينهما حائل ولورقيقاً فلا تقضى ولا تقضى أيضاً بشعر وسن وظفر وكل عظم ظهر لا تتفاء مظنة الشهوة في جميع ذلك (والرابع) من النواقض (مس قبل آدمي أو حلقة دبره) من نفسه أو غيره ولو سهواً وإن كان أشل أو زانداً على سنن الأصل أو مشتهاه والنقض من الدبر ملتبس المنفذ ومن قبل المرأة ملتبس شفرها على المنفذ لا ماوراءهما كحل ختانها وإنما ينقض المس (بطن الكف) الأصلية ولو شاء ولا ينقض المسوس وينقض فرج الميت والصغير لشمول الاسم له وعمل الحب كله والد كالمقطوع ولا ينقض فرج البهيمة * وأعلم أن بطن الكف هو بطن الراحتين وبطن الأصابع والنحرف إليهما عند انطباقهما مع سائر تحامل في غير الإبهامين أماهما فلا بد من التحامل الكثير دون رءوس الأصابع وما بينهما وحرف الكف إذا علمت ذلك فقوله (أو بطون الأصابع) من عطف الجزء على الكل أتى به توضيحاً للبتدى والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما كان التوضي محيراً بين غسل الرجلين ومسح الخفين ذكره المصنف عقب الوضوء تمام مناسبتها له لأنه بدل عن غسل الرجلين فيه فقال: (فصل في حكم المسح على الخفين) وشروطه وسننه وكيفية ومبطلاته ومدته وهو رخصة ولو للقيم وهو من خصائص هذه الأمة أما حكمه فيجوز المسح على الخفين بدلاً من غسل الرجلين في الوضوء وأفهم التعبير بجواز أن الغسل أفضل منه نعم قد يندب فيكره تركه إذا تركه رغبة عن السنة لا لإثارة تقديم الأفضل الذي هو الغسل عليه أو شكاً في جوازه لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه أي لنحو معارض لدليله كأن يقول يحتمل أنه نسخ وقد يجب في نحو ما إذا كان مع لابس الخف ماء يكفيه للمسح ولا يكفيه للغسل أو نحو ذلك وقد يحرم مع الإجزاء فيما إذا كان الخف مغصوباً أو حريراً أو من جلد آدمي ومع عدم الإجزاء فيما إذا كان لابس الخف محرماً وقد يكره فيما إذا كرر المسح لأنه يعيب الخف كإثباته فتعريضه الأحكام الخمسة. وأما شروطه وما عطف عليها فقد ذكرها المصنف رحمه الله تعالى فقال (وله) أي لجواز المسح على الخفين (شروط) أربعة (وسنن) كثيرة (ومبطلات) ثلاثة (فشروطه) أي شروط جواز المسح عليهما (ثلاثة) وترك رابعاً استعرفه أن شاء الله تعالى الأول (أن يبتدىء) بالمسح (للبهيماء بعد كان) أي

ولده ويؤخذ
مما نقلته في
الأصل عن
شرح العباب
للشارح وعن
غيره أنه لا بأس
به عند الشارح
وأنه دعاء حسن
لكن لا يعتد
سنيته فيطلب
الاثنيان به عند
الشارح أيضاً اه
كلام الكردى
اه مؤلف

تمام (الطهارة) من وضوء أو غسل أو تيمم لغیر فقد الماء فلو غسل رجلا وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الأولى لأدخالها قبل كمال الطهر (و) الثاني من الشروط (أن يكونا) أي الخفان (ساترين) ولومن نحو زوج شفاف ولبد وخزف لأن القصد هنا أن يكونا مانعين نفوذ الماء لوصب على رجله من غير موضع الخرز (لحل غسل الفرض) وهو قدمه بكعبيه من سائر جوانبه غير الأعلى عكس سائر العورة لأنه يلبس من أسفل ويتخذ لستر أسفل البدن (و) الثالث من الشروط (أن يكونا) أي الخفان قويين (مما يمكن تتابع المشي عليهما) بلا نعل للحوائح المحتاج إليها غالباً في المدة التي ير يد المسح لها وهي يوم وليلة للقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر فعلم أنه لا بد من قوته وإن كان لا لبسه مقعداً فلا يجزى رقيق يتخرق بالمشي عن قرب ولا ثقيل لا تمكن متابعة المشي عليه كضيق لا يتسع عن قرب ومفرط سعة لا يضيق عن قرب * والرابع من شروط المسح على الخفين الذي أسقطه المصنف رحمه الله تعالى أن يكونا طاهرين فلا يكفي المسح على خفين نجسين أو متنجسين لا تتفاء بإباحة الصلاة به وهي المقصود الأصلي ومن ثم لم يجز أيضاً نحو مسح المصحف نعم لو كان بالخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه ويعني عن محل خرزه بشعر نجس ولومن خنزير رطب لعموم البلوى به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلي فيه إن شاء ويظهر العفو عنه أيضاً في غير الخفاف مما لا يتيسر خرزه إلا به * واعلم أنه يكفي للواجب في مسح الخفين مسمى مسح الرأس في محل الفرض بظاهر أعلى الخف (وسننه) أي سنن المسح التي يحصل بها الكمال (أن) يمسح أعلاه أي ظاهر الساتر لظهر القدم وأسفله وعقبه وخروفيه وأن (يكون مسحه) أي الخف المعهود شرعاً (خطوطاً) الأولى في كفيته (أن يضع يده اليسرى تحت العقب) كان الأولى أن يقول فوق العقب ليعم المسح جميع العقب لأنهم صرحوا بسن مسح العقب كافي حواشي التحفة والمنهج (و) يضع يده (اليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر) يده (اليسرى إلى) جهة (أطراف الأصابع) من تحت الخلف (و) يمر يده (اليمنى إلى آخر ساقه) أي الشخص وأخره هنا الكعبان فلا يسن التحجيل في مسح الخف على المعتمد كافي حواشي التحفة والنهاية والمنهج ويندب أن يفرج بين أصابع يديه ولا يضمها لأن استيعابه يفسده ومن ثم قال في التحفة أنه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه في وضوء واحد وغسله لأن ذلك يعيبه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة إذا كان الخف من نحو خشب وهو كذلك قاله في النهاية والمغنى (ومبطلاته) أي مبطلات حكم المسح على الخف (ثلاثة) أي أحد ثلاثة فالمبطل واحد منها وإن لم يجتمع الثلاثة الأول (انحلاعه) بظهور شئ مما ستر به من رجل أو لفافة أو غيرها (و) الثاني من المبطلات (انقضاء المدة) أي مدة المسح المحددة له وهي كما يأتي إن شاء الله تعالى يوم وليلة للقيم وثلاثة أيام لبليالهن للمسافر فلا مسح بعد انقضاءها ولو احتمل أن لا فو شك في بقاء المدة كأن نسي ابتداءه لم يجز المسح لأنه رخصة فلا يصار إليها إلا بيقين ولو زال شكه عمل بمقتضاه (فرع) من فسده أو ظهر شئ مما ستر به من رجل أو لفافة وغيرها أو انقضت المدة وهو بظهر المسح في الثلاث لزمه غسل قدميه فقط لبطلان طهرهما دون غيرها بذلك لأن الأصل الغسل والمسح بدل عنه فإذا قدر على الأصل تعين كتميم رأي الماء (و) الثالث من المبطلات (عروض) أي حدوث (ما يوجب الغسل) أصالة من جنابة أو حيض أو نفاس أو ولادة فإن أجنب أو حاض أو نفس أو ولد لا يسه في أثناء المدة وجب عليه أن أراد المسح نزعاً ويظهر ثم يلبس ولا يجزئ مسح بقية المدة الغسل في الخف لأن نحو الجنابة قاطع للمدة للامتناع من النزاع منها الدال على عدم إجزاء غيره وقيس بها الحيض والنفاس والولادة (و) إذا لبسه بشروطه كانت المدة فيه أنه (يسمح المقيم) ولو عاصياً بأقامته كمناشرة من زوجها وأبق من سيده ويلحق بالمقيم المسافر سقراً قصيراً والعاصي بسفره والمهائم (يوماً وليلة) فقط (و) يمسح (المسافر) سقراً قصيراً (ثلاثة أيام لبليالهن وابتداء المدة) للمسح في حق المقيم والمسافر إنما يحسب (من آخر حدث صدر منه) أي من انتهائه مطلقاً أي سواء حصل منه باختياره كنوم أو مس أو لبس أو غير اختياره كبول وغائط وزيج وجنون وأغماء وهذا ما جرى عليه ابن حجر وشيخ الإسلام والخطيب رحمهم الله تعالى ومعمد الرمي حساباً للمدة من ابتداءه إن كان نوماً حصل

(قوله إلى آخر ساقه أي الشخص وأخره هنا الكعبان) أي فالمراد بالآخر الساق مما يلي القدم لا مما يلي الركبة لأن أول الساق مما يلي الركبة وأخره ما يلي الرجل فإن وضع كل شيء على الانتصاب فلا يسن التحجيل كما في الشرح اه منه

باختياره والافمن انتهائه (بعد لبس الخف) لأن وقت المسح يدخل بالحدث المذكور فاعتبرت مدته منه فيمسح السليم فيها لما يشاء من الصلوات (تتمه) يستحب لمن أراد أن يلبس الخف أن ينفضه ثلاثاً يكون فيه حية أو عقرب أو نحو ذلك واستدل لذلك بما روى عنه عليه السلام أنه قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما» ويجزئ مثل ذلك في نحو لبس النعل والقميص والسراويل وبقي المسح على الخفين أمور تطلب من المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما تكلم على أول مقاصد الطهارة وهو الوضوء شرع يتكلم على ثانیها وهو التيمم بحسب ترتيبه رحمه الله تعالى والافهو رابعها كما علمت فقال :

(فصل) في أسباب (التيمم) وشروطه وفروضه وسننه ومبطلاته * وهو لغة القصد وشرعاً إيصال التراب للوجه واليدين بشرائط مخصوصة وهو رخصة على الأصح مطلقاً أي سواء كان فقد الماء حساً أو شرعاً ومن خصائصها ومختص بالوجه واليدين ولو في الحدث الأكبر وحكمة مشروعيته لطف الله تعالى بهذه الأمة وإحسانه إليها وليجمع لها في عبادتها بين التراب الذي هو مبدأ إيجادها والماء الذي هو سبب حياتها وإشعاراً بأن هذه العبادة أعنى الصلاة سبب الحياة الأبدية والسعادة السموية (وله) أي التيمم (أسباب) ثلاثة تبيحه ويكفي فيها الظن وعبر عنها بعضهم بالأحوال (وشروط) عشرة (وفروض) أي أركان خمسة (وسنن) كثيرة (ومبطلات) ثلاثة (فأسبابه) البيحة (ثلاثة) أي أحد ثلاثة فلا يشترط وجود الجميع واختلاف في عددها فقد هامن اختصار أمرين، ومن توسط كالمصنف رحمه الله تعالى تبعاً للمحتاج ثلاثة، ومن بسط سبعة ونشأ من هذه السبعة صور حصرها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في تحريره وجعلها إحدى وعشرين وسماها أسباباً توسعاً وفي الحقيقة السبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حساً أو شرعاً وتلك أسباب لهذا العجز الأول من الأسباب (فقد الماء) حساً كأن لم يجد أصله أو حال بينه وبينه سبع أو شرعاً بأن وجد مسبلاً للشرب أو قد احتيج إليه لعطش أو خوف منه حدوث مرض أو زيادته فإن يقين فقد الماء تيمم بلا طلب والاطلبة من رحله أو رفقة ونظر حواياه إن كان بمستوى وتردد إن احتاج إلى التردد ولو يقين وجود الماء آخر الوقت فانتظاره أفضل والافتعجيل التيمم أفضل ولو وجد ماء لا يكفيه وجب استعماله ثم تيمم عن الباقي (و) الثاني من الأسباب (المرض) الذي يخاف في الغالب معه من استعمال الماء على نفس كالجسدي أو على منفعة عضو كنقص سمع أو وضوء عين أو بطن البرء أو ظهور شين فاحش في عضو ظاهر كالوجه واليدين والرجلين ويعرف ذلك بالتجربة أو بأخبار عدل رواية عارف فإن انتفيا وتوهم شيئاً مما ذكر تيمم على الوجه ولزم إعادة بعد البرء (و) الثالث من الأسباب (الاحتياج إليه) أي الماء (لعطش حيوان) آدمي أو غيره (محترم) وهو ما حرم قتله فيحرم التطهر به إن توهم وجود محترم محتاج إليه في القافلة وإن كبرت بل لو علم حاجة غيره له ما لا لزمه تزوده له إن قدر ولا يجوز ادخار الماء ولا استعماله لطبخ تيسر الاكتفاء بغيره ولا لتحوكك سهل أكله بإساع إلى الوجه وخرج بالمحترم غيره وهو المرتد وتارك الصلاة بشرطه والكافر الحربي والزاني المحصن والخنزير والكلب العقور فإن وجودهم كالعدم (وشروطه) أي شروط التيمم التي لا بد منها إذ بعض ماسيد كره أركان (عشرة) الأول (أن يكون بتراب) على أي لون كان كالمدر والسيخ الذي لا يبت دون الذي يعاوه ملح وغيرهما من كل ماله غبار ولو رمل لا يلبس ولو مفضوياً لكنه يحرم كتراب المسجد (و) الثاني من الشروط (أن يكون) التراب (طاهراً) وأراد به الطهور بدليل قوله بعد وأن لا يكون مستعملاً فلا يصح التيمم بمنجس بنحو بول وإن خف أو بعين نجاسة كتراب مقبرة نبشت لاختلاطها بأجزاء الميت (و) الثالث من الشروط (أن لا يكون) التراب (مستعملاً) في حدث كما إذا بقي في الوجه مثلاً بعد مسحه أو تناثر منه بعد مسحه به أو في خبث بأن استعمل في سابعة المغلظ أو فيما قبلها وطهر ولا يصير مطهراً بغسله في صورتين إذ وصف الاستعمال لا يزول عنه (و) الرابع من الشروط (أن لا يخالطه) أي التراب (دقيق ونحوه) كحصى وإن قل الخلط لأنه لنعومته يمنع وصول التراب للعضو (و) الخامس من الشروط (أن يقصده) لآية تيمم مواضعها أي أقصده بالثقل إلى العضو الممسوح بنفسه أو بغيره من نفسه بل ولو فعل غير ما ذكره ولا بد من نية الآذن فأوسفته الرمي عليه فردده عليه لم يكفه نعم لو نقل ماسفته الرمي من الهواء

أو من الوجه مثلاً ثم رده عليه ماسحاً به مع النية كفي (و) السادس من الشروط (أن يمسح وجهه ويديه) إلى المرفقين (بضربتين) أي نقلتين يحصل بكل منهما استيعاب محله وتكره الزيادة حينئذ فإن لم يحصل الاستيعاب وجبت الزيادة (و) السابع من الشروط (أن يزِيل النجاسة) غير المغفوعة عنها إن كانت على بدنه (أو لا) أي قبل التيمم إن أمكن كأن وجد ماء وقدر على إزالتها فلو تيمم قبل إزالتها لم يصح سواء نجاسة محل الاستنجاء وغيره على العتد فإن لم يمكن صح تيممه عند ابن حجر رحمه الله تعالى ويصلى صلاة فاقد الطهورين عند الرمي رحمه الله تعالى ويجب عليه إعادة الصلاة عندهما (و) الثامن من الشروط (أن يجتهد) التيمم (في القبلة قبله) أي التيمم فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح عند ابن حجر رحمه الله تعالى (و) التاسع من الشروط (أن يكون التيمم بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه وإنما اشترط دخول الوقت ولو ظناً لأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبله فيتيمم للنافلة المطلقة فيما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره وللأستسقاء بعد تجمّع الناس وللأفائة بعد تذكُّرها (و) العاشر من الشروط (أن يتييم) عن حدث أصغر أو أكبر (لكل فريضة) عينية ولو ندراً أو غير صلاة كطواف أداء أو قضاء وخرج بالفرض العيني النفل وفرض الكفاية كصلاة جنازة وإن تعينت فله أن يستبيح بتيمم واحد ما شاء منهما وله جمع كل منهما مع فرض * ولما انتهى الكلام على شروط التيمم شرع يتكلم على فروضه فقال (وفروضه) أي أركان التيمم (خمسة) كافي منها ج الامام النووي رحمه الله تعالى وزاد في الروضة ركنين التراب وقصده وقد علمت أن المصنف رحمه الله تعالى عداهما من الشروط تبعاً لما نفاضل (الأول نقل التراب) أي تحويله من أرض أو هواء إلى العضو الممسوح سواء كان النقل بنفس ذلك العضو كأن معك وجهه ويديه بالأرض مع الترتيب أم بغيره من مأذونه مع نيته أو من نفسه كأن أخذ التراب من الوجه أو اليد ثم رده عليه فلو ستر ربح التراب على وجهه أو يديه فردده لم يكف وان وقف بمهب الريح ناوياً بوقوفه التيمم لعدم النقل (و) الثاني من الفروض (نية الاستباحة لنحو الصلاة) كطواف أو غيرها مما يقتدر لظهر كحمل مصحف وسجود تلاوة وتمكين حليل في حق الحائض ولا بد من التعرض لنية الفرض العيني أن تيمم له بأن يقول تويت التيمم لاستباحة فرض الصلاة ولا يكفي له نية استباحة الصلاة أخذاً بالأحوط فخرج النفل وفروض الكفاية فإنه يكفي لهما نية استباحة الصلاة * فعمل بما تقرره لا يكفي بنية رفع الحدث أو الطهارة عنه وإن كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء لأن التيمم لا يرفع الحدث والما بطل بغيره كروية الماء نعم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة وبرفعه رفعاً خاصاً بالنسبة لفرض ونوافل جاز لأنه نوى الواقع كافي التحفة والنهاية ولو نوى التيمم لم يكف جزماً أو فرض التيمم أو فرض الطهارة لم يكف على الأصح كافي المنهاج لأنه طهارة ضرورة غير مقصود في نفسه فلم يصح لأن يجعل مقصوداً بخلاف الوضوء ومن ثم لم يصح تجديده بل يكره كما قاله العلامة الشيرازي رحمه الله تعالى (وعلمها) أي النية المذكورة (عند نقل التراب) فيجب قرنهما بأول النقل (ويجب استدامتها) أي النية (إلى مسح شيء من الوجه) فلو عزبت قبل مسح شيء منه بطلت لأنه المقصود وما قبله وسيلة وإن كان ركناً فيستأنفها ويرفع يديه إلى وجهه من غير إعادة الضرب لأن التراب الذي بيده غير مستعمل (و) الثالث من الفروض (مسح الوجه) أي إيصال التراب إليه ولو بخرقة لقوله تعالى «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم» ومن الوجه ظاهر لحيته المسترسل والمقبل من أنفه على شفتيه وينبغي التفطن لهذا ونحوه فإنه كثيراً ما يغفل عنه بخلاف الماء ولا يجب إيصال التراب هنا ولا في اليدين إلى منابت الشعر بل ولا يندب ولو خفيفاً لمسافيه من المشقة (والرابع) من الفروض (مسح اليدين مع المرفقين) للآية السابقة كالوضوء لأنه بدله (والخامس) من الفروض (الترتيب بين السحتين) فيقدم مسح الوجه على مسح اليدين فلو عكس لم يصح ولو كان تيممه عن حدث أكبر وخرج بالمسحتين النقلان فلا يجب الترتيب بينهما لأن المسح هو الأصل والنقل وسيلة فلو ضرب بيديه على التراب ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى اليد الأخرى جاز نقله فيزيد ضربة لليد الأخرى * ولما انتهى الكلام على فروضه شرع يتكلم على سننه فقال (وسننه) كثيرة منها

الاستعاذة (و) التسمية أوّله) ولو لنحو جنب لكن بقصد الله كراؤ الاطلاق ويقول بعد التسمية الحمد المتقدم في الوضوء لكن هنا يقول الحمد لله الذي جعل التراب طهوراً والاسلام نوراً إلى آخره (و) منها (التيامن) أي تقديم اليمنى من اليدين على اليسرى منهما وتقديم أعلى وجهه على أسفله كالوضوء في جميع ما ذكر (و) منها (تخفيف الغبار) للاتباع ولثلاث يشوه خلقه ومن ثم لا يسن تكراره وندب أن لا يمسح الغبار إلا بعد الصلاة وأن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه * تنمة * بقي من السنن الاستقبال والموااة فيه بتقدير التراب ماء كالوضوء والسواك ومحله بين التسمية والضرب كأنه بين غسل اليدين والمضمضة والغرة والتججيل ونزع الحاتم في الأولى ويجب نزعه في الثانية وتفريق الأصابع في الضربتين ونفض اليدين أو نفخهما بعد الضرب من الغبار إن كثروا الشهادتان وما بعدها بعده مستقبلاً للقبلة كالوضوء * والحاصل أن جميع سنن الوضوء التي يتصور إتيانها هنا سنن في التيمم * وبقي أيضاً مكروهاته فمنها تكرار التراب وتكرار المسح وعدم التيامن وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات * وأما محرماته فكونه بتراب منصوب أو تراب المسجد وهو الداخل في وقفه لا ما حملته إليه الريح ويصح بهما لأن الحرمة لأمر خارج * ولما فرغ من أسباب التيمم وشروطه وفروضه وسننه شرع يتكلم على مبطلاته فقال: (ومبطلاته) التي ينتهي بها (ثلاثة) أي أحد ثلاثة (الأول ما بطل الوضوء) من أسباب الحدث السابقة في نواقض الوضوء (و) الثاني من المبطلات (الردة) أعادنا الله تعالى ومن تحيط به شفقة فلو بنامها بمنه وكرمه وجاه حبيبه ﷺ وهي الكفر بعد الاسلام فتبطل ما فعله في أثنائه وجميعه بعد فراغه لأنه لاستباحة الصلاة وهي منتفية معها بخلاف الوضوء والغسل لكن تبطل نيتهما فيجب تجديدهما (الثالث) من المبطلات (زوال العذر) المتقدم المبيح للتيمم وزواله يكون برؤية الماء أي بالعلم بوجوده وإن لم يكنه لطهارته وتوهمه كأن رأى سراباً أو جماعة جواراً أن معهم ماء بلا حائل فيهما يحول دون استعماله من سبع وعطش ونحوها وبقدرة على ثمنه بلا حائل بأن لا يحتاج إليه لمؤنة أولدين ويمكنه الشراء وزوال علة مبيحة للتيمم كشفاء الجرح بلا حائل يمنع عن استعمال الماء فتى وجد الماء في هذه الأربع الصور بلا حائل بطل التيمم ما لم يدخل في الصلاة بأن كان قبل عام الرأى من أكبر أو معه على العتد فإن دخل فيها ثم وجد لم يبطل التيمم إذا كان فرضاً يسقط به بأن كان المحل الذي صلى فيه يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الأمران * وبقي للتيمم أمور أخر من كورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما تكلم على الثاني من مقاصد الطهارة وهو التيمم شرع يتكلم على ثالثها وهو الغسل بحسب ترتيبه رحمه الله تعالى والا فهو ثانيها كما علمت فقال:

﴿فصل في موجب الغسل﴾ وفروضه وسننه ومكروهاته * وهو لغة سيلان الماء على الشيء مطلقاً سواء كان بدنناً أو لا بنية أو لا * وشرعاً سيلانه على جميع البدن بالنية واجبة أو مندوبة فيدخل غسل الميت (موجبه) بكسر الجيم أي سببه المقتضى لوجوبه وقدم الموجب هنا على الفرض عكس ما مر في الوضوء لأن الغسل لا يوجد إلا بعد تقدم سببه بخلاف الوضوء فإنه قد يوجد بدون تقدم ذلك ولو في صورة نادرة كما إذا نزل الولد من بطن أمه ولم يصدر منه ناقض وأراد عليه الطواف به فإنه يجب عليه أن يوضئه مع أنه ليس محدثاً وإنما هو في حكم المحدث * وأعلم أن موجبه مفرد مضاف فيعم فيساوي التعبير بموجبات الغسل وبهذا صح الأخبار عنه بقوله (سنة) أو أنه على تقدير مضاف أي أحدثه ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء وثلاثة تختص بالنساء ولا يعترض على حصر موجبات الغسل فيما ذكره بمن تنجس جميع بدنه أو بعضه مع الاشتباه فإنه يجب عليه تعميم بدنه بالماء لأن الكلام في الغسل الشرعي عن الأحداث الذي هو استعمال الماء في البدن بنية وهذا ليس منه بل هو لازالة النجاسة حتى لو فرض كشط جلده حصل الغرض فإن أريد الغسل عنها أي الأحداث وعن النجاسة وجب عند ذلك كما صنع الشيخ أبو حامد والحاملي رحمهما الله تعالى وغيرهما (الأول) من الموجبات وهو من المشترك الجنبات وهي تحصل لأدنى حي بما ذكره بقوله (إيلاج) أي ادخال (الحشفة) التي هي رأس الكرم من واضح أصلي أو مشتبه به متصل أو مقطوع وإن لم ينزل

(أو قيرها) أي الحشفة (من مقطوعها) أي عن خلق بدونها ولو ثناه وأدخل قدر الحشفة منه منع وجودها لم يجب الغسل والا وجب وانما يكون الإيلاج بما ذكر (في الفرج) أي بأن يصل إلى ما لا يجب غسله من باطن فرج واضح قبلا كان أو دبر أو لولسمة وجنية وميته وبهيمة وإن كان كل من الفاعل والمفعول به ناسيا أو مكروها أو بلا قصد أو كان الذكر أشل أو غير منتشر أو عليه خرقة أو قسبة لا فرج خشي مشكل لاحتمال زيادته نعم إن أوج وأوج فيه تحققت جنابته والميت إذا أوج فيه أو استوج ذكره وبهيمة لا غسل عليهما لعدم تكليفهما وانما وجب غسل الميت بالموت تنظيفا وإكراما له و(الثاني) من الموجبات وهو من المشترك أيضا (خروج المني) أي مني الشخص نفسه أو من رجل وامرأة ولو بعد أن بال ثم اغتسل من الجنابة ولو على صورة الدم وإن قل كقطرة وعرف بأحد خواصه الآتية ويشترط خروجه من طريق المعتاد أو من تحت صلب الرجل وترايب المرأة والمعتاد منسد وخروج مني الشخص نفسه مني غيره كما إذا وطئ الصغيرة التي لم تنزل وخرج منها منيها بعد غسلها فلا يوجب خروجه منها غسلا آخر لأنه لا مني لها يحتمل اختلاطه بالخارج وخرج بأول مرة ما لو استدخله بعد خروجه ثم خرج ثانيا فلا غسل وخروجه يكون (باحتلام) أو بنوم ولو بغير احتلام كخروج مني من شخص نائم (أو غيره) أي غير احتلام كنظر وفكر ولو رأى في فراشه أو ثوبه منيلا لا يحتمل أنه من غيره لزمه الغسل وإن احتمل كونه من غيره وكونه منه من لها الغسل ويعرف المني بخاصة واحدة من خواصه الثلاث التي لا توجد في غيره بتدفقه أو لونه بخروجه أو ريح عجينة بر أو طلع نخل و(الثالث) من الموجبات وهو كالذي بعده محتص بالنساء (الحيض) أي انقطاعه و(الرابع) من الموجبات (النفاس) أي انقطاعه و(الخامس) من الموجبات (الولادة) ولو بلا بلل والقاء علقه ومضغة قال القوابل كافي التحفة انهما أصل آدمي لأن ذلك مني منعقد وإذا ولدت جافا جاز وطؤها قبل الغسل و(السادس) من الموجبات وهو من المشترك (الموت) لمسلم غير شهيد أو كبر وهو من قتل في معركة المشركين بسبب قتالهم كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الجنائز. ويعلم من عدم الموت من الموجبات أن المراد بالموجب ما يشمل الإيجاب على الغير لأن الميت وجوب غسله على غيره ولم يتكلم على موجب الغسل شرع يتكلم على فروضه فقال (وفروضه) أي الغسل ولو لمسنونا والمراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ولذا أخبر عنه بقوله (اثنان الأول النية) فيجب اقترانها بأول مغسول من البدن ولو من أسفل البدن إذا الغسل لا ترتيب فيه فلو نوى بعد غسل جزء من البدن وجب إعادة غسله وكيفية النية على نحو ما مر في الوضوء لكن لا تكفي هنا نية الغسل فقط لأنه يكون عبادة وعادة بخلاف نية الوضوء فقط ولا يكفي أيضا نية الطهارة فقط بخلاف نية الطهارة الواجبة أو للصلاة أو عن الحدث فانها تكفي إذا علمت ذلك فينوي رفع الحدث الأكبر أو رفع الحدث فقط أو رفع الجنابة أو رفع الحيض أو رفع النفاس أو رفع الولادة أو أداء فرض الغسل أو فرض أو واجب أو أداء الغسل أو الغسل للصلاة ويصح رفع الحيض بنية النفاس وعكسه ما لم يقصد المعنى الشرعي ولو نوى رفع الجنابة وعليها نحو خيض أو عكسه غلطا صح كن نوى الأصغر غلطا وعليه الأكبر فيرفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لأنه لم ينو المسححة ويمتنع على السلس هنا نية رفع الحدث كما في الوضوء و(الثاني) من الفروض (تعميم) ظاهر (جميع الجسد) شعرا وإن كشف من الحية وغيرها وما ظهر من نحو منبت شعرة أو قبل غسل وبشر حتى الأظفار وما تحتها وما ظهر من صماخ وفرج بكر أو ثيب إذا قعدت لقضاء حاجتها وشقوق لا غور لها والام يجب الغسل ما ظهر منها كافي الوضوء وما تحت قلفة وما ظهر عما يباشره القطع من أنف أو جعد وسائر معاطف البدن وحمل التواءه ويستثنى مما ذكر باطن فم وأنف وفرج وشعر بباطن أنف أو عين وإن طال وباطن عقد شعر ولا يجب قطعها للمشقة به فارق الضفائر فيجب نقضها وبالجملة فيجب تعميم البدن فيما عدا هذه المستثنيات (بالماء) الطهور وذلك لحلول الحدث بكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل فلو لم يصل الماء إلى البدن لحائل كشمع أو وسخ تحت الأظفار لم يكف الغسل وإن أزاله بعد فلا بد من غسل محل ولا يجب هنا غسل ما بعده مع أنه لا بد من الجنب كله كوضوء واحد بخلاف الوضوء كما تقدم ولما

تسكلم على فروض الغسل * شرع يتكلم على سننه فقال (وسننه) أي الغسل ولو مندوبا (كثيرة) عدمها في الرحيمية نحو من ثمان وعشرين سنة وعدالفا كهي رحمه الله تعالى في شرح بداية الهداية للغزالي رحمه الله تعالى أكثر من ذلك (منها) التسمية مقرونة بالنية أوله بغير قصد القرآن لنحو جنب فإن تركه في أوله ففي أثنائه كما مر في الوضوء ومنها تقديم إزالة القدر الطاهر كالمني والمخاط والنجس كالمدى والودي وإن كفي لهما غسلة واحدة لحصول الفرض لهما بمرور الماء على المحل أما في الحكمية فواضح وأما في العينية فالشرط أن تزول بحريه وأن يكون الماء القليل واردا لم يتغير ولم يزدوزنه ولم يحل بينه وبين العضو حائل يمنع وصوله إليه فإن اتقى شرط من ذلك فالحدث باق كالنجس فعلم أن المغلظة لا يطرأ محلها عن الحدث إلا بعد تسببها مع الترتيب ومنها أن يقول من أنزل قبل أن يغتسل ليخرج ما بقي بمجره لانه لو لم يبل قبله لم يما خرج منه بعد الغسل فيجب عليه إعادته ومنها غسل كفيه ثم فرجه وما حوله ثم المضمضة والاستنشاق وهما سنتان مستقتتان غير المشتمل عليهما الوضوء ومنها بعد المذكور (الوضوء كاملا قبله) بواجباته وسننه للاتباع ويسن له استصحابه إلى الفراغ حتى لو أحدث بعده وقبل الغسل سن له إعادته عند ابن حجر رحمه الله تعالى كالمو غسل كفيه قبل الوضوء وأحدث قبل غسل وجهه فإنه يسن إعادة غسلهما لبطالانه بالحدث ثم إن تجردت جنابته عن الأصغر نوى به سنة الغسل والوضوء والأنوى به نية تجزئة مما مر في الوضوء خروج من خلاف موجب القائل بعدم اندراج الأصغر تحت الأكبر وهذه النية بقسميها سنة لأجزاء نية الغسل عنها نعم لو أحدث بعد ارتفاع جنابة أعضاء وضوءه لزمه الوضوء مرتبا بالنية لزوال الاندراج الموجب لسقوط النية والترتيب أو بعضها لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله بالنية وقيد المصنف رحمه الله تعالى الوضوء بكاملا إشارة إلى أن الشافعي قولاً بتأخير غسل قدميه للاتباع أيضا ولذلك قال القاضي حسين يتخير بين تقديمها وتأخيرها للصحة الروايتين لكن الراجح أن الأول أفضل ويحصل بالثاني أصل السنة بل قال في التحفة تحصل سنة الوضوء بتقديم كله وبعضه وتأخيرها وتوسيطه أثناء الغسل ومنها الستر بنحو مزر في الخلوقة فإن اغتسل في فلاة ولم يجد ما يستتر به خط خطا كالدائرة ثم سمي الله ويغسل فيها كما قاله بعض الحفاظ ويسن لمن اغتسل عاريا أن يقول بسم الله الذي لا إله الا هو لأن ذلك ستر عن أعين الجن ويجلس بعمل لا يناله رشاش فيه ولا يدخل الماء بلامرئ إلى أن يسترد الماء ومنها بعد الوضوء غسل مواضع الانعطاف كابطوطيقا بطن وأذنين ولم يجب لهما من أنه يكفي غلبة الظن في الطهارة ومنها تحليل أصول الشعر ثلاثا بيده المبالغة كأن يدخل أصابعه العشرة في الماء ثم في الشعر ومنها بعد ما ذكر إفاضة الماء على رأسه ولا يندب فيه التيامن (و) منها بعد فراغ الرأس تحليلا فافاضة (الابتداء) فافاضة الماء على (الشق الأيمن من بدنه) المقدم منه ثم المؤخر ثم الأيسر كذلك وهذا الترتيب هو المراد بقول بعضهم يسن ترتيب الغسل ومنها البداءة بأعلى البدن لانه أشرف البدن (و) منها (الدلك) لما تصل إليه يده من بدنه خروجاً من خلاف من أوجبه ويؤخذ من هذا أن ما لم تصل إليه يده يتوصل إلى ذلك بيسد غيره إذا تخالف يوجب ذلك (و) منها (التثليث) للاتباع فيثلاث تحليل رأسه ثم غسله ثم يخلل شعوره وجهه ثم غسله ثم يخلل شعوره بدنه ثم غسله ثم يثلاث شقه الأيمن ثم الأيسر ولا يتعين هذا بل له أن يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم هكذا ثانياً ثم ثالثة أو يوالي ثلاثة الأيمن ثم ثلاثة الأيسر وقياس الوضوء تعين هذه السنة ويسن أيضا تثليث الدلك والتسمية والدكر وسائر السنن ويكفي في راكد وان قل تحريك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدميه إلى محل آخر على الأوجه (و) منها (استقبال القبلة) لانها أشرف الجهات ولانها تنور الوجه كما مر (تممة) ومن سنن الغسل القيام وكون ماء الغسل صاعا والسواك والمولاة والدكر المأثور بعد الوضوء كما تقدم بعد الفراغ من الغسل مستقبلا واستصحاب النية وترك الاستعانة وأن لا يغتسل لجنابة أو غيرها كالوضوء في ماء راكد لم يستبجر والتنشيف والنفض والتسكلم بغير غدر وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات وبالجملة فسائر سنن الوضوء التي يمكن جريانها في الغسل تأتي هنا ماعدا نحو مسح الأذنين والرأس مما لا يأتي هنا * ولما أنهى الكلام على سنن الغسل شرع يتكلم على مكروهاته فقال (ومكروهاته) أي الغسل

(قوله وان كفي لهما) أي لازالة القدر النجس والغسل وهذا غاية في سنية تقديم إزالة القدر النجس اه منه

كثيرة منها (نحو الاسراف في) صب (الماء) للغسل من غير مسبل وملوك للغير والاحرام كالوضوء ومنها غير ذلك مما عرف في الوضوء مما عكس إتيانها هنا فلا حاجة لاعادتها ويزاد هنا أنه يكره للجنب ومنقطة الحيض والنفاس الأكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء وأنه لا ينبغي أن يخلق أو يقلم أو يستحد أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزء أو هو جنب إذ سائر أجزائه ترد عليه في الآخرة فيعود جنباً ويقال أن كل شعرة تطالبه بجنبائها **﴿فائدة﴾** أفق بعضهم بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله أن وجد الماء نعم يستثنى من ذلك السلس لتصريحهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها وكذا من يعلم من عادته أن الماء يفتره عن جماع يحتاج إليه **﴿خاتمة﴾** نسأل الله حسنها. لم يتكلم المصنف على شروط الغسل فشرطه هي شروط الوضوء كعدم النفاق وعدم الحائل إلى غير ذلك إلا ما استثنى من نحو مس الفرج وخروج البول حال الطهارة فإنه يصح معه الغسل دون الوضوء وقد مر التنبيه على ذلك في الوضوء فأرجع إليه إن شئت. ولا يسن تجديد الغسل لأنه لم ينقل ولما فيه من المشقة بخلاف الوضوء وبياح للرجال دخول الحمام مع ستر عورتهم عمن يحرم نظره إليها وغض البصر عما لا يحل له النظر إليه ويكره للنساء بلا عذر لأن أمرهن مبني على المبالغة في الستر ولما في خروجهن من الفتنة والشر **﴿وإذا دخلت الحمام فامسح برأسك بالماء﴾** ولداخلة آداب منها أن يعطى أجرته قبل دخوله لأن ما يستوفيه مجهول وكذا ما ينتظره الحمى فأعطاه الأجرة حينئذ فيه دفع الجبهة عن أحد العوضين وتطيب لنفسه ومنها أن يقصد التنظف والتطهر لا التزود والتنعم ومنها أن يتذكر بحرارة جهنم أعادنا الله منها ومنها التسمية لدخوله ثم التعوذ وتقديم اليسار للدخول واليمين للخروج ومنها رجوعه إذا رأى عريانا فيه ومنها أن لا يجعل بدخول الخارج حتى يعرق ومنها عدم كثرة الكلام ولا بأس بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخالط الناس التنظف باز الترحيم كريمة وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن الأدب معهم أدبنا الله تعالى بأحسن الآداب عنه وكرمه وجاء حبيبته **﴿وإذا دخلت الحمام فامسح برأسك بالماء﴾** ولما أنهى الكلام على الأغسال الواجبة شرع يتكلم على جملة من الأغسال السنونة فقال :

﴿فصل﴾ في جملة من الأغسال السنونة وذكرها هنا استطراداً لمناسبة ذكر واجبات الغسل وسننه والافضل كل واحد منها باباً الذي يناسبه فحل غسل الجمعة باب الجمعة وهكذا وآ كدهذه الأغسال غسل الجمعة فلذلك بدأ به فقال (يسن الغسل ل) مرید (حضور الجمعة) وإن لم تزمه لأن الغسل للصلاة لا لليوم بخلاف غسل العيد ويدخل وقته بطاوع الفجر الصادق والأفضل تأخيرها إلى الرواح إليها لأنه أبلغ في دفع الرجح الكريه ويندب لمن عجز عن الماء فيه وفي بقية الأغسال تيمم بنية البدلية عن الغسل المراد لأن فيه نظافة وعبادة فإذا فاتت النظافة فلا تقوت العبادة فيقول هنا نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم بدلا عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الأعمال (و) يسن الغسل أو التيمم بدلا (للعيدين) الفطر والأضحي لكل أحد وإن لم يحضر الصلاة ولو لحائض ونفساء وفارق الجمعة بأن سبب مشروعيته فيها دفع الرجح الكريه عن الحاضرين وهناسببه الزينة وهي مطاوعة لكل أحد والغسل من حملتها ويدخل وقته بنصف الليل والأفضل فعله بعد الفجر ويخرج وقته بالغروب (و) يسن الغسل أو التيمم (ل) لجل (الكسوف) (للكسوف) (والخسوف) للقمر لاجتماع الناس لها ويدخل وقته بأول الكسوف ويخرج بالانجلاء (و) يسن الغسل أو التيمم (ل) لجل (الاستسقاء) أي طلب السقي من الله تعالى ويدخل وقته بإرادة فعلها لمن يصلي منفردا أو بإرادة الاجتماع لفعلها لمن يصلي جماعة ويخرج وقته بالتفرق (و) يسن الغسل أو التيمم (للاحرام) بحج أو عمره أو بهما معا أو مطلقا ويدخل وقت هذا الغسل بإرادة الاحرام ويخرج بفعله (و) يسن الغسل أو التيمم (لدخول مكة) زادها الله شرفا وسنا وجعل لنا بها قرارا ورزقا حسنا أي ولدخول حرمة ودخول الكعبة أيضا (و) يسن الغسل أو التيمم لدخول (المدينة) على مشرفها أفضل الصلاة والسلام ولدخول حرمة أيضا (و) يسن الغسل أو التيمم (لوقوف برفة) ويدخل وقته بالفجر كالجمعة والأفضل فعله بعد الزوال وينتهي وقته بفجر يوم العيد (و) يسن الغسل أو التيمم (للو طواف) أي على قول مرجوح

والراجع أنه لا يسن الغسل له لأن وقته موسع فلا يلزم اجتماع الناس لفعله في وقت واحد المقتضى ذلك لطلب الغسل (و) يسن الغسل أو التيمم (للكافر) ولو مرتدا أو امرأة (إذا أسلم) أي بعد إسلامه للأمر به وإنما لم يجب لأن كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وهذا حيث لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنباة أو حيض أو نفاس أو ولادة فإن عرض له ذلك وجب عليه الغسل بعد إسلامه وإن اغتسل في كفره لبطلان نيته (و) يسن الغسل أو التيمم (لغسل الميت) المسلم وغيره ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالأعراض عنه ومثل غسل الميت تيممه فيسن لمن يمه الغسل لأنه مس جسدا خاليا عن الروح فيحصل له ضعف الماء يقويه ويسن الوضوء لمن مسه **﴿وإذا علم أنه كان الأولي ذكر هذا الغسل عقب غسل الجمعة لأنه يليه في التأكد﴾** (و) يسن الغسل أو التيمم (بعد نحو الحمامة) من كل ما يغير الجسد كالفسادة والخروج من الحمام فإنه يندب الغسل بعده ويستحب أن يكون اغتسال الخارج من الحمام بماء متوسط بين الحار والبارد لأنه يشد البدن وكما يندب الاغتسال بعدما ذكر يندب قبله أيضا ليخف التغير في التحفة ويندب الاغتسال قبل كل حال يقتضي تغيير البدن (و) يسن الغسل أو التيمم (لإفاقة من نحو جنون) أو غم أو ينبغي أن يلحق بمن ذكر السكران بجماع أن كلا من الثلاثة مظنة للآزال ولذا إذا تيقن وجب الغسل. قال في النهاية وشمل كلامهم الغسل من الجنون والاعماء غير البالغ أيضا عملا بعموم الخبر **﴿تتمة﴾** بقي من الأغسال السنونة غسل الصبي إذا بلغ بالسن فإن كان بلوغه بالاحتلام طلب منه غسلان واجب ومندوب والغسل للآذان والاعتكاف ولكل ليلة من رمضان وإن لم يحضر الجماعة لشرف وقته ولقص الشارب وحلق العانة وتنف الأبط ولكل اجتماع من جماع الخير ولسيلان الوادي ولتغير رائحة البدن ولدخول المسجد ولو غير الحرام كما قاله العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ولغير ذلك مما هو مذكور في المطولات **﴿وإذا أنهى الكلام على الوضوء والتيمم والغسل شرع يتكلم على حكم المحدث حدثا أصغرا أو أكبرا فقال :﴾**

﴿فصل﴾ في بيان ما يحرم بالمحدث الأصغر والأكبر (يحرم) على غير فاقد الطهورين ونحو سلس (بالمحدث الأصغر) وهو ما يوجب الوضوء ثلاثة أشياء وتحرم أيضا بالأكبر الشامل للجنباة والحيض والنفاس بدليل قوله بعدو يز يد عليه من به حدث أكبر إلى آخره وقوله وتز يد الحائض والنفساء إلى آخره الأول (الصلاة) ولو نفل أجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ ومثله صلاة الجنابة وسجدة تلاوة أو شكر وخطبة الجمعة (و) الثاني (الطواف) نفل وفرض للخبر الصحيح الطواف بعزلة الصلاة الآن الله قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير رواه الحاكم رحمه الله تعالى وصححه (و) الثالث (مس شيء من القرآن) ولو بعض آية لكن بشرط أن يكون المسسوس جملة مفيدة كافي التحفة ولو كان المسس غير أعضاء الوضوء ولو بحائل كشيء ومن باب أولى مسه كله (وحمله) أي الشيء الذي من القرآن وهو بلغ من المسس وقد بسط الفقهاء الكلام على هذه المسئلة ولندكر حاصلها بالاختصار توضيحاً للبتدي فنقول : يحرم على المحدث حمل المصحف ومس ورقه ولو البياض ونحو ظرف أعد له وهو فيه وما كتب للدراسة قرآن ولو بعض آية ولو بخرقة أو يحل حملها في أمتعة بقصدها وتفسيراً كثر منه مع الكراهة للخلاف في حرمة كل منهما وفي كتاب اشتمل على آيات وفي ثوب أو عمامة والنوم فيه ولو جنباً لأن هذه الأشياء لا يقصد بآيات القرآن فيها قرأته فلا يجري عليه أحكام القرآن ويحل قلب ورقه بنحو عود وكتبه بلا مس ولا حمل ويجوز مسكين الصبي المميز محدثاً من مس المصحف والواو وحملها ولو في غير المكتتب لحاجة التعلم والدراسة ووسيلتهما كحمله للمكتتب لمشقة دوام طهره أما غير المميز فيحرم مسه كونه منه وأما حمل المميز لغير التعلم والدراسة ووسيلتهما فحرام وكما يحرم ما ذكره بالمحدث الأصغر كذلك يحرم بالأكبر (ويز يد عليه) أي المحدث حدثاً أصغراً (من به حدث أكبر) بشيئين ومن فاعل يز يد والمحدث الأكبر هو ما يوجب الغسل لكن المراد به هنا جنب الشامل للذكور والأنثى بدليل قوله بعدو تز يد الحائض والنفساء الأول أنه يز يد عليه (المكث) أي بالمكث لمسلم مكلف غير نبى (في المسجد) ولو بقدر الطمأنينة ومثله التردد وخرج به مجرد المرور فلا يحرم كأن يدخل من باب

ويخرج من آخر قال تعالى « ولا جنبا الا عابري سبيل » (و) الثاني انه يز يد عليه (قراءة القرآن) أي بقراءة القرآن من مسلم ولو صبيا والمراد قراءة كله أو بعضه ولو حرق منه بلسانه بشرط أن يسمع نفسه ان اعتدل سمعه ولم يكن ثم لقط وبشارة الأخرس وتحريك لسانه (بقصده) أي القرآن وحده أو مع غيره فان قرأ أذكاره ومواظبه وقصصه واحكامه كله بلا قصد أو قصد نحو الذكركر أو أطلق لم يحرم لانه لا يكون قرآنا لا بالقصد وبما يقصده القرآن تقرير كتاب فقه أو غيره فيه احتياج بآية فيحرم قراءتها على نحو الجنب كما في المجموع نعم يلزم فاقد الطهورين قراءة الفتحة في صلاته لتوقف صحتها عليها فتحصل من هذا أنه يحرم بالجنابة خمسة أشياء: الأول الصلاة. والثاني الطواف. والثالث مس شيء من القرآن وحمله. والرابع المكث في المسجد. والخامس قراءة القرآن بقصده (و) كما يحرم ما ذكره بالحدث الأصغر والجنابة كذلك يحرم بالحيز والنفس (و) (تزيد الحائض والنفساء) على من ذكر بخمسة أشياء ذكر منها ثلاثة وسند كران شاء الله تعالى اثنين الأول انهما يز يدان (حرمة الصوم) أي بحرمة الصوم عليهما ولا يصح منهما إجماعا ويجب عليهما قضاءه بخلاف الصلاة فلا يجب عليهما قضاؤها إجماعا للشقة بل يحرم ولا تعتقد عند ابن حجر رحمه الله تعالى ويكره وتعتد نفلا من غير ثواب عند الجمال الرملي رحمه الله تعالى وسيأتي ان شاء الله تعالى ذلك في شروط وجوب الصلاة ويستمر تحريم الصوم الى الطهر من الحيض أو النفاس وان لم يغتسل لزوال مقتضى التحريم وهو الحيض والنفس (و) الثاني انهما يز يدان (الروز) أي بالمرور (في المسجد ان خافت) أي الحائض والنفساء وكان الأولى أن يقول ان خافتا (تأويته) بالدم صيانة له عن الحبث فان أمنتاه كره لغلظ حديثهما ويستمر تحريم المرور الى الغسل أو بدله وهو التيمم لبقاء المقتضى من الحدث الغلظ (و) الثالث انهما يز يدان (الاستمتاع) أي بالاستمتاع أي بالباشرة (بما بين السرة والركبة) سواء كانت بالباشرة بوطء أو غيره لان الغير ولو بلا شهوة بما يدعوا الى الجماع فحرم الخبر «من حام حول الحمى يوشك أن يواقع» وخرج بما بين السرة والركبة باقي الجسد بالباشرة الاستمتاع بالنظر بشهوة فانه لا يحرم * واعلم أن تعبيره بالاستمتاع الشامل للنظر بشهوة تبع فيه المحرر والروضة وهو انما يتمشى على القول بتحريمه والاصح خلافه اذ مراد الفقهاء رحمهم الله تعالى بالاستمتاع بالباشرة كما فسرناه بها وهي التقاء البشريتين بشهوة وبهذا عبر النووي في مجموعه وتحقيقه * والحاصل ان الوطء يحرم مطلقا سواء كان بحائل ولو تخينا أم لا والباشرة بما عدا ما بين السرة والركبة لا تحرم مطلقا سواء كان بحائل أم لا والباشرة بما بين السرة والركبة فيها تفصيل ان كانت بدون حائل حرمت والا فلا أما الاستمتاع بالنظر فيحل مطلقا سواء كان بحائل أم لا ولو بشهوة اذ هو ليس بأعظم من تقبيلها في فيها بشهوة على المتعمد كما في التحفة والنهاية والنفى وغيرها ومحل جواز مباشرة ما ذكر ان لم يعلم من عاداته انه اذا باشر وطئ لقلة تقواه وقوة شبقه والاحرم وهذا في حق الرجل وأما المرأة فيحرم عليها أن تبشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها ويستمر تحريم الباشرة الى الغسل أو بدله لقوله تعالى «حتى يطهرن» وقد ذكرنا أن الجماع في الحيض يورث علة مؤلة جد المجامع وخدام الولد باعدنا الله تعالى عن ذلك والرابع مما أسقطه المصنف رحمه الله تعالى تحريم الطلاق لهما فيه من تطويل العدة ويستمر الى الطهر وان لم تغتسل لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل العدة. والخامس الطهر قبل انقطاعهما بنية التعبد الا ما استثنى من نحو اغسال الحج فتحصل مما تقر انه يحرم بالحيز والنفس عشرة أشياء: الأول الصلاة. الثاني الطواف. الثالث مس شيء من القرآن وحمله. الرابع المكث في المسجد. الخامس قراءة القرآن بقصده. السادس الصوم. السابع المرور في المسجد ان خافت تأويته. الثامن الباشرة بين السرة والركبة. التاسع الطلاق فيه. العاشر الطهر قبله بقصد التعبد وما ذكر ان الحيض مما يوجب الغسل وتحريم به الصلاة وغيرها ذكرها تعرفه فقال:

﴿ فصل في ﴾ بيان تعريف (الحيض) ومدته (وهو) أي الحيض لغة السيلان وشرعا (الدم الخارج) في تسع سنين فأكثر (من قبل المرأة) أي من عرق في أقصى رحمها (في صحتها) أي المرأة لافي مرض

يقتضى ذلك فهو دم جبلة أي طبيعة تقتضيه الطباع السليمة ويكون خروج الدم (بلا) أي بغير (سبب) من ولادة فخرج بذلك النفاس فانه يخرج من قبل المرأة بسبب الولادة (وأقل سنه) الذي يمكن أن يحكم على ما رآه المرأة فيه بكونه حيضا (تسع سنين) قرية (تقريبا) فلو رأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهرا كخمسة عشر يوما فما دونها فهو حيض وان رآته قبل تمامها بما يسع ذلك كسنة عشر يوما فلا يكون حيضا بل هو دم فساد (وأقل مدته) أي زمنه (يوم وليلة) سواء تقدمت الليلة أو تأخرت أي قدرهما مع اتصال الحيض وهو أربع وعشرون ساعة والمراد بالاتصال أن يكون نحو القطنه بحيث لو أدخل ثوب وان لم يخرج الدم الى ما يجب غسله في الاستنجاء فانه حيض وان كان ماء أصفر أو كدر ليس على لون الدم لانه أذى فشمלתه الآية (وأكثرها) أي مدة الحيض (خمسة عشر يوما بلياليها) أي مع لياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت وان لم يتصل الدم لكن بشرط أن تكون أوقات الدماء مجموعها أربع وعشرين ساعة فان لم يبلغ مجموعها ما ذكر كان دم فساد وهو مع تقاء تحللها حيض لانه حينئذ يشبه الفترة بين دفعات الدم فيسحب عليه حكم الحيض وهذا القول يستمى قول السحب وهو المعتمد ومقابله النقاء طهر ويسمى قول اللقط والتلفيق فعلى هذا القول تصلى وتصوم في وقت النقاء (وغالبها) أي مدة الحيض أي أكثر ما تمسكت النساء فيه (سنة) أيام (أو سبعة أيام مع لياليها) فلو حاضت امرأة خمسة أيام أو ثلاثة أو ثمانية أو عشرة مثلا لم يكن من الأقل ولا من الأكثر ولا من الأغلب والدليل على جميع ذلك استقرار إمامنا الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه اذ لا صابط له لغة وشرعا فخرج الى المتعارف بالاستقراء أي التبع والسؤال عن أحوالهن في الحيض اذا علمت ما تقرر (فان نقص الدم عن أقل المدة) وهو يوم وليلة (أو زاد) الدم (على أكثرها) وهو خمسة عشر يوما (فهو) أي ذلك الزائد (دم فساد) ويقال له دم استحاضة وتسمى المرأة التي زاد دمها على خمسة عشر يوما والتي نقص دمها عن اليوم والليلة مستحاضة وصورها سبع مذكورة في المطولات وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على حقيقة المستحاضة وحكمها في التمة من الفصل الثاني (وأقل الطهر) الفاصل (بين الحيضتين) زمنا (خمسة عشر يوما) بلياليها لأن الشهر لا يخالو عن حيض وطهر واذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم يكن أقل نشية كذلك وخرج بين الحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك بل يجوز أن لا يقال بينهما طهر أصلا كأن يتصل أحدهما بالآخر (ولا حد لأكثره) أي الطهر إجماعا فقد لا تحيض المرء ذلك عمرها المرأة وقد لا تحيض أصلا وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأة بأن تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوما أو تطهر دونها لم يتبع ذلك فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة لأن بحث الأولين أنهم أو في وحمل دمها على الفساد أولى من خرق العادة المستمرة * ولم يذكروا أن النفاس مما يوجب الغسل وتحريم به الصلاة وغيرها ذكرها حقيقة فقال:

﴿ فصل في ﴾ بيان حقيقة (النفاس) ومدته (وهو) لغة الولادة * وشرعا (الدم الخارج من قبل المرأة عقب الولادة) أي بأن يكون قبل مضي خمسة عشر يوما منها والا كان حيضا ولا نفاس لها لكن لو نزل عليها الدم بعد عشرة أيام منها مثلا كانت تلك العشرة من النفاس عددا لاحكاما فيجب عليها أداء الصلاة ونحوها فيها كذا قاله البلقي رحمه الله تعالى وقيل ابتداء النفاس من الولادة لامن الدم وعليه فز من النقاء من النفاس وكان الأولى أن يقول عقب فراغ الرحم من الحمل ليخرج به ما بين التوأمين ومثل الولادة القاء علقه ومضغة (وأقل مدته) أي النفاس (لحظة) بمعنى أنه لا حد لأقله بل ما وجد منه وان قل نفاس (وغالبها) أي مدة النفاس (أربعون يوما) أي بلياليها سواء تقدمت على الأيام كأن طرقتها الولادة عند الغروب أو تأخرت كأن طرقتها الولادة عند طلوع الفجر أو تلفقت كأن طرقتها في نصف الليل (وأكثرها) أي مدة النفاس (ستون) يوما بلياليها على ما مر وذلك للاستقراء المار (وما زاد عليها) أي الستين (ف) هو (دم فساد) ويقال له

استحاضة **﴿تمة﴾** لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى للاستحاضة وأحكامها بالخصوص وقد تعرض لها في الإغابة فقال وحاصل ذلك أن الاستحاضة هي الدم الخارج في غير أوقات الحيض والنفاس بأن خرج قبل تسع سنين أو بعدها ونقص عن قدر يوم وليلة وبأن زاد على خمسة عشر يوما بلياليها أو أتى قبل تمام أقل الطهر أو مع الطلق ولم يتصل بحيض قبله وهو حدث قائم فلا يمنع شيئا مما يعتنع بالحيض من تحوصلة ووطء ولو مع جريان الدم وإذا أرادت المستحاضة أن تصلي يجب عليها أن تغسل فرجها من النجاسة ثم تحشوه بنحو قطنة وجوبا دفعا للنجاسة أو تخفيفا لها فإن لم يكفها الحشو تعصب بعده بخرقه مشقوقة الطرفين على كيفية التلجم المشهور ولا يضر بعد ذلك خروج الدم إلا أن قصرت في الشد ثم بعد ما ذكر تبوضاً ثم عقب ذلك تصلي ويجب إعادة جميع ذلك لكل فرض عيني ولو نذرا . واعلم أنه يجب على النساء تعلم ما يحتجن إليه من هذا الباب وغيره فإن كان نحو زوجها عالما لزمه تعليمها وإفليس لها ويخبرها وتخرج لتعلم ذلك وليس لها الخروج لغير تعلم واجب من نحو حضور مجلس ذكر الإبرضاء وبحرم معها أن خرجت عن البلدان **﴿ثم اعلم أن سلس البول والمذى والودى ونحوها مثل المستحاضة في جميع ما مر نعم سلس المني يلزمه الغسل لكل صلاة. ولها تكلم على الثالث من مقاصد الطهارة **﴿ثم شرع يتكلم على الرابع منها وهو إزالة النجاسة بحسب ما رتبته والا فهو الثالث فقال:﴾****

(قوله وهو إزالة النجاسة) إنما جعل إزالة النجاسة من المقاصد لأنها هي المقصودة بالترجمة وذكر الأعيان النجسة وسيلة للمقصود اهـ منه

﴿فصل في بيان حكم (النجاسة)﴾ في الأعيان النجسة (و) كيفية (إزالتها) أي النجاسة لكن بمعنى الوصف القائم بالحل لا بمعنى الأعيان النجسة وحكم إزالتها الوجوب على التراخي مع القدرة أن لم يصح بالتنجيس كأن أصابه بلا قصد ولو من مغلظ خلافا للزركشي رحمه الله تعالى أو من نحو قصد أو وطء مستحاضة ولو في حال جريان الدم أو لبس ثوباً بمتنجس ففرق فيه فلا يجب غسل ذلك فوراً بل عند إرادة نحو الصلاة ويتضييق بضيق الوقت فإن عصى بالتنجيس كأن طلع المكاف يده بالنجاسة بلا حاجة كما يفعل بعض العوام حيث يلمسون أبدانهم بدم الضحايا وجب غسله فوراً خروجاً من المعصية وخروج بقولنا بلا حاجة من بال ولم يجد شيئاً فله تشييف ذكره بيد **﴿ثم﴾** بها ومن يزرع الإخلية ونحوها مما يحتاج إليه ولا يتوقف على نية . واعلم أن النجاسة لها إطلاقان أحدهما تحقيقهما على الحكم الذي هو تقيض الطهارة . وثانيهما على العين النجسة وهي بهذا الإطلاق لغة المستقذر ولو طاهراً لا تحرم مطلقاً . وشرعاً مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من خصوص أي لا يجوز بخلاف ما لو كان هناك مخرج خاص كافي فاقد والأفلا **﴿ثم﴾** ظهور بن وعليه نجاسة فإنه يصلي لحزمة الوقت وعليه إعادة . ثم اعلم أن الأصل في جميع الأعيان من حيوان بشو جاد وفضلات الطهارة لقوله تعالى هو الذي خلق لكم في الأرض جميعاً فدلّت الآية على تناول جميع الأعيان ولو كان نجساً لمباحاً لتناوله فلا يحكم بنجاسة شيء من الأعيان إلا ما ورد الشرع بنجاسته وذلك كالكلب والخنزير وخرج أحد ثما وكل مسكر مائع كالخمر وميتة غير آدمي وسمك وجراد وأصل كل حيوان وهو المني والعلقه والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة والجزء المنفصل من الحيوان كميته كذلك غير شعر المأكول ورشيه وبره وصفوفه والسمك وفأرته والفضلات المنفصلة من الحيوان النجس نجسة مطلقاً ومن الطاهر أن كان رشحاً كالعرق والريق ونحوهما فطاهر أو مما له استحالة في الباطن فنجس كبول ومذى وودى وروث ودم وقيح ووقء نعم إن استحالة صلاح كاللبن من المأكول وكالآدمي وكالبعض فطاهر ولبن مالا يؤكل لحمه غير آدمي نجس لأنه فضلة وليس أصل حيوان طاهر (والحيوانات كلها) بحريها وبريها (طاهرة) أي طاهرة العين حال حياتها (إلا الكلب) ولو معلماً للصيد ويستثنى منه كلب أهل الكهف فإنه طاهر سلبه الله تعالى النجاسة كما قال بعضهم ويدخل الجنة (و) (إلا الخنزير) لأنه أسوأ حالاً من الكلب (وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر أو آدمي تبعاً لأصله وتغليباً للنجاسة إذ الفرع يتبع أخس أبويه فيها ولا نه مخلوق من نجاسة فكان مثلاً **﴿ولا يرد علينا طهارة الدود المتولد منها **﴿ثم﴾** لا تمنع أنه خلق من نفسها وإنما تولد فيها كدود الخلل لا يخلق من نفس الخل بل يتولد فيه وفرق بين المتولد منها والمتولد**

فيهما (والميتة) بجميع أجزائها وإن لم تكن لها نفس سائلة وهي الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية بأن لم تذك أصلاً أو ذكيت ذكاة غير شرعية كذبيحة الجوسى (كلها نجسة) بالموت (إلا الآدمي) فميتته طاهرة لتسكيره بالنص قال تعالى «ولقد كرّمنا بني آدم» إذ قضيت التكريم أن لا يحكم بنجاسته حيواناً لا ميتاً سواء المسلم وغيره وأما قوله تعالى «إنما المشركون نجس» فالمراد بنجاسة الاعتقاد لا بنجاسة الأبدان والمعنى أنما اعتقاد المشركين كالنجس في وجوب الاجتناب فلا ينافي طهارة أبدانهم (و) (إلا السمك) وهو كل ما لا يعيش في البر من حيوان البحر (والجراد) فميتته طاهرة لخبر ابن عمر رضي الله عنهما «أحل لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والسمك والكبد والطحال» (وكل ما خرج من السبيلين) القبل والدبر أو أحدهما مما له اجتماع واستحالة (نجس) كما مر كبول وروث ولو من سمك وجراد وما كوك اللحم على الأصح وقال الروياني والاصطخري رحمهما الله تعالى من أعتنا كالك وأحمد رضي الله عنهما أنهما طاهران من المأكول وخرج بقوله من السبيلين الخارج من بقية المنافذ فهو طاهر الإلقاء الخارج من الفم بعد وصوله إلى المعدة وإن لم يتغير وإن خرج حالاً ماعداً المتصلب الذي لم تحله المعدة والماء الخارج من فم النائم طاهر إلا أن علم أنه من المعدة كأن خرج منتناً بصفرة فهو نجس لكن يعفى عنه في حق من ابتلى به **﴿ثم استثنى من الخارج من السبيلين بقوله (إلا المني)﴾** من جميع الحيوانات إلا الكلب والخنزير وفرع أحدهما فطاهر في حد ذاته لكن يستحب غسله خروجاً من الخلاف وكالمني المضغة والعلقة فهما طاهرتان على الأصح كما مر (و) (إلا الریح) فطاهر وكذا كل متصلب لم تحله المعدة كحب لوز زرع لبنت وبيض لوحضن لفرخ وهذا في المأكود من الميتة وأما المأكود من غير الميتة فهو طاهر ولو لم يتصلب فعلم من هذا أن يبيض مالا يؤكل لحمه طاهر مطلقاً لحل أكله ما لم يعلم ضرره وبيض الميتة أن تصلب فطاهر والا فنجس (و) (إلا الحصى) الخارج عقب البول أو معه فطاهر متنجس لدخوله في الجماد المتقدم (إن لم ينعد من البول) فإن انعقد منه بأن أخبر طبيب عدل بأنه منعقد منه فنجس عين وهذا ما جرى عليه في النهاية وأطلق في التحفة نجاسته ففهم منه أنه نجس مطلقاً سواء انعقد من البول أم لا كما في حواشينا **﴿فائدة﴾** فضلات نبينا ﷺ طاهرة كما جزم به بغوى رحمه الله تعالى وغيره وصححه القاضي حسين رحمه الله تعالى وغيره وهو المعتمد لأن بركة الحبشية واسمها أم أيمن شربت بوله ﷺ فقال لها لن تلج النار بطنك وصححه الدارقطني رحمه الله تعالى وقال الترمذي رحمه الله تعالى دم النبي ﷺ طاهر لأن أبا طيبة شربه بعد ما حجه ﷺ وفعل مثل ذلك ابن الزبير رضي الله عنهما وهو غلام حين أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليدفنه فشربه فقال له ﷺ من خالط دمه دمي لم تمسه النار ومثل فضلاته ﷺ فضلات سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كما جزم به الزركشي رحمه الله تعالى وإن نازعه الجوزجري رحمه الله تعالى (والنجاسة) بمعنى العين النجسة الشاملة للعينية والحكمية (ثلاثة أقسام) على المشهور (مخففة ومغلظة ومتوسطة) وإذا أردت معرفة ذلك (ف) النجاسة (المخففة) هي (بول الصبي) الذي ذكره الحق (الذي لم يطعم) بفتح التحتية والعين أي لم يتناول ما كولا ومشروباً لأجل التغذي (غير اللبن) سواء كان من الآدمي أو غيره طاهراً أو نجساً ولو من لبن مغلظ (و) (الحال) (لم يبلغ) عمر الصبي المذكور (الحولين) أي السنتين من تمام انفصاله تحديداً (ويظهر محلها) أي النجاسة المخففة (برش الماء عليه) أي بأن يرش عليه ما يعمه ويغمره بلا سيلان ولا يدمع الرش من زوال بقية أوصافه كبقية النجاسات ولا بد أيضاً من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تفصل بخلاف الرطوبة التي لا تفصل فخرج بالبول غيره كالعائط والدم والقيح وبالصبي غيره من الصبية والخنثى والذي لم يطعم للتغذي من طعمه للتغذي ولو مرة وإن عاد إلى اللبن وعلم من التقييد بالتغذي أنه لا يضر خنثيكته بنحو تموت وتناولته نحو سوفوف للإصلاح وإن حصل به التغذي وعدم بلوغ الحولين من جاوزهما وإن لم يطعم بعدهما غير اللبن فإنه يتعين في جميع ذلك الغسل (و) النجاسة (المغلظة) هي (نجاسة الكلب

والخزير وفرع أحدها) ولو مع حيوان طاهر (ولا يظهر محلها) أي محل النجاسة المغلظة الذي أصابته من كل جامد غير نجس العين (الابتنسلة) أي ذلك المحل (سبع مرات) معتبرة بعد زوال العين ولو بمرات فزيلة وإن تعدد واحدة فيزاد عليها ست غسلات (أحداهن) أي السبع (مزموجة) أي مخلوطة في غير أرض ترابية (بالتراب) الجزى في التيمم أو بما هو في حكمه كقطعة طفل أو طين أو رمل ناعم له غبار (الطهور) فلا يقوم مقام التراب غيره من نحو الأشنان أو الصابون في الأظهر ولا يجزى تراب ممزوج بماء وهو ماء الطهور المستعمل ولا يكفي التراب المتنجس ولا المستعمل في حدث أو خبث لأنه لم يحصل الجمع بين نوعي الطهور ومن ثم اشترط في التراب هنا ما تقدم في التيمم نعم المختلط برمل خشن أو ناعم ونحو دقيق قليل لا يؤثر في التغيير يكفي هنا كما هو ظاهر لحصول المقصود به هنا الطين تراب تيمم بالقوة فيكفي كما مر والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل المتنجس سواء أجزأه ما قبل أم صبهما عليه وهو الأولى خروجاً من الخلاف أم سبق وضع الماء والتراب وإن كان المحل رطباً لأنه وارد كالماء وقولهم لا يكفي ذره عليه ولا مسحه أو ذلك به المراد بمجرد أي بدون اتباعه بالماء قاله في التحفة ويكفي عن السبع الغسلات غمس المتنجس في الماء الراكد وتحريكه سبع مرات مع تكثيره بالطين في واحدة وأن الذهاب مرة والعود أخرى وفي الجاري مرور سبع جريات (و) النجاسة (التوسطة) بين الخفيفة والمغلظة (بقية النجاسات) كالأرواث والسماء ونحوهما (ويظهر محلها) أي محل النجاسة التوسطة الذي أصابته من كل جامد غير نجس العين (يجريان الماء عليه مرة واحدة) نعم المحل مع السيلان وإن لم يكن بفعل فاعل كطمر من غير اشتراط نية كما مر ومحل الاكتفاء بمرة إن زالت أوصاف النجاسة بها والافيجب زالتها ولو بأكثر إذ يضر بقاء الطعم إلا أن تعذر كما يأتي وكذلك بقاء اللون والريح معا بخلاف كل منهما منفرداً فإنه يكفي فيه التعسر كإسقاء في أيضاً. ومحل الاكتفاء بما ذكر (في الثلاثة الأقسام) من الرش في الخفيفة والتسبيح مع الترتيب في المغلظة والغسل الواحدة في التوسطة (إن لم يكن للنجاسة جزم ولا طعم ولا لون ولا ريح) بأن لم تدرك ضفة مما ذكر سواء كان عدم الإدراك لحفاء أثرها بالجفاف كبول جف فذهب عينه ولا أثر له ولا ريح فذهب وصفه أم لا لكون المحل صقيلاً لا تثبت عليه النجاسة كالمرآة والسيوف (وهي) أي النجاسة التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح (المسماة بالحكمية) وهي التي تيقن وجودها ولا تحس ببصر ولا شمم ولا ذوق فإن هذه يكفي فيها جري الماء بنفسه أو بغيره على المحل مرة واحدة من غير اشتراط زائد إذ ليس ثم ما يزال (فإن كان لها ذلك) أي المذكور من الجرم والطعم واللون والريح (وتسمى بالعينية) أي ولو مخففة كما في التحفة والنهاية وهي التي تحس بما ذكر (فلا تظهر بما ذكر) من الرش في الخفيفة والتسبيح مع الترتيب في المغلظة والغسل الواحدة في التوسطة (إلا بعد زوال الجرم) أي العين إن وجد فإن بقي فلا يعفى عنه إلا أن تعذر فيعفى عنه مادام متعذراً فيكون المحل نجساً معفو عنه لا طاهر أوضاع التعذر كما سيأتي إن لا يزول إلا بالقطع فإن قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة ما صلاه ولا فلا معنى للعفو (أو) زوال (الوصف) من الطعم واللون والريح إن بقي هو دون الجرم فلا يظهر مع بقاء شيء من الوصف المذكور (فإن) سهل زوال الجرم والطعم وعسر أو (تعذر زوال اللون أو الريح) طهر المحل (وعفى عنه) فلا يجب زواله بل يظهر المحل كما علمت للمشقة ولو من مغلظ ومعنى العفو عنه أن المحل محكوم بطهارته لأنه نجس معفو عنه فلا أصاب بدناً لا ينجسه وضابط العسر أنه لا يزول بنحو الحث بالماء ثلاث مرات فتى حته بالماء ثلاثاً ولم يزل طهر المحل فإن قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لأن المحل طاهر وسواء في ذلك الأرض والثوب والأنا وسواء طال بقاء الرائحة أم لا وأما تعذر الزوال فضايله أن لا يزول إلا بالقطع كما مر فاللون أو الريح إذا تعسر إزالة كل منهما وحده طهر المحل ولا يجب بعد القدرة كما مر وأما إذا بقيا معا بمحل واحد من نجاسة واحدة فإنه يضر بقاؤهما لقوة دلتها على بقاء العين فلا يكتفى بالتعسر بل لابد من التعذر وظاهر أنه بعد ظن طهر المحل لا يجب شمم ولا نظر بل يستحب ذلك كما في التحفة

وخرج باللون والريح الطعم وحده فإنه يضر وإن عسرت إزالته لسهولته غالباً فألحق بها نادرها ولأن بقاءه يدل على بقاء العين فلا بد من التعذر فيعفى عنه مادام متعذراً فيكون المحل نجساً معفو عنه لا طاهر والأوجه جواز ذوق المحل إذا غلب على ظنه زوال طعمه للحاجة وتجنب الاستعانة على الإزالة بنحو أشنان أو صابون توقفت على ذلك والاستحباب ويعتبر في وجوب نحو الصابون أن يفضل عنه عما يفضل عنه من الماء في التيمم كافي التحفة والنهاية ولا يجب العصر في غسل النجاسات كلها بعد الحكم بطهارة المحل ولو فيما له خمل كالسباط ولكن يسن خروجاً من الخلاف وإنما لم يجب على الأصح لأن البلل بعض المنفصل وقد فرض طهره لطهارة الغسالة بشرط أن تنفصل عن المحل بعد طهره بلا تغير ولا زيادة وزن فمادت على المحل وهي متغيرة وقد طهر المحل طاهرة قطعاً وبعد الانفصال حكمها حكم المحل فلا تطاير شيء من أول غسالات المغلظ قبل الترتيب غسل ما أصابه ستاً. إحداهن يتراب أو من السابعة لم يجب شيء ويسن التثليث في غسل النجاسات كلها متوسطة ومغلظة وكذا الخفيفة في الأصح بأن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلت ثانياً وثالثاً استظهاراً كطهر الحدث ولأمر المستيقظ بالتثليث مع توهم النجاسة فمع تيقنها أولى. وصورة التثليث في المغلظة أن يزداد بعد السبع غسلتان وكون المغلظة يسن فيها التثليث هو ما جرى عليه في التحفة وجرى في النهاية على عدم تثليثه وقال لأن المكبر لا يكبر كالمصغر لا يصغر ومعنى أن المكبر لا يكبر أن الشارع بالغ في تكثيره فلا يزداد عليه كما أن الشيء إذا صغر مرة لا يصغر أخرى (تنبيه) علم بما مر في المياه اشتراط ورود الماء القليل على المحل النجس والا لتنجس فلا يظهر غيره فيتين في نحو الدم إذا أريد غسله بالصب عليه في جفنة مثلاً والماء قليل إزالة عينه أولاً والا لتنجس الماء بعد استقراره معها أي النجاسة فيها أي الجفنة * قال في الخادم ولو وضع ثوباً في إجاعة وفيها دم معفو عنه وصب الماء عليه ينجس بالملافة لأن نحو دم البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور اه وهو يدل على أن القليل الوارد ينجس إن لم يظهر المحل ولو تنجس فيه كفى أخذ الماء بيده إليه وإن لم يعلها عليه ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه مع المبالغة في الفرغرة فيكفي وصوله إليه ولو بالادارة كضرب ماء في إناء متنجس وإدارته بجوانبه ولا يجوز له ابتلاع طعام ولا شراب قبل غسله ثلاثاً يصير كلاً للنجاسة ولو الرقيق خلافاً لمن بحث المساعدة به نعم إن ابتلى بدم اللثة لم تعد المساعدة له للمشقة * ثم شرع فيما يعفى عنه من النجاسات فقال (و) اعلم أن النجس من حيث هو ينقسم أربعة أقسام: قسم لا يعفى عنه في الثوب والماء كروث وبول وقسم يعفى عنه فيهما كما لا يدركه الطرف وقسم يعفى عنه في الثوب دون الماء كقليل الدم وبقايا الروابي رحمه الله تعالى بينهما بأن الماء يمكن صونه بخلاف الثوب وبأن غسل الثوب كل ساعة يقطعه بخلاف الماء وقسم يعفى عنه في الماء دون الثوب كهيئة لادم لجنسها سائل وزيل الفيران التي في بيوت الأخلية إذا علمت ذلك فاعلم أنه (يعفى عن) أشياء كثيرة من أنواع (النجاسة) تسبيلاً للعباد من ربه من منيل الرشاد منها أنه يعفى عن النجاسة غير المغلظة كما في التحفة (التي لا يراها) لقلتها ولو احتمالاً بأن شك أراها أم لا (البصر المعتدل) بنفسه كنقطة خر وما على رجل نحو ذباب فيعفى عن هذه في الماء والثوب كما علمت لمشقة الاحتراز عنها ولو رآه حديد البصر أو رآه معتدلاً بواسطة شمس فلو كان البصر لا يراها لكونها موافقة لما وقعت عليه ولو كانت مخالفة لرآها لا يعفى عنها (و) منها أنه (يعفى عن دم نفسه) كدم الدمايل والقروح وموضع الفصد والحجامة (وإن استحال) الدم (قيحاً قليلاً كان أو كثيراً) رطباً أو جافاً في بدن أو ثوب وإن انتشر الدم وجاوز البدن إلى الثوب بعرق ونحوه نظيره ما يأتي في نحو دم البراغيث لأن الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كالمسافر يترخص وإن لم تنله مشقة لاسيما والتمييز بين القليل والكثير مما يوجب المشقة فيعفى عنه لكثرة عموم البلوى به ومحل العفو هنا وفيما يأتي بالنسبة للصلاة ونحوها كالطواف فلو وقع المتأثر بذلك في ماء قليل نجسه ومحل العفو عنه في الثوب إن احتاج إليه ولو لتجمل وكان ملبوساً بخلاف ما لو لم يحتج إليه وما لو فرشه وصلى عليه أو حملوه وصلى به فلا يعفى

عنه حيث نكذ إذا يقال في نظيره من ثوب فيه نحو دم البراغيث وخرج بدم نفسه دم الأجنبي فيعفى عن قليله فقط ككسبائي أن شاء الله تعالى في كلامه * ثم استثنى من العفو عن دم نفسه الكثير بقوله (الالدم الخارج من) جميع (النافذ كالعين والأنف والأذن) والفم والفرجين فيعفى عن قليله فقط ومحل العفو عن قليل دم الفرجين إذا لم يخرج من معدن النجاسة كالثانة ومحل الغائط ككسبائي في كلامه ولا تضر ملاقاته لمجرها في نحو الدم الخارج من باطن الذكر لأنها ضرورية وهذا ما اعتمدته ابن حجر رحمه الله تعالى وأيده الرشيدى رحمه الله تعالى فقال وهو أولى بالعفو عن المختلط بماء الطهارة وخالف في ذلك الجمال الرملى والخطيب الشربيني رحمهما الله تعالى فقالا واللفظ الأول في النهاية . ثم محل العفو عن سائر ما تقدم ما يعفى عنه مالم يختلط بأجنبي فإن اختلط به ولو دم نفسه كالحارج من عينه أولته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعف عن شيء منه اهـ (و) الالدم (الخارج بفعله) بأن عصر نحو الدم فيعفى حيث نكذ عن قليله فقط (و) الالدم (المجاوز محله) فيعفى عن قليله فقط والمراد بمحله محل خروجه وهو ما يغلب اليه السيلا ن عادة فإن جاوزه عفى عن محل المجاوز إن قل فإن كثر المجاوز فقياس ما تقدم في الاستنباء أنه أن اتصل المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وإن انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط ولو أصاب الثوب مما يحاذى الجرح فلا إشكال في العفو فلو سال في الثوب وقت الإصابة من غير انفصال في أجزاء الثوب فالظاهر أنه كالبدن * واعلم أنه يتحصل من كلامه سابقا لاحقا أنه يعفى عن دم نفسه الكثير بأربعة شروط أن لا يكون من النافذ وأن لا يكون بفعله وأن لا يجاوز محله وأن لا يختلط بأجنبي فإن اختلط شرط من ذلك (فانه) أى ما ذكر من الدم الخارج من النافذ والخارج بفعله والمجاوز محله (يعفى عن قليله) فقط (دون كثيره) ولو مختلطا بأجنبي عند ابن حجر رحمه الله تعالى * وخالف في ذلك الجمال الرملى رحمه الله تعالى فقال إذا اختلط بأجنبي لا يعفى عن شيء منه أصلا كما مر في عبارته وعليه جرى المصنف كما ستراه . ثم استثنى من العفو عن قليل دم النافذ بقوله (و) الالدم (الخارج من معدن) بفتح الميم وكسر الدال المهملة ويجوز فتحهما أى محل (النجاسة) وذلك (كالثانة) بفتح الميم من باب تعب مستقر البول من الإنسان (ومحل الغائط فلا يعفى عنه أصلا) لا قليلا ولا كثيرا (ومثله) أى مثل الخارج مما ذكر من معدن النجاسة ومحل الغائط (المختلط بأجنبي) فانه لا يعفى عنه أصلا نعم إن كان ذلك الأجنبي الطارىء من جنس الخارج لم يضر اختلاطه به * وقدمت أن عدم العفو عن المختلط بأجنبي مطلقا هو ما اعتمدته الرملى رحمه الله تعالى * وخالف في ذلك ابن حجر رحمه الله تعالى كما علمت أيضا فقال ومحل عدم العفو عن المختلط بأجنبي في الكثير لا في القليل والا نأفاه مافى المجموع عن الأصحاب في اختلاط دم الحيض بالريق في حديث عائشة رضي الله عنها من أنه مع ذلك يعفى عنه لقلته والمراد بالأجنبي مالم يحتاج لماسته ولا يعسر الاحتراز عنه فلا يضر نحو ماء طهر وشرب وتنشيف احتاجه وبقا في ثوبه كذلك وماء بلل رأسه من غسل تبرد أو تنظف وماس آلة نحو فساد من ريق أو دهن وسائر ما احتيج اليه (و) مثل الدم الخارج مما ذكر من معدن النجاسة ومحل الغائط أيضا في عدم العفو مطلقا (دم الكلب والخنزير) وفرع أحدهما فلا يعفى عن شيء منه لغلظه وإن تناهى في القلة إلى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمدته في التحفة كما علمت غير مرة وخالف في النهاية فقال إن ما لا يدركه الطرف لا ينجنس وإن كان من مغلظ (ويعفى عن قليل) نحو (دم غيره) أى غير نفسه وهو الأجنبي غير الغلظ ومنه دم انفصل من بدنه ثم عاد اليه فيعفى عن قليله (ولو استحال) الدم (قيحا) كما مر وإنما عفى عن ذلك لأن جنس الدم مما يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل الساحة وإنما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول لغير السلس مع أن الابتلاء به أكثر لانه أفقر وله محل مخصوص فسهل الاحتراز عنه بخلاف نحو الدم فيهما ومحل العفو عن قليله مالم يلطخ به ثوبه أو بدنه عتافا فانه لا يعفى عن شيء منه لتعديه بذلك فإن التضمخ بالنجاسة حرام (ويعفى عن قليل) وكثير (دم نحو البراغيث والقمل والبعض) والبق من كل ما لا نفس لجنسه سائلة ووثم ذباب وروثه و بوله و بول خفاش وروثه سواء الرطب واليابس في الثوب والبدن والمكان وإن تفاحش وانتشر

(والا) أى وإن لم يقيد عدم العفو بالكثير بل عمم فيه وقوله نأفاه مافى المجموع أى من العفو عن قليل دم الحيض المختلط بالريق اهـ منه (قوله من أنه مع ذلك يعفى عنه) هذا بيان لما فى المجموع واسم الإشارة يعود على اختلاط الدم بالريق وقوله لقلته أى دم الحيض المختلط بالريق اهـ منه

بعرق ونحوه وجاوز البدن إلى الثوب وطبق الثوب للملبوس لحاجة عموم البلوى بذلك كما مر في دم نفسه وجميع ما هناك يأتي هنا وخرج بدم نحو البراغيث جلده فلا يعفى عنه في بدنه وثوبه ومكانه فلو حمل ميتة لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه وإن لم يقصد كقمة قتلها فتعلق جلدها بظفره أو ثوبه بطلت صلاته ومحل العفو عما ذكر (مالم يكن) نحو دم البراغيث (بفعله) وكذا مالم يختلط بأجنبي (فإن كان بفعله) قصدا كأن قتل نحو البراغيث أو اختلط بأجنبي (عفى عن قليله فقط) أى دون كثيره (والمرجع) في جميع ما ذكر (في القلة والكثرة العرف) وهو ما لو عرض على العقول لتلقته بالقبول فما يغلب عادة التضمخ به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير فيجهد المصلى وجوبا في ذلك أن تأهل والأرجح لعارفى يجتهد له ولذا قال (فأعده العرف قليلا فهو قليل وما عده العرف كثيرا فهو كثير) وقيل الكثير ما بلغ حدا يظهر الناظر من غير تأمل وامعان وقيل انه ما زاد على الدينار وقيل انه قدر الكف فصاعدا. وقيل ما زاد عليه. وقيل انه قدر الدرهم البغلى. وقيل ما زاد عليه. وقيل ما زاد على الظفر ولو شك في شيء أقليل هو فيعفى عنه أم كثير فلا يعفى عنه فله حكم القليل لأن الأصل في هذه النجاسات العفو الا اذا تبقنا الكثرة ولو تفرق النجس في محال ولو جمع لكثرة كان له حكم القليل عند الامام رحمه الله تعالى وهو الأرجح عند الجمال الرملى والخطيب رحمهما الله تعالى والكثير عند المتولى والفزلى رحمهما الله تعالى وغيرهما ورجحه بعضهم كما في التحفة (تمة) ويعفى عن طين محل المرور ولو غير شارع اذا تبين تنجسه ولو بمغلظ وهو ما يتعذر الاحتراز عنه غالبا بأن لا ينسب صاحبه إلى سقطة أو قلة تحفظ وإن كثر ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن فيعفى في زمن الشتاء وفي الدليل والرجل عملا يعفى عنه في زمن الصيف وفي اليد والكم سواء في ذلك الأعمى وغيره وإن انتشر بعرق ونحوه نظير ما مر مما يحتاج اليه لعسر تنجسه ومع العفو عن ذلك لا يجوز تلويث المسجد بشيء منه لأنه لا يعفى عنه في المكان اذا لا يعم الابتلاء به فخرج بالطين عين النجاسة فلا يعفى عنها وإن عمت الطريق على الأوجه لندرة ذلك فلا يعم بها الابتلاء كذا في التحفة وقال الشيرازى رحمه الله تعالى وغيره الأوجه ما اعتمدته في النهاية وجرى عليه ابن حجر رحمه الله تعالى في فتاويه أن النجاسة اذا عمت الطريق كروث المواشى عند كثرة مرورها بحيث لا يجد المار معدلا عن وطء النجاسة وأنه يعفى عن ذلك كالطين وخرج بالمتيقن تنجسه مظنون التنجس فانه طاهر عملا بالأصل وكالمتيقن اخبار عدل روايته ويعفى أيضا عن سير شعر نجس من غير نحو كلب وكثيره في حق القصاص والراكب فيعفى عنه لمشقة الاحتراز عنه ويعفى أيضا عن روث سمك لم يغير الماء ولم يضعه فيه عبثا ويعفى أيضا عن غير ذلك مما هو مذكور في المطولات. وقد ألف في المعفوات ابن العماد رحمه الله تعالى منظومة بديعة وشرحها الشهاب الرملى رحمه الله تعالى فانظرهما إن شئت والله التوفيق * ولما فرغ مما يطهر بالغسل شرع يتكلم على ما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من صفة إلى صفة أخرى فقال (ولا يطهر شيء من نجس العين) بغسل لانه انما شرع لازالة ما طهر أعلى العين ولا باستحالة كميته وقعت في ملح فصار ملحاً وأحرقت فصار رمادا (الا) شيان لانه لهما في الحقيقة للنص عليهما وعموم الاحتياج بل الاضطرار اليهما أحدهما (جلود الميتة) غير المغلظة سواء كانت من ما كول اللحم كالأنعام أم لا كالأسود والذئب فتطهر ظاهره أو باطنا (إذا اندبغت) ولو بلا فعل فاعل وشرط الدبغ أن يكون بحريفة ولو نجسا كدقيق طير ينقيه من الرطوبات العفنة له من نحو لحم ودم بحيث لا يعود النتن لو وقع في الماء اليه فلا يكفي بنحو شمس وتراب وملح وإن طاب ريحه اذا لا يزال عفوناته وخرج بالجلد الشعر نعم قليله يطهر تبعاله عند ابن حجر رحمه الله تعالى ويعفى عنه عند الرملى رحمه الله تعالى واختار كثير من طهارة جميع الشعر وإن كثر ثم الجلد بعد الاندباغ كشوب متنجس فلا بد لنحو الصلاة فيه أو عليه من تطهيره ولا يضر بقاء أثر الدباغ بعد غسله (و) ثانيهما (الخر) ولو من غير عصير العنب أو غير محترمة وهي التي عصرت بقصد الخمرية (إذا انقلبت) أى صارت (خلا بنفسها) من غير مصاحبة عين أجنبية لها وإن نقلت من شمس إلى ظل أو من دن إلى آخر وحيث حكم بطهارتها حكم بطهارة دنها تبعاله للضرورة والا لم يوجد دخل طاهر من خمر (فإن طرح) أو وقع فيها بلا طرح (شيء) قبل

لأنهم إنما يقصدون بالتأخير كثرة المصلين عليه بعدها (في غير) بقعة من بقاع (مكة) زادها الله شرفا وسنا وجعل لنا بها قرارا ورزقا حسنا المسجد وغيره محارم صيده . قال الحاملي رحمه الله تعالى والاولى عدم الفعل خروجا من خلاف من حرمة . واعلم أن الخمسة الأوقات المحرمة المذكورة اثنان منها يتعلقان بصاحبة الوقت فمن فعلها حرم عليه ماص ومن لا فلا وهما (بعد) أداء فعل (صلاة الصبح) أداء مغنيا عن القضاء بخلافه قبل فعلها يجوز النفل مطلقا أي سواء كان له سبب أم لا بخلاف ما إذا لم تنعن عن القضاء كأن كان متيما بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا تحرم الصلاة حينئذ ويستمر التحريم (حتى تطلع الشمس وبعده) أداء فعل صلاة (العصر) أداء مغنيا عن القضاء ولولم يجمع تقدما بخلافه قبل فعلها يجوز النفل مطلقا بخلاف ما إذا لم تنعن عن القضاء ويستمر التحريم (إلى الاصفرار) للشمس وهو قرب الغروب وثلاثة منها تتعلق بالزمان من غير نظر لمن صلى ومن لم يصل (و) هي (عند) وقت (طلوعها) أي الشمس فتحرم النافلة التي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن وان لم يكن قد صلى الصبح لأن الحرمة من حيث الزمان كالعامة ويستمر التحريم (حتى ترتفع) الشمس (ك) بقدر (رمح) طوله سبعة أذرع تقريبا فيما يظهر لنا والافالمسافة في نفس الأمر طويلا جدا (وعند) وقت (الاصفرار) للشمس فتحرم النافلة وان لم يكن قد صلى العصر لأن الحرمة من حيث الزمان كالعامة وكذا يقال فيما بعده ويستمر التحريم (حتى يكمل غروبها) أي الشمس (وعند استوائها) أي الشمس يقينا وهو صيرورة الشمس في كبد السماء فهو وان ضاق وقته لكنه يسع التحريم ويستمر التحريم (حتى تزلزل) الشمس (إلا في يوم الجمعة) فلا يحرم التنفل فيه وقت الاستواء ولولم يحضرها لأنه ^{عليه السلام} نذير للبكور الهاو حث على الصلاة ورغب فيها إلى خروج الامام فصارت الصلاة في يومها مطلوبة وقت الاستواء كما أنها مطلوبة قبله وبعده وذلك لرجاء مصادفة ساعة الاجابة فلا تدخل في عموم النهي عن الصلاة وقت الاستواء ^(تمت) ومثل الصلاة المذكورة في التحريم وعدم الانعقاد الصلاة للحاضر ولو بمكة بعد جاوز الخطيب على المنبر الخطبة الجمعة وان لم يشرع في الخطبة ولا سمعها المصلي ويحرم أيضا إطالة الصلاة التي شرع فيها قبل صعود الخطيب أما الداخل فلا يباح له التحية المسجد فتسن له ركعتين لكن يجب تخفيفها بأن يقتصر على الواجبات ولولم يكن صلى سنة الجمعة القبلية نواها مع التحية إذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال هذا ان لم يخش فوات تكبيرة الاحرام فان دخل آخر الخطبة وغلب على ظنه أنه إن صلى التحية فانتته تكبيرة الاحرام مع الامام فلا يصلي التحية لأنها حينئذ مكرهة تنزيها بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لكرهه الجاوس قبل التحية ولو صلاها وقد أقيمت الصلاة كانت أشد كراهة . واعلم أن من الصلاة المحرمة الصلاة في المكان أو الثوب المنسوب كل منهما وفي الحرير الخالص أو الغالب في حق الرجل والختان وجد غيره . أما اذا لم يجد غيره فلا يحرم عليه لبسه بل قد يجب وتنعقد الصلاة في هذه الأحوال الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم ولما أتم الكلام على مواقيت الصلاة شرع يتكلم على شروطها فقال :

(فصل في) بيان شروط (الصلاة) وأركانها ومبطلاتها وسننها ومكرها وهما وهي لغة الدعاء مطلقا وقيل بخير . وشرعا أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة (ولها شروط) والمراد بها ما يعم المبطلات خمسة عشر (وأركان) سبعة عشر (ومبطلات) كثيرة (وسنن) كثيرة والمطلوب منها داخل الصلاة قسمان هيأت وأبعض كما سيصرح به (ومكرها) كثيرة . واعلم ان ما شرع للصلاة ووجب في كلها فشرط أوفيهما فركن أو سن وجب بالسجود فبعض والافيهة وقد شبهوا الصلاة بالانسان فالركن كركب رأسه والشرط كحياته والبعض كأعضائه وبقية السنن كشرعه وانما أدخل المبطلات التي لا تكون الا بعد الانعقاد المطلوب تركها كترك الكلام في الشروط مع أن المبطلات عدمية والشروط وجودية إشارة إلى اتحادها في أنه لا بد من فقد الأولى ووجود الثانية فالمبطلات شروط تجوز الاحقيقة ولأن الشروط من باب المأمورات والمبطلات من باب المنهيات . ثم اعلم ان للصلاة شروط وجوب ولم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى وستأتي ان شاء الله تعالى في التتمة وشروط صحة وذكرها ها هنا وهي على ما ذكر خمسة عشر

وهي أربعة أقسام : قسم شرط لكل عبادة وهو الاسلام والتمييز والعلم بالفرضية والا يعتقد فرضا سنة . وقسم شرط للصلاة فقط وهو طهارة الحدثين وطهارة الحث وستر العورة والوقت واستقبال القبلة . وقسم شرط للنية وهو الثلاثة الأخيرة . وقسم من المبطلات لأن المطلوب تركها كعامة لأفعالها وهو ترك الكلام والأفعال والأكل والشرب وقد جعل الجميع شروطا للصلاة فقال (فأما شروطها) أي شروط صحة الصلاة سواء المفروضة والمندوبة (فخمسة عشر أحدها) أي الشروط (الاسلام) فلا تصح من الكافر لأنها عبادة تحتاج إلى نية وهو ليس من أهلها كما مر في الوضوء و(ثانيها) أي الشروط (التمييز) فلا تصح من غير المميز كطفل ومجنون لذلك و(ثالثها) أي الشروط (دخول الوقت) يقينا أو ظنا بالاجتهاد كما مرو (رابعها) أي الشروط (العلم) بكيفيةها بأن يعرف أفعالها وأقوالها وترتيبها اذ من لم يعرف ذلك ليس متمكنا من نيتها والعلم (بفرضيتها) في الجملة وكذلك كما مر في الوضوء بأن يعتقد أن الصلاة مشتملة على فرض ونفل ولم يميز الفرض من النفل فإنه يصح حيث لم يقصد بفرض معين النفلية كما سيصرح بذلك ولو تردد في فرضية صلاة مفروضة أو اعتقدها سنة لم تنعقد و(خامسها) أي الشروط (أن لا يعتقد فرضا) معينا (من فروضها سنة) فإن اعتقد ذلك بطلت صلاته وانما صح الاقتداء بمن يرى سنة الطمأنينة لأن المدار ثم بما يعتقد المأموم ولا يضر اعتقاد فرض شرطاً وعكسه و(سادسها) أي الشروط (الطهارة عن الحدث الأكبر) وهو ما أوجب الغسل (والأصغر) وهو ما أوجب الوضوء والطهارة تكون بماء أو تراب فان عجز عنهما صلى فاقد الطهورين وأعاد كما مر فان صلى بغير طهر مع وجود أحدهما عمدا عالما لم تنعقد صلاته وعليه الاثم أو ناسيا أثيب على قصده لا على فعله الا ما لا يتوقف على طهر كالكفر وكذا قراءة القرآن من غير نحو جنب فإنه يثاب على فعله أيضا وليس لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأنفه ثم ينصرف ستر على نفسه كئلا يخوض الناس فيه وكذا يسن لكل من ارتكب ما يدعوه لوقعة فيه أن يستتر نفسه لذلك كما لو نام عن صلاة الصبح فتوضأ بعد طلوع الشمس فيوهم أنه صلى الضحى و(سابعها) أي الشروط (الطهارة عن النجاسة) غير المعفو عنها (في) ظاهر (البدن) ومنه داخل الفم والأنف والعين وانما لم يجب غسل ذلك في الجنابة لان النجاسة أغلظ وخرج باطن البدن فلا يضر تنجسه و(و) في (الثوب) ومثله كل محمول له وملاق لذلك المحمول و(و) في (المكان) الذي يصلي فيه فلا تصح الصلاة مع النجاسة في واحد منها ولو ناسيا أو جاهلا وجودها أو كونها مبطله فلو صلى بها ولم يعلمها أو علمها ونسى ثم تذكر وجبت الاعادة لكل صلاة صلاها متيقنا فعلها مع تلك النجاسة بخلاف ما لو احتمل حدوثها بعده ولا تصح صلاة من يلاق بعض بدنه أو محموله من ثوبه أو غيره نجاسة في جزء من صلاته وان لم يتحرك بحركته لنسبته اليه ولا قابض طرف جبل على نجاسة وان لم يتحرك بحركته لمحله متصلا بنجس ولا يضر محاذاة النجاسة من غير اصابة لها وان تحرك بحركته كصلاة على نحو سرير تحته نجاسة أو بساط بطرفه نجاسة لعدم ملاقاته لها ونسبته اليه أو نجاسة تحاذي صدره في الركوع والسجود نعم تكره الصلاة مع محاذاتها في احدى جهاته الست بحيث يعد محاذيا لها عرفا و(ثامنها) أي الشروط (ستر العورة) عن العيون من انس وجن وملك فلا تصح الصلاة مع عدم سترها مع القدرة عليه ولو خاليا أو في ظلمة فان عجز عن تحصيل ساتر بملك أو اجارة أو غيرها صلى عاريا عند اليأس منها بلا اعادة وانما يحصل سترها في الصلاة وخارجها بما لا يصف لون البشرة بأن يمنع ادراك لونها بأن لا يعرف بياضها من سوادها في مجلس التخاطب كذا ضبطه بذلك أحمد بن موسى بن عجيل اليماني رحمه الله تعالى فيمكنه ولو مع وجود الثوب طين وحشيش وحفرة ضيقة الرأس تستر الواقف فيها وماء كدر أو غلبت خضرته . وصورة الصلاة في الماء أن يصلي على جنازة أو بالاياء أو كان يطبق الانفاس فيه لحصول المقصود بذلك ويحب الطين وما بعده لفاقد الثوب فخرج ما يصف لون البشرة كزجاج وماء صاف وثوب رقيق ولون نحو الحناء لان المقصود الست وهو لا يحصل بذلك ولا بظلمة وخيمة ضيقة لان كلامها لا يسمى ساترا عرفا ويحب الست عن أعلاه وجوانبه ويلزمه سترها خارج الصلاة ولو في الخلاء لكن

(قوله حقرة) ضيقة) ومثله الزير الكبير قال شيخنا المصنف رحمه الله تعالى في حواشيه على التحفة وانظر حينئذ كيف الركوع والسجود والظاهر أن يقال فيهما مثل ما قيل في الصلاة في الماء وهو أن تكون الصلاة صلاة الجنابة أو تكون بالاياء بأن يكون عاجزا عند الركوع والسجود أو يمكنه الخروج عنهما لا تمام الركوع والسجود مع ستر العورة وتصور الأخير مشكلا لأنه اذا كان عنده ما يستر به عورته قدمه عليهما الا ان يقال انه لم يرد ذلك اه منه

(قوله بأن كان ميلا فاكثرا أقل) هذا هو معنى قول التحفة يشترط أن يكون مقصده هو على مسافة لا يسمع منها النداء بشرطه الآتية في الجمعة قاله في نشر الاعلام ((قوله فقبلته جهة مقصده) أى يصلى اليها راكبا كان أو ماشيا ويحرم انحرافه عن صوب مقصده عمدا علما مختارا الى القبلة ومع الحرمة تبطل صلاته بالانحراف المذكور لان جهة مقصده صارت بمنزلة القبلة ويشترط ترك فعل كثير كعدو وتحريك رجل بلا حاجة وترك (٨٦) تعمد وطء نجس ولو يابس أو ان عم الطريق ولا يضرب عيايس ومعفو عنه ولا يكلف

ماش التحفظ عنه لانه يختل به خشوعه (قوله) لارا كبا في هودج أو سفينة) أى لا يتوجه صوب المقصد الراكب فيما ذكر بل ان أمكنه التوجه الى القبلة واتمام الاركان كلها أو بعضها لزمه ذلك لتيسره عليه (قوله ولا في التحريم) أى ولا يتوجه صوب مقصده بل يستقبل القبلة وقوله حيث سهل الاستقبال أى بأن كان ماشيا أو راكبا والدابة غير صعبة ولا مقطورة بأن تكون واقفة وسهل انحرافه عليها أو تحريكها أو سائر وزمامها بيده وهى ذلول

الواجب فيها ستر سواقى الرجل والأمة وما بين سرة وركبة حرة فقط الا لأدنى غرض كتبريد فيجوز كشفها ولا يجب سترها عن نفسه وحليته لكن يكره نظره لسوأتها بلا حاجة في خارج الصلاة أما فيها فممتنع فلو رأى عورة نفسه في صلاته بطلت وعورة الذكور يقينا ولو صلبا والأمة ولو مكتوبة وأم ولد ما بين السرة والركبة في الصلاة وعورة الحرة فيها وعند الأجانب ماسوى الوجه والكفين ظهرها وبطنها الى الكوعين ومثلها الخنثى والأفضل الصلاة في أحسن الثياب و(تاسعها) أى الشروط (استقبال) عين (القبلة) أى الكعبة الا في شدة الخوف وفي نفل السفر المباح وان قصر بأن كان ميلا فأكثرا لأقل لمن له مقصد معين فقبلته جهة مقصده لارا كبا في هودج أو سفينة لغيرها مسيرها ولا في التحريم حيث سهل الاستقبال ولا في ركوع الماشي وسجوده وعليه اتمامهما وجوبا والراكب لافي نحو هودج كسفينة يومئذ بهما ويكون سجوده أخفض من ركوعه ان أمكنه لتمييز عنه ويشترط لصحة الاستقبال مسامحة المصلي الكعبة بكل البدن يقيناً لمن قرب ولا حائل بينه وبينها من جبل أو بناء فان عجز عن اليقين أخذ بخبر ثقة عن علم فان فقد ولم يمكنه الاجتهاد أو كان أعمى بصر أو بصيرة والعياذ بالله تعالى قلد وجوب بصيرة ثقة عارفاً فان لم يجد صلى كيف كان وأعاد كجهتد تحير ويحرم الاجتهاد بمحاربه صلى الله عليه وسلم وكذا بمحاربه المسلمين الموثوق بها الا في التيامن والتيسار و(عاشرها) أى الشروط (ترك الكلام) فتبطل به الصلاة ولو بحرف مفهم أو حرفين وان لم يفهما عمدا مع علم التحريم وتذكر الصلاة وعدم الغلبة لا يقرآن وذكر دعاء وقراءة واجباته صلى الله عليه وسلم فتبطل بغير ذلك ولو حديثا قدسيا ونحو انجيل ومنسوخ تلاوة وان خطب به ما لا يعقل كأرض ولو لمصلحة الصلاة أو كرها و(الحادى عشر) من الشروط (ترك) تعمد زيادة ركعتين فعلى غير متبعة كزيادة ركوع أو سجود وان لم يطمئن فيه أو فعل فاحش كوثبة أو ضربة مفرطة أو تصفيقة بقصد اللعب فتبطل الصلاة بذلك لمنافاته الصلاة: وترك (الأفعال الكثيرة) المتوالية عرفا فتبطل الصلاة بها ان كانت من غير جنس أفعالها وذلك كضرب ومشي ولو كانت سهواً لأنه يقطع نظمها كالعمد الا في صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصال نحو حية فلا تبطل بالأفعال الكثيرة حينئذ مرجع الكثرة والقلة العرف فالكثير عرفا كثلث خطوات أو ضربات وثلاث مضغبات وكخطوة واحدة مع نية الثلاث ولأنه فلا تبطل الصلاة بالفعل القليل كخطوة أو خطوتين أو حكة أو حكتين ولا بالكثير المتفرق بحيث يعد كل منقطعاً عما قبله بأن يكون بين الفعل وما بعده قدر الطمأنينة فان لم يستقر العضو عقب الحركة فالفعل متوال والافلا ولو شك في فعل أقليل هو أم كثير فلا بطلان وذهاب اليد وعودها على التوالي مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها على محل الحك أى ان توالى والافكل مرة و(الثاني عشر) من الشروط (ترك) المفطر فتبطل مع التعمد وعلم التحريم بوصول مفطر جوفه وان قل ولم يؤكل ولو كعدو دخل في نحو أنه وترك نحو (الأكل والشرب) أى ايصاله غينا لجوفه ولو سهواً أو جهلا أو كرها وان لم يفطر بذلك لاشعاره بالاعراض عنها ولو ان لها هيئة تذكره بها بخلاف الصوم فان أكل قليلا عرفا ولا يتقيد ذلك بنحو السمسمة وهوناس أو جاهل عنده أو مغلوب كأن نزلت نخامة لحد الظاهر وعجز عن مجها أو جرى ريقه بطعام بين أسنانه وقد عجز عن تمييزه وجهه فلا تبطل صلاته في جميع

ذلك

أما لو لم يسهل بأن تكون صعبة أو مقطورة ولم يسهل انحرافه عليها فلا يلزمه توجه للشقة وخرج بالتحريم غيره فلا يلزم الراكب الاستقبال فيه وان سهل الا ان كان في نحو هودج كما مر آنفاً * (قوله ولا في ركوع الماشي وسجوده) أى ولا يتوجه لمقصده أيضا فيهما بل عليه أن يستقبل فيهما * والحاصل أن الماشي يستقبل في أربعة أركان الاحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين كما أنه لا يمشي الا في أربعة القيام والاعتدال والتشهد والسلام وقوله وعليه أى الماشي اتمامها وجوبا لسهولة ذلك عليه فلا يومئذ بهما

ذلك للعذر نعم تبطل ثلاث مضغبات توالى ولو ناسيا أو جاهلا كما مر و(الثالث عشر) من الشروط (ان لا يمضي ركن قولى) كالفاتحة أو فعلى كالاعتدال (مع الشك في) صحة (نية التحريم) بأن تردد في أصل النية هل نوى أولا أو في بعض جزء من أجزائها أو في شرط من شروطها أو هل نوى ظهرا أو عصرا ومثل الشك فيها الشك في تكبيرة التحريم (أو يطول) عرفا (زمن الشك) أى التردد فيما ذكر وطوله بأن يسع ركنا وقصره بأن لا يسعه كأن خطر له خاطر وزال سريعا أو لم يعد ما قرأه مع الشك وان لم يمض معه ركن ولا طال زمنه فتبطل صلاته بذلك مع ندوره وتقصيره بترك التذكر فخرج بما ذكر ما لو تذكر قبل مضى ركن أو قبل طول الزمن أو أعاد ما قرأه في حال الشك فان صلاته لا تبطل لكثرة عروض مثل ذلك وخرج بتعبيره بالشك ما لو ظن أنه في صلاة أخرى فانه تصح صلاته وان أعاد مع ذلك سواء كان في فرض فظن أنه في نفل أو عكسه * وحاصل ما تقرر بطلان الصلاة بأحد ثلاثة أشياء بمضي ركن مطلقا سواء طال زمن الشك أم لا أو بطول زمن الشك وان لم يتم معه ركن أو بعدم إعادة ما قرأه في حال الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض ركن وتصح فيها اذا تذكر قبل إتيانه بركن أو قبل طول الزمن وأعاد ما قرأه في حالة الشك و(الرابع عشر) من الشروط (ان لا ينوي قطع الصلاة) حالا أو بعد مضى ركعة مثلا كأن نوى في الركعة الأولى الخروج منها في الركعة الثانية أو نوى أن يخرج منها الى صلاة أخرى في غير ما يأتي الاعذر كسهو وخرج بنية قطعها نية الفعل المبطل فلا تبطل بها حتى يشرع فيه إذ لا ينفي ذلك النية و(الخامس عشر) من الشروط (أن لا يعلق قطعها) أى الصلاة (على شيء) أى بحصوله وان لم يحصل وان كان محالا عاديا كعود السماء وعدم قطع السكين لا عقليا كاحياء الموتى والفرق أن الأول قد ينفي الجزم لامكان وقوعه بخلاف الثاني وهذا في التعليق القلبى أما اللفظى فتبطل مطلقا سواء كان عاديا أو عقليا السكن قد علم محامر في قوله عاشرها ترك الكلام (أو يتردد في قطعها) أى الصلاة بأن يطرق أشك مناقض للجزم ولا عبرة بما يجرى في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان ذلك مما ابتلى به الموسوسون وهو قهرى فلا مؤاخذة به * واعلم أنه يراد من الشروط على ما ذكره أن لا يصرف الفرض أو النفل بالنية الى غيره من نفل وفرض آخر لمنافاة الصلاة فتبطل ولا تحصل المنوية نعم يغفر ذلك للعذر كمنفرد رأى جماعة مشروعة فانه يندب له أن يقلب فرضه الحاضر لا الفائت نفلا مطلقا بشرط * الأول أن يكون منفردا فلو كان في جماعة لا يجوز له قلبها نفلا والدخول في جماعة أخرى أمال ونقل نفسه الى الأخرى من غير قلب فانه يجوز من غير كراهة ان كان بعذر والا كره * الثاني أن يرى جماعة يصلى معهم فلو لم يرها حرم القلب * الثالث أن تكون الجماعة مشروعة أى مطلوبة فلو لم تكن مشروعة كالأكل كان يصلى الظهر فوجد من يصلى العصر فلا يجوز له القلب كما ذكره في المجموع * الرابع أن لا يكون الامام ممن يكره الاقتداء به لبدة أو غيرها كمخالفة في المذهب فان كان كذلك لم يندب القلب بل يكره * الخامس أن يكون في ثلاثية أو رباعية فلو كان في ثنائية لم يندب القلب بل يباح * السادس أن لا يقوم لثالثة فلاقام لها لم يندب القلب بل يباح كالذى قبله * السابع أن يتسع الوقت بأن يتحقق اتمامها فيه فلو استأنفها فان علم وقوع بعضها خارجا أو شك في ذلك حرم القلب فعلم ما تقرر أن القلب تعتريه الأحكام الخمسة ماعدا الوجوب (تبصرة) قد وعدنا فيما تقدم أن نذكر شروط وجوب الصلاة فلنذكرها على سبيل الاختصار تنميا للفائدة فنقول شروط وجوبها أربعة : الأول الاسلام فلا تجب على كافر أصلى حرييا كان أو ذميا بمعنى أنه لا يطالب بقضاءها بعد اسلامه ترغيبا له في الاسلام فلو قضاه انعدق قضاؤها كإرجائه السيوطى والخطيب رحمهما الله تعالى وأما قبل اسلامه فهو مطالب من الله بأدائها لانه مكلف بها كسائر الفروع المجمع عليها أى مخاطب بها وجوباً بالواجب وندباً بالمندوب ومخاطب بأداء ما ذكر خطاب عقاب عليه بخصوصه في الآخرة فالكفر مانع من الصحة وليس بعذر وأما المرتد فتجب عليه وجوب تكليف أى طلب فيطالب بها في الدنيا وادامات على كفره عوقب على تركها وعليه القضاء اذا أسلم تغليظا عليه ولانه التزمها بالاسلام ومثله المعتدى بالسكرك فعليه القضاء اذا أفاق * الثاني البلوغ فلا تجب على صبي لكن يجب على ولي المميز ان

بأمره السبع ويضر به على تركها العشر ومثلها في ذلك الصوم أن أطاقه وسائر الشرائع المجمع عليها ولو سنة
كالسواك وحضور الجماعات وعليه نهي عن المحرمات وأجرة تعليمه في ماله ثم في مال من عليه انفاقه من أبيه وإن علا
ثم أمه وإن علت والصبي كالصبي فيما ذكر من الأمر والضرب ولا يسقط الطلب عن الأولياء إلا بباوع كل منهما
رشيدا * الثالث العقل فلا تجب على مجنون ومثله الغمى عليه وسكران لم يتعد * الرابع النقاء من نحو الحيض
فلا تجب على الحائض والنفساء وسقوطها عنهما عزيمة فيسكنه قضاءهما أو يحرم قولان لأصحابنا رحمهم الله تعالى
جرت على الأول منهما ما جمع متقدمون واعتمده الرمي رحمه الله تعالى في النهاية والخطيب رحمه الله تعالى في المغني وجرى
على الثاني البيضاوي وابن الصلاح والنووي رحمهم الله تعالى واعتمده ابن حجر رحمه الله تعالى في التحفة وشرحي
الارشاد قال بل جزم به الشارح يعني المحلى المحقق رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع وسقوطها عن نحو المجنون
رخصة فيسن له القضاء * واعلم أنه لو زال مانع الوجوب كأن أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو الصبية أو أفاق المجنون
أو الغمى عليه أو طهرت الحائض أو النفساء قبل خروج الوقت ولو بقدر ما يسع تكبيرة التحريم وجب قضاء صلاة
ذلك الوقت بشرط دوام السلامة من الموانع قدر ما يسع الطهارة وكذا يجب قضاء ما قبلها إن جمعت معها كالظهر مع
العصر والمغرب مع العشاء بشرط بقاء السلامة من الموانع قدر الفرضين والطهارة بخلاف ما لا يجمع معها كالعشاء
مع الصبح وهي مع الظهر والعصر مع المغرب ولو طرأ المانع أول الوقت أو أثناءه واستغرق باقيه وجب القضاء للصلاة
بعد زواله إن كان قد مضى قدر الفرض مع الظهر وإن لم يمكن تقديمه كتميمه وظهر سلس لأنه أدرك من وقتها ما يمكن
فيه فعلها فلا يسقط بما طرأ بعده بخلاف الظهر الذي يمكن تقديمه كتميمه وظهر سلس لأنه أدرك من وقتها ما يمكن
فقط لا مكان تقديم الظهر ولا تجب هنا الثانية وإن اتسع لها وقت الحلو من الأولى والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى
الكلام على شروط الصلاة شرع بتكلم على أركانها فقال (وأما أركانها) أي أجزاء الصلاة التي تتركب منها حقيقتها
(فسبعة عشر) يجعل الطمأنينة في محالها الأربعة الآتية أركاناً والأكثر من على أنها ثلاثة عشر يجعل الطمأنينة
في محالها الأربعة هيئة تابعة لها والأركان المذكورة قسمان قولي وهو خمسة: التكبيرة والفاتحة والتشهد والصلاة
على النبي ﷺ بعده والتسليم الأولى. وفعلية وهو ثمانية: النية لأفعال قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود
والجلوس بين السجدين والجلوس في التشهد الأخير والترتيب (أحدها) أي الأركان (النية) لما مر في الوضوء
ولما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: تعودوا الخير فأنما الخير بالعادة وحافظوا على نياتكم في الصلاة
رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح (و) اعلم أنه (يجب فيها) أي النية (قصد) لفعل الصلاة لتمييز عن بقية الأفعال
فلا يكفي إحضارها في الذهن مع الغفلة عن قصد فعلها لأنه المطلوب وإنما يكون قصد الفعل فقط (في نفل مطلق) وهو
ما لا يتقيد بوقت ولا سبب لأنه أدنى درجاتها فإذا قصد فعلها وجب حصوله وألحق به كل ما يندرج في غيره من النفل فلا
يجب فيه التعيين بالنية لسقوط طلبه بل لحيازة ثوابه كتحية مسجد وسنة إحرام أو استخارة وسنة وضوء وطواف
وغيرها ولا يشترط نية النافلة لأن النافلة ملازمة له بخلاف الفرضية فإنها غير ملازمة لنحو الظهر لأنها قد تكون فرضاً
وقد لا تكون فرضاً كالعادة (و) يجب قصد (مع تعيين) للوقت أو للسبب (في نفل) (ذي وقت) كالراتب التي
قبل الفرائض وبعدها وذی (سبب) كالاستسقاء وإنما وجب التعيين لتمييز من غيرها من بقية الصلوات ويحصل
التعيين إما بما اشتهر به كالترأف والضحى والوتر سواء الواحدة والزائدة عليها أو بالإضافة كعيد الفطر والأضحية
وخسوف القمر أو الشمس وسنة الظهر قبلية أو البعدية وكذا كل ماله رتبة قبلية وبعديّة كالغرب والعشاء فلا
يكفي سنة العيد ولا سنة الكسوف ولا سنة الظهر فقط بخلاف سنة العصر أو الصبح لأنه ليس لكل منهما الا قبلية فقط
(و) يجب قصد وتعيين من ظهر أو غيره (مع نية فرضية) أي ملاحظتها وقصدها فيلاحظ ويقصد كون الصلاة
فرضاً (في فرض) لتمييز عن النفل ولو فرض كفاية كصلاة الجنازة أو قضاء كالفاتحة ونشأ لكن يقوم مقام نية
الفرضية فيه نية النذر أو إعادة لتحكي الأصلية ويؤخذ من هذا التعليل وجوب نية الفرضية على الصبي

لتحكي صلاته الفرض أصالة ويؤيده وجوب القيام عليه ولو نظر والكونها نفل في حقه لم يوجبوه وهذا ما اعتمده
ابن حجر رحمه الله تعالى في التحفة وغيرها وكذا شيخ الإسلام والشهاب الرمي رحمهم الله تعالى واعتمداً لجمال الرمي
والخطيب الزبدي وغيرهم رحمهم الله تعالى خلاف ذلك فقالوا لا تجب نية الفرضية على الصبي ومثال النية التي تشمل
قصد الفعل والتعيين والفرضية أصلي فرض الظهر مثلاً أو الظهر فرضاً فلا يكفي نية فرض الوقت ولو رأى الإمام يصلي
العصر فظن أنه يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لأنه ظهر يومه
ويستحب ذكر عدد الركعات فإن أخطأ فيه عمداً بطلت والا فلا والاضافة إلى الله تعالى والاستقبال والتسليم بالنوى
قبل التكبير ليساعداً اللسان القلب واستصحاب النية كالمس في الوضوء والأداء أو القضاء ولو في النفل لتمييز عن
غيرها ويصح كل منهما بنية الآخر إن عذر بنحو غيم أو قصد المعنى الغوي إذ كل يطلق على الآخرة بخلاف ماله
نواه مع علمه بخلافه وقصد المعنى الشرعي فإنه لا يصح لتلاعبه (ثانيها) أي الأركان (تكبيرة الاحرام) سميت بذلك
لتحریمها ما كان حلالاً قبلها وجعلت فاتحة الصلاة ليستحضر المصلّي معناها الدال على عظمة من يتبها لخدمته حتى يتم
له الهيبة والخشوع ومن ثم يذكرها ليدوم استصحاب ذنك في جميع صلاته أداً لروح ولا كمال لها بدونهما
حالة كون التكبيرة (مقرونة بالنية) المشتمة على جميع ما يعتبر فيها من قصد الفعل أو والتعيين أو والفرضية والقصر
في حق المسافر والإمامة أو المأمومية في الجمعة وذلك بأن يستحضر قبيل التكبير في ذهنه ذات الصلاة تفصيلاً وما يجب
التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده مقارناً للتكبير من ابتدائه إلى انتهائه وما ذكر هو
الاستحضار الحقيقي والمقارنة الحقيقية ونزع في هذا إمام الحرمين رحمه الله تعالى وقال أنه لا تحويه القدرة البشرية
واختار الاكتفاء بالاستحضار العرفي والمقارنة العرفية وذلك بأن يستحضر في ذهنه هيئة الصلاة أجمالاً مع ما يجب
التعرض له مما مروى بقرنه بجزء من التكبير وهو العمد كافي الإعانة للمصنف رحمه الله تعالى وغيرها قال بعضهم
واحذر أن يستفرك الشيطان بشؤم الوسواس فإذا عرض لك بطلب المحال أو ماله في طوفك له قوة بحال فقل عما
قالوه للتسهيل الذي قال به الغزالي وإمامه الجليل واختاره في المجموع والتفنيح وذلك لقوله تعالى «وما جعل عليكم
في الدين من حرج» * واعلم أن شرط تكبيرة الاحرام في فرض قادر على القيام وقوعها بعد الاستقبال من قيام
ولفظها الله أكبر ويتعين هذا اللفظ على القادر على النطق به ويجزئ الله أكبر والله الجليل أكبر أما العاجز فيترجم
عنه وجوباً بأي لغة شاء ولا يعدل له كآخر وعليه التعلم ما أمكنه ويجب أن يسمع نفسه التكبيرة ككل ركن قولي
ويسن جزم الرأى ورفع اليدين كما يأتي في السنن مع كشفهما حذو منكبيه مع جميع التكبيرة بأن يكون محاذياً
بأبهاميه شحمة أذنيه وبأطراف أصابعه أعلى أذنيه ويظهر راحتيه منكبيه مع جعل يدهما إلى القبلة وإمالة
أطراف الأصابع شيئاً قليلاً إليها كما جرى عليه في المغني والنهاية وخالف في ذلك ابن حجر رحمه الله تعالى فقال في المنهج
القول لا يعمل أطرافها نحو القبلة وعلى ذلك جرى أيضاً في شرحي الارشاد والعباب وتفرجها تفرجاً وسطاً حالة
الرفع ليكون لكل عضو استقلال بالعبادة ويتبدى رفع اليدين مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه فابتدأوها
معاً وانتهأوها كذلك فإذا فرغ من تكبيرة التحريم وضع يديه تحت صدره وفوق سترته مائل إلى جهة يساره لأن
القلب في جهة اليسار وكيفيته الفضلى أن يقبض بيمين كوع يسار وبعض ساعدها ورسغها لا يتابع ونظر موضع
سجوده في جميع صلاته الاعتدال في تشهد الله فينظر ندياً كافي خبر صحيح مسبوحة وأن يقرأ دعاء الاستفتاح
بعد تحريم غير جنازة من فرض أو نفل. أما الصلاة على الجنازة ولو على قبر أو غائب فلا يستحب فيها. وورد في دعاء
الاستفتاح أدعية كثيرة مشهورة منها الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً ومنها الحمد لله حمداً
كثيراً طيباً مباركاً فيه وغير ذلك وأفضلها وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من
المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وبأيها افتتح
حصل أصل السنة لكن الأخير أفضل ويسن للمؤمن سماع قراءة إمامه الأسراع بالافتتاح والإمام الاقتصار على

الآخر الا ان أم بمسجد غير مطروق بمحضور بن رضوا بالتطويل ولم يطرأ غيرهم ولا تعلق بغيرهم حق كأجراء وأرقاء ومتزوجات فيز يد كلنفر من الله أكبر ككيرا الى آخره وغيره مما هو مذكور في الموطولات ويقوت ندب دعاء الافتتاح بالشروع في التعوذ أو القراءة ولوسهوا قال ابن قاسم العبادي رحمه الله تعالى بخلاف ما اذا أراد فسبق لسانه الى التعوذ فيما يظهر فانه لا يقوت ويجلس المسبوق مع الامام لفوات محله لا بتأمينه معه ويسن التعوذ سرا ولو في صلاة الجنازة ولو في الجهرية قبل القراءة في كل ركعة * واعلم أن بعض هذه السنن ستأتي في كلامه في مبحث الهيات وانما أتيت بها هنا وكذا عند كل ركن تعجلا للفائدة * و (ثالثا) أي الاركان (القيام) من أول التحريم اجماعا في الفرض ولو مندورا أو كفاية أو على صورة الفرض كصلاة صبي ومعدة (للقادر عليه) ولو بمعين ولو بأجرة فضلت عما يعتبر في الفطرة أو بعكازة أطاق القيام عليها وشرطه الاعتماد على قدميه أو أحدهما ونصب فقاره الذي هو عظام الظهر التي هي مفصله فان عجز عنه فعد كيف شاء ولكن افترشه أفضل من تر بعه فان عجز عن القعود صلى مضطجعا وهو على الجنب الأيمن أفضل ويكره على الأيسر بالاعذر فان عجز استلقى ورفع رأسه بشيء أو مأبرأسه للركوع والسجود وللشجود أكثر قدر امكانه فان عجز أو مأبطرفه فان عجز أخرى أفعال الصلاة على قلبه وجوبه في الواجب وندب في المندوب ولا تسقط الصلاة عنه مادام عقله ثابتا والقادر على القيام التنفل قاعدا وكذا مضطجعا ولا يوجب عيها فلا يجوز لعدم وروده * و (رابعها) أي الاركان (قراءة الفاتحة) في الفرض والنفل وتعين في كل قيام من قيامات الكسوف الأربعة وكل ركعة من ركعات بقية الصلوات سواء الامام والمأموم والمنفرد نعم المسبوق بجميعها أو ببعضها يتحملها عنه امامه كالأب أو بعضا ان كان أهلا للتحمل سواء في السرية والجهرية حفظا أو تلقينا أو نظرا في المصحف أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج في ظلمة وتوقفت قراءة الفاتحة عليه وشرط الفاتحة أحد عشر أن يسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا لفظ وأن يرتب القراءة وأن يواليها وأن يراعي حروفها وتشديداتها الأربع عشرة وأن لا يلحن لحنا يغير المعنى وأن لا يقرأ بقراءة شاذة مغيرة للمعنى وأن لا يبدل لفظا بلفظ آخر وأن يقرأ كل آياتها ومنها البسملة وأن يقرأها بالعربية ولا يترجم عنها لفوات الاعجاز فيها ومثلها بديلها ان كان قرآن بخلاف ما لو كان ذكر أو دعاء فيترجم عنه عند العجز عن العربية وأن يوقعها كلها في القيام أو بدله وان لا يصرفها لغير الصلاة فلو نوى بها نحو ولي وجبت اعادتها بخلاف ما لو شرك فان جهل الفاتحة كلها بأن عجز عنها في الوقت لنحو ضيقه أو ببلادة أو عدم معلم أو مصحف أو لوعارية أو بأجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة أو سراج في ظلمة أتى بدلها بسبع آيات من بقية القرآن ولو متفرقة ثم ان عجز عن القرآن بأن كان لا يحسن شيئا منه فالواجب سبعة أنواع من ذكر أو دعاء ويعتبر في البديل أن لا ينقص عن حروفها وهي مائة وخمسة وخمسون حرفا بقراءة ملك بالألف أو مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك فان لم يحسن شيئا وقف قدرها ولا يترجم عنها كما علمت ومثلها في تحريم الترجمة سائر القرآن عندنا معاشر الشافعية كالجمهور من العلماء رحمهم الله تعالى وخالف في ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه فأجاز قراءة القرآن بغير العربية ومن باب أولى ترجمته به مستدلا بقوله تعالى «وانه لفي زبر الأولين» أي كتبهم قال لان القرآن مضمن في الكتب السابقة وهي بغير اللفظ العربي أفاده ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتاوى الحديثة وغيره وفي ذلك فسخة عظيمة للأعاجم الذين يفسرون القرآن بلغتهم اذا قلده ويسن بعد الفراغ من الفاتحة التأمين ومع تأمين امامه اذا اتفق له ذلك في الجهرية أولى لخبر «اذا أمن الامام فأمنوا» والافعه به والجهر به للامام والمأموم والمنفرد في الجهرية ويسن السكوت بين التحريم والافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين آخرها والركوع ليميز آمين عن القراءة فان لم يقرأ سورة فيبين آمين والركوع وكل هذه السكتات بقدر سبحان الله الاتي بين آمين والسورة فيطوئها الامام ندبا في الجهرية بقدر الفاتحة التي يقرأها المأموم ويسن قراءة سورة في سرية وجهه لئلا يلام ومنفرد ومأموم لم يسمع بعد الفاتحة الا في الثالثة والرابعة وسيا في ان شاء الله تعالى تفصيل ذلك في السنن * و (خامسها) أي الاركان

(الركوع) للكتاب والسنة واجماع الأمة وأقله للقائم أن ينحني بلا انحناس حتى تنال راحته ركبته وأكمله تكبيره لمويه رافعا يديه حذو منكبيه كما في تكبيرة الاحرام وتسوية ظهره وعنقه حتى يصير كالصفحة الواحدة ونصب ساقيه ونخذه وان يثني ركبته وان يفرق بينهما بقدر شبر وأن يأخذهما بيديه وأن توجه أصابع يديه للقبلة مفرقة ويسن مجافاة الذكركر المحقق ولو صبيا عضديه عن جنبه ويرفع بطنه عن نخذه فيه وفي السجود ويسن التسبيح فيه بأن يقول سبحان رب العظيم وبحمده وأقله مرة وأكثره إحدى عشرة ودونه تسع فسبع فخميس وأدنى كاله ثلاث ولا يزيد عليها الا امام من مر في الافتتاح فيز يد كلنفر بعد الأكثر اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وغي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين والايان باللهم الى آخره مع ثلاث من التسبيح أفضل من مجرد أكمل التسبيح وبمثله يقال في السجود ويسن فيه كالسجود زيادة سبحانك ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي بسبح قدوس رب الملائكة والروح وتكره القراءة في غير القيام للنهي عنها ما لم يقصد بها الذكركر وحده ويشترط أن لا يقصد بالمهوى اليه غيره فقط بأن يقصد الركوع وحده أو يطلق فلا يشترط قصد الركن نفسه وهذا الشرط عام في كل الأركان ويعبر عنه بعدم الصارف فلو هوى لنحو سجود تلاوة فجعله عند بلوغه حد الركا كركوعا لم يكفه * و (سادسها) أي الاركان (الطمأنينة فيه) أي الركوع وأقلها أن تستقر أعضاؤه راكعا بحيث ينفصل رقبته عن هويته * و (سابعها) أي الاركان (الاعتدال) ولو في النفل ويتحقق بأن يعود بعد الركوع الى ما كان عليه قبله من قيام أو قعود أو المكن فيمن لم يطبق انتصابا ولو شك في اتعانه عاد اليه غير المأموم غورا وجوبا والابطلت صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام امامه ويسن عند ابتداء رفع رأسه للاعتدال أن يقول مع رفع يده سمع الله لمن حمده كما يأتي فاذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعدو يز يد المنفرد وامام من مر أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد . ويسن لامام ومنفرد ومأموم لم يسمع قنوت امامه القنوت في اعتدال ثانية الصبح وركعة وتر النصف الثاني من رمضان بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شيء بعد . ويحصل أصل سنة بآية فيها دعاء ان قصده وحده لكرهه القراءة في غير القيام كما مر بدعاء ولو بدنيوي وغير مأثور ويشترط في بدله كونه دعاء وثناء كاللهم اغفر لي يا غفور . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . وأفضله اللهم اهدني فيمن هديت . وعافني فيمن عافيت . وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت . فلك الحمد على ما قضيت . أستغفرك وأتوب اليك . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم . يأتي الامام فيه بلفظ الجمع ويسن رفع اليدين مكشوفتين في القنوت وجعل بطنهما لجهة السماء عند طلب تحصيل الخير وظهرهما لجهة طلب رفع شر قد وقع وهكذا سائر الأدعية . ولا يسن مسح الوجه عقب الدعاء في الصلاة بل الاولى تركه بخلافه خارجا فيسن مسح الوجه لا الصدر ولو خارجا والجهر به للامام وتأمين المأموم للدعاء منه للاتباع ومنه الصلاة على النبي ﷺ وآله وصحبه نعم الاكمل أن يشاركهم يؤمن بعدهما ويشاركهم في الثناء سرا وهو من فانك تقضي . واعلم أنه يجب في الاعتدال وفي الجلوس بين السجدين عدم التطويل لانهما شرعا للفصل لالتفاتهما فكانا قصيرين فلا يجوز تطويلهما بغير الذكركر الوارد فيهما * و (ثامنها) أي الاركان (الطمأنينة فيه) أي الاعتدال * و (تاسعها) أي الاركان (السجود مرتين) في كل ركعة وكر دون غيره لأنه أبلغ في التواضع ولان الشارع أخبرنا بأن الدعاء يستجاب فيه فشرع الثاني شكرا لله تعالى على هذه النعمة . وأقله أن يضع بعض بشرة جبهته أو بعض شعرها على مصلاه وبعضا من كل من كفيه وركبته وقدميه فيجب استقرار بعض هذه الأعضاء السبعة في آن واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع البعض الآخر لم يكف ويوجب ارتفاع أسافله على أعاليه والتحمل بجمهته فقط على مصلاه بأن ينال نقل رأسه وعنقه بحيث لو سجد على نحو قطن لا نكس وظهر أثره

(قوله ولا يسن

مسح الوجه عقب

الدعاء في الصلاة

بل الاولى تركه

بخلافه خارجا

أي فان مسح

الوجه بيديه عقب

الدعاء مندوب

وحكمته الافاضة

لما حصل له من

البركة على وجهه

ومن هنا اختار

ولي الله تعالى أحمد

ابن موسى بن

عجيل نفعنا الله

تعالى به استحباب

مسح الوجه بهما

في الصلاة مراعاة

لحيازة هذه

الفضيلة . قاله في

نشر الاعلام اه

منه

على يده لو فرضت تحته . أما غير الجهة من بقية الأعضاء السبعة فيسن فيه التحامل لأن الجهة هي المقصود الأعظم ولذا وجب كشفها والايحاء بها عند تعذر وضعها دون البقية ويجب أيضا عدم السجود على شيء محمول له متصل به يتحرك بحركته وخرج بذلك ما هو في حكم الانفصل عنه عرفا كعود أو منديل بيده فيصح سجوده عليه مع الكراهة ولو كان بحمل سجوده تراب أو ورقة أو نحو ذلك فالتصق بجبهته وصار حائلا لا يصح السجود الثاني حتى ينحيه ولو كان بجبهته جرح أو نحوه وعليه عصاة وشق عليه نزعهما صح السجود عليها ولا تنزله الاعادة . وأكمله أن يصبر لهُويه بل ارفع يديه ويضع ركبتيه أولا ويسن التفريق بينهما بشر ثم كفيه ثم جبهته وأنفه معا ويسن في الأنف أن يكون مكشوفاً ووضع الكفين حذو المنكبين وضم الأصابع منشورة نحو القبلة كافي الركوع ونصب القدمين وكشفهما حيث لا خف وإبرازهما عن ثوبه وتوجيه أصابعهما للقبلة والاعتماد على بطونهما ويسبح فيه بأن يقول سبحان ربّي الأعلى ويسن زيادة و بحمده نظير ما مر في الركوع من أن أقله مرة وأكثره إحدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ولا يزيد عليها إلا امام من مرّ فيزيد كالمنفرد بعد الأكثر سبحانك ربنا وبحمدك . اللهم اغفر لي سبوح قدوس رب الملائكة والروح . اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ويسن اجتهد منفرد وإمام من مروءاً موم طول امامته في الدعاء في سجوده سبياً بالثبوت (عاشرها) أي الأركان (الطمانينة فيه) أي السجود (و) (الحادي عشر) من الأركان (الجالوس بين السجدين) ولو في نفل نظير ما مر في الاعتدال ويسن فيه بعد أن يرفع رأسه من السجود مكبرا من غير رفع يديه الافتراش الآتي ووضع يديه على فخذه قرىبا من ركبته بحيث تسامت رؤوس أصابعهما الركبتين ونشر أصابعهما وضمهما موجهة للقبلة كالسجود فالتأرب اغفر لي وارحمي واجبرني وارفعني ولرزقي واهدني وعافني واعف عني ويزيد منفرد وإمام من مرّ بهبلى قلبا تقيا نقيما من الشرك برياً لا كافرا ولا شقيا رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ويسن لكل مصل ولو قويا أو في نفل أن يجلس مفترشا جلسة خفيفة للاستراحة ويجعل يديه على فخذه فيأخذ فيكون قدراً أقل الجالوس بين السجدين بعد كل سجدة ثانية يقوم عنها إلا بعد سجود التلاوة والاعتماد على يديه ببطن كفيه مبسوطتين على الأرض عند القيام من سجود أو جالوس تشهد أو استراحة لأنه أعون وأشبه بالتواضع ورفع اليدين عند النهوض من التشهد الأول كما مر في التحريم وما بعده من الركوع والرفع منه وسياق أن شاء الله تعالى في كلام المصنف (و) (الثاني عشر) من الأركان (الطمانينة فيه) أي الجالوس بين السجدين (و) (الثالث عشر) من الأركان (التشهد الأخير) أي الذي يعقبه السلام وتسميته بذلك من باب إطلاق الجزء وهو الشهادتان على الكل ويسن في الجالوس فيه التورك الآتي إلا من عليه سجود التهو ولم يرد تركه بأن قصد فعله أو أطلق فيفتش ومثله السبوق ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى في الجالوس للتشهد وغيره من سائر الجلوسات ويسن في اليسرى كون أصابعها مبسوطة مضمومة وكونه محاذيا برؤوسها في الركبة ووضع اليد اليمنى على طرف الركبة اليمنى وأن يقبض في جالوس التشهدين أصابعها إلا المسبحة فيرسلها ممدودة ويضع رأس الإبهام تحتها كعاقدا ثلاث وخمسين ويسن رفعها عند أول قوله لا اله الا الله منحنية قليلا ثلاثا تخرج عن سمت القبلة بالاتحرك لها عند رفعها وأن لا يجاوز بصره إشارته حالة رفع المسبحة في التشهد والنظر في باقيها إلى محل سجوده كما يأتي أن شاء الله تعالى . وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويشترط موالاته وأن يكون بالعربية . وبقية شروط الفاتحة شروط هنا أيضا . وأكمل التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله والأولى الاتيان بالسيادة سلوكا للأدب (و) (الرابع عشر) من الأركان (القعود) على القادر (فيه) أي التشهد الأخير لأنه محل فتيحه في الوجوب باتفاق من أوجه . أما التشهد الأول وقعوده فمما استثنى لجبرهما

(قوله بالاتحرك لها عند رفعها) أي للاتباع فيكره تحريكها لأنه قد يذهب الخشوع ولا تبطل به الصلاة وحملوا ما صح من تحريكها على أن المراد به مطلق الرفع لا تكرير تحريكها جمعا بين الحديثين على أن في التحريك قولاً بأنه حرام مبطل للصلاة فمراعاته أولى وأما خبر تحريك الأصابع في الصلاة مذكرة للشيطان أي منفردة لضعيف قاله في نشر الاعلام اه منه

بالسجود كما سيأتي أن شاء الله تعالى (و) (الخامس عشر) من الأركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد فلا يجزى قبله (فيه) أي في القعود الأخير ويسن فيه وقيل يجب الصلاة على الآل . أما التشهد الأول فلا تسن فيه لبنائه على التخفيف فالملائم له عدم الاتيان بالصلاة على الآل فيه . وأقل الصلاة على النبي (عليه السلام) وآله اللهم صل على محمد وآله . وأكملها اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ولا بأس بزيادة سيدنا بل في النهاية أنه يسن أي مراعاة للأدب وينبغي زيادتها مع إبراهيم أيضا وقد تقدم في الخطبة أن الأولى والآل كمال الاتيان بلفظ السيادة ولو في الحديث الوارد عنه (عليه السلام) وأن لم تذكر فيه فارجع إليها إن شئت . ويسن الدعاء بعد التشهد والصلاة ولو للإمام بما شاء من ديني أو دنيوي وبالأول أولى وبالمأثور أفضل وأفضل اللهم أني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن شرفنة المسيح الدجال اللهم أني أعوذ بك من المغرم والمأثم . ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ومنه يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ومنه اللهم أني ظلمت نفسي ظلما كبيرا كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم . ويكره الجهر بالتشهد والصلاة على النبي (عليه السلام) والدعاء (و) (السادس عشر) من الأركان (التسليم الأولى) لخبر تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وأقلها السلام عليكم وأكملها أن يزيد ورحمة الله للاتباع واختار كثيرون زيادته وبركاته لثبوتها من طرق عديدة واعتمده ابن حجر رحمه الله تعالى في الجناز كما سنبيه عليه ثم إن شاء الله تعالى . ويجب إيقاع السلام إلى انتهاء معيكم حال القعود أو بدله وصدره للقبلة . والمعنى فيه أنه كان مشغولا عن الناس ثم أقبل عليهم كعائب حضروا ويسن تسليمه ثانية كما سيأتي أن شاء الله تعالى في كلامه والابتداء بالسلام فيهما مستقبل القبلة بوجهه أما بصدرة فيجب كما مر فإن لم يستقبل بصدرة في الأولى حرم عليه وبطلت أو في الثانية حرم عليه ولم تبطل والاتفات في التسليمتين عينا وشا لا بحيث يرى خده الأيمن في الأولى والأيسر في الثانية ناويا بالتسليم الأولى نية الخروج من الصلاة رعاية للقول بوجوبها مقرونة بأول السلام فإن قدمها على التسليم الأولى بطلت صلاته اتفاقا أو بعدها بطلت على القول بوجوبها وفاته السنة على القول بالنسب وهو المعتمد . ويندب لكل مصل أن ينوي السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه من امام وغيره ومن ملائكة ومؤمني انس وجن إلى منقطع الأرض وينوي ذلك على من عن يمينه بالأولى وعلى من عن يساره بالثانية وعلى من أمامه وخلفه بأيها شاء والأولى الأولى (و) (السابع عشر) من الأركان (الترتيب) بين أركان الصلاة على الوجه الذي ذكر في عدها والله سبحانه وتعالى أعلم (و) (الساكن) الكلام على أركان الصلاة شرع يتكلم على مبطلاتها فقال (وأما ما يبطل الصلاة فهو) محصور في شيئين (ترك شرط) ولو بعضه (من الشروط) المتقدمة كترك استقبال القبلة والطهارة وستر العورة مع القدرة عليه وانما تبطل بذلك لاشحالة حصول المشروط بدون شرط من شروطه (أو ترك ركن) ولو بعضه (من الأركان المأمورة) أي المتقدمة كترك القراءة الواجبة أو بعضها والاعتدال والجالوس بين السجدين ولو في النفل وانما تبطل بذلك لأن الماهية تنفي جزء من أجزائها وقد مر تفصيل ذلك في الأركان والشروط (و) ثم استدلل على ما ذكره بما

(قال) العلامة الشيخ أحمد بن رسلان رحمه الله المنان (في) نظم (الزبد) المشهور: (و يبطل الصلاة ترك ركن أو فوات شرط من شروط قدمضا) وقوله يبطل بضم التحتية وكسر الطاء والصلاة مفعول مقدم وترك فاعل مؤخر وقوله أو بدرج الحمزة وفي نسخة ترك الركن أو بالترفيف وهي التي كتب عليها شراحها وعليها فلا إدراج للحمزة بل تكون مقطوعة وقوله قد مضوا أي مضت والله سبحانه وتعالى أعلم (و) (الساكن) الكلام على مبطلاتها شرع يتكلم على سننها فقال (وأما سننها)

أى الصلاة (فكثيرة) ومن ثم قال ابن حبان رحمه الله تعالى: من صلى الظهر أربع ركعات كان له فيها سنة سنة فينبغي المحافظة على جميع سنتها لأن تركها قد يكون مكروها كما سيأتي إن شاء الله تعالى والكره اهتدأت في الثواب إذا قارنت العمل أو تبطله إذا طرأت عليه (منها) أى السنن (ما) أى الذى (هو خارج الصلاة) أى قبل الدخول فيها (وهو الأذان والإقامة) ويختصان بالمكتوبة ولو فاتتة ويختص الأذان بذكر ولو صييا وينادى لغير المكتوبة من كل نفل يصلى جماعة مستنونة كالعبد والراوى والاستسقاء الصلاة جامعة والأذان مثنى الا تكبير أوله فإنه أربع والتهليل آخره فإنه فرد والإقامة فرادى غير لفظ الإقامة فإنه مثنى ولها شروط وسنن ومكروهات ومبطلات معروفة مذكورة في المختصرات فضلا عن المطولات ومن السنن المطلوبة خارج الصلاة وقبل الدخول فيها السواك لها فهو سنة مؤكدة للصلاة فرضا ونفلا ومنها المحافظة على ادراك تكبيرة الاحرام ويحصل فضلها بحضور المأموم لها مع الامام والاشتغال من المأموم عقبها من غير تراخ بعقد الصلاة وهو التحريم فإن لم يحضرها أو تراخ فاتت نعم يغفر له وسوسة خفيفة كما سيأتي في شروط القدوة ومن السنن قبلها أيضا دخولها بنشاط وفراغ قلب من الشواغل كما سيأتي في كلامه (و) من السنن المطلوبة خارج الصلاة المكتوبة (الرواتب من الصلوات) فهى سنن للمكتوبة خارجة عنها لكن السنن المطلوبة في المكتوبة ماعدا الأذان والإقامة اللذين ذكرهما مطابقة فيها أيضا كما سننبه عليه وهذا الأسلوب لم أر من سلكه وأولى وأوضح من هذا القول وأما سننها فكثيرة منها ما هو مطلوب خارجها وقبلها وهو الأذان والإقامة ويختصان بالمكتوبة والمحافظة على ادراك تكبيرة الاحرام في المفعولة جماعة والسواك ودخولها بنشاط وفراغ قلب من الشواغل ومنها ما هو مطلوب فيها وهو قسمان أبعاض وهيئات ثم يذكرها ومنها ما هو مطلوب عقب المكتوبة كما سنده وهو كثر الله كذا وكذا وانصراف الصلى عقب سلامه صوب حاجته والا فليمينه وأن يكون انتقال المأموم بعد انتقال امامه ثم يأتي رحمه الله تعالى بالرواتب في الفصل الذى عقده لصلاة النفل فتأمل (وهى) أى الرواتب التى هى السنن المشروعة قبل الصلوات وبعدها لتكمل ما نقص من الفرائض ولتقوم في الآخرة مقام ماترك منها لنحو نسيان للخبر الصحيح ان فريضة الصلاة والزكاة وغيرها اذا لم تتم تكمل بالتطوع ولذا لم يوجب الله شيئا من الفرائض غالبا الا وجعل له من جنسه نافلة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل يجبر بالنافلة التى من جنسه (اثنتان وعشرون ركعة عشر منها) أى من تلك الرواتب (مؤكدات) جمع مؤكد وهو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من غيره (وهى) أى المؤكدات (ركعتان قبل الصبح) لخبر مسلم رحمه الله تعالى «ركعتان قبل الصبح خير من الدنيا وما فيها» ويسن تخفيفهما وأن يقرأ فيهما بآتي البقرة وآل عمران أو ألم نشرح وألم تر أو الكافرون والاحلاص والأفضل أن يجمع بينهما ولا يكون مطولا لها بذلك تطويلا يخرج عن حد السنة ويسن أن يضطجع بعدها فإن لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفريضة بنحو كلام أو تحول (وركتان قبل الظهر) أى أو الجمعة ويسن أن يقرأ فيهما بالكافرون والاحلاص وكذا سائر السنن التى لم يرد لها قراءة مخصوصة ولا بد من نية القبلي والبعدي ككل صلاة لها قبلي وبعدي (وركتان بعدها) أى الظهر أو الجمعة (وركتان بعد المغرب) وينبغي نذب الوصل بينهما وبين الفرض لخبر من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن يتكلم أى غير الله كذا كذا كما هو ظاهر رفعت صلاته في عليين (وركتان بعد العشاء) ولو للحاج بمزدلفة وانما نذب له ترك النفل المطلق لئلا يستريح ويندب تأخير راتبة قبلي بعد اجابة مؤذن فان تعارضت القبلي وفضيلة التحريم آخر القبلي (وثننا عشرة) ركعة من الرواتب (غير مؤكدة) وان وردت بها أخبار صحيحة وكرة تركها كالمؤكدة (وهى) أى الثنتا عشرة غير المؤكدة (ركعتان قبل الظهر) زيادة على ما مر من الركعتين المؤكدين لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعين ركعات قبل الظهر ولو اقتصر منها على ركعتين ولم ينو المؤكدة ولا غيره انصرف للمؤكدة كما هو ظاهر لأنه المتبادر والطلب فيه أقوى ويجوز أن ينوى سنة الظهر القبلي ويتخير بين ركعتين وأربع وليس له الاقتصار على ركعتين اذا نواها أربعين (وركتان

بعدها) أى الظهر فيأتى بهذه الأربع ركعات (زيادة على) الأربع (المؤكدات) القبلي والبعدي للخبر الصحيح من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمة الله تعالى على النار ومثل الظهر الجمعة فهي كالظهر في المؤكدة وغيره قبلها وبعدها على المعتد (وأربع) من الركعات (قبل العصر) للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبلها أربعين ركعة بالتسليم وصح «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعين» قال الغزالي رحمه الله تعالى فأحرص على أربع ركعات قبل العصر لتنال دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أى ومثلها كل ما ورد فيه ومن المعلوم أن دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم مستجابة قال ابن زباد الجني رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يدخل في ذلك من صلى ركعتين أى لفقد الشرط وهو فعل الأربع وقس عليه ما شابهه (وركتان قبل المغرب) لخبر ابن داود رحمه الله تعالى «صا قبل المغرب ركعتين» ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هى وفضيلة التحريم لاشتغال الامام بالفرض عقب الأذان أخرهما الى ما بعده ولا يقدمهما على الاجابة (وركتان قبل العشاء) ينوى بهما سنة العشاء القبلي وفي العباب أنها ركعتان فأكثر وقضيته جواز الاحرام بأكثر من ركعتين بنية سنة العشاء القبلي لكن الذى جرى عليه الجمال الرمى وابن حجر رحمهما الله تعالى أنها ركعتان فليس له أن ينوى أكثر من ذلك (فائدة) يدخل وقت القبلي من الرواتب بدخول وقت متبوعها وهو الفرض والبعدي بفعله ويخرج النوعان بخروج وقتها لانهما تابعان له ويجوز تأخير المقدمة عن المكتوبة بأن يأتي بها بعدها وقد يندب كما اذا حضر الصلاة تمام أو قرب اقامتها سواء الصبح وغيرها ويقع اذا أخرت ولو لغير عذر أداء لبقاء وقتها مابق وقت متبوعها لكن بفعل الفرض يخرج وقت اختيارها ويبقى وقت جوازها فقط ولا عكس فلا يجوز تقديم المؤخرة على الفرض لعدم دخول وقتها وكذا بعد خروج الوقت على الأوجه لانها حينئذ قضاء لم يدخل وقت أدائه كما في التحفة وظاهر أن المجموعة تقديمات كون راتبتها أداء وان فعلها في وقت الثانية لان الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد (وأما لو تفرقوا سنة مستقلة) فليس من رواتب الفرائض فلا يصح أن ينوى به سنة العشاء ومن جعله من الرواتب نظر الى توقفه على فعل العشاء وهو أفضل من جميع الرواتب للخلاف في وجوبه ووقته كالتراوىح بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب في جمع التقديم وطواع الفجر الصادق وتأخير بعد صلاة الليل أو آخره اذا كان وانما أنه يستيقظ له ولو بمن يوقفه أفضل ولو خرج الوقت وهو لم يصل التور ولا العشاء لم يجز قضاءه قبلها كما مر في الرواتب البعدي (وأقله) أى التور (ركعة) وان لم يتقدمها نفل من سنة العشاء أو غيرها والاقتصار عليها خلاف الاولى والمداومة عليها مكروهة (وأكثره) أى أكمله (احدى عشرة) ركعة ودونه تسع فسبع وخمس (وأدنى الكمال ثلاث ركعات) ويجوز لمن زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو أفضل من الوصل بقشهد أو تشهدين في الركعتين الأخيرتين ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدين لانه لم يرد والوصل خلاف الاولى في ابعاده الثلاث وفيها مكروه للنهي عنه في خبر ولا تشبهوا التور بصلاة المغرب ويسن لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الاولى سبع وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والعودتين للاتباع وأن يقول بعد التور ثلاثا سبحان الملك القدوس ويرفع صوته بالثالثة ثم يقول اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (ومن السنن) أى سنن الصلاة فرضا أو نفلا (ما هو مطلوب في الصلاة) أى داخلها (وهو قسمان أبعاض) هى فى الأصل اسم للاركان وانما سميت أبعاضا لانها لما كدت بالجبر أشبهت البعض الحقيقي وهو الركن (وهيات) جمع هيئة وهى فى اللغة الصفة التى يكون عليها الشيء كالبيض القام بالجسم وفى الاصطلاح السنة التى لا يجبر تركها بسجود السهو لعدم ورود جبرها به فلو سجد لذلك عامدا عالما بطلت صلاته (والاولى) التى هى الأبعاض هى كما يأتي اذا ترك واحد منها جبر بسجود السهو وهو سنة مؤكدة وشرع لجبر الخلل الواقع فى الصلاة غير الجنابة سواء كان عمدا أو سهوا وفى سجدة تلاوة خارج الصلاة وشكروا لراغم الشيطان وهو سجدتان قبيل السلام وان كثر السهو وهما والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجدتها فى واحباتها ومنذوها السابقة

(قوله سنة

مؤكدة) أى

الا لامام جمع

كثير يخشى

منه التشويش

عليهم بعدم

سجودهم معه

اه شيخنا

وكردى اه منه

(قوله غير

الجنابة) أى

فلا يسن فيها

سجود السهو

بل ان فعله

فيها عامدا عالما

بطلت صلاته

اه منه

(قوله وفى سجدة

تلاوة خارج

الصلاة وشكر)

أى فيسجد

فيهما للسهو ولا

مانع من جبران

الشيء بأكثر

اه منه

(قوله وفي نشر الاعلام) هو كتاب جليل في ربيع العبادات تأليف شيخ الاسلام وعلم الأئمة الاعلام الورع الزاهد والبدر الساري سيدنا ومولانا السيد محمد بن أحمد بن عبد الباري الاهدلي النجفي المروعي قدس الله روحه ونور ضريحه ونفعنا به آمين وليرضى الله عنه كما وجدته بخط (٩٦) خواص تلامذته عام ألف ومائتين وواحد وأربعين فأنبته الله تعالى نباتا حسنا

وأفاض على ذاته الشريفة سناء وسنا فكان رضى الله تعالى عنه ورعا زاهدا متواضعا ومتضلعا ومتقنا ومتقنا في جميع العلوم المنطوق منها والمفهوم وله تأليف شتى في غالب الفنون وهو الذي ألف الكواكب الدرية شرح متممة الأجر وميعة وغيره وكان هو المفتي في بلد المراوعة من أرض اليمن وكان رضى الله عنه موزعا أوفاته بين افتاء وتأليف وتدريس وعبادة وتلاوة قرآن وإصلاح بين الناس كما أخبرني بذلك كله بعض خواص تلامذته الأكياس ولم يزل المترجم رضى الله عنه على حاله الحسنة وطريقته المثلى إلى أن اختاره الله تعالى إلى الدار الباقية . وكان وفاته رضى الله عنه سنة ١٢٩٨ ألف ومائتين وثانية صيا وتسعين وقد أفر دضى الله عنه مشايخه ومن أخرج عنهم بترجمة ذكر فيها مولاه ومنشأه وطلبه رحمه الله تعالى رحمة الأبرار وأسكنه الفردوس

صيا أو امرأة وسامع قصد السماع أم لا لقراءة جميع آية السجدة مشروعة مقصودة للقراءة جنب وسكران ولا لقراءة فصل في غير القيام ولا لقراءة نحو نائم وطير وهي أربع عشرة سجدة سجدة الحج وثلاث في الفصل في النجم والانشقاق وقرأ والبقية في الاعراف والرعد والنحل والاسراء ومريم والفرقان والنمل والم تنزيل وحرم السجدة ومحلها معروفة وليس منها سجدة ص بل هي سجدة شكر تسن عند تلاوتها في غير صلاة ولا تدخل فيها وتسكرر السجدة بتكرير تلاوة الآية وتأتا كداللسامع بسجود القاري ولا تسن الجماعة فيها ويسجد المصلي لقراءته لا لقراءة غيره والمأموم يسجد لسجود امامه وجوبا فلو لم يسجد أو سجد دون امامه بطلت صلاته للخالف الفاحشة فلو لم يعلم سجود امامه حتى رفع رأسه من السجود لم تبطل صلاته ولا يسجد ويكبر المصلي كغيره بذبا لهوى ورفع من السجدة بل لا يرفع يده ولا يجلس للاستراحة بعدها كما مر في أركان الصلاة ولا يجب على المصلي نيتها عند ابن حجر وشيخ الاسلام والخطيب رحمهم الله تعالى وقال الجلال الرملي في النهاية ينوي سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير واعتمد الشهاب الرملي رحمه الله تعالى وجوب النية لها في حق غير المأموم ومن قرأ آية السجدة في غير الصلاة بقصد السجود سن له حيث لم يقرأ في وقت الكراهة بقصد أن يسجد فيه والافلا وأما في الصلاة فان كان في صبح الجمعة قرأ بالم تنزيل صح ذلك باتفاق الشيخين الرملي وابن حجر رحمهما الله تعالى وان كان في غير صبح الجمعة فان قرأ آية السجدة بقصد السجود وسجد عامدا عالما بطلت صلاته باتفاقهما أيضا فلو قرأ آية لا بقصد السجود فاتفق أنها آية السجدة جاز السجود عندها وان كان في صبح الجمعة بغير الم تنزيل جاز عند ابن حجر لان صبح الجمعة محل السجود في الجملة وامتنع عند الرملي رحمه الله تعالى لعدم الورد وتسن سجدة شكر عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة أو رؤى مبهتلى أو متجاهر بعصيان ولا تكون الا خارج الصلاة بل تحرم فيها وتبطلها بخلاف سجود التلاوة كالمبر. وشروطهما شروط الصلاة وأن لا يطول الفصل عرفا بين القراءة والسجود وبين سجدة الشكر وسببها فان لم يتمكن من التطهر أو من فعلهما لشغل قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . قياسا على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل كما يأتي . وأركانها ثلاثة : تحريم بأن يكبرناو ياسجد التلاوة والشكر . ويسن التلفظ بالنية وسجود كسجود الصلاة في واجباته ومندوباته لا في عده . وسلام كسلام الصلاة بعد جلوسه بلا تشهد ويسن رفع اليدين عند التحريم بهما كالصلاة (فرع) يحرم التقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد صلاة وسجود الجهلة بين أيدي مشايخهم حرام اتفاقا وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر عافانا الله تعالى من ذلك آمين (والثانية) من السنن المطلوبة في الصلاة المكتوبة وغيرها وهي الهيآت وهي (كثيرة) جدا تر يدعى مائة وثمانين (منها رفع اليدين) حذو المنكبين بحيث تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهاماه شحمة أذنيه وظهرا راحتيه منكبیه كالمبر (في أربعة مواضع) كما مر أيضا الأول عند تكبيرة الاحرام والثاني عند الهوى للركوع . والثالث عند الرفع منه . والرابع عند القيام من التشهد الأول ولو صلى من قعود استحبه الرفع عند التكبير عقب التشهد الأول فالعبر بالقيام للغالب ويكره ترك الرفع في محله ورفع في غير محله (ووضع) بطن الكف (اليمين على) ظهر (الشمال) تحت صدره وفوق سترته وقدمته كيفيته عند تكبيرة الاحرام (ودعاء الافتتاح) لمن تمكن منه بأن أدرك الامام في القيام دون الاعتدال وأمن فوت الوقت وغلب على ظن المأموم ادراك ركوع الامام وقدمت ألفاظه في ركن القيام (والتعوذ) في كل ركعة كالمبر (قبل الفاتحة) أو بدله بالشروط السابقة في الافتتاح نعم الجلوس غير مفوت لهذا لأنه للقراءة وذلك لآية « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » المحمول فيها الأمر عند أكثر العلماء رحمهم الله تعالى على الندب . وأفضل صيغه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويكره تركه ويفوت بالشروع في القراءة ولو سهوا ولو تعارض التعوذ والافتتاح فالأقرب مراعاة التعوذ (فائدة) يسن التعوذ عينا للقراءة خارج الصلاة وهل مثلها كرك القياس نعم كالصلاة

قيل الا للتلميذ اذا قرأ على الشيخ فانه ينبغي له الاستفتاح بالبسملة والحمدلة وعليه عمل أهل الحديث في الاعصار والامصار (والتأمين) أي قول آمين وهو اسم فعل دعاء بمعنى استجب يا الله (بعدها) أي بعد الفاتحة لقارئها وكذا لسامعها كما نقله بعضهم عن الطوخى ولو خارج الصلاة ومثلها بدلها ان تضمن دعاء فيؤمن المنفرد والامام والمأموم مع تأمين إمامه وذلك للخبر المتفق عليه «اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» والمتجه أنه لا يسن التأمين لقراءة الامام الا اذا سمع قراءته سماعاً تميز معه الحروف لا مجرد صوت ككافي الأذان ولو سمع بعضها فهل يؤمن أولاً فيه نظر * والذى يظهر نذب ذلك والافضل تكريره ثلاثاً لحديث فيه وان يز يد بعده رب العالمين وقبله رب اغفر لي قال السيد عمر البصري رحمه الله تعالى فان زاد ولو اللى وجميع المسلمين لم يضرب اه وأن يفصل بينه وبين آخر الفاتحة بسكتة لطيفة تميز الله عن القراءة كما مر. وأفهم قوله بعدها فوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهوا وان قل لا نحو رب اغفر لي لو روده بالسكوت غير المسنون ان طال وبالشروع في السورة أو الركوع (والسورة) أي قراءة السورة في غير صلاة فاقد الطهورين لحرمتهما عليه وصلاة جنازة لكرامتهما فيها . والسورة هي الطائفة من القرآن أقلها ثلاث آيات ويحصل أصل السنة بأقل من سورة كآية أو بعضها ان أفاد بقراءة البسملة لا بقصد أنها التي أول الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وتكرير سورة واحدة في ركعتين وسورة كاملة أفضل من بعض وان طال في غير الوارد وانما تسن السورة في سرية وجهرية لامام ومنفرد للمأموم سمع قراءة امامه في الجهرية فلا تسن له السورة بل تكره للنهي عن قراءتها خلفه فان لم يسمع أو سمع ما لا يفهم قرأ سرًا ويسن تأخير فاتحته عن فاتحة امامه ان أدرك مع ذلك ركوع امامه وتأخره بعد ركوع الامام لاتمامها مكروه وانما تسن أيضا (بعد التأمين) السكأن بعد قراءة الفاتحة كما مر فلو قدمها على الفاتحة لم تحسب وانما تسن أيضا في الركعتين الأوليين لافي الثالثة والرابعة من الفرائض وأما بعد أول تشهد من النوافل فلا تسن للاتباع ومحل ما ذكر في غير المسبوق أما هو فيقرأها ان تمكن فيما أدركه مع الامام لان ما أدركه أول صلاته والاقراءها فيما يتداركه بعد سلام امامه ثلاثاً تخلصه من السورة بلا عذر ومثله مأموم فرغ من الفاتحة قبل امامه في السرية ويسن تطويل الأولى على الثانية للاتباع ولان النشاط فيها أكثر نعم ان ورد نص بتطويل الثانية كافي سبوح والناشية في الجمعة اتبع. ويسن للحاضر ولو اماما لكن بالشروط السابقة في الافتتاح للصبح طوال الفصل ولا يظهر قريب منه والعصر والعشاء وأواسطه وللمغرب قصاره للاتباع . وأوله من الحجزات وطواله الى عم ثم الى الضحى أو واسطه ثم الى آخر القرآن قصاره ويسن أن يقرأ على ترتيب المصحف ويسن في أولى صبح الجمعة الم تنزيل وفي الثانية هل أتى للاتباع . أما المسافر فيسن له في صبح الجمعة وغيره من سائر صلواته الكافرون في الأولى والاخلاص في الثانية وان شاء قرأ في صبح سفره بالمعوتين فقد ورد بذلك خبر قوي الاسناد (والجهر بالقراءة) لغير المأموم والمرأة والخنثى أما المأموم فيكره في حق الجهر للنهي عنه وأما المرأة والخنثى فيسن لهما بحضرة الاجانب عدم الجهر خشية الفتنة وبحضرة نحو المحارم يسن لهما الجهر لكن دون جهر الرجل (والاسرار بها) أي القراءة (في محلهما) أي الجهر والاسرار فحل الجهر الصبح وأولنا المغرب والعشاء والجمعة حتى في ركعة المسبوق. والتراويح. والوتر بعدها. والخسوف للقمر. والاستسقاء. وركعتا الطواف ليلا ووقت صبح والعيدان ولو قضاء. وحدا الجهر أن يكون بحيث يسمع غيره ممن يليه والاسرار أن يكون بحيث يسمع نفسه ويسن التوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار بأن يقرأ هكذا مرة وهكذا أخرى اذ لا واسطة بينهما وبفرض صحة ثبوته الذي اختاره غير واحد فرفع عن سماع نفسه الى حد لا يسمعه غيره وخرج بالمطلقة الرواتب كسنة العشاء . ووتر غير رمضان فانه يندب فيه الاسرار ولا يجهر مصل ولا غيره ان خاف رياء أو تشوشا على نائم أو مصل أو قارى أو طائف فيكره كافي المجموع (وتكبيرات الانتقالات) للامام والمنفرد والمأموم من كل ركن

الى ما بعده ومن التشهد الأول الى القيام بأن يقول عند كل خفض ورفع الله أكبر الا الاعتدال فيقول سمع الله لمن حمده كامر أو سيأتي قريباً ويسن مد التكبير وما بعده الى الركن الذي انتقل اليه فيمده على الألف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لاتهاء غاية هذا المد كافي التحفة * والحكمة في التكبير أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه أن يستصحب النية الى آخر الصلاة فأمر أن يجدد العهد في إتيانه بالتكبير الذي هو شعار النية . قاله ابن المنير رحمه الحخير (وتسبيحات الركوع والسجود) قدم الكلام عليهما مستوفى عند ذكرهما في الأركان (وقول) المصلي إماما كان أو مأموماً أو منفرداً عند ابتداء رفع رأسه للاعتدال (سمع الله لمن حمده) أي تقبل الله حمد من حمده فهو دعاء بقبول الحمد فاذا استوى قائماً قال ربنا لك الحمد الى آخر ما مر عند ذكر ركن الاعتدال ويحجر الامام بسمع الله لمن حمده ويسر ربنا لك الحمد ويسر غيره من مأموماً ومنفرد بهما نعم المبلغ يحجر بما جهر به الامام ويسر بما يسر به الامام لأنه ناقل ومبلغ ما يقول (ووضع اليدين على الفخذين) قريباً من الركبتين بحيث تسامتا رؤوس أصابعهما ونشر أصابعهما أو ضمها موجهة للقبلة (في الجلوس) بين السجدين والاستراحة . وأما في الجلوس للتشهد الأول والأخير فانه (يسقط اليسرى) مضمومة مخاذياً برؤوسها طرف الركبة كامر (ويقبض اليمنى) واضعها على طرف الركبة اليمنى (الائتماسية) فيرسلها كامر في الأركان (والافتراش) ولولمن يصلي من جلوس بأن يجلس على كعب اليسرى بعد أن يضعها بحيث يلي ظهرها الأرض وينصب اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها لجهة القبلة سمي بذلك لأن رجلاه كالفرش له ويكون (في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة كالجلوس بين السجدين وجلوس الاستراحة والتشهد الأول وما عدا جلسة التشهد الأخير فانه يسن فيه التورك ككاسياً في قريباً * والحكمة في ذلك أن المصلي مستوفى في غير الأخير للحركة غالباً والحركة عن الافتراش أهون منها عن التورك (والتورك) ولولمن يصلي من جلوس (في الجلسة الأخيرة) وهي ما يعقبه السلام ومثله سجود التلاوة والشكر خارج الصلاة فالسنة فيهما أن يجلس متوركا ولا يتورك مسبوق في تشهد إمامه الأخير * وكيفية التورك أن يلصق وركه الأيسر بالأرض وينصب رجلاه اليمنى ويضع بطون أصابعها على الأرض لجهة القبلة ويخرج يسراه من جهة يمينه للاتباع سمي بذلك لانه يلصق فيه وركه بالأرض (والتسليمة الثانية) للاتباع أي الآن يعرض عقب التسليمة الأولى ما ينافي الصلاة كحدث وخروج وقت الجمعة وانقضاء مدة المسح فلا تسن الثانية في هذه الصور بل تحرم ولا تبطل الصلاة (واذا ترك) بالبناء للمفعول (منها) أي من السنن الثانية التي هي الهيئات (شيء) واحداً أو أكثر (لا يجبر بسجود السهو) فلو سجد لذلك عامدا عالماً بطلت صلاته كامر التنبيه عليه * تنمة * قد أشرنا فيما تقدم عند ذكر الروايات أن المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر ما يسن عقب الصلاة المكتوبة فلذلك ذكره على سبيل الاختصار تميماً للفائدة فنقول: الذي يسن عقب الصلاة كثير منها الذي ذكر والدعاء وورد فيهما أحاديث كثيرة ذكر منها محرر المذهب الامام النووي رحمه الله تعالى في الأذكار وأورد نبذا منها المصنف رحمه الله تعالى في الاعانة فليطلبها من أرادها فالقصد الارشاد اليهما. والسنة الاسرار في الذكر والدعاء الا لامام يريد التعليم للحاضرين فيجهر حتى يتعلموا ومنه أن ينصرف المصلي من مصلاه عقب سلامه وفراغه من الذكر والدعاء بعده صواب حاجته والا فيمينه ويمكث الرجال حتى ينصرف النساء ويتنقل للنفل من موضع الفرض فيسن ذلك لتشهدله مواضع السجود وأفضل في بيته لان فيه بعدا عن الرياء وعود بركة الصلاة وغيره على البيت وأهله كافي حديث. والنفل في البيت لغير المعتكف أفضل مطلقا سواء كان راتبا أو غيره وسواء كان المسجد خاليا أم لا إلا ان خاف بتأخير البيت فوت وقت أو تهاونا أو سئنت فيه الجماعة فصلاته في المسجد أفضل وذلك كالعيد والاستسقاء والتراويح ووتر رمضان أو ووتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله في المسجد كركعتي الطواف والضحى فصلاته في المسجد أفضل . ومنه أن يكون انتقال المأموم بعد انتقال إمامه فيكره للمأموم الانصراف قبل ذلك حيث لا عنزله وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى

الكلام على سنن الصلاة شرع يتكلم على مكر وهاتها فقال (وأما مكر وهاتها) أي ما يكره فعله في الصلاة أو تركه منها أما لتأكد طلبه فيها أو للقول بوجوده كالسورة والابحاض وتكبيرات الانتقالات (جعل يديه) أي المصلي (في كفيه) أو غيرها بغير عنز من برد أو حر في خمسة مواضع: الأول (عند تحريمه) الثاني (عند ركوعه) الثالث عند (سجوده) والرابع عند قيامه من تشهده والخامس عند جلوسه له لمنافاته التواضع فكشفهما أبعد عن التكبر وأنشط للعبادة وهن في حق الله كالحق لا الأثني والختني (والفتات) من مصل بلا حاجة عينا وشمالا (بوجهه) غير المستأني لأن التفاته به مبطل وقيل يحرم واختير للخبر الصحيح ومحل الكراهة إذا لم يفعل متلعبا ولا بطلت صلاته وخرج بالوجه الصدرفان تحول به عن القبلة بطلت صلاته كالمروءة وتقييد كراهة الفتات بلا حاجة يخرج ماذا كان هناك حاجة فلا يكره حينئذ كأن التفت لحفظ متاع ومثله الإشارة فتكره إلا حاجة كرد سلام بيد أو رأس فلا تكره كالأكره مجرد ملح العين مطلقا بحاجة أو غيرها لأنه عليه السلام فعل كذا منها (وجهر بمحل سر وعكسه) أي سر بمحل جهر وظاهر أن محله حيث لا عذر فان كثرة اللفظ عنده فاحتاج للجهر ليأتى بالقراءة على وجهها فلا كراهة (واختصار) هو وضع يده على خاصرته وهي ما بين رأس الورك وأسفل الاضلاع وذلك للنهي عنه في الصحيحين للرجل وقيس به غيره ولما ورد الاختصار راحة أهل النار أي أنه فعل اليهود في صلاتهم وهم أهل النار وتفسير الاختصار بما ذكر هو المشهور وقيل هو اختصار السورة وقيل غير ذلك ومحل الكراهة إذا لم يكن لحاجة كعلة يجنبه (واسراع) بالصلاة أي عدم التأني في أفعالها وأقوالها لمنافاته الخشوع فإن نقص به شيء من واجباتها بطلت صلاته ودخل في كلامه الاسراع لحضورها أولادراك التحريم مع الامام أو غيره وهو مكره أيضا لأن توقف إدراك الجماعة أو الجمعة عليه فيسن في الأول ويجب في الثاني (ونظر إلى السماء) فيكره ولو بدون رفع رأسه وعكسه وهو رفع رأسه بدون نظر كذلك فيسمل الأعمى وذلك لخبر مابال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ليتبين عن ذلك أولتخطفن أبصارهم وألحق بالسماء كل ماعلا لمنافاته الخشوع. ومثل النظر إلى السماء النظر لكل ما يليه كشوب مخطط لأنه يخل بالخشوع وذلك لخبر صحيح فيه (وتغميض بصر الان خاف ضرا) يلحقه بسببه بل قيل يكره مطلقا خاف أم لا لأنه فعل اليهود وجاء النهي عنه من طريق ضعيف أما إذا لم تخف ضرا فهو أولى لأنه أجمع للقلب وقد يجب التغميض إذا كان العراة صفوفا وقد يستحب كأن صلى إلى جدار مزوق ونحوه مما يشوش (و بصق) بالصاد والزاى والسين في غير المسجد (أماما) أي قبل وجهه (وعينا) أي جهة عينه فيكره ذلك في الصلاة وكذا خارجها لا يسارا أو تحت قدم يسرى أما في المسجد فيحرم أن اتصل بشيء من أجزائه وإن لم يكن في صلاة فإذا كان فيه بصق في ثوبه في الجانب الأيسر وفركه أو حك بعضه ببعض والأولى للطائف ومن في مسجده عليه السلام ومن على يساره إنسان أن يطأ رأسه ويبصق في نحو منديل لا عن عينية مراعاة للملك الميم ولا عن يساره مراعاة للكعبة وقبره عليه السلام والإنسان (وكشف رأس) فيندب ستره إما بعامة وهو أفضل وإما بقلنسوة لاطئة بالرأس أو مرتفعة مضرية وغيرها تحت العمامة وبلا عمامة فتندفع الكراهة بالقلنسوة لأن كل ذلك جاء عنه عليه السلام وتحصل السنة في لبس العمامة بكونها على الرأس ونحو قلنسوة تحتها والأفضل كونها بعذبة ويجوز تركها بلا كراهة والأفضل إرسالها بين الكتفين أو إلى الجانب الأيمن وتنحرم مروءة فقيه بلبس عمامة سوق لا تليق به وعكسه وتعاطى خاتم المروءة مكره بل حرام على من يتحمل شهادة فينبغي ضبط طول العمامة وعرضها بما يليق بلا بساطة عادة في زمانه ومكانه فإن زاد فيها على ذلك كره وحدها الذي يحصل به الفضيلة المشار إليها بحديث صلاة بعمامة خير من سبعين صلاة بلا عمامة وحديث اعتموا تزدادوا حلا ماسما العرف عمامة قل أو أكثر وما لا فلا وتحديدها بنحو سبعة أذرع لم يصح فيه شيء ويكره أيضا كشف عاتقه من غير طر حش عليه ولو حبل الخديث: ارتدوا

(قوله بل قيل يكره مطلقا) هذا القول للعبد من أصحابنا كبعض التابعين وقال النووي رحمه الله تعالى في المناج والافقه عندي أنه لا يكره تغميض عينيه إذا لم يصح فيه نهى بل قد يكون سببا لحضور القلب ووجود الخشوع الذي هو روح الصلاة وسرها نعم ان خشى منه ضرر نفسه أو غيره كره بل حرم ان ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة اه مع زيادة من التحفة اه منه (قوله وحدها الذي يحصل الخ) مبتدأ خبره ماسما العرف عمامة اه منه

ولو بحبل وحديث لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء رواه الشيخان رحمهما الله تعالى وغيرها (وصلاة بدافعة) أي غلبة (حدث) من بول أو غائط أو ريح للخبر الآتي ولانها تخلص بالخشوع بل قال جمع أن ذهب بها أي في جميع الصلاة بطلت فالسنة تفرغ نفسه قبل الصلاة وان فاتت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأ له فيه ولا تأخيرها إذا ضاق وقته إلا ان ظن أن يلحقه بكتمه ضرر يبيح التيمم فحينئذ له الاشتغال بتفريغ نفسه وان خرج الوقت والعبرة في الكراهة وجودها عند التحريم وكذا قبله ان علم من عادته عودها اليه في الصلاة وتكره بحضرة طعام أو شراب يشتاقي اليه وان لم يشتد جوعه ولا عطشه لخبر مسلم رحمه الله تعالى لا صلاة أي كاملة بحضرة طعام أي مأكول أو مشروب ولا صلاة وهو يدافعه الاخبثان أي البول والغائط (و صلاة) بمقبرة) بتثليث الباء ان لم تنبش أو نبشت وصلى على حائل طاهر والالم تصح صلاته للنجاسة كصديد الموتى سواء مات تحتها أو أمامه أو بجانبه ولا فرق في ذلك بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن فيها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك وتنتفي الكراهة حيث لا محاذة وعلم من العلة المذكورة أنها لا تكره الصلاة في مقبرة الأنبياء لأنهم أحياء في قبورهم يصلون فلا نجاسة وكذا الشهداء ويحرم استقبال قبر نبي في الصلاة بقصد التبرك به والتعظيم له ويكره لغير ذلك كاستقبال قبر غيره عليه السلام تنمة عليه السلام بقي من المكروهات أشياء لم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى منها وضع المصلي يده على فمه بلا حاجة لصحة النهي عنه ولما فاتته لهيئة الخشوع فان كان لحاجة كتثاوب سن له وضعها لصحة الخبر به ومنها النفخ بالاحروف والابطلت وتفقيع الأصابع وتشبيكها وتغطية الفم والأنف والتمطي والقيام على رجل واحدة ومنها المبالغة في خفض الرأس عن الظهر في ركوعه وكذا خفضه عن أهل الركوع وان لم يبالغ وترك مجافاة الرجل في الركوع والسجود وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات (فرع) فيما يتأكد فعله قبل الدخول في الصلاة وبعد التلبس بها ويكره تركه (ينبغي) أي يتأكد كدندبا (أن يدخل) المراد للصلاة (الصلاة) أي فيها (بنشاط) أي بهمة ورغبة لانه تعالى ذم تاركه بقوله «وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى» والكسل الفتور والتواني (وفراغ قلب) من الشواغل لأن ذلك أعون على الخشوع وفي الخبر ليس للرء من صلاته الا ما عقل (وخشوع) في كل صلاته (بقلبه) بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان تعلق بالآخرة وبجوارحه بأن لا يعبث بأحداه فالخشوع حضور القلب وسكون الجوارح وقد أنى الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه ودلت الأحاديث الصحيحة على انتفاء ثواب الصلاة بانتفائه فيكره الاسترسال مع حديث النفس والعبث كتسوية قدائه أو عمامته لغير ضرورة من تحصيل سنة أو دفع مضرة وما يحصل الخشوع استحضار أنه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر وأخفى وأنه ربما تجلى عليه بالقهر اعدم قيامه بحرق بوبه فترد عليه صلاته (وتدبر قراءة) أي تأمل معانيها اجمالا لا تفصيلا لأنه يشغله عما هو بصدده وذلك لقوله تعالى «ليدبروا آياته» ولأنه يكمل مقصود الخشوع والأدب ويندب ترتيلها وسؤال الرحمة عند آية الرحمة والاستعاذة عند آية عذاب والاستغفار عند آية استغفار والتسبيح عند آية تنزيه وهكذا كل ذكر يناسب التلاو والقراءة الله كرفي ينفى تدبره قياسا عليها ولكون القرآن متعبدا بلفظه أثيب قارئه وإن لم يفهم معناه بخلاف الله كرفلا بد أن يعرفه ولو بوجه كذا في التحفة ولعل محل ما ذكره في الذكر المخترع أما التأنيور فالظاهر الحاقه بالقرآن لانه لما طالب الاتيان به صار متعبدا بلفظه كالقرآن فيثاب عليه وإن لم يفهم معناه قاله في نشر الاعلام (وادامة نظر محل سجوده) لان ذلك أقرب إلى الخشوع ولو أعمى وإن كان عند الكعبة أو في ظلمة أو في صلاة الجنائزة بأن يبدأ بالنظر إلى موضع سجوده من ابتداء التحريم ويديه إلى آخر صلاته الا عند قوله في تشهده الا الله فينظر ندبا كما في خبر صحيح منسبته كما مر في الأركان وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق النظر من ابتداء التحريم وخص موضع السجود لانه أشرف واسهل والله سبحانه وتعالى أعلم عليه السلام ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بالصلاة من حيث الشروط والأركان والمبطلات والسنن والمكروهات شرع يتكلم على ما يتعلق بها من حيث الجماعة فقال:

قوله (قوله في قوله بل قيل يكره مطلقا) هذا القول للعبد من أصحابنا كبعض التابعين وقال النووي رحمه الله تعالى في المناج والافقه عندي أنه لا يكره تغميض عينيه إذا لم يصح فيه نهى بل قد يكون سببا لحضور القلب ووجود الخشوع الذي هو روح الصلاة وسرها نعم ان خشى منه ضرر نفسه أو غيره كره بل حرم ان ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة اه مع زيادة من التحفة اه منه (قوله وحدها الذي يحصل الخ) مبتدأ خبره ماسما العرف عمامة اه منه

﴿ فصل ﴾ في بيان أحكام الجماعة في الصلاة بحقيقة الجماعة هنا الارتباط الحاصل بين الإمام والمأموم ولو واحدا (الجماعة في) أول ركعة من (المكتوبة) أصالة وهي الصلوات الخمس (المؤداة غير الجمعة فرض كفاية) على الأصح فخرج بأول ركعة غيرها فلا تجب فيها الجماعة وبالمكتوبة النافلة فلا تجب فيها الجماعة بل تسن في بعضها كالعبدین والسكوفين والتراويح والاستسقاء ويسن عدها في بعضها كالرواتب والضحي ووتر غير رمضان وإن نذر أن يصلها جماعة اذ لا ينقد نذره بذلك لأن الجماعة فيها ليست بقرينة بقولنا أصالة المنذورة فلا تجب فيها الجماعة بل ولا تسن إلا إن كانت الجماعة فيها مندوبة قبل النذر كالعبد فتستمر على سنيتها وتجب الجماعة فيها إذا نذرها وبالمؤداة المقضية فلا تجب فيها الجماعة بل ولا تسن إلا أن اتفقت مقضية الإمام والمأموم عينا كظهرين وعصرين ولومين يومين سنت الجماعة والافلا نفراد كافي التحفة أفضل كإداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف نفل وعكسه ووتر خلف تراويح وعكسه أما الجمعة فالجماعة في الركعة الأولى منها فرض عين كما سيأتي إن شاء الله تعالى وإنما تكون جماعة المكتوبة غير الجمعة فرض كفاية (على الرجال البالغين الأحرار المقيمين) ولو ببادية توطئوها (المستورين) أي الواحدین ما يستر العورة (غير المنذورين) بعذر من أعذار الجماعة التي سندرها في باب الجمعة أي وغير المؤجرين أجارة عين على عمل ناجز فلا تجب على النساء والخنائى والصبيان ومن فيهم برق والمسافرين والعراة والمنذورين والأجراء إلا بآذن مستأجرهم في الجميع ليست الجماعة فرض كفاية بل سنة الألفي العراة فهي والأفراد في حقهم سواء إلا أن يكونوا عمية أو في ظلمة فتستحب لهم. وآكد الجماعات بعد الجمعة صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ثم المغرب وإذا تقرر أنها فرض كفاية فتجب ليسقط الحرج عن الباقيين إقامتها في كل مؤادة من الخمس بجماعة ذكور أحرار بالغين على الأوجه (بحيث يظهر شعارها بجعل إقامتها) بأن تقام في البلد الصغيرة بمحل وفي الكبيرة بمجال بحيث يمكن قاصدها أن يدركها من غير مشقة ظاهرة فلو أقاموها في البيوت والأسواق لم يكف وإن ظهر بها الشعار ما لم تفتح الأبواب بحيث لا يحتشم أحد من دخولها لأن أكثر الناس مروءات تأتي دخول بيوت الناس والأسواق (فلوتركها) أي الجماعة (كلهم أثموا) لأن ظهور أجل علامات الإيمان وهي الصلاة إنما يحصل بظهور أجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة فمن لم يقمها على الوجه المذكور فكأنما أخفى الإيمان وإن امتنعوا من غير تأويل كلهم بعد أن أمرهم الإمام أو نائبه بإظهار هذه الشعيرة العظيمة أو بعضهم كأهل محلة من قرية كثيرة لم يظهر الشعر إلا بهم (قوتلو) أي قاتلهم من من كسائر فروض الكفایات (وتدرك) فضيلة التحريم بالاستغلال به عقب تحريم الإمام مع حضور تكبيرة أحراره فإن لم يحضرها أو تراخى فاتته فضيلتها نعم يعقفر له وسوسة خفيفة وإدراك تحريم الإمام فضيلة مستقلة بمأمور به لكونه صفوة الصلاة ولأن ملازمه أر بعين يوم ما يكتب له براءة من النار وبراءة من النفاق كافي الحديث وقيل تحصل فضيلة التحريم بإدراك بعض القيام لانه محل التحريم وقيل تحصل بإدراك أول ركوع لأن حكمه حكم القيام. ومحل ما ذكر من الوجهين كافي التحفة والنهاية فيمن لم يحضر أحرار الإمام والأبأن حضره وأخر فاته عليه أيضا وإن أدرك الركعة وتدرك ركعة لم يسبق أدرك الإمام را كما بأمرين بتكبيرة الأحرار ويندب أخرى للهوى فإن اقتصر على تكبيرة اشترط أن يأتي بها للأحرار فقط وإن يتمها وهو إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع وبإدراك ركوع الإمام المحسوب التام يقيننا ويسن للإمام انتظار داخل في ركوع وتشهد أخير من غير تطويل وتعيين بين الداخلين ويكره في غيرها وتدرك (الجماعة) أي فضيلتها (إذا كبر) للمأموم (تكبيرة الأحرار) أي فرغ منها (والإمام) أي والحال أن الإمام (لم يسلم) أي لم يشرع في التسليمة الأولى عند الرمي رحمه الله تعالى أوله ينطق بيمين عليه عند ابن حجر رحمه الله تعالى وإن لم يقعد معه بأن يسلم عقب تحريمه لأدراكه ركنه معه فيحصل له جميع ثوابها وفضلها لكنه دون فضل من أدركها كلها ولذا يندب لمن أدرك بعض الجماعة انتظار جماعة أخرى إن ترجأها ولم يفت بانتظاره لما وقت الاختيار (وشروط صحة القدوة أحد عشر) بل اثنا عشر كما سترها إن شاء الله تعالى (الأول عدم تقدم المأموم على إمامه في المكان)

يقينا (بعقبه) التي اعتمد عليها من رجليه أو أحدهما وهو مؤخر القدم مما يلي الأرض هذا (في) حق (القائم) فإن تقدم عليه في غير شدة الخوف لم تصح أما لو شك في التقدم فلا يؤثر ولا يضر مساواته له لكنها مكروهة مقوته لفضيلة الجماعة فيها سواء فيه فقط وكذا يقال في كل مكروه من حيث الجماعة فيندب أن يتأخر عنه قليلا (و) عدم تقدم المأموم على الإمام (بألييه) بفتح الهمزة وهذا (في) حق المصلي (القاعد) وعدم تقدمه عليه بجنبه في المضطجع وعدم تقدمه عليه برأسه في المستلقي فمضى تقدم في جزء من صلاته بشيء مما ذكر في غير شدة الخوف لم تصح (والثاني) من الشروط (علمه) أي المأموم (بانتقالات الإمام) كرويته له أو لبعض الصف أو سماع صوته أو صوت مبلغ ثقة أو نحو ذلك ليتمكن من متابعتها (الثالث) من الشروط (نية الاقتداء أو) نية (الجماعة) أو الائتام بالإمام الحاضر أو كونه مأموما كأن يقول مع التحريم مقتديا أو جماعة أو مؤتما أو مأموما وإنما اشترطت النية لصحة القدوة لأن المتابعة عمل فافتقر لها فان لم ينو انعقدت صلاته فرادى إلا ما يستثنيه المصنف رحمه الله تعالى من الجمعة ونحوها مما تتوقف محتها على الجماعة فلا تنعقد لاشتراط الجماعة فيها فوجب نية نحو الائتام هنا لأنها شرط لانعقادها بل للمتابعة فلو تابع في فعل ولو واحدا أو سلام بعد انتظار كثير للمتابعة ولم ينو هذه النية أو شك فيها بطلت صلاته لانه بطأ على صلاة غيره بلارابط بينهما متيقن بخلاف ما لو تابع في قول غير سلام أو من غير انتظار أو بعد انتظار يسيرا وكثير لا للمتابعة فلا تبطل. ومحل وجوب نية الاقتداء ونحوها في حق المأموم كما علمت و (أما الإمام فقسن له نية الإمامة) أو الجماعة ليحوز فضيلة الجماعة ولا يجب ذلك لاسقلا له فلو صلى منفردا واثم به آخر صرح الاقتداء ولو نوى الإمامة في أثناء صلاته حصلت له الفضيلة من حين نيته ثم إن محل سنية نية الإمامة له (في غير) صلاة (الجمعة و) غير الصلاة (المعادة) وهي إعادة الفرض المؤدى ولو في جماعة ولها شروط ذكرها المصنف رحمه الله تعالى في الإعانة وغيره منها اشتراط كونها جماعة ولو ركعة عند ابن حجر رحمه الله تعالى وأما عند الرمي رحمه الله تعالى فمن أولها إلى آخرها (و) في غير الصلاة (المجموعة) جمع تقديم فقط (في المطن) وهي جائزة بشروط سندرها في باب القصر والجمع منها اشتراط الجماعة فيها (و) في غير الصلاة (المنذورة جماعة أما) نية الإمامة (فيها) أي الأربع المذكورة التي هي الجمعة والمعادة والمجموعة بالمطر والمنذورة جماعة (فتجب) تلك النية (عليه) أي الإمام (أيضا) أي كما وجبت على المأموم نعم المنذورة جماعة لوترك فيها هذه النية انعقدت فرادى مع الأثم بترك النية (الرابع) من الشروط (موافقة نظم صلاتيها) أي الإمام والمأموم بأن يتفقا (في الأفعال الظاهرة) فخرج بالأفعال الأقوال فلا يشترط التوافق فيها كالمعجز عن الفاتحة الآتي بيدها إذا اقتدى بمن يحسنها وبالظاهرة الباطنة كالنية فلا يضر الاختلاف فيها كما لا يضر الاختلاف في العدد (و) تصح قدوة المفترض بالتنفل والمؤدى بالقاضى وفي طويلة بقصيرة كظهر بصبح وبالعكس وإن كان الأفراد في جميع ذلك أفضل كما مرو (لاتصح) القدوة (مع اختلاف) صلاتي (هما كظهر بكسوف) فعل بقيامين وركوعين في كل ركعة فلا تصح ظهر أو غيرها من المكتوبات خلف كسوف وبالعكس (أو) ظهر (بجنازة) أي فلا تصح ظهر أو غيرها من المكتوبات خلف جنازة وبالعكس لتعذر المتابعة مع المخالفة في النظم نعم إن كان الإمام في القيام الثاني من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة به وكذا تصح في آخر تكبيرات الجنازة أو الموصلي الكسوف كسنة الصبح فيصح الاقتداء بمصلينا مطلقا سواء كان في الركعة الأولى أو الثانية ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح وعند تطويله بما يبطل تطويله في غيرها ينتظره في الركن الذي بعده (الخامس) من الشروط (موافقة) أي المأموم (لإمامه) في سنن تفحش المخالفة فيها فعلا وتركها فتبطل صلاة من وقعت بينه وبين الإمام مخالفة في سنة (كسجدة تلاوة) فتجب الموافقة فيها فعلا وتركها أما الموافقة في سجود سهو فتجب فعلا لا تركا فإذا تركه الإمام من المأموم أن يسجد بعد سلام إمامه وقبل سلامه (و) أما في (تشهد أول) فتجب ترك الأفعال إلا أن الإمام إذا تركه وجب على المأموم تركه وإذا فعله الإمام

جاز للمأموم أن يتركه إن كان عامدا علما ويسن له العود أمان تركه سهوا أو جهلا ثم تذكر أو علم قبل انتصاب الإمام ولم يعد فبطل صلاته وأما في قنوت فلا تجب لأفعالا ولا تركا لعدم غش المخالفة فإذا فعله الإمام جاز للمأموم أن يتركه ويستجد عامدا وإذا تركه الإمام سن للمأموم فعله إن لحقه في السجدة الأولى كما مر في الأبواب ومثل القنوت جلسة الاستراحة وقد ذكرها بقوله (أماما لا تفحش المخالفة فيه كجلسة الاستراحة) وهي جلسة من يريد القيام بعد السجدة الثانية (فلا تضر) المخالفة فيها و (السادس) من الشروط (اجتماع الإمام والمأموم في) مكان من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان واحد عهد عليه الجماعات في العصر الخالية ومبنى العبادات على رعاية الاتباع فإن كانا في (مسجد) صح الاقتداء (وإن بعدت المسافة) بين الإمام والمأموم كأن زادت على ثلاثمائة ذراع (وإن كانا) أي الإمام والمأموم (في) غير المسجد من (فضاء) أو بناء (شرط) لصحة القدوة في الفضاء (أن لا يزيد ما بينهما) ولا ما بين كل صفيين أو شخصين ممن أتم بالامام خلفه أو بجانبه (على ثلاثمائة ذراع) بذراع الأدعي (تقريبا) فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع وقد حقق هذه المسئلة وما يتعلق بها المصنف رحمه الله تعالى كغيره في الإعادة فانظرها . و (السابع) من الشروط (التبعية) من المأموم (لإمامه) بأن يتأخر (يقينا تحرمه) أي ابتداء تحرم المأموم (عن) انتهاء (تحرمه) أي الإمام فلو قارنه في التحريم أو في بعضه أو شك أثناء التكبير في المقارنة أو بعده وطال الزمن أو اعتقد تأخر تحرمه فإن تقدمه لم تنعقد صلاته ومحل هذا الشرط فيما لو كان المأموم مقتديا من ابتداء صلاته بأن نوى الاقتداء مع تحرمه أما لو أحرم منفردا ثم اقتدى به في خلال صلاته صحت قدوته وإن كانت تكبيرته متقدمة على تكبيرة الإمام أو مقارنته (و) (بأن لا يسبقه بركنين فعليين) متوالين ولو غير طو يلين فإن سبقه بهما عامدا علما بالتحريم بطلت صلاته لفحش المخالفة وذلك كأن يركع ويعتدل ويهوى للسجود والإمام قائم (و) (بأن لا يتخلف) المأموم (عنه) أي الإمام (بهما) أي بالركنين الفعليين فإن تخلف عنه بهما بطلت صلاته وذلك كأن يركع إمامه ويعتدل ويهوى للسجود وهو قائم وهذا إذا كان (بلا عذر) في السبق والتخلف فإن سبقه أو تخلف عنه بهما بعذر فلا تبطل صلاته والعذر في السبق هو النسيان أو الجهل فقط والعذر في التخلف كثير مذكور في المطولات لأن منه ماسيا في قوله كبطء القراءة إلى آخره (فإن كان هناك عذر) في السبق من نسيان أو جهل أو في التخلف (كبطء القراءة) أي قراءة المأموم الواجبة بلا وسوسة بل لعجز خلق (وسرعة الإمام) أي اعتداله (فيها) أي القراءة (فيغتفر له) أي المأموم (ثلاثة أركان طويلة) وهي المقصودة لذاتها فلا يحسب منها اعتدال ولا جلوس بين السجدين لأنهما مقصودان للفصل لذاتهما وذلك بأن ينتهي إلى الرابع أو إلى ما هو على صورته وهو التشهد الأول فما دام لم يتلبس الإمام به يسعى المأموم على ترتيب نفسه فإن سبقه بأكثر من الثلاثة بأن لم يفرغ من الفاتحة إلا الإمام قد قام عن السجود ووصل إلى محل تجزئ فيه القراءة أو عن التشهد تبعه فيها هو فيه ثم تدارك بعد سلام إمامه ما فاتته كالمنسبوق فإن شرع الإمام في الخامس قبل أن يتم المأموم قراءته بطلت صلاته إلا أن نوى المفارقة فيجوز ذلك ويجزئ على ترتيب صلاته . وعلم أن المراد بقوله وسرعة الإمام اعتداله وتوسطه في القراءة كإفسارنا فإطلاق الاسراع عليه لأنه في مقابلة البطء الحاصل للمأموم وأما لو أسرع الإمام حقيقة بأن لم يدرك معه المأموم زمنا يسع الفاتحة للمعتدل فإنه يجب على المأموم أن يركع مع الإمام ويتركها لتحمل الإمام لها ولو في جميع الركعات قاله الشبراملسي رحمه الله تعالى . و (الثامن) من الشروط (أن لا يعلم) المقتدى (بطلان صلاة إمامه بحديث أو غيره) مما انفق على بطلان الصلاة به كنجاسة وكشف عورة لأنه حينئذ ليس في صلاة فكيف يقتدى به ويشترط أيضا أن لا يعتقد بطلان صلاة إمامه كشافعي اقتدى بحنفى مس فرجه فإنه لا يصح لأن افتصده فإنه يصح اعتبارا باعتقاد المقتدى أن المس بنقص دون الفصد وكجتهدين اختلاف في القبلة ولو بالتيا من والتماس فصل كل لجهة غير التي صلى إليها الآخر أو في إتمام من الماء أحدهما ظاهر والآخر منجس فلا يقتدى أحدهما بالآخر لا اعتقاد كل بطلان صلاة صاحبه

بما أداه إليه اجتهاده . و (التاسع) من الشروط (أن لا يعتقد) المأموم وجوب (الإعادة على الإمام) فلا يصح اقتداؤه بمن تلزمه الإعادة كشيء لمقدماء بمحل يغلب فيه وجوده ومحدث صلى لفقد الطهورين ومتحيرة وإن كان المأموم مثله على الأصح هذا إن علم بحاله قبل الصلاة وإن نسي والاحتج خلفه ولا إعادة وإن علم بعد ذلك أمانا للإعادة عليه فتصح وإن كان قاعدا أو مضطجعا . و (العاشر) من الشروط (أن لا يكون الإمام مأموما) حالة الاقتداء فلا يصح اقتداء به لأنه تابع فلا يكون متبوعا . و (الحادي عشر) من الشروط (أن لا يكون الإمام أميا) سواء أمكنه التعلم أم لا ولو في السرية وإن لم يعلم بحاله لأن الإمام يصدد التحمل عن المأموم وهذا غير صالح له (وهو) أي المأموم (ليس كذلك) أي ليس بأبي بل هو قاريء والأخي هنا هو من لا يحسن الفاتحة أو بعضها ولو حرفا أو شدة كارت يدغم في غير محله كالتمقيم بإبدال السين تاء وادغام أحدهما في الآخر وألغ وهو من يبدل حرفا بآخر كمن يقرأ غير المغضوب بالعين المهملة نعم لو كانت لثغته يسيرة بأن لم تمنع أصل مخرج الحرف وإن كان غير صاف صح الاقتداء به وخرج بقوله وهو ليس كذلك مالو كان المأموم كالإمام في الأمية فيصح اقتداء أمي بمثله في الحرف المعجوز عنه بعينه وإن اختلف بدلا كأن عجز عن الراء وأبدله بالإم عينا والمأموم لا بالخلاف عاجز عن راء بعاجز عن سين وإن اتفقا في البدل لاحسان أحدهما ما لا يحسنه الآخر فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر كمن صلى بسبع آيات من غير الفاتحة لا يقتدى بمن صلى بالذكر . والثاني عشر من شروط صحة القدوة الذي لم يذكره المصنف رحمه الله تعالى أن لا يكون الإمام ناقص من المأموم بصفة ذاتية فلا يجوز أن يقتدى ذكر بأثي أو خنثى ولا خنثى بأثي أو خنثى ويصح اقتداء أثي بأثي وخنثى كما يصح اقتداء أثي بذكر وخنثى بذكر وذكر بذكر ويتعلق بهذا الفصل مباحث كثيرة يمنعنا الاختصار من جلبها مذكرة في المطولات فالقصد تقرير كلام المصنف رحمه الله تعالى تسهلا للمبتدى والله سبحانه وتعالى أعلم . ولما أنهى الكلام على صلاة الجمعة فقال : شرع يتكلم على صلاة الجمعة فقال :

﴿ فصل في بيان شرائط صحة (الجمعة) وهي أفضل الصلوات ومن خصائص هذه الأمة وليست ظهرا مقصورة لأنه لا يغني عنها وإن كان وقتها بل صلاة مستقلة ومعالم أنها ركعتان يجهر فيهما إجماعا وهي كغيرها من الصلوات في الأركان والشروط وغيرها وتختص بشروط لصحتها (وهي) أي الجمعة أي صلاتها (فرض عين) لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » ولقوله ﷺ « رواح الجمعة واجب على كل محتلم » وقوله عليه الصلاة والسلام « الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك . أو امرأة . أو مريض . أو غائب » وإنما تكون فرض عين (عند اجتماع شرائطها) أي شرائط صحتها من كونها تقام في أبنية بأربعين وغير ذلك مما يأتي وشرائط وجوبها من الذكورة والحرية والصحة والاستيطان كسبائي إن شاء الله تعالى في الفصل الثاني (وشرائط صحتها) وانعقادها والمقام للتفريع كالاختفي (سنة : الأول إقامة في أبنية) مجتمعة لأوطان الجمعيين ولا فرق في الأبنية بين أن تكون بحجر أو خشب أو قصب أو غير ذلك ومثل الأبنية الغيران والسراديب في نحو الجبل ولا فرق في المحل الذي تقام فيه الجمعة بين أن يكون مسجدا أو ساحة مسقفة أو فضاء معدودا من البلد (مصر كانت) الأبنية أو بلدا أو قرية . والمصرفة حاكم شرعي وحاكم شرطي وأسواق للعامة والبلد مافيه بعض ذلك والقرية ما خلت عن ذلك (فلاتقام) أي لاتصح الجمعة (في الصحراء) استقلالاً ولا تبعاً سواء هي وخطبتها ومن يسمعها ومنها مسجدا انفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح فيه الجمعة لأنهم حينئذ مسافرون ولا تنعقد الجمعة بالمسافر (وإن كان فيها) أي الصحراء (خيام) أي من أقمشة ونحوها إذ لا تسمى بناء فلا تلزمهم الجمعة حيث لم يبلغهم النداء من محل الجمعة ولا تصح منهم فيها لأنهم على هيئة المستوفزين ولأن قبائل العرب كانوا حول المدينة ولم يأمرهم النبي ﷺ بحضورها . و (الثاني) من الشرائط (إقامتها) أي الجمعة (بأربعين) ولو مرضى ومنهم الإمام

(قوله وهي أفضل الصلوات ومن خصائص هذه الأمة) قال الجرهمي رحمه الله تعالى أعلم أن أمرا الجمعة عظيم وهي نعمة جسيمة امتن الله بها على عباده فهي من خصائصها جعلها الله تعالى محط رحمته مطهرة لآثام الأسبوع ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يبكرون لها على السرج فاحترقوا أن تهاون بها مسافرا أو مقاما ولو مع دون أربعين بتقليده والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم اهـ منه

سواء كان هو الخطيب أو لا ويشترط في الخطيب صحة امامته لم فلا تصح الخطبة من نحو أي وهم ليسوا كذلك
 وعلم ان اشتراط استكمال العدد بأربعين هو القول الجديد لاماننا الشافعي رضي الله عنه المقتب به وله
 قولان قديمان أيضا . أحدهما تنعقد بأربعة . وثانيهما بأربعين عشر . وقد ألف شيخنا المحقق المصنف رحمه الله تعالى
 رسالة بجواز العمل بهما تقليداهما لأهل قرية لم يستكملوا الأربعين فانظرها ترفيها ما ينعش الفؤاد (مسلمين
 مكلفين) أي بالغين عقلاء (أحرار اذ كورا) فلا تصح ولا تنعقد بالكفار وتصح من الصبيان المميزين والارقاء
 والنساء والخنثى ولا تنعقد بهم ولا تلزمهم كسبياً أي تفصيله ان شاء الله تعالى (مستوطنين بمحل إقامتها) أي
 الجمعة فلا تنعقد بغير أهل محل إقامتها وان لزمهم حضورها (لا يظعنون) أي لا يسافرون (شتاء ولا صيفا)
 عن محل إقامتها (الاحاجة) كتجارة وزيارة فلا تنعقد بمسافر ومقيم ناوي العود لوطنه ولو بعد مدة طويلة
 كالحجورين لتعلم علم أو قرآن أو تجارة وموطن خارج بلدا الجمعة وان لزمته (الثالث) من الشرائط (وقوعها)
 أي الجمعة كلها مع خطبتها (في وقت الظهر) يقينا فلو ضاق الوقت عنها وعن خطبتها أو شك قبل الاحرام
 في ذلك صليت ظهرها ولو خرج الوقت يقينا أو ظنا بخبر عدل أو فاسق وقع في القلب صدقه وهم فيها ولو عند
 التسليمة الاولى منها أعوها ظهرها بناء على ما فعل منها وفاتت الجمعة لا تمتنع الابتداء بها بعد خروج وقتها ففادت
 بفواتها كالخروج أما مجرد الشك في خروج الوقت فانه لا يضر في الاثناء لانه يقتدر في الدوام ما لا يقتدر في الابتداء
 ولأن الاصل بقاؤه فيصالحون الجمعة على الصحيح ويضر في الابتداء فيمتنع انعقادها للتردد فيها فيصالحون ظهرها
 و (الرابع) من الشرائط (وقوعها) بنية امامة واقتران مقتنة بتحرّم (جماعة في الركعة الأولى) فقط
 أي بتمامها للمأموم بأن يستمر معه إلى السجود الثاني فلا تصح بأربعين فرادى ولا تشتط الجماعة في الركعة
 الثانية فلو صلاوا جماعة في الركعة الأولى ونوا الفارقة في الثانية واثموا منفردين صحت الجمعة فالجماعة انما
 تشتط في أولها فقط كعملت بخلاف العدد فلا بد من دوامه إلى تمامها و (الخامس) من الشرائط (أن
 لا يسبقها) أي الجمعة (ولا يقارنها بتحرّم) لامام أي آخره وهو الرأى من أكبر . وخرج به التحلل والخطبة
 فلا عبرة بالسبق أو المقارنة فيهما وقوله (جمعة) فاعل يسبقها عند الكوفيين وفاعل يقارنها عند البصريين
 وقوله أخرى نعت لجمعة (بمحل إقامتها) أي الجمعة وخرج به السابق والمقارنة في غير محلها فلا يؤثران وانما امتنع
 التعدد لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم لم يقيموا سوى جمعة واحدة ولأن الاقتصار على
 واحدة أفضى إلى اظهار شعار الاجتماع . (الان عبر اجتماع الناس بمكان واحد) كأن يكون أهل البلد نصفين
 بينهما دم أو يكونوا كثيرين ولم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد فيجوز التعدد حينئذ
 للحاجة بحسبها على أظهر القولين وهو المتمد . وقيل لا يجوز التعدد ولو لحاجة وهو ظاهر النص فالاحتياط لمن
 صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهر امرأاة لذلك . هذا وقد ألف شيخنا المصنف
 رحمه الله تعالى رسالة متضمنة لشروط الجمعة وجواز تعددها بقدر الحاجة في بلدة واحدة فانظرها ترفيها ما يشفي
 الغليل ويريح العليل و (السادس) من الشرائط (تقدم خطبتين) بأركانها الآتية ممن تصح خلفه الجمعة
 ولو صلبا زاد على الأربعين بخلاف من لا تصح خلفه كجئون وصبي من الأربعين وكافر (على صلاتها) أي
 الجمعة وكانت في صدر الاسلام بعد الصلاة كالعيد فقدمتا (وأركان الخطبتين خمسة) أحدها (حمد الله تعالى فيهما)
 أي الخطبتين للاتباع ويشترط كونه بلفظ الله ولفظ الحمد وما اشتق منه كالحمد لله أو الله الحمد أو أحمد الله أو أنا
 حامد الله فلا يكفي نحو لا اله الا الله خلافا لما لك وأبي حنيفة رضي الله عنهما ولا الشكر لله ولا الحمد لله
 (و) ثانيهما (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيهما) أي الخطبتين لانه المأثور ويتعين صيغتها والاثنيان
 بالاسم الظاهر ولا يتعين لفظ محمد كاللهم صل أو أصلي أو نصلي أو الصلاة والسلام على محمد وأحمد أو الرسول
 أو النبي أو الحاشر أو الساجي أو العاقب أو البشير أو نحو ذلك فخرج سلام الله على محمد ورحم الله محمد صلى الله

عليه بالضمير وان تقدم مرجعه (و) ثالثها (الوصية بالتقوى فيهما) لاتباع السلف والخلف ولأنها المقصود
 من الخطبة ولا يتعين لفظها ولا تطويلها لأن الغرض الوعظ والحمل على طاعة الله تعالى فيكفي ما دل على الموعظة
 طويلا كان أو قصيرا كأطيعوا الله وراقبوه مما فيه حث على طاعة الله وزجر عن معصيته فلا يكفي التحذير
 من الدنيا وغرورها وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين لاتباع السلف والخلف (و) رابعها (قراءة آية) سواء
 كانت وعدا أم وعيدا أم حكما أم قصة ومثلها بعض آية طويلة كقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
 حق تقاته » على ما قاله الامام واعتمده الجلال الرملي والخطيب وخالف في ذلك ابن جبر فقال لا يكفي بعض آية
 وان طال وقوله (مفهمة) أي بمعنى مقصود كالوعد والوعيد وخرج به نحو ثم نظر لعدم الافهام ونكفي الآية (في
 إحداها) أي الخطبتين وتجزي قبلهما وبعدهما وبينهما ثبوت أصل القراءة من غير تعيين محلها (وكونها)
 أي الآية (في) الخطبة (الأولى) بعد فراغها (أولى) من كونها في الخطبة الثانية لتكون في مقابلة الدعاء
 للمؤمنين في الثانية فيحصل التعادل بينهما فيكون في كل واحدة أربعة أركان وخروجا من خلاف من أوجبها
 فيها (و) خامسها (الدعاء) بأخروي لا بدنيوي (للمؤمنين والمؤمنات) خصوصا كالحاضرين أو عموما ولو
 لجميع المؤمنين ما لم يرد جميع ذنوبهم فيحرم كاستطت الكلام على ذلك في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وذكر
 المؤمنات سنة والا فيكفي المؤمنين لأن المراد بهم الجنس الشامل للأنثى بل لو قصد به أربعين من الحاضرين كفي
 فالمراد أن لا يقصد الخطيب اخراجهم لأن يأتي بلفظ يدل عليهم ولا بأس بالدعاء للسلطان بعينه حيث لا مجازفة
 في وصفه ويسن الدعاء لولاة المسلمين وجيوشهم ولا سيما ولاية الصحابة وولاية العدل ويكون الدعاء (في) الخطبة
 (الثانية) لاتباع السلف والخلف ولأن الدعاء يليق بالخواتيم ﴿ خاتمة ﴾ نسأل الله حسن الختام لم يذكر
 المصنف رحمه الله تعالى شروط الخطبتين ولذا كررها بالاختصار تنميما للقائدة فنقول: شروطها تسعة:
 أحدها القيام بقدر عليه . ثانيها كونها بالعربية : ثالثها كونها بعد الزوال . رابعها الجالس بينهما بالطمأنينة
 خامسها اسماء العدد الذي تنعقد به ومنه الامام أركان الخطبتين . سادسها الولاية بين أركانها وبينهما وبين
 الصلاة : سابعها طهارة الحدثين والحيث . ثامنها ستر العورة . تاسعها تقديمها على الصلاة . وقد علم هذا الأخير
 مما تقدم في كلامه ولم يذكر أيضا سنتهما وهي كثيرة منها ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد ثم الصلاة على النبي
 ﷺ ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء ومنها السكوت لمن سمعها مع الاصغاء لها ولغيره الاشتغال بنحو ذكر ومنها
 كونها على منبر فان لم يكن فعلى مرتفع ومنها غير ذلك مما هو مذكور في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم . ولما
 أنهى الكلام على شرائط صحة الجمعة شرع يتكلم على من يجب عليه الجمعة فقال :

﴿ فصل ﴾ في بيان أصناف الناس في الجمعة من حيث وجوبها وانعقادها وصحتها وجودا وعدما (الناس
 في الجمعة ستة أقسام) لأن الأوصاف ثلاثة الوجوب والصحة والانعقاد فيوجد كلها في مستوفى الشروط
 ويتنفي كلها عن نحو المجنون ويوجد الأولان في المقيم غير المستوطن . والثاني والثالث في العذور والأول
 فقط في المرتد . والثاني فقط في نحو المسافر كاسترى إن شاء الله تعالى تفصيل ذلك (أولها) أي الأقسام (من يجب
 عليه) وتنعقد به وتصح منه وهو المكلف الذكرا الحر المستوطن) بمحل الجمعة أو بمحل يسمع منه النداء والذي لا عذر
 له فلا تجب على أحد ذلك . و (ثانيها) أي الأقسام (من يجب عليه) ولا تنعقد به وتصح منه وهو المقيم غير المستوطن
 كمن أقام أربعة أيام صحاح فأكثر ولوسنين وهو بنية السفر وعطف على المقيم غير المستوطن المتوطن الذي سمع
 نداء الجمعة وهو ليس بمحلها بقوله (ومن سمع) من طرفه (نداء الجمعة) أي الاذان من الواقف بطرف بلد
 الجمعة والمعتبر سماع واحد فأكثر من ذلك المحل بالقوة مع اعتدال الصوت واستواء المكان وعدم المانع من
 هواء أو شجر مثلاً ولا يعتبر العاوة فلو كان المحل على عال يسمع أهله النداء لعلوه ولو فرض على مستو لم يسمعوا لم
 تلزمهم بخلاف عكسه (و) الحال (هو ليس بمحلها) أي الجمعة ولا يبلغ أهله أربعين فانه يجب عليه السعي إلى بلدا الجمعة

ولا يحسب من عددها لأنه ليس من المتوطنين يبلدها فان بلغوا ذلك لزمهم اقامتها في محلهم ويحرم عليهم تعطيله منها وان صلوها في غيره و (ثالثها) أى الأقسام (من تجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المرتد فتجب عليه) أى الجمعة (بمعنى أننا) معاشر المسلمين (نقول له أسلم وصل الجمعة والا) أى وان لم تقل ان الوجوب مصور في حقه بما ذكر بأن قلنا إن معناه يجب عليه فعلها حال ارتداده (فلا) تصح لأنه لو صلى حال ارتداده لا (تصح) منه ولا تنعقد به وهو باق بحاله) أى الارتداد لأن الاسلام شرط للصلاة فمضى الشرط انتفى المشروط و (رابعها) أى الأقسام (من لا تجب عليه) الجمعة (ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو الكافر الأصل) حربيا كان أو ذميا ومعنى عدم وجوبها على الكافر أنه لا يطالب بقضائها بعد إسلامه ترغيبا له في الاسلام وأما قبل إسلامه فهو مطالب من الله بأدائها لأنه مكلف بها كسائر الفروع المجمع عليها أى مخاطب بها وجوباً في الواجب وندبا في المندوب ومخاطب بأداء ما ذكر خطاب عقاب عليه بخصوصه في الآخرة فالكفر مانع من الصحة ويسن بعذر وقد مر الكلام على ذلك عند شروط وجوب الصلاة وعطف على الكافر الأصل قوله (وغير المميز من صبي) لأنه مثله فيما ذكر من عدم وجوب الجمعة عليه وعدم انعقادها به وعدم صحته منه لكن يجب أمره بها لسبع وضرره على تركها لعشر كبقية الصلوات (ومجنون ومغمى عليه وسكران عند عدم التعدي) في الثلاثة أغنى الجنون والاعماء والسكر أما عند التعدي بمزيل العقل فتجب عليهم الجمعة كغيرها وإن قلنا إنهم غير مكلفين تغليظا عليهم لكن لا تصح منهم فيقضونها وجوبا ظهرا بعد زوال عذرهم فورا فالمراد بالوجوب في حقهم وجوب انعقاد السبب حتى يجب القضاء لا وجوب الفعل . و (خامسها) أى الأقسام (من لا تجب عليه) الجمعة (ولا تنعقد به وتصح منه وهو الصبي المميز والرقيق) ولومبعضا (وغير الذكور من نساء وخنائ والمساكين) والمقيم بمحل لا يسمع منه النداء ولا يبلغ أهله أو بعين . و (سادسها) أى الأقسام (من لا تجب عليه) الجمعة وان تعطلت بتخلفه (وتنعقد به وتصح منه وهو المريض) الذي مرضه يشق معه حضور الجمعة كشقة المشي في المطر أو الوحل بحيث يشغله عن الخشوع في الصلاة وان لم يبلغ حدا يسقط القيام في الفرض أما الذي مرضه خفيف كصداع يسير وهي خفيفة فليس بعذر لأنه لا يسمى مرضا (و) مثل المريض (نحوه من كل من له عذر) من أعذار الجاعة مما يمكن مجيئه هنا كمشقة مطر وشدة وحل وجوع وعطش بحضرة طعام وشراب ومدافعة حدث وعمى بلا قائد وخوف على معصوم واجارة عين لمن لزم على حضوره لهافساد عمله بغيته وخوف من غريمه والخائف معسر يسر عليه اثباته وخوف من عقوبة يرجو الخائف العفو بغيته وخوف من تخلف عن رفقة وفقد لباس لائق وحضور مريض بلا متعهد أو بمتعهد وكان نحو قريب كزوج محتضر أو لم يكن محتضرا لكنه بأنس به وغير ذلك مما هو مذکور في المطولات . هذا ويتعلق بهذا الفصل والذي قبله أمور كثيرة مذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم . **ولما انتهى الكلام على صلاة الجمعة شرع**

يتكلم على صلاة المسافر فقال :

فصل في بيان كيفية (صلاة المسافر) من حيث القصر والجمع المختص بجوازها تخفيفا عليه لما يلحقه من مشقة السفر غالبا وأما من حيث الأركان والشروط فهي كغيرها فيهما وقدم القصر على الجمع لأن الأول مجمع عليه بخلاف الثاني (يجوز له) أى المسافر من حين تلبسه بالسفر (قصر المكتوبة) أى المفروضة أصالة وان وقعت نفلا كصلاة صبي سواء كانت مؤداة أو فائتة سفر قصر فانت فيه يقينا (الرابعة) بأن يصلها ركعتين وهي الظهر والعصر والعشاء دون الثنائية وهي الصبح والثلاثية وهي المغرب فخرج بقوله المكتوبة النافلة فلو أراد قصر الأربع الركعات سنة العصر مثلا إلى ركعتين لم يجز لعدم وروده بل ما أحرم به وقع عن بعض المطالب وهو الأربع فلو أحرم بهما على أنهما قصر للاربع بحيث أنهما يجزئان عن الأربع ويسقط عنه طلب ما زاد عليهما لم تصح نيته أفاده الشبرا ملسى رحمه الله تعالى. وخرج بقوله أصالة المندورة كأن نذر أربع ركعات فلا تقصر وأما المعادة فله قصرها ان قصر أصلها خلف من يصلها مقصورة أرضا لا مما سواها صلى الأولى جماعة أو فرادى

وبفائتة سفر قصر فائتة الحضر فلا تقصر في السفر وكذلك فائتة السفر لا تقصر في الحضر وله قصر فائتة السفر ولو في غير السفر الذي فانت فيه ويبقينا مالوشك في أنها فائتة سفر أو حضر فانه يقضيها تامة احتياطا ولأن الأصل الاتمام وخرج بقوله الرابعة الثنائية والثلاثية كالعامة وانما يجوز له قصر المكتوبة (بشرط أن يكون السفر طويلا) يقينا لان المسافة تحديدية لا تقر بنية فان شك في طوله فلا قصر لأن الرخصة لا يصار إليها الا بيقين نعم يكفي الظن عملا بقولهم فان شك في المسافة اجتهد فالظن الناشئ عن اجتهد أقامه الفقهاء رحمهم الله تعالى مقام اليقين والسفر الطويل هو أن يبلغ (مرحلتين فأكثر) وهما تحديدًا بالمساحة أربعة برد والبر يدأر بعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال ذهابا فقط وبالزمان سب يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين أو يوم وليلة وان لم يعتدلا أى أربعة وعشرون ساعة بسير الأتقال وهي الأبل الحاملة مع اعتبار الزول المعتدل لكل والشرب والصلاة والاستراحة فيعتبر زمن ذلك وان لم يوجد البحر كالبر في اشتراط المسافة المذكورة فلو قطع الأميال فيه في ساعة لشدة جريان السفينة بالهواء أو بالبحا كالباور قصر كالوقطعها في بعض يوم على مركوب جواد أو بابور بر فانه يقصر وما لو قطعها فيهما ولما من أهل الخطوة في لحظة فانه يقصر أيضا فلا يجوز القصر اذا كان السفر قصيرا وهو مادون ذلك (وأن يكون) السفر لغرض صحيح بغير معصية بأن يكون (مباحا) أى جائزا في ظنه فيشمل الواجب كسفر النسك بشرطه والمندوب كزيارته **عليه السلام** والمكروه كسفر الواحد والاثنين لمن استأنس بالناس ولم يضطر لتلك وكسفر التجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله والمباح في غير ذلك كسفر التجارة بنية صالحة فلا يقصر المسافر بلا غرض صحيح كأن سافر لمجرد التزهو رؤية البلاد ولا العاصي بالسفر كسفر لقطع طريق وسفر آبق وناشرة وكذا لا يجمع ولا يقصر ولا يتنفل على راحة ولا يسبح على الخف ثلاثا ولا تسقط عنه الجمعة ولا يأكل ميتة لما فيه من الاعانة على المعصية ومثله العاصي بالسفر في السفر كأن قلبه معصية بعد أن أنشأ طاعة بأن سافر لطاعة ثم نأى عنها وجعله لمعصية فلا يترخص أيضا أما العاصي في السفر كالسافر لنحو تجارة وعصى فيه بزنا أو شرب خمر فيجوز له القصر وغيره من الرخص لان المعصية في السفر لا تمنع الترخيص فتحصل أن العاصي ثلاثة أقسام : الأول العاصي بالسفر وهو الذي أنشأ معصية . والثاني العاصي بالسفر وهو الذي قلبه معصية بعد أن أنشأ طاعة كأن جعله لقطع الطريق ونأى عن الطاعة التي قصد بها هذا لا يترخصان . والثالث العاصي في السفر وهو الذي سافر بقصد الطاعة وعصى في أثناءه مع استمرار الطاعة التي قصد بها فهذا يترخص (وأن) يكون المسافر قاصدا موضعا معلوما من حيث المسافة بأن يعلم أن مسافته مرحلتان فأكثر سواء كان معينا كسكة أو غير معين كالخجاز فمضى قصد سفر مرحلتين قصر بخلاف نحو الهاشم وهو من لا يدري أي يتوجه فلا قصر له وان طال سفره وأن (نفصل) المسافر الذي يريد القصر (عن) نحو (سور البلد) المختص بها ولو في جهة مقصده فقط فابتداء السفر يكون بالانفصال عن سور واحد فابتداء السفر يكون بالانفصال عن الحندق ان كان أو عن القنطرة ان كانت (أو عن العمران ان كانت) البلد (غير مسورة) ولم يكن ثم خندق ولا قنطرة والقريتان المتصلتان عرفا تشرط مجاوزتهما ان لم يكن بينهما سور والا تشرط مجاوزته فقط وان التصق به ببيان الأخرى. وأما انتهاء السفر فيكون ببلوغه مبدأ السفر من وطنه وان نوى أنه اذا رجع إليه خرج حالا وبوصوله الى موضع عزم على اقامته فيه مدة تمنع الترخيص بأن نوى اقامة مطلقا أو أربعة أيام صحاح وان لم يصلح الموضع لمحاولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه ولو أقام بمكان بنية أن يرحل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت ترخص ثمانية عشر يوما صحاحا ما لو علم أنها لا تقضى الا بعد الأربعة أيام المذكورة فينتهي سفره بزيوله ومكثه في هذا المكان بنية الإقامة فيه الى انقضاء حاجته . قال في التحفة والنهاية والمغنى : ولو علم بقاء حاجته مدة طويلة وهي الأربعة فافوقها ومثل ذلك فيما يظهر مالوا كره وعلم بقاء كراهه تلك المدة فلا ترخص له بقصر ولا غيره اه

وقرر شيخنا المصنف رحمه الله تعالى على التحفة حين القراءة في هذا الموضع فقال عند قوله مالوا كره وعلم بقاء
اكرامه يدخل فيه الكرتينة فان الحجاج تكررهم الحكم على المكث في موضع معين فان كانت المدة المضروبة
عليهم طويلة وعلم بها امتنع الترخيص بالقصر وغيره والا فلا فتنبه فانه يقع السؤال عنها كثيرا اهـ . قلت ان المدة
المضروبة عليهم الآن طويلة فهي اذا كانت الكرتينة في جزيرة سعدار بعة أيام صحاح واذا كانت في جزيرة
كران فهي للجائي من نحو جاوى أربعة أيام صحاح أيضا للجائي من الهند عشرة أيام وتستأنف كلمات واحد
بداء الوباء المشهور الآن بالكريرة من المكرتين في كل من الجزيرتين فعلى هذا يجب على من وصل الكرتينة
من سفر مدامت بالحالة التي ذكرنا عدم الترخيص بقصر أو غيره ان علم بتلك المدة وغالب الحجاج الذين يدخلون
الكرتينة يعلمون بتلك المدة من بلادهم فضلا عن وقت وصولهم احدي الجزيرتين ولا يخفى أنه متى خرج من
كرتينة احدي الجزيرتين فاصدا مكة المشرقة رجع الى ترخصه بشروطه المقررة . اللهم أصلحنا وأصلح رعاتنا وانظر
بعين الرحمة والرافة الينا (و) أن يكون المسافر عالما بكيفية القصر وجوازه فلورأى الناس يقصرون فقصر معهم
جاهلا بذلك لم يصح لتلاعبه اذ هو غائب في اعتقاده غير متصل و (أن ينوي) المسافر (القصر) كان يقول
نويت أصلي الظهر مقصورة ومثل ذلك ما لو نوى الظهر مثل ركعتين وان لم ينو ترخصا وما لو قال أودى صلاة السفر
فلولم ينو ما ذكر بأن نوى الاتمام أو أطلق أتم لأنه المنوي في الأولى والأصل في الثانية وكذا لو شك هل نوى القصر
أو الاتمام فيجب عليه الاتمام وان تذكر عن قرب لتأدي جزء من الصلاة حال التردد . فعلم أنه يشترط التحرز عما
ينافي نية القصر في دوام صلاته وانه لا يشترط استدامتها بمعنى انه يلاحظ هادئا لولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لم
يجز له قصرها لأنه لزمه الاتمام فاستقرت الصلاة في ذمته تامة وطروقت فسادها لا يدفع ذلك ويشترط أن تكون نية
القصر (في تحرمة) بها أي مع تحرمة بالصلاة كأصل النية فلو نواه بعد الاحرام لم ينفعه فيجب الاتمام (وأن
يدوم سفره) أي المسافر يقينا (الى تمام) جميع (الصلاة) المقصورة ولا يتحقق ذلك الا بالتيان بالميم من
عليكم فلو انتهى سفره فيها كأن بلغت به سقيته الى ما يقطع ترخصه أو شك هل بلغت أو نوى الإقامة المنافية
للترخيص أو شك في نيتها أتم لزوال تحقق الترخيص وان لم ينو الاتمام اذا تمام مندرج في نية القصر فكانه نوى
القصر مالم يعرض موجب الاتمام (وأن لا يأتى) المسافر في جزء من صلاته وان قل (بتم) ولو في صبح
أو جمعة فلو اقتدى في جزء من صلاته كأن أدركه آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه به أتم * واعلم أنه يجوز
اقتداء المقيم بالذي يقصر ويجمع كذا كروه في باب الامامة * ولما أنهى الكلام على القصر شرع يتكلم على الجمع
مقديما جمع التقديم فقال (ويجوز له) أي للمسافر سفر قصر (الجمع) امام القصر أو الاتمام (بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء تقديم) أي جمع تقديم في وقت الأولى (وتأخيرا) أي جمع تأخير في وقت
الثانية فلا يجوز الجمع بين صبح وغيرها ولا بين عصر ومغرب وانما يجوز الجمع (بشرط أن يكون السفر طويلا)
أي سفر قصر وأن يكون الغرض صحيح بغير معصية بأن يكون (مباحا وأن) يكون المسافر قاصدا معلوما
وأن يكون عالما بجواز الجمع وأن (يفصل عمامي) من السور أو العمران وهذه الشروط تعتبر في جمع التقديم
وجمع التأخير (ويشترط لجمع التقديم) أي كما يشترط له القصر والمدة كونه يشترط له زيادة عليه بأربعة شروط
الأول الترتيب وهو (أن يبدأ بصاحبة الوقت) وهي الأولى بأن يبدأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء
وانما اشترط الترتيب لأن الوقت الأول في السبوعة والثانية تابعة لما قبله فلا يصح قبل الأولى لم تصح ويبيدها بعدها
ان أراد جمع التقديم فان لم يردده آخر الثانية الى وقتها ولا جمع (و) الثاني (أن ينوي الجمع) أي جمع التقديم (قبل
التحلل) أي السلام (منها) أي من صاحبة الوقت وهي الأولى فتكفي نية الجمع ولو مع السلام من الأولى لحصول
الغرض وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عتيا بذلك (و) الثالث (أن يوالي بين الصلاتين بأن
لا يفصل بينهما) ولو بعذر كنوم أو سهو (قدر ركعتين) أي قدر ما يسعهما (بأقل مجزئ) أي بأخف ممكن

على الوجه المعتاد فان فصل بينهما بما يسع ذلك ضرر ووجب تأخير الثانية الى وقتها المعتاد فتضر الصلاة بينهما ولو
راتبة فاذا أراد أن يصلي رواتب الصلوات صلى القبليّة ثم الفرضين ثم بعدية الاولى ثم قبلية الثانية ثم بعديتها
(و) الرابع (بقاء السفر الى الاحرام) الصلاة (الثانية) فلا يشترط دوامه الى اتمامها فلو أقام في أثناء الثانية
لم يضربا قبل الاحرام بها ضرر لزال السبب فيتعين تأخيرها الى وقتها * ولما تكلم على جمع التقديم شرع يتكلم على
جمع التأخير فقال (ويشترط لجمع التأخير) مع ما مر من الشروط المعتبرة في الجمع من حيث هو أمران أحدهما
(نية جمع التأخير) أي ايقاعها مجموعة جمع تأخير بأن يقول نويت أن أجمع الظهر مع العصر مثلا جمع تأخير
وانما اشترط ذلك لتمييز التأخير المشروع عن التأخير تعديا ولا يكفي نية التأخير فقط من غير أن يقصد ايقاعها
مع الصلاة الثانية وانما تكون النية (قبل خروج وقت الأولى) بزمن يسع الأولى تامة ان أراد تمامها ومقصورة
ان أراد قصرها وهذا هو المعتمد فالمعتبر النية في الوقت فلو نوى ذلك قبل دخول وقتها أولم ينو أصلا عصي وكانت
قضاء . وثانيها (بقاء السفر الى آخر الثانية) سواء كانت صاحبة الوقت بأن ترتب بين الصلاتين كأن قدم الظهر
على العصر أو لم تكن صاحبة الوقت بأن لم يرتب بينهما كأن قدم العصر التي هي صاحبة الوقت على الظهر فلو لم يدم
سفره الى ذلك كأن نوى الإقامة في أثناء الثانية صارت التابعة وهي المؤخرة عن وقتها قضاء لا يتم فيه لانها تابعة
لصاحبة الوقت في الاداء للعذر وقد زال العذر وهذا هو المعتمد * واعلم أن الأفضل لمن كان سائرا في أحد الوقتين
نازلا في الآخر الجمع في وقت النزول وان كان نازلا أو سائرا فافيهما فالتقديم أولى عند ابن حجر رحمه الله تعالى تعجيلا
لبراءة الذمة والتأخير أولى عند الرمي رحمه الله تعالى لان الأولى تصح في وقت الثانية ولو من غير عذر بخلاف العكس
فان اقترن أحدا للجمعين بكامل دون الآخر كأن يصلي أحدهما بوضوء والآخر بتيميم فهو أولى اتفاقا ويتعلق بهذا
الفصل أمور كثيرة مذكورة في المطولان * خاتمة * نسأل الله تعالى حسنها بحوز الجمع بين الصلاتين تقديما
وتأخيرا بالمرض على المختار عند النووي رحمه الله تعالى وغيره وهو مذهب الامام أحمد رضي الله عنه ويسن أن يراعى
الأوفق بنفسه والأسهل عليه في مرضه كالمسافر من يحجم في وقت الثانية يقدمها بشرائط جمع التقديم أو في وقت
الأولى يؤخرها بشرائط جمع التأخير فان استوى في حقه الأمران فالتقديم أولى عند ابن حجر رحمه الله تعالى كما تقدم
والتأخير أولى عند الحلال الرمي رحمه الله تعالى كما مر وكما يجوز الجمع بالمرض يجوز بالمطر لكن تقديم فقط ولو للقيم
ويشترط له شروط جمع التقديم السابقة ويزاد عليها وجوده عند الاحرام بالأولى وعند التحلل منها ودوامه الى
الاحرام بالثانية وأن يصلي مريدا للجمع في جماعة في مكان مسجد أو غيره بعيد عن باب داره بحيث يتأذى بالمطر ولو
ضعيفا في طريقه بحيث يبيل أعلى الثوب أو أسفل النعل أما اذا صلى ولو جماعة بيته أو بمحل الجماعة القريب
بحيث لا يتأذى في طريقه بالمطر أو مشى في كن أو منفردا ولو في محل الجماعة فلا يجوز له أن يجمع لاتقاء التأذي
نعم للامام اذا كان راتبا أو يلزم من عدم إمامته تعطيل الجماعة أن يجمع بالمؤمنين وان لم يتأذ به والله سبحانه وتعالى
أعلم * ولما أنهى الكلام على صلاة المسافر شرع يتكلم على صلاة النفل فقال :

﴿ فصل في ﴾ بيان (صلاة النافلة) وما يسن له الجماعة منها وما لا يسن (وهي) أي صلاة النافلة (كثيرة منها)
رواتب الفرائض يعني منها القبليّة والبعديّة (وقد تقدم بيانها) في سنن الصلاة فلا تعيدها وما لا يختص (ومنها)
أي من صلاة النافلة (الوتر وقد تقدم) في سنن الصلاة (أيضا) فارجع اليه ان شاء الله فلا عود ولا إعادة (ومنها) أي من
صلاة النافلة (صلاة التراويح) سميت بذلك لانهم كانوا يتركون أي يستريحون في صلاتها عقب كل أربع ركعات
منها (ووقتها) أي صلاة التراويح (بعد فعل) صلاة (العشاء) ولو بعد المغرب في جمع التقديم (الى طوع الفجر)
الصادق كالوتر فلو أوقفها قبل صلاة العشاء عاذا ما لم تصح ويحرم عليه ذلك لتلاعبه وان أوقفها بعد دخول
وقت العشاء معتقدا أنه فعلها فبان خلافه وقعت نفلا مطلقا وكذلك اذا ظهر فساد العشاء فانها تقع نفلا مطلقا
(وهي) أي صلاة التراويح لغير من بالمدينة (عشرون ركعة) بنية قيام رمضان أو سنة التراويح أو من صلاة التراويح

والاثنين من أولي كأن يقول نويت من سنة قيام رمضان الى آخره فعلم أنه لا بد من التعيين أما من بالمدينة ولو اجتازا
فله فعلها ستا وثلاثين وان كان اقتصرهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك وأما فعل أهل المدينة هذا
لانهم أرادوا مساواة أهل مكة فانهم كانوا يطوفون سبعا بين كل ترويحة فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع
ركعات قال السيوطي رحمه الله تعالى وما كانوا يطوفون بعد الخامسة وأما خص من بالمدينة بذلك لان لهم شرفا
بهجرته صلى الله عليه وسلم ومدفنه حالة كون العشرين ركعة (بعشر تسليات) وجوبا (في كل ليلة من
رمضان) لانها وردت هكذا ولانها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه فيجب التسليم
من كل ركعتين فلو صلى أربع ركعات أو أكثر بتسليم لم تصح أصلا ان كان عامدا عالما والاصح نفلًا مطلقا بخلاف
نحو سنة الظهر والعصر فانه يجوز جمع الأربع القبلية أو البعيدة بتحرّم واحد وسلام واحد (ويسن كونها)
أي التراويح (جماعة) لحث الشارع عليها وأن يوتر بعدها وكونه بعدها إنما هو أفضل فقط أما فعله فلا يتقيد
بذلك وكذا طلب الجماعة فيه (ومنها) أي من صلاة النافلة (الضحى) أي الصلاة المفوعة في وقت الضحى وهو
اسم لأول النهار فسميت الصلاة باسم وقت فعلها (وهي) أي الضحى (صلاة الاشراف) هذا هو المعتبر وقيل غيرها
قال في العباب ركعتا الاشراف غير الضحى ووقتها عند الارتفاع وعليه فتحصل ركعتين فقط ولا يتقيد بالعدد الذي
لصلاة الضحى وتقوت بعضى وقت شروق الشمس وارتفاعها ولا تمتد الى الزوال (ووقتها) أي ابتداء وقت الضحى
على المعتبر (من ارتفاع الشمس الى الزوال) أي الاستواء كما عبر به بعضهم وتأخيرها الى ربع النهار أفضل
ليكون في كل ربع منه صلاة ففي الربع الأول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر (وأقلها)
أي صلاة الضحى (ركعتان) وأدنى كلها أربع فست وأكثرها (وأفضلها ثمان) كما في التحقيق والمجموع
وجرى عليه الأكثر واعتمده الجليل الرملي رحمه الله تعالى قال وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وعند ابن حجر رحمه
الله تعالى أكثرها إثنا عشر والثمان أفضل لحديث صحيح ويسن أن يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص وهما أفضل
عند الجليل الرملي رحمه الله تعالى ويفعل ذلك في كل ركعتين منها أو الشمس والضحى عند ابن حجر رحمه الله تعالى
لكن قال يقرأ في الركعتين الأوليين من ركعاتها فقط وماعداهما يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص وعلى هذا
فالجمع بين القولين أولى بأن يقرأ في الأولى والشمس والكافرون وفي الثانية والضحى والاخلاص ثم في باقي
الركعات يقتصر على الكافرون والاخلاص ومحل ذلك كما قال الشبرا ملسي رحمه الله تعالى ما لم يصل أربع ركعات أو ستا
باخرام والافلا تستحب قراءة سورة بعد التشهد الأول ومثله كل سنة تشهد فيها بتشهدين فانه لا يقرأ السورة فيما بعد
التشهد الأول الا في الترتيب (فائدة) اذا فرغ من صلاتها دعا بهذا الدعاء . وهو اللهم ان الضعفاء ضحاؤك والبهائم
بهاؤك والجمال جمالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السماء فأنزله
وان كان في الارض فأخرجه وان كان معسرا فيسره وان كان حراما فطهره وان كان بعيدا فقر به بحق ضحاؤك
وبهاؤك وجمالك وقوتك وقدرتك آتني ما آتيت عبادك الصالحين . قال في المسلك القريب ويضيف اليه اللهم
بك أواصل وبك أحاول وبك أقاتل ثم يقول رب اغفر لي وارحمني وتب عليّ انك أنت التواب الرحيم مائة مرة
أو أربعين مرة (ومنها) أي من صلاة النافلة (تحية المسجد) أي تعظيمه إذ التحية شرعا فعل ما يحصل به التعظيم
فعلا كان أو قولًا والمراد تعظيم رب المسجد إذ لو قصد تعظيمه بها لم تنعقد لكن لا تشترط ملاحظة المضاف
وهو رب لكنها أولى ولو أطلق صح (وهي) أي التحية (ركعتان) أو أكثر اذا كان بسلام واحد كما في
المغني وغيره والركعتان أولى بل قد تجب كأن دخل وقت خطبة الجمعة وتحصل بفرض أو نفل آخر نواها معه
أولا إذ المقصود أن لا تنتهك حرمة بدخوله بلا صلاة فيه فيسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فيتوقف على النية
عند ابن حجر رحمه الله تعالى وأما عند الجليل الرملي والخطيب رحمهما الله تعالى فيحصل ثوابها وان لم ينوها مع المذكور
ومحل الخلاف إذا لم ينو عدها والافلا يحصل فضلها بل ولا يسقط طلبها اتفاقا لوجود الصارف وخرج بقوله ركعتان

(فوله) اذ لو قصد
تعظيمه (أي
المسجد) بها
أي التحية (لم
تنعقد) أي لان
المسجد من
حيث ذاته لا
يقصد بالعبادة
شرعا وإنما يقصد
لايقاع العبادة
فيه لله تعالى
بل لو قصد
استحقاقه
لذلك لذاته كفر
والعبادة لله تعالى
أه منه

مادونهما كركعة وسجدة تلاوة وشكر وصلاة جنازة فلا تحصل به وإنما تسن (لداخل المسجد) أي الخالص
ولو المسجد الحرام لم يرد الطواف حالا ولو مدرسا ينتظر أو لم يرد الجالس فيه وخرج بالمسجد نحو الرابطة والخالص
المشاع وهو ما بعنه مسجدو بعضه غيره فلا تصح فيه عند ابن حجر رحمه الله تعالى وتصح عند الجليل الرملي رحمه الله
تعالى وان قل البعض الذي جعل مسجداف تسن التحية فيه عنده (قبل جلوسه) اذ تقوت بجلوسه عامدا عالما
متمكنا سواء طال الفصل أم لا فان جلس قصيرا ساهيا أو جاهلا أنها تقوت به ندى التحية ولا تقوت به كالتقوت
بالجلوس مستوفزا كعلي قدميه ولا يسترح قليلا ثم يقوم لها ولا بجلوسه ليحرم بها جالسا وكذا بالجلوس للشرب
عند ابن حجر رحمه الله تعالى لكراهته للقاءم وخالف الجليل الرملي رحمه الله تعالى فجري على الفوات بجلوسه
للشرب وكذا لا تقوت بالقيام وان طال وقصده به الاعراض عنها عند ابن حجر رحمه الله تعالى فتسن التحية عنده
(في أي وقت دخله) أي المسجد حتى وقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم . ومحل جواز صلاتها في وقت الكراهة
كما في الأوقات اذ لم يقصد بدخوله حينئذ التحية فقط بأن قصد غيرها أو هي مع غيرها أو أطلق (وتكرر)
التحية (بتكرار دخوله) المسجد ولو مع تقارب ما بين الدخولين أو كان مغتسكا وخرج ثم دخل سواء قلنا
اعتكافه باق أم لا لوجود الدخول منه ويكره تركها بلا عذر ومن دخل قرب قيام فريضة وخشى لو اشتغل بها فاتته
فضيلة التحريم انتظره قائما ودخلت التحية في الفريضة فان صلاها أو جلس كره كما نكره لخطيب دخل وقت الخطبة
مع تمكنه منها ولم يرد طواف حالامع تمكنه منها ولم يخاف فوت رتبة لوصلاها ويحرم اشتغاله بها كغيرها
من السنن عن فرض ضاق وقته أي واجب قضاؤه فوراً . وبالجملة فتحية المسجد بغير معارض مما ذكر مطلوب
فعلها مكروه تركها و يقوم مقامها ومقام سجدة التلاوة والشكر كما مر سبحانه الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر
ولاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربعين في سنن الاثنين بها لانها الطيبات والباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات
والجمادات ولأنها تعدل ركعتين في الفضل وبالله التوفيق (ومنها) أي ومن صلاة النافلة (صلاة العيدين)
الفطر والأضحى وهي سنة مؤكدة . ومن خصوصيات هذه الأمة ومثلها الاستسقاء . والكسوفان . وصلاة
عيد الأضحى أفضل من صلاة عيد الفطر ويوم من رمضان أفضل من يوم عيد الفطر ويسن التهنة بالعيد ونحوه من
العام والشهر على المعتبر . ويدخل وقتها في عيد الفطر بمغرب ليلته وفي الأضحى بصبح عرفة . ووقت صلاة العيدين
بين طلوع الشمس والزوال ويكفي جزء من الشمس لكن يسن تأخيرها حتى ترفع الشمس كرمح للاتباع
واللخروج من خلاف من قال لا يدخل وقتها الا بالارتفاع (و) هي ركعتان بالاجماع وهي كسائر الصلوات في الاركان
والشروط والسنن وأقلها ركعتان كسنة الوضوء أو كملها ركعتان بالتكبير الآتي ويجب في نيتها التعيين من كونها
صلاة عيد الفطر أو صلاة الأضحى في كل من آدائها وقضاؤها كأن يقول في الأولى نويت أصلي ركعتين سنة عيد
الفطر أداء أو قضاء الله أكبر . وفي الثانية نويت أصلي سنة عيد الأضحى أداء أو قضاء الله أكبر (يكبر) ندبا
مع الجهر به وان كان مأموما ولو في قضاؤها (في أولهما) أي أولى ركعتي العيدين بعد دعاء الافتتاح و(قبل
التعوذ والقراءة سبعا) يقينا (غير تكبيرة الاحرام) وغير تكبيرة الركوع فهما تصير تسعا فان شك أخذ
بالأقل وكذا يقال في نظائره ويسن رفع يديه عند منكبته في كل تكبيرة كتكبيرة التحريم وجعل كل تكبيرة
في نفس ووضع عناء على يسراه بعد كل تكبيرة ولو أرسلهما فلا بأس والفصل بين كل تكبيرتين بقدر آية معتدلة
يهلل ويكبر ويمجد ويحسن في ذلك سبحانه الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر لانه اللائق بالحال وهي الباقيات
الصالحات كما مر (و) يكبر (في ثانيتهما خمسا) يقينا غير تكبيرة القيام وتكبيرة الركوع فهما تصير سبعا
وليس التكبير المذكور فرضا ولا بعضا وإنما هو هيئة كالتعوذ ودعاء الافتتاح فلو تركه لا يسجد للسجود (و) تشرع
صلاة العيدين لمنفرد ومسافر وحر وعبد وخفي وامرأة (ويسن كونهما) أي صلاتي العيدين (جماعة)
ولو لسافر من فالحاجة مطلوبة فيهما اللانحاج وان لم يكن معنى على المعتبر فتسن له فرادى لاشتغاله بأعمال

الحج ويكره كفى الأنوار تعدد جماعتها بلا حاجة وللإمام المنع منه ككل مكروه (و) يسن (أن يخطب) ولولمسافرين
للمنفرد (بعدهما خطبتين كخطبتى الجمعة) فى الأركان والسنن لافى الشروط كالقيام فيهما والجلوس بينهما
والطهارة والستر فلا تشترط هنا بل تستحب الا لاسماع والسمع وكون الخطبة عربية وكون الخطيب ذكرا ولا بد
أن يقصد الجنب القراءة فى الآية ليعتد بهار كذا وان حرم عليه ويسن أن يعلمهم فى خطبة عيد الفطر أحكام زكاة
الفطر وفى عيد الأضحى أحكام الأضحية (ويسن أن يكبر الخطيب فى) الخطبة (الأولى) عند استفتاحها (تسعا)
يقينوا ولا وافرادا لكل تكبيرة بنفس فالولاء سنة فى هذه التكبيرات فلا يظيل الفصل بين كل تكبيرتين وكذا
الأفراد فلا يقرن بين اثنتين أو أكثر بل يكبر واحدة واحدة فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما
جاز كقوله الرملى رحمه الله تعالى (و) يسن أن يكبر (فى) الخطبة (الثانية) عند استفتاحها (سبعا) يقينوا ولا
وافرادا لكل تكبيرة بنفس كما مر (تمت) يسن التكبير ليلتى العيد الفطر والأضحى فيكبر ليلة عيد الفطر
من غروب الشمس الى أن يحرم الإمام ان صلى جماعة الى إحرام نفسه ان صلى فرادى فان لم يصل أصلا فليل
يستمر فى حقه الى الزوال . وقيل الى أول وقت يطلب من الإمام الدخول للصلاة فيه ويسن أن يكون ذلك التكبير
مع رفع الصوت لغير المرأة فى الطرق والنازل والمساجد والأسواق وغيرها ماشيا وراكبا وقاعدا ومضطجعا
فى جميع الأحوال الا فى نحو بيت الحلاء وهذا التكبير يسمى مرسلا ومطلقا اذ لا يتقيد بصلاة ولا نحوها ويكبر
هذا التكبير أيضا غير الحاج ليلة عيد الأضحى أما هو فلا يكبر هذا التكبير لأن التلبية شعاره فلا يكبر ليلة عيد
الأضحى والحاصل أن غير الحاج يكبر من عقب فعل صبح عرفة عند ابن حجر رحمه الله تعالى أو من فجر يومها وان
لم يصل الصبح عند الرملى رحمه الله تعالى مقيدا بصلاة الى غروب شمس يومها ثم بعد ذلك يكبر مرسلا الى أن يحرم
بصلاة العيد ثم يكبر مقيدا الى عقب فعل عصر آخر أيام التشريق عند ابن حجر رحمه الله تعالى أو الى غروبه عند
الرملى رحمه الله تعالى فتكبيره مرسلا بين مقيدتين وان الحال يكبر من ظهر يوم النحر الى صبح آخر أيام
التشريق لان أول صلاة يصلها بعد تحللها الظهر وآخر صلاة يصلها بمنى قبل نفره الثانى الصبح وهذا معتمدان حجر
رحمه الله تعالى تبع للنووى رحمه الله تعالى واعتمد الرملى رحمه الله تعالى أن العبرة بالتحلل تقدم الظهر أو تأخر
فمضى تحلل كبر ويسن ذلك التكبير خلف كل صلاة ولو جنازة ومنذورة فرض ونفل أداء وقضاء فى الأيام
المذكورة دون غيرها فلو فاتته صلاة من هذه الأيام وقضاها فى غيرها لم يكبر وهذا التكبير يسمى مقيدا وهو
خاص بعيد الأضحية وصيغة التكبير المحبوبة المندوبة الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين
له الدين ولو كره الكافرون لا إله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله الا الله
والله أكبر اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أنصار سيدنا محمد وعلى أزواج
سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين . وبقيت أمور كثيرة مذكورة فى المطولات
(ومنها) أى ومن صلاة النافلة (صلاة الاستسقاء) أى طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليه فهذا معناه شرعا
وأما لغة فهو طلب السقيا مطلقا من الله أو من غيره وهو سنة مؤكدة لكل أحد بانواعه الثلاثة عند الاحتياج للماء
أوز يادته وأدنى الثلاثة كونه بمجرد الدعاء فرادى ومجتمعين فى أى وقت من غير صلاة وأوسطها بالدعاء خلف
الصلوات ولو نفلا وفى نحو خطبة الجمعة كعقب درس وأذان لانه فى ذلك أقرب الى الاجابة وأفضلها بصلاة ركعتين
وخطبتين وهو ما ذكره بقوله (وهى ركعتان) بنية صلاة الاستسقاء كأن يقول أصلى ركعتين سنة صلاة
الاستسقاء الله أكبر حالة كونهما (كصلاة العيدين) فى الأركان وغيرها الا فى النية والوقت فينوى بهما سنة
صلاة الاستسقاء كما مر مالم يأمر بها الإمام والافينوى بها الفرضية كفى الإيعاب ولا تتم قيد بوقت لانها ذات سبب
فدارت مع سببها (فيكبر فى) الركعة (الأولى) بعد دعاء الافتتاح وقبل التعوذ والقراءة (سبعا) يقينوا غير

تكبيرة الاحرام وغير تكبيرة الركوع فهما تصير تسعا (و) يكبر (فى) الركعة (الثانية خمساً) غير تكبيرة القيام
وتكبيرة الركوع فهما تصير سبعا وياتى بجميع ما مر فى صلاة العيدين من سن رفع يديه فى كل تكبيرة الى آخره
ويسن أن يأمر الإمام أو نائبه الناس قبلها بالبر وصوم ثلاثة أيام ويخرجون بعد غسل وتنظيف فى الرابع صباحا الى
الصحراء الا فى المساجد الثلاثة وتقف الصبيان والبهائم بباب المسجد كفى التحفة بباب بذلة متخشعين ويخرجون
بالمشايع والصبيان والبهائم لأن الجميع طالبون فضله تعالى (ويسن كونها) أى صلاة الاستسقاء (جماعة وأن يخطب
الإمام بهم) أى بالناس (خطبتين) ويجوز كونهما قبل الصلاة (بعدها) أفضل لأنه أكثر من فعله عليه السلام
بخلاف خطبتى العيد والكسوف فلم تردا قبل صلاتهما (كخطبتى العيدين) فيما لم يمتن الشروط والأركان
والسنن لكن تخالفهما فى أشياء منها ما تقدم من جوازهما قبل الصلاة . ومنها ما أتى من كثار الاستغفار
فيهما واستقبال القبلة ومن ابدال التكبير بالاستغفار كما ذكره بقوله (لكن يبدل التكبير) الثابت فى خطبتى
العيدين (بالاستغفار) فيستغفر الله قبل الخطبة الاولى تسعا يقيناً لأنه اللائق ولاية استغفر واربعاً لأنه كان
غفارا ويسن الاكثر من قراءتها الى أنهارا ومن الاستغفار والاوى كون صيغته أستغفر الله الذى لا اله الا هو
الحى القيوم وأتوب اليه ويدعو فى الخطبة الاولى بالدعاء الوارد هنا ويستقبل القبلة بعد صدور الخطبة الثانية
ويبالغ فى الدعاء سرا وجهرا ويحول رداءه عند استقباله تفأولا بتحويل الحال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيجعل أعلاه أسفله وماعلى اليمين على الشمال وماعلى الشمال على اليمين وكذلك يفعل الناس . حوّل الله تعالى حالنا
بأحسن حال بجاهه صلى الله عليه وسلم والآل (ومنها) أى ومن صلاة النافلة (صلاة الكسوفين) أى كسوف
الشمس وخسوف القمر وهذا التفسير هو الأشهر الأقصح ولهذا جرى عليه المصنف رحمه الله تعالى كما يعلم مما
ياتى وهى سنة مؤكدة لمنفرد وغيره ووقتها من ابتداء الكسوف الى تمام الانجلاء فتفوت صلاة كسوف
الشمس بالانجلاء للكسوف بغروها بها كاسفة فلا يشترع فيها بعده وأما لو حصل الغروب فى أثناء الصلاة أتمها
وتفوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وبطلوع الشمس لا بطلوع الفجر لان ما بعد الفجر ملحق بالليل . وتفضل
صلاة الكسوفين بثلاث كيفيات أقلها ركعتان كسنة الظهر كما قال (وأقلها ركعتان) يحرم بهما بنية صلاة
الكسوف مع تعيين أنه كسوف شمس أو قمر حالة كونهما (كبقية الصلوات) المسنونة وأدنى كلها زيادة قيام
وركوع فى كل ركعة بأن يصلى كل ركعة بقيامين يقرأ الفاتحة فى كل وجوب وشيئاً من القرآن بلا تطويل ندبا
وركوعين يقتصر فيهما على العادة . وندب تعوذ للقراءة فى كل قيام وسمع الله لمن حمده ثم بذلك الحمد فى كل
اعتدال (وأقلها) أى أعلى كلها (زيادة قيام) بعد الركوع (و) زيادة (ركوع) بعد القيام (فى كل ركعة) مع
تطويل القيامات فيقرأ بعد الفاتحة وسوايقها من الافتتاح والتعوذ فى القيام الاول البقرة . وفى الثانى آل عمران
وفى الثالث النساء وفى الرابع المائدة أو قدرهن من القرآن من حيث أراد تطويل الركوعات والسجودات بأن يسمح
فى أول كل منها بكائة آية من البقرة . وفى الثانى كما نين وفى الثالث كسعين وفى الرابع كخمين تقرىباً للجميع
والمعتبر الوسط من الآيات (تنبيهان : الأول) لونهاها بالأقل كسنة الظهر ثم عن له بعد الاحرام أن يصلها
بالأكمل بأن يزيد ركوعا فى كل ركعة لم يجز كما أنه اذا نوى الاكمل لا يجوز له أن يأتى بالأقل بل يأتى بالأكمل أو
بالاكمل وفى الاطلاق يخير بين الثلاث الكيفيات عند الجمال الرملى رحمه الله تعالى وعند ابن حجر رحمه الله تعالى
لا يجوز الا الاقتصار حينئذ على الأقل وهذا فى غير المأموم أما هو فاذا أطلق فيتبع امامه وان نوى الأقل والإمام الاكمل
أو عكسه لم تصح لعدم تمكنه من متابعة إمامه . والثانى من أدرك الإمام فى ركوع أول من الركعة الاولى أو الثانية أدرك
الركعة أو فى ثان أو فى قيام ثان من الاولى أو الثانية فلا يدرك شيئا منها (ويسن الجهر) للقراءة (فى صلاة خسوف
القمر) لانها ليلية أو ملحقة بها إن كانت بعد الفجر (الاسرار فى صلاة كسوف الشمس) لانها نهارية (وأن تصلى)
صلاة الكسوفين جماعة (وفى المسجد) وان ضاق لان الخروج للصحراء يعرضها للفوات (ويسن أن يخطب لهم الإمام)

أوثابه (خطبتين) بعد الصلاة اجماعاً (كخطبتي الجمعة) في أركان وسنن على ما مر في خطبة العيد نعم لا يسن التكبير هنا لعدم وروده ويحث الناس فيهما على الخير من توبة وصدقة وعق واستغفار ويحذرهم من الغفلة والتأدي في الغرور ويذكر ما يناسب الحال ويتعلق بصلاة الكسوفين أمور كثيرة مذكورة في الطوالت والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسن الختام في قضاء الفرائض والنوافل المؤقتة وحكم تارك الصلاة يجب قضاء الفرائض الفائتة متى تذكرها وإن كانت جمعة فتقضى ظهراً ويسن المبادرة إلى قضائها إن فاتته بعذر كنوم لم يتذكر به ونسيان كذلك فإن فاتته بغير عذر وجب قضاؤها فوراً إلا أن خاف فوات حاضرة فيبدأ بها وإن خاف فوت الجماعة فيتعين على من عليه فوائت بغير عذر أن يصرف جميع زمنه لقضائها إلا ما يضطر إليه لنحو نوم أو مؤنة من تازمه مؤنته أو لفعل واجب آخر مضيق يخشى فوته ومنه يعلم أنه يحرم عليه فعل النوافل كالصلاة والطواف وفروض الكفاية كصلاة الجنائز لأن القضاء مقدم على جميع ذلك ويسن ترتيب الفوائت بعذر فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا وهذا معتمد ابن حجر رحمه الله تعالى واعتمد الجلال الرملي سنية ترتيب الفوائت مطلقاً فأتت كلها بعذر أو بغيره أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وإذا شك في مقدار ما فاتته قضى الذي لم يتيقن فعله ويندب تأخير الباقي عن الفوائت بعذر ويجب تأخيرها عن الفوائت بغير عذر ويسن قضاء النوافل المؤقتة كالعيدين والرواتب والضحي والوتر لعموم خبر من نام عن الصلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ولأنه ﷺ صلى بعد الشمس ركعتي الفجر وبعد العصر ركعتين اللتين بعد الظهر وخبر من نام عن وتره أو سنته فليصل إذا ذكره لأذوات سبب ككسوفين وتحية وسنة وضوء لأن فعله معارض السبب وقد زال فلا يقضى. ومن فاتته ورده أي من النفل المطلق ندب له قضاؤه وكذا غير الصلاة لثلاثين لنفسه إلى الدعة والرفاهية. ومن ترك الصلاة المكتوبة جاحداً لوجوبها قتل كفراً فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ومن أخرجهما عداً عن وقت جمع لها كسلامع اعتقاد وجوبها ولو صلاة واحدة كظهر أو جمعة وإن قال أصليها ظهراً قتل حداً وأفهم قولنا وقت جمع لها أنه لا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر هذا إن كان لها وقت جمع ولا يقتل بخروج وقتها كالصبح فإنه يقتل بطاوع الشمس وفي العصر بغزو بها وبالغشاء بطاوع الفجر فيطالب بأدائها إن ضاق الوقت ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن وقتها بأن تقول له عند ضيق الوقت صل فإن صليت تركناك وإن أخرجهما عن الوقت قتلناك وظاهر أن المزدب وقت الجمع في الجمعة ضيق وقتها عن أقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتاً لها وإنما يقتل بعد الاستئابة لأنه ليس أسوأ حالاً من المرتد فإن تاب والقتل ثم بعد قتله له حكم المسلم الذي لم يترك الصلاة فيجهز ويصلى عليه ويدفن بمقابر المسلمين ولا يطمس قبره كسائر أصحاب الكبار ولا يقتل إن قال صليت ولو قتله في مدة الاستئابة أو قبلها إنسان أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد. وتترك الصلاة فيما ذكر تارك شرط لها كالوضوء لأنه ممتنع منها والله سبحانه وتعالى أعلم. ولما أتم الكلام على الصلوات المفروضة وما يتبعها وكان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكر ما يتعلق به عقب الصلوات فقال :

﴿فصل فيما يتعلق بالميت﴾ من غسله وتكفينه والصلاة عليه وحمله ودفنه وعلم أن الموت أعظم المصائب والغفلة عنه أعظم فيسن لكل مكلف الاستعداد له وكثرة ذكره خيراً كثيراً من ذكرها ذم الذات الموت وتأت كد عيادة المريض لأن العائد لم يزل في مخرفة الجنة حتى يرجع وتجب عليه التوبة من الذنوب ورد المظالم إلى أهلها والخروج منها ويتأكد طلب ذلك من المريض ويرد ما عنده من الامانات ويشهد بما عليه من الديون والحقوق ويستحل أخضامه ومن يئنه ويثمه معاملة يرضى ولا يتضرع من المرض ولا يترك شيئاً من فرض الصلاة ليلقى به على أحسن الأحوال ويتداوى للمرض ولا يكره على شرب الدواء ولا يمتنع الموت لضراً أصابه إلا إذا خاف من فتنة في الدين فيقول : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي. ويندب أن يوضع المختصر جنبه الأيمن فإن تعسر ذلك لضيق مكان أو شدة مرض ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه

للقبلة ويلقن المختصر الشهادة من غير الحاح وأن لا يقول له قل بل يشهد عنده ويستحب في الذي يلقيه الشهادة أن يكون غير متهم كحاسد وعدو ووارث وأن يقرأ عنده يس والردوان يحسن المختصر ظنه بره بأنه يرحمه ويعفو عنه فإذا مات غمضت عيناه وشد لحياه بعصابة وتلين مفاصله وتزج ثيابه التي مات فيها ويستتر بثوب خفيف ويوضع على بطنه شيء ثقيل نحو عشرين ذرها كحديدة أو امرأة ويرفع عن الأرض على نحو سرير ويبادر بقضاء دينه وتنفيذ وصيته إن تيسر في الحال والأسأل وليه غرامه أن يحلوه أو يحتالوا به عليه أكراما لليت وتعييلاً للخير فإذا تيقن موته بظهور أماراته كاسترخاء قدم وامتداد جلدة وجهه وميل أنف وانخفاض صدغ عجل مباشرة غسله وتجهيزه وإن حصل شك في موته أخر حتى يتيقن بتغير رائحة أو نحوها ولا بأس بالاعلام بموته بخلاف نعي الجاهلية بذكر مفارجه فإنه مكر ومكره وجاز البكاء عليه قبل موته وبعده لكن البكاء عليه بعد الموت خلاف الأولى. ويحرم النوح والندب والجزع بضرب الصدر والوجه وشق الجيب ونشر الشعر أو حلقة وتسويد الوجه ولا بأس بالرثاء بالقصائد (غسله) أي الميت المسلم غير الشهيد ولو غرقاً أو سقط في بعض أحواله الآتية وقاتل نفسه وتكفينه بما يعم جميع بدنه الرأس المحرم ووجه المحرمة كإسائي أن شاء الله تعالى (والصلاة عليه) وحمله (ودفنه) وما ألحق به من نحو القائه في البحر (فروض كفاية) للاجماع الا قولاً للمالكية في غسله أنه سنة فخرج بالمسلم الكافر فإن كان ذمياً أو معاهداً أو مؤمناً يجب تكفينه وحمله ودفنه ويجوز غسله وتحريم الصلاة عليه وإن كان حربياً أو مرتداً فلا يجب فيه شيء ويجوز عليه ما عدا الصلاة وخرج بغير الشهيد الشهيد فإسائي حكمه وكون المذكورات فروض كفاية (على كل من علم بموته) يقينا بظهور شيء من أمارات الموت كاسترخاء قدم وميل أنف وانخفاض صدغ كما تقدم فإن شك في موته وجب التأخير إلى اليقين بتغير الرائحة أو غيره وبين من علم بموته بقوله (من قريب أو غيره) فالو لم يعلم به أحد إلا بظهور رائحته فلا حرمة على أحد لعلم العلم به نعم يحرم على نحو جاره من حقه السؤال عنه وإن لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه (فإن قام بها) أي المذكورات من الغسل والتكفين والصلاة والدفن وكذا الحمل (أحد منا) أي من بني آدم (ولو غير مكلف) من عجز (سقط الحرج) أي الاثم عن الباقيين (والأثم الجميع) ممن علم بموته أو لم يعلم ونسب إلى التقصير كما مر (وشهيد المعركة) وهو المسلم ولو قاتل في فاسق أو غير مكلف من صبي ومجنون الذي مات في مكان قتال الكفار قبل انقضائه بسببه كأن قتله كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عدا عليه سلامه أو رحنه دابته أو سقط عنها أو تردى حال القتال في برأوانه كشف عنه الحرب وهو ميت ولم يعلم سبب موته وإن لم ير عليه أثر الدم لأن الظاهر أن موته بسبب الحرب فإن مات بعد انقضاء قتال الكفار وفيه حياة مستقرة أو مات لا بسببه كونه مريضاً أو قاتلاً أو قتله مسلم عمداً بغير شهيد. وخرج بشهيد المعركة المذكور الذي هو شهيد الدنيا والآخرة وهو من قاتل لأعلاء كلمة الله تعالى شهيداً لا ينفقط وهو من قاتل للغنيمه مثلاً وشهيد الآخرة فقط كيهبطون وغيره وطالب علم فحكمه كغير الشهيد فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن والشهيد الذي الكلام فيه (لا يغسل ولا يصلى عليه) أي بحرمان. أما حرمة غسله فإبقاء لأثر الشهادة وهو الدم لما ورد أن رائحته يوم القيامة تكون كرائحة المسك وهذا جرى على الغالب والافقد يكون لادم فيه فيحرم وإن لم يكن عليه أثر الدم ولو حاضوا ونساء وجب بالكن لو أصابه نجس آخر وجب إزالته وإن أدى إلى إزالة الشهادة وأما حرمة الصلاة عليه فتعظيم له باستغناؤه عن دعاء الغير (وأما تكفينه) أي الشهيد المذكور (ودفنه ففروضان) فرض كفاية كغيره ويكفن ندباً في ثيابه التي مات فيها الملاحظة بالدم وغيرها لكن الملاحظة الأولى وهذا في ثياب اعتدلبسها غالباً أما ثياب الحرب كدرع ونحوها فلا يعتاد لبسها غالباً كخف وفروقة وثوب جلد فيندب نزعها كسائر الموتى فالو لم تكفيه ثيابه التي مات فيها بأن لم تستر جميع بدنه تمت وجوباً على المعتمد بل يجب ثلاث لفائف إن كفن من ماله ولا دين عليه كإسائي أن شاء الله تعالى (والسقط) بتثليث السين (له أحوال) ثلاثة (فتارة تعلم حياته) بنحو صياحه وإن لم ينفصل كله أو ظهرت أماراتها باختلاج اختيارى بعد انفصاله كله فهو كالكبير (فيجب فيه الغسل والتكفين والصلاة عليه) والحمل (والدفن)

(قوله فإذا مات) غمضت عيناه) فتغمضه سنة لثلاثين منظره لان البصر يتبع الروح فينظر أين تذهب وأرواح المؤمنين تكون في عليين ونورها متصل بالجسد كما أن أرواح الكفار في سجين ولها اتصال بالجسد فالنعيم والعذاب للروح والجسد معاً على التحقيق كما تقدم ذلك في مبحث التوحيد متعنا الله تعالى بالنعيم المقيم لا سيما بالنظر إلى وجهه الكريم أهمه

لتيقن حياته وموته بعدها أو ظهور أماراتها (وتارة يظهر خلقه فقط) ولو في دون أربعة أشهر على خلاف الغالب ولم يظهر فيه أمارات الحياة (فيجب فيه) الغسل والتكفين والدفن (ماعد الصلاة) عليه فانها لا تجب بل تحرم وفارقت غيرها من نحو الغسل لأنه أوسع بابا منها الذبح يغسل ويكفن ولا يصلى عليه كما مر (وتارة لا يظهر خلقه) ولو بعد الأربعة أشهر (فلا يجب فيه شيء) من الأربعة الأمور (و) لكن (يسن ستره بخرقه ودفنه) دون غيرها * ولما تكلم على ما يتعلق بالميت اجمالا شرع يتكلم عليه تفضيلا فقال (وأقل الغسل) للميت ولو لحوجن (تعميم بدنه) ولو غريقا (بالماء) مرة واحدة من غير حائل لأن ذلك هو الفرض في الغسل من نحو الجنابة في حق الحي قاليت أولى وبه يعلم وجوب غسله كله كالحي حتى مات تحت قلفة الألف وما يظهر من فرج الثيب عند جالسها على قدميها لقضاء حاجتها ولا بد من فعلنا أعنى جنس المكلفين ولو صبيا أو مجنونا أو كافرا وكذا اجنبا عند الملى رحمه الله تعالى لا عند ابن حجر رحمه الله تعالى فلا يكفي غرق كاعلم مما مر ولا غسل الملائكة فلو شاهدنا الملائكة تغسل لم يسقط عنا بخلاف نظيره من الكفن لأن المقصود من الغسل التعبد بفعلنا والمقصود من التكفين الستر وقد حصل ومثله الحمل والدفن لحصول المقصود ولو غسل الميت نفسه كرامة كواقع من سيدى أحمد البدوى ومن سيدى عبد الله المنوفى المالكى رضى الله تعالى عنهم ونفعناهم ما أمدت أعمارهم آمين كفى لأنه من جنس المكلفين وكذا لو غسل ميت ميتا آخر كرامة وانما اكتفى بالغسل من نحو الكفر لعدم وجوب النية فيه على المعتمد كالدفن والتكفين والحكمة والتي في معناها من العينية فتكفى جرية واحدة لها وغسله كما مر (وأكله) أى الغسل أن يوضئه وضوءا كاملا قبله كالحي وينوى غسله بأن يقول الغاسل نويت أداء الغسل عن هذا الميت أو استباحة الصلاة عليه (وتثليثه) كغسل الحي (وان يكون) غسله (في خلوة) أى موضع خال عن الناس لا يدخله الغاسل ومعيته اذ قد يكون ببذنه ما يكره ظهوره والأولى أن يكون تحت سقف ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منها وذلك لأن الحي اذا أراد أن يغتسل تحرص على ذلك ولولى الميت وهو أقرب الورثة اليه الدخول وان لم يغسل ولم يعن لحرصه على مصلحته (و) في (قيص) لأنه أستر له ويسن كونه باليا سخيلا يصل الماء اليه بسهولة (و) أن يكون غسله (على مرتفع) كلوح ومنه الدكة المعروفة ثلاثا يصيبه الرشاش (و) أن يكون (بماء) مالح لأن الماء العذب يسرع اليه البلى (بارد) لأنه يشد البدن (الحاجة) الى المسخن (كوسخ وبرد) لأن الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي (فالمسخن حينئذ أولى) * واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى لم يستوف بيان أكل الغسل وهو مذكور في المطولات وقد ذكر حاصله في الاعانة فانظرها ان شئت (وأقل الكفن) الواجب بعد غسله (نوب) واحد يحل له لبسه في حياته ويليق به لحصول الستر به يستر البشرة هنا كالصلاة (يعمه) أى يعم جميع بدنه الرأس المحرم ووجه المحرمة تكمياله وسترا لما يعرض له من التغيير سواء كفن من ماله أو من مال غيره وسواء كان ذكرا أو خنثى حرا أو رقيا وهذا هو المعتمد لكن ان كفن من ماله ولم يوص بأسقاط ما زاد على ثوب واحد وجب ثلاث لفائف نعم كل واحدة جميع البدن وان كان عليه دين مستغرق حيث لم يمنع الغرماء ما زاد على الواحد وان كان في الورثة محجور عليه (وأكله) أى الأفضل فيه (للرجل) أى الله كره بالغا كان أو صبيا أو محرما ان لم يكفن من ماله وكان عليه دين مستغرق لتركته برضائه والاوجب كما مر (ثلاث لفائف) يعم كل منها جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة كما مر وكون كل واسعاً طويلاً وعرضا اتباعاً لما فعل به صلى الله عليه وسلم ويحرم كونها لا تستر له البمشقة ولا ينافى هذا ما تقدم من وجوب الثلاث من التركة لأنها وان كانت واجبة فلاقتصار عليها أفضل من زيادة قيص وعمامة اذ يجوز زيادتهما لكنها خلاف الأولى كإفى المجموع ومحل جواز زيادة ما ذكر اذا كانت الورثة أهلاً للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا يجوز (و) أكله (للرأة) أى الأثني ولو صغيرة وللخنثى خمسة (قيص) يجعل فوق الأزار ثانيا قال في بشرى الكريم وإطلاقهم يقتضى أنه كقيص الحي

(قوله والأفضل كونها بعد التكبيرة الأولى وتصح بعد غيرها على المعتمد) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن شافعي اقتدى بمالكى وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الأولى (١١٩) فامسك أخبره المالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة

صرح به الشرقاوى رحمه الله تعالى وغيره فما اعتيد في جهنم من جعله الى نصف الساق وبلا كالم منكر شديد التحريم اه (وخار) واسع كخيار الحى يغطى به الرأس ثالثا (وإزار) على ما بين سترتها وركبتها أو لا فأول ما تكفن بالازار ثم بالقميص ثم بالخمار (و) بعد ما ذكر (لفافتان) متساويتان اتباعاً لفعله صلى الله عليه وسلم بينته أم كلثوم ويسن أن يكون الكفن قطناً أبيض مغسولاً ويخبر بعود لغير محرم أما هو فيحرم تبخير كفنه وبقيت مندوبات كثيرة مذكورة في المطولات (فرع) يحرم كتابة شيء من القرآن أو اسم من الأسماء العظيمة كآسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء والملائكة على الكفن أو على نحو ورقة توضع فيه أو بجواره أو في قصبة توضع فيه أو بجانبه بمداد ونحوه من كل ما يبيح جرمه كسك وزعفران صيانة لما ذكر من صديد الموتى وما ذكر من القرآن والاسم العظيم محترم فلا يجوز تعريضه للنجاسة * واعلم انما حرم في القصة أيضاً لأنها وإن كانت في الحال تصان عن الصديد إلا أنها تلبس في المال فيختلط ما فيها بالصديد ان كان والافترا ب المختلط به فانه نجس ولا يظهر ولو بالمطر كفى التحفة في باب التيمم ومن المعلوم أن اختلاط الكتابة بالنجاسة مضر مطلقا سواء كان في الحال أو في المال اللهم إلا أن يغلب على الظن عدم وصول الصديد أو التراب المختلط به للكتابة أصلاً لا حالا ولا مآلاً فانه يجوز وضع نحو الورقة في نحو قصبة لا تتقاء الحذور المذكور وهذا الذى قرره هو الذى جرى عليه العلماء الأعلام رحمهم الله علام في مؤلفاتهم المعتبرة وتصنيفاتهم المحررة كالنهاية والأسنى والفتوى الكبرى لابن حجر رحمه الله تعالى وغيرها وعليه فما نقل عن بعضهم أنه وجد نصاً في شمس المعارف وغيره من الكتب المؤلفة في نحو الطب والافاق والتأتم والكتب المؤلفة في نحو القصص والفوائد كنزهة المجالس ومشارك الأنوار والكتب المؤلفة في نحو الترغيب والترهيب كتنبيه الغافلين بجواز كتابة ما ذكر على الكفن بنحو المداد من كل ما يبيح جرمه لا يعتبر فلا يجوز النقل ولا الأخذ بمثل هذا منها لأنها لا تخلو من الأحاديث الموضوعة والروايات النامية التي لا تثبت بها الأحكام الشرعية وانما العبرة بمن يعتد بكلامهم في المذهب كما بينا . وبالجملة فينبغي للطالب أن لا يهجم على شيء الا بعد التروى والفحص والا اشتبه عليه الحق بالباطل وارتفعت الثقة به في أقواله وأفعاله وخرج بكتابة الاسم العظيم على الكفن بنحو المداد من كل ما يبيح جرمه كتابته بنحو ماء الورد من كل ما لا يبيح جرمه بحيث لا يثبت ولا يظهر له أثر أصلاً في الكفن فانه لا يحرم وعليه يحمل ما يذكر في بعض كتب الخواص وغيرها من كتابة آيات وأسماء معظمة على الكفن هذا وقد ألفت في هذا الشأن رسالة سميتها * انذار الحاضر والباد * عن كتابة الأسماء العظيمة على الكفن بالمداد * فلينظرها من أرادها (وأركان الصلاة عليه) أى الميت (سبعة : الأول) من الأركان (النية) كغيرها من الصلوات المفروضة فيجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض من مقارنة النية للتكبير والقصد والتعيين كصلاة الجنائز ونية الفرضية وان لم يتعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط تعيين الميت الحاضر بل يكفي تعيينه فيقول كما يأتي في الفصل الثانى نحو نويت الصلاة على هذا الميت فرضاً أو فرض كفاية وخرج بالحاضر الغائب فان نوى على العموم كأن قال نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات المسلمين لم يشترط التعيين والافلا بد منه (والثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) مع تكبيرة الاحرام إجماعاً فالكل ركن واحد ويسن رفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه ووضعها تحت صدره بين كل تكبيرتين (والثالث) من الأركان (القيام على القادر) عليه ولو صبيا أو امرأة مع رجل لانه فرض فيها كغيره من الفرائض فيأتى هنا ما مر ثم في القيام فان عجز عنه فقد عجز عنه اضطلع فان عجز عنه استلقى فان عجز عن ذلك أو ما (الرابع) من الأركان (قراءة الفاتحة) أو بدلها عند العجز عنها فالوقوف بقدرها كغيرها من الصلوات والأفضل كونها بعد التكبيرة الأولى وتصح بعد غيرها على المعتمد واذا أتى

والام تصح الصلاة خلفه مطلقاً لانه لا يعتد بوجوب البسمله وأما ما قيل ان كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكأنه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي فقد حجب عنه بان ذلك لا يضر حيث كان ذلك ناشئاً عن عقيدة فتأمل اه منه (قوله وتصح بعد غيرها) أى

وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذ غاية أمر إمامه أنه ترك الفاتحة وتركه قبل الرابعة لها لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فتسليمه لنفسه بعد بطلان صلاة إمامه لا يضر اه ع ش على م ر وفي الرشيدى عليه بعد ما ذكر هذا ما نصه وهى فائدة جلييلة يحتاج اليها في الصلاة خلف الخالف وظاهر أن الحكم جارحى فيما او كان الامام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنائز كالخني إذ لا فرق نظراً الى ماوجه به الشيخ رحمه الله ولا نظراً الى عدم اعتقاد الامام فرضية الفاتحة

بها بعد غير الأولى جاز تقديمها على ذكره وتأخيرها عنه ويسن التعوذ للقراءة والاسرار به وبالقراءة والدعاء وترك الاقتراح والسورة و (الخامس) من الأركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويجب كونها (بعد) التكبيرة (الثانية) أى عقبها ويسن الصلاة على الآل والدعاء للمؤمنين عقبها والحمد لله قبلها وضم السلام للصلاة هنا كما يأتي في المتن بخلافه في غيرها من الصلوات لتقدمه فيه و (السادس) من الأركان (الدعاء للميت) بخصوصه بأخروى بنحو اللهم اغفر له وارحمه ويجب أن يكوى (بعد) التكبيرة (الثالثة) أى عقبها و (السابع) من الأركان (السلام) كغيرها من الصلوات فيما مروجو بانديا الاو بركاته فيسن زيادتها هنا عند ابن حجر رحمه الله تعالى لاهناك ويجب كونه بعد التكبيرة الرابعة ولا يجب فيها ذكر غير السلام لكن يسن كما يأتي في كلامه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده (فرع) تندب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في أقطار الارض وينوى الصلاة على من تصح الصلاة عليه فهذه أسهل النيات وأولها فيقول نويت أصلى على من مات في هذا اليوم وليلته في أقطار الارض من تصح الصلاة عليه أربع تكبيرات مستقبل القبلة لله تعالى الله أكبر (تنبيه) يشترط في صلاة الجنائز شروط الصلاة وفي القدوة فيها شروط القدوة للاركان ويكره ويسن ما كرهه وسن مما يأتى هنا منها ولها شروط زائدة منها تقدم طهر الميت بماء أو تراب وما اتصل به كصلاة الحى فيضر نجاسة يبدنه أو كفننه أو رجل نعشه وهو مربوط به نعم لا يضر نجاسة القبر فيما أصلى على القبر ونحو دم من مقتول مثلاً لم ينقطع ومنها عدم التقدم على الميت الحاضر ولو في القبر فإن كان غائباً جاز ومنها غير ذلك مما هو مذكور في المطولات (وأقل الدفن) المحصل للواجب (خفرة تكتم) بعد طمها (رائحته) أى تظهر منه فتؤذى الأحياء (وتحرسه من السباع) أن تنبشه وتأكله (ويجب توجيهه) أى الميت (الى القبلة) تنزيلاً له منزلة المصلى (فإن لم يوجه) الميت (لها) أى القبلة بأن دفن مستديراً أو مستلقياً وإن جعل أخمصه لها ورفع رأسه قليلاً كما يفعل بالمختضر (ينش) وجوباً (ووجه) للقبلة (ان لم يتغير) بنتن فإن تغير بذلك فلا ينبس (وأكله أن يوسع القبر) بأن يزداد في عرضه وطوله قدر ما يسع من ينزله القبر ومن يعينه لأزيد لأنه تحجير على الناس (ويعمق) بأن يزداد في نزوله وأن يكون التعميق (قائمة) رجل معتدل (وبسطة) بأن يقوم فيه باسط يديه مرفوعتين غير قابض لأصابعهما (و) يسن ستر القبر بثوب عند الدفن وهو لغير ذكر أكد وأن يوضع رأس الميت في النعش عند مؤخر القبر الذى سيصير عند أسفله رجل الميت ويسل من قبل رأسه سلاً برفق لا بعنف لانه السنة في إدخاله ويقول من يدخله بسم الله والله على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته ويسن أن يداعوله بما يليق بالحال كاللهم افتح أبواب السماء لروحه وأكرم نزله ووسع مدخله ووسع له في قبره و (أن يوضع) الميت في اللحد أو الشق والأول في الارض الصلية أفضل وأن يوسع كل من اللحد والشق ويتأكد عند رأسه ورجليه ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب ومما يلي صدره من الانكباب وأن يرفع سقف كل من اللحد والشق بحيث لا يمسه عند اتفاخه بل يجب ذلك وأن يوضع (على يمينه) أى على شقه الأيمن بل قيل يجب (و) ندب (أن يسند) وجهه ورجلاه الى جدار القبر ويتجافى بياقيه حتى يكون قريبا من هيئة الراكع ثلاثاً ينكب لوجهه وأن يسند (ظهره بنحو لينة) طاهرة (أو تراب) طاهر لينعه ذلك من الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه نحو لينة (و) أن (يلصق خده) الأيمن بعد تنحية الكفن عنه بتلك اللينة أو (بتراب) ليكون هيئة من هو في غاية الذلة والافتقار ويندب أن تسد فتحة القبر لمنع إهالة التراب عليه كذا في شرح المنهج لكن المتمدن وجوبه فتحرم تلك الإهالة لما فيها من الازدراء وهتك الحرمه ولو انهار التراب أثناء الدفن وجب اصلاحه أو بعده فلا ويندب لمن على شفير القبر أن يحثى ثلاث حثيات تراب بيديه يقول مع الأولى منها خلقناكم اللهم لقنه عند المسئلة حجتة ومع الثانية وفيها نعيدكم اللهم افتح أبواب السماء لروحه ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى اللهم جاف الارض عن جنبه وأن يهال التراب بنحو مساح وأن لا يزيد عن تراب القبر

الأولى ومحل ذلك ما لم يكن شرع فيها عقب الأولى والا فتعين قاله ش أه منه

الارفعه نحو شبر وأن يأخذ كل من حضر شيئاً من تراب القبر ويقرأ عليه سبع مرات سورة القدر ثم يوضع في الكفن أو القبر فقد ورد أن الميت الذى يفعل له ذلك لا يعذب في قبره وينبغى أولوية كون التراب في القبر إذا كانت المقبرة منبوشة لافى الكفن لنجاسته وأن يمكث جماعة بعد الدفن يسألون له التثيت ويستغفرون له لانه حينئذ في سؤال منكرو ونكير وندب تلقين بالغ ومجنون سبق له تكليف ولو شهيدا بعد تمام الدفن وهو مشهور وقد ذكره المصنف رحمه الله تعالى في الاعانة وأن يرفع القبر قدر شبر وتسطيحه أولى من تسليمه وأن يوضع عليه جريدة خضراء للاتباع لانه يخفف عنه ببركة تسبيحها اذهوا كل من تسبيح اليابس لانه فيه نوع حياة وقيس بها ما اعتيد من طرح الریحان ونحوه ويحرم أخذ ذلك وظاهر هذا أن اليابس لا يحرم أخذه نظراً لتقييد الحديث التخفيف بالأخضر بما لم ييس هذا ويتعلق بهذا الفصل أمور كثيرة مذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما ذكر ما يتعلق بالميت وكان من جملة الصلاة فقد ذكر ما يتعلق بها أراد أن يبين هنا كيفيتها على وجه سهل توضيحاً للمبتدى فقال :

(فصل) في بيان (كيفية الصلاة على الميت فإذا أراد) الشخص (أن يصلى عليه) أى الميت (فليتطهر) المصلى من الحدثين ومن الخبث (أولاً) وجوباً (ثم يستقبل القبلة) ويقف ندباً إماماً أو منفرداً عند رأس الذكور جاعلاً معظم الميت لجهة يمينه فيكون رأسه من جهة اليسار وعند عجيزة المرأة كالخنى جاعلاً معظمها ورأسها لجهة يمينه * والحاصل أنه يجعل معظم الميت على يمين المصلى المستقبل فحينئذ يكون رأس الذكور جهة يسار المصلى والأنثى بالعكس إذا لم تكن عند القبر الشريف . أما إذا كانت هناك فالأفضل جعل رأسها على اليسار كراس الذكور ليكون رأسها جهة القبر الشريف ساوياً للادب كما قاله بعض المحققين ثم بعد فعل مرید الصلاة على الميت ما ذكر (يقول) بلسانه ندباً نويت الصلاة (أو أصلى على هذا الميت) أو على من صلى عليه الامام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضاً أو (فرض الكفاية أربع تكبيرات مستقبل القبلة) إماماً أو أموماً إن كان كذلك فإن كان منفرداً لم يقل شيئاً بل يقول كغيره (لله تعالى) وينوى ذلك بقلبه وجوباً ويقربها بقوله (الله أكبر) ويرفع يديه وهذا هو تكبيرة الاحرام كالايحى وهى الأولى من التكبيرات الأربع ويسن التعوذ لقراءة الفاتحة إن أراد قراءتها عقب هذه التكبيرة وهو الأفضل اذ يجزى كإتمام قراءتها في غيرها وترك الافتتاح فيقول (أعوذ بالله) أى التجى وأستجير وأحترز بقوة الله تعالى وقدرته ورحمته وفضله وكرمه (من الشيطان) مأخوذ من شاط بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعد (الرحيم) المرجوم بالشبه المطرود من رحمته تعالى وهو إبليس وجنوده وخص الاسم الجامع لصفات الكمال والجمال أعنى الله لعظم عداوة الشيطان وقوة غوايته * وحيث ذكر المصنف رحمه الله تعالى الفاتحة ذات الأسرار الكثيرة التى لا تسعها الأوراق بتمامها تسهلاً للمبتدى فلنتكلم على ظاهرها مفسرينها بوجه واضح مختصر تبركاً بكلام الله عز وجل فنقول قال الله تعالى وهو أصدق القائلين (بسم الله) أى الملك الأعظم الذى لا نعبد الاياه (الرحمن) أى الذى عم بنعمة إيجاده وإحسانه جميع خلقه أسفله وأعلاه أدناه وأقصاه (الرحيم) الذى خص من بينهم أهل وده برضاه (الحمد) أى الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل والتعظيم ثابت ومستحق (لله) الواجب الوجود المعبود بحق (رب العالمين) أى مالك جميع الخلقين (الرحمن) أى للعالمين ينعم عليهم ويرزقهم (الرحيم) أى للمؤمنين خاصة ينعم عليهم ويغفر لهم (مالك يوم الدين) أى الجزاء بالثواب للمؤمنين والعقاب للكافرين وهو يوم القيامة * واعلم أن في لفظ مالك فراءتين سبعيتين الأولى مالك باثبات الألف والثانية ملك بحذفها وهى قراءة أهل الحرمين والمعنى على الأولى مالك الأمر كله في يوم القيامة المتصرف في الاعيان المملوكة كيف شاء وعلى الثانية الملك المتسلطن القاهرة ذى الاستيلاء الباهر المتصرف بالأمر والنهى في المأمورين ذلك اليوم وخص يوم الدين بالذكور مع أنه تعالى ملك جميع المخلوقات ومالك لهم دنيا وأخرى لان جميع الامور مملوكة له تعالى في ذلك اليوم

لا يشاركه أحد في مالكية شيء منها بدليل قوله تعالى «يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والأمر يومئذ لله» أي ظاهرا وباطنا فلا تصرف لغيره فيه أصلا بخلاف الدنيا فالعبيد متصرفون فيها وينسب لهم الملك والأمر والنهي ظاهرا لانه لا ملك ظاهرا فيه لاحد الا له تعالى «لمن الملك اليوم لله الواحد القهار» وأما في الدنيا ففيها الملك ظاهر للكثير من الناس ولما ذكر العبد الرب جل وعلا ووصفه بالصفات الحسنة التي كل صفة منها تبعته على شدة الاقبال وآخرها مالك يوم الدين المفيد أنه تعالى مالك الأمر في يوم الجزاء أوجب ذلك الاقبال عليه تعالى وخطابه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فأقبل مخاطبته تعالى خاضعا مستعينا فقال (ياك نعبد وياك نستعين) أي لا نعبد الاياك ولا نستعين الا بك لأنك الحقيقي لتلك الصفات العظام. والمعنى يامن هذا شأنه نخضعك بالعبادات الاصلية الاعتقادية من توحيدك يامن لا تأخذ سنة ولا نوم والعبادات الفرعية العملية من نحو صلاة وزكاة وصوم وطلب للمعونة على العبادات الفارقة وغيرها من مهمات الدنيا والآخرة فهذا ترقى من البرهان الى العيان والنعية الى الحضور فهو تعليم من الله تعالى لعباده كيفية الترقى (اهدنا الصراط المستقيم) أي دين الاسلام أي زدها هداية وأدمناعليها ويبدل منه زيادة في المدح (صراط الدين أنعمت عليهم) أي بالهداية ويبدل من الدين مع صلته (غير الغضوب عليهم) وهم اليهود (ولا الضالين) أي غير الضالين وهم النصارى. وقيل الغضوب عليهم المشركون والضالون المنافقون والاول أولى لانه ورد التفسير به في الحديث فقد روى عنه عليه السلام أنه قال «ان الغضوب عليهم هم اليهود وان الضالين النصارى» ويشهد له أيضا قوله تعالى في اليهود «فباؤا بغضب من الله» وقوله في النصارى قد ضلوا والله أعلم بأسرار كتابه ويسن للقارىء كاتقدم التأمين بعد فراغه من الفاتحة بعد سكتة لطيفة ويسن أن يقول فيها قبله (رب اغفر لي ولوالدي) ولا بأس بزيادة الجميع المسلمين كما قاله السيد عمر البصري رحمه الله تعالى وقد تقدم التنبيه عليه فيقول (آمين) ثم يكبر التكبير الثانية فيقول رافعا يديه (الله أكبر) ويجب عقبها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأقلها اللهم صل على محمد وأهلكها صلاة التشهد التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى ويسن زيادة ما سجد كره معها كالحمد التنبيه على ذلك كله فيقول (الحمد لله رب العالمين اللهم) أي يا الله فحذفت ياء النداء وعوض عنها اللهم كالمشهور وهي كلمة جامعة يكثر استعمالها في الثناء وحالة التضرع والدعاء وقد أمر الله سبحانه وتعالى بنيه عليه الصلاة والسلام بقوله قل اللهم في قديم الكلام ولما وردت الدعوات مصدرة بها في أكثر الاوقات (صل) أي ارحم رحمة مكرونة بالتعظيم والتكريم (على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد) وهم في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا (كأصليت) أي صلاة مثل صلاتك (على سيدنا ابراهيم) خليل الله ومعناه الاب الرحيم (وعلى آل سيدنا ابراهيم) وهم أتباعه وذريته المؤمنون أنبياء وغيرهم فيشمل أولاد صلبه وجميع أنبياء بني اسرائيل وهو معنى قوله تعالى «رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد» واعلم أن الكلام على حكمة تخصيص سيدنا ابراهيم وطلب صلاة على نبينا عليه السلام تشبه الصلاة على ابراهيم عليه الصلاة والسلام كثير طويل مذكور في اعانة المصنف رحمه الله تعالى وغيرها (وبارك على سيدنا محمد) أي أفض عليه خيرات الدارين وأدم ما أعطيته من التشريف والتكريم وأدم ذكره وشريعته لان البركة هي زيادة الخير في الشيء (وعلى آل سيدنا محمد كإبراهيم) على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم (وأدم ذلك) (في العالمين) واجعل الصلاة عليه منتشرة في جميع الخلق كما جعلتها على ابراهيم عليه السلام (انك) أي لأنك (حميد) بمعنى محمود لان عبادته حمدوه أو حامد لانه الحامد لنفسه وللطاعين من عبادته (مجيد) أي ما جدم من المجد وهو الشرف والرفعة وكرم الذات والفعال والمعنى أعطنا سؤلنا بالصلاة على نبينا لانك أهل الحمد والفعل الجميل والكرم والافضال (وسلم) هو بصيغة الدعاء والمعمول محذوق والتقدير وسلم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما سلمت على سيدنا ابراهيم (تسلما اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات) ثم يقول رافعا يديه (الله أكبر) ويدعو لليت بخصوصه عقبها وجوبه فيقول (اللهم اغفر له) أي لليت ولو أتى باعتبار الشخص ولو صغيرا وطلب المغفرة للصغير لينال زيادة السرجات فلا يشكل بأنه

لا ذنب عليه فقد كان صلى الله عليه وسلم يستغفر في اليوم واليلة مائة مرة فينال بذلك أعلى درجات القرب وبالجملة فالمغفرة لا تستدعي سبق ذنب بل قد تكون بزيادة القربات (وارحمه واعف عنه) أي ماصدر منه (وعافه) أي أعطه من النعم ما يصير به كالصحيح في الدنيا وأذهب عنه ما يكره (وأكرم نزل) أي أعظم ما يهيا له في الآخرة من النعم وأره في قبره ما يرضيه (ووسع مدخله) أي قبره أي وسع له فيه بقدر مد البصر ان لم يكن غريبا ولا إلفن محل دفنه الى وطنه (واغسله) أي طهره من ذنوبه (بالماء) وهو معروف (والثلج) وهو ما ينزل من السماء فينقع على وجه الأرض ثم يذوب بعد جموده (والبرد) وهو ما ينزل من السماء كالثلج ثم يذوب وليس المراد من الغسل وما بعده حقيقته وانما ذلك كناية عن الطهارة العظيمة من الذنوب كما فسرنا كأنه يقول اللهم طهره من الذنوب بطهارة عظيمة ولذا أتى بجملة كالتفسير لهذه الجملة فقال (ونقه) أي طهره من الذنوب (والخطايا) كإتقن الثوب الأبيض من الدنس) أي الوسخ وانما مثل الثوب الأبيض لأنه يظهر فيه أثر الغسل (وأبدله دارا خيرا من داره) أي أدخله الجنة بدلا من داره في الدنيا (و) أبدله (أهلا خيرا من أهله) بأن يبدل صفاتهم بصفات أجمل من الصفات التي كانوا عليها في الدنيا (و) أبدله (زوجا خيرا من زوجته) بأن تبدل صفته بصفة أحسن من الصفة التي كان عليها في الدنيا وبغير ذلك مما هو مفصل في المطولات (وأدخله الجنة وأعذه) أي احفظه وأمنه (من عذاب القبر وقتته) باعائه على التثبيت في جوابه لسؤال الملكين وعدم التلجلج. والمراد من ذلك توفيقه للجواب والا فالسؤال عام لكل واحد وان لم يقرب كالغريق فالتقييد بالقبر جرى على الغالب كما مر في مبحث علم التوحيد (و) أعذه (من عذاب النار) ويزيد عليه ندبا ان لم يخش تغير الميت بالآتيان به والاقتصر على الأول (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرنا) أي برفع الدرجات له لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب كما علمت (وكبيرنا وذكركنا) وأنشأنا اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان) ولا يخفى مناسبة الاسلام للحياة ومناسبة الايمان للوفاة (اللهم لا تحرمنا أجره) أي أجر الصلاة عليه وأجر المصيبة به فان المسلمين كالعضو الواحد إن اشتكى بعضه اشتكى كله (ولا تضلنا) بالابتلاء بالمعاصي (بعده) ويقول ندبا بعد هذا حيث لم يخش ما ذكر من تغير الميت. اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها واتساعها ومحجوبه وأحبأوه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير من زول به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئتك راغيبا اليك شفعا له. اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته الى جنتك يا أرحم الراحمين (تنبيه) يجوز أن يأتي بالضمائر مذكرة مطلقا سواء كان الميت ذكرا أم أنثى على إرادة الشخص ومؤنه على إرادة النسمة أو الجناسة فان لم يلاحظ ذلك وجب تذكير المذكر وتأنيث المؤنث وتفصيل ذلك يعلم من المطولات ثم يكبر التكبير الرابعة فيقول رافعا يديه (الله أكبر) وقد تقدم أنه لا يجب عقب هذه التكبير شيء لكن يسن (اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده واغفر لنا وله) ولو كان طفلا لأن المغفرة لا تقتضي سبق ذنب كاتقدم ولا بأس بزيادة للمسلمين ثم يسلم تسليمين. الأولى واجبة. والثانية مندوبة فيقول (السلام عليكم ورحمة الله) ويزيد ويركاه كاتقدم عن ابن حجر رحمه الله تعالى (ويقول في الدعاء للطفل) الذي أبواه مسلمان بعد الثالثة (اللهم اغفر له وارحمه) هذا ما جرى عليه ابن حجر رحمه الله تعالى من أنه لا بد من الدعاء للميت ولو طفلا بخصوصه صراحة فليس قوله الآتي اللهم اجعله الى آخره مغنيا عن الدعاء له عنده لأنه دعاء بالالزام وهو لا يكفي لانه اذا لم يكف العموم فهذا أولى وخالف في ذلك الجمال الرملي رحمه الله تعالى فقال يكفي. اللهم اجعله فرطا الى آخره ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه كما مر اثبتوه هذا بالنص بخصوصه انتهى. ومثله الخطيب رحمه الله تعالى ثم يقول (اللهم اغفر لحينا الى آخره) أغنى ولا تضلنا بعده (اللهم اجعله) أي الميت الطفل (فرطا لأبويه) أي سابقا بمأهيا لمصالحهما من الشفاعة والحوض

في الآخرة ومن ثم قال عليه السلام أنا فرطكم على الحوض وسواء في حياتها أم بعدهما أم بينهما (وسلفا) معطوف على قرطاً من عطف العام على الخاص لأن معناه السابق مطلقاً سواء كان مهيئاً للصالح أم لا (وذخراً) أي سابقاً عليهما مذخراً لها فشيء تقدمه لها شيء نفيس يكون أمامهما مذخراً إلى وقت حاجتهما له بشفاعته لها كما صرح ذلك (وعظة واعتباراً) أي واعظاً ومعتبراً يتعظان ويعتبران به حتى يحملهما ذلك على صالح الأعمال (وشفيعاً) لها . فقد ورد أن الولد يشفع لأبويه . قال في شرح العباب ويوجه بأنه لما لم يكن عليه ذنب أشبه العلماء والشهداء فان لهم حظاً في الشفاعة فليكن هذا أولى لكن صح كل غلام مرتين بعقيقته فالذي لم يعق عنه لم يشفع له والديه فمن يرجو شفاعة ولده فليعق عنه ولو بعد موته (وثقل به) أي بثواب الصبر على فقده والرضا به (موازينهما) أي أبويه (وأفرغ الصبر على قلوبهما) بسبب فقده (ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره) أي الصيبة عليه كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم **باب** الكلام على الركن الأعظم من أركان الإسلام وهو الصلاة شرع يتكلم على الركن الثاني من العبادات البدنية منها وهو الثالث على ترتيب حديث بني الإسلام على خمس منها وهو الزكاة فقال:

فصل في بيان أحكام (الزكاة) وانما قدمها على الصوم والحج مع أنها أفضل منها مراعاة للحديث واهتماماً بشأنها لأنها مظنة البخل بها فالحكمة في تقديمها أن النفوس تشح بها لكونها طبعاً على حب المال (وهي) أي الزكاة لغة تطلق على معان كثيرة منها النماء والتطهير وشرعاً (اسم للقدر) المخصوص (المخرج عن المال) في زكاته وسيأتي تفصيله وعن البدن في زكاة الفطرة على وجه مخصوص يجب صرفه لطائفة مخصوصة (وتجب زكاة المال في ثمانية أصناف) كائنة (منه) أي المال (النقدين) الذهب والفضة وتدخل فيهما عروض التجارة لأنها تقوم بهما (والابل والبقر) ومنها الجواميس (والغنم والقوت) من الحبوب كبر وشعير وأرز وكاسيينه بذلك (والتمر والعنب) وغير بعضهم عن هذين وعن القوت بالنابت فإنه يشمل الزرع والنخل والكرم (وشرائط وجوبها) أي الزكاة ستة الأول (الإسلام) فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة ولو بعد الإسلام أما المرتد ففيه تفصيل وهو أنه إن ارتد بعد أن وجبت الزكاة عليه أخذت منه مطلقاً سواء أسلم أم لا وإن وجبت عليه بعد أن ارتد فتوقف كبقية أمواله إن عاد إلى الإسلام لمزمه أدائها لتبين ملكه وإن مات مرتداً بان أن لا مال له من حين الردة ويكون فينا (و) الثاني (الحرية) فلا تجب الزكاة على رقيق ولو مكاتباً أما البعض فتجب عليه فيما ملكه ببعضه الحر تمام ملكه (و) الثالث (الملك التام) فلا تجب فيما لا ملك له تماماً كمال كتابة إذ للعبد إسقاطها متى شاء (و) الرابع (النصاب) وهو قدر معام تجب فيه الزكاة وسيعلم بما يأتي فلا زكاة فيما دون (و) الخامس (مضي الحول) وهو كافي المحكم سنة كاملة . سمي بذلك لتحويله أي ذهابه وعجي غير فلا تجب قبل تمامه ولو بلحظة وانما يجب مضي الحول (في الحول) أي ما غيره وهو التمر والحب فتجب فيهما ببدو صلاح الأول واشتداد الثاني كإسائتي إن شاء الله تعالى والمعدن والركاز فتجب فيهما حالاً كإسائتي أيضاً (وسوم الماشية) أي رعيها في كلاً مباح والمراد اسامة مالك ولو بنائبه لها مع عامه بملكها فلو سامت بنفسها أو أسامها غير المالك كغاصب أو ورثها ولم يعلم بها فلا زكاة فيها لفقد اسامة المالك المذكورة واختصت السائمة بالزكاة دون العلوقة لتوفر مؤنتها بالرعي في كلاً مباح فان علفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها سواء علفها مالكها أو اعتلفت بنفسها أو علفت نصفه فأقل قدر الانعاش بدونه أو تعيش لكن بضرر بين أو بلا ضرر لكن قصد به قطع السوم فلا تجب زكاتها أموال علفها مالكها قدرا تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع السوم وجبت زكاتها والكلام في غير العوامل أما هي فلا زكاة فيها لأنها ليست معدة للنماء بل للعمل **باب** وما ذكر في هذا الفصل الأصناف التي تجب فيها الزكاة اجمالاً شرع يتكلم عليها تفصيلاً مقدماً للكلام على زكاة النقدين لأنها مشرفة من بقية الأموال إذ هما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بهما فمن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقا لها بخلاف غيرهما من الأموال فقال:

فصل في زكاة النقدين ولو غير مضر وبين والمعدن والركاز وأموال التجارة (ونصاب الذهب) الخالص (عشرون مثقالاً) بوزن مكة تحديدافيه يقينا فلو نقص في ميزان وتم في آخر فلا زكاة للشك في النصاب (ونصاب الفضة) الخالصة (مائتا درهم) بوزن مكة تحديدافيه لا عقوفيهما كالعشرات فالزائد على النصاب ولو يسيراً بحسابه وذلك لا مكان التجزئ في ذلك بلا ضرر بخلافه في المواشي فإنه لو حسب الزائد على النصاب فيها لتضرر المالك والفقراء بالمشاركة فيها ولا يكمل نصاب أحد النقدين بالآخر لاختلاف الجنس كالا يكمل التمر بالزبيب ويكمل كل نوع من جنس بآخر منه وخرج بقولنا الخالص والخالصة المغشوش فيهما وهو المختلط بما هو أدون منه كذهب بفضة وفضة بنحاس فلا زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصاباً فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً ومغشوشاً خالصه قبر الواجب ويكون متطوعاً بالغش إن كان يتصرف عن نفسه والاعتين الأول (ولا بد فيهما) أي لا غش عن وجوب إخراج زكاة الذهب والفضة إذا بلغا النصاب (من) مضي (الحول) كما تقدم فلا تجب زكتهما قبل تمام الحول ولو بلحظة (الا ما حصل من معدن) بفتح داله وكسر هاء اسم لمكان خلق الله تعالى فيه الذهب والفضة فتجب زكاته في الحال (أو) الا ما حصل من (ركاز) بكسر الراء بمعنى مركز فتجب الزكاة فيه في الحال أيضاً (ويجب في غير الركاز) من الذهب والفضة حتى المستخرج من المعدن (ربع العشر) أي ربع عشر العشرين مثقالاً في الذهب وهو نصف مثقال وربع عشر المائتين درهماً في الفضة وهو خمسة دراهم وإذا كان هناك زائد في حسابها كالمز (و) يجب (في الركاز وهو دفين) أي مدفون (الجاهلية) وهم الذين كانوا قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم (الحبس) وانما خالف المعدن في قدر الواجب فيه وهو ربع العشر لحفة موته غالباً (ونصاب التجارة نصاب ما اشترت به من النقدين) الذهب والفضة فإن كان قد اشترى بها ذهباً أو فضة قومها بها أو بمقامومها مقابل الذهب به ومقابل الفضة بها ولا يضم أحدهما للآخر فإن بلغت القيمة آخر الحول نصاباً زكاهما من القيمة لا من عرض التجارة وإن كان رأس المال دون نصاب ثم إن ما ذكر من أن التجارة تقوم بما اشترت به من النقدين أو أحدهما إذا ملكت بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد فإن ملكت بغير نقد كعرض وضع في خلع أو نكاح أو صلح عن دم قومته بغالب نقد البلد **باب** وأعلم أن زكاة التجارة شروطاً ستة زيادة على ما مر في زكاة النقدين فلنذكرها باختصار فنقول . أحدها أن يكون ملك ذلك المال معاوضة . ثانيها أن تقر نية التجارة بحال المعاوضة في صلب المقد أو في مجلسه . ثالثها أن لا يقصد بالمال القنية وهي الإمساك لا لتفاد . رابعها مضي حول من الملك . خامسها أن لا ترد عروض التجارة في أثناء الحول إلى نقد تقوم به فان ردت في أثناءه إلى النقد المذكور فإن كان نصاباً دام الحول وان نقص عن النصاب انقطع الحول لتحقيق نقص النصاب حينئذ فلا يشتري به عرضاً آخر بعد ذلك للتجارة ابتداءً حول جديد من حين شرائه . سادسها أن تبلغ قيمته آخر الحول نصاباً إلى هذا الأخير أشار بقوله (ولا يعتبر) النصاب (الا آخر الحول) وانما اعتبر آخر الحول لأنه وقت الوجوب فلو تم الحول وقيمة عرض التجارة دون النصاب وليس معه ما يكمله به من جنس ما يقوم به فلا تجب الزكاة فيه وإن اشترى نصاباً أو أكثر (ويجب فيها) أي التجارة (ربع عشر القيمة) فيجب إخراج ربع العشر من القيمة لا من العرض كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم **باب** فائدة الأوراق المنقوشة بصور مخصوصة ونحوها معاملة الجارية بين بعض أهل البلدان في المعاملات كالنقود الخفية وتسمى عندهم بالنوط قد اختلف نظر العلماء فيها المترتب عليه اختلافهم في الفتوى وقد ألف شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى رسالة فيها نقل فيها أقوالهم المصححة وفتاويهم المنقحة سماها بالقول المنقح المضبوط **باب** في صحة التعامل ووجوب الزكاة في الورق النوط **باب** فانظرها ان شئت والله التوفيق **باب** ولما انتهى الكلام على ما يتعلق بالنقدين شرع يتكلم على مقدار نصاب النعم وما يجب إخراج منه مقدماً لابل لأنها مشرفة أموال العرب فقال

فصل في مقدار نصاب الابل وما يجب إخراج منه (أول نصاب الابل خمس وفيها) أي الخمس (شاة) أي جذعة ضأن لها سنة تحديدية لكن لو أجدعت مقدماً أسنانها أي أسقطته بعد ستة أشهر أجزأت فالأول منزل منزلة البلوغ

(قوله والاعتين الأول) أي وان لم يكن متصرفاً عن نفسه بأن كان متصرفاً عن موليه تعين الأول وهو إخراج الخالص فيتعين على الولي إخراج الخالص حفظاً للنحاس مثلاً على المولى هذا وقد أجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من أموال الأيتام من الدراهم المغشوشة والغش فيها ملكهم بأن الغش إن كان يماثل أجرة الضرب والتخليص فيتسامح به وعمل الناس على الإخراج منها اه معني اه منه

بالسنن والثاني منزل منزلة الباع بالاحتلام أو ثنية معز لها ستان تحديدًا ويجزى الجذع من الضأن أو النتى من المعز وإن كانت الابل إناثا لصدق اسم الشاة عليه فانها تطلق على الذكر والأنثى * واعلم أنه يعتبر في المخرج عن الابل من الشياه كونه سليما وإن كانت ابله معيبة بخلاف المخرج من جنسه فلا يعتبر كونه سليما إلا أن كان المخرج عنه سليما (وفي عشر) من الابل (شأتان وفي خمسة عشر) من الابل (ثلاث شياه وفي عشرين) من الابل (أربع شياه وفي خمس وعشرين) من الابل (بنت مخاض من الابل لها سنة) ودخلت في الثانية تحديدية سميت بذلك لأنها أن لها أن تكون مخاضا أي حاملا (وفي ست وثلاثين بنت لبون لها ستان) وطعنت في الثالثة سميت بذلك لأنها أن لها أن تصير لبونا أي ذات لبن بسبب ولادتها ثانيا (وفي ست وأربعين حقة) بكسر الحاء (لها ثلاث سنين) وطعنت في الرابعة سميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها الفحل وإن يركب عليها ويحمل على ظهرها (وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المعجمة (لها أربع سنين) وطعنت في الخامسة سميت بذلك لأنها أجذعت أي أسقطت مقدم أسنانها وقيل لتكامل أسنانها (وفي ست وسبعين بنتا لبون) ووجوبهما في ذكر تعبدى لا بالحساب والافتقار إلى الحساب أن يجب في اثنتين وسبعين بنتا لبون لأن بنت اللبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم (وفي إحدى وتسعين حقتان) وهذا تعبدى لا بالحساب كما في الذي قبله والالوجب في اثنتين وتسعين حقتان لأن الحقة تجب في ست وأربعين كما تقدم (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) أي بالتعبد لا بالحساب كسابقه والاما وجبت الثلاث بنات لبون الا في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولادخل للحساب فيه فهو تعبدى كما نقرر لا يسأل عن حكمته بل يتلقى عن الشارع بالقبول (ثم) لا يتغير ذلك حتى تزيد تسعة فتصير مائة وثلاثين ففيها بنتا لبون وحقة ومن هنا يستقيم الحساب فيصير (في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ويتغير الواجب بزيادة كل عشر في مائة وأربعين حقتان و بنت لبون وهكذا والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما تكلم على ما يتعلق بالابل شرع يتكلم على مقدار نصاب البقر والغنم وما يجب اخراجه منها فقال:

﴿ فصل في ﴾ بيان مقدار (نصاب البقر) أي والغنم وما يجب اخراجه عنهما (أول نصاب البقر) الشامل للعرب والحواميس (ثلاثون) فلا شيء فيما نقص عن ذلك (وفيها) أي الثلاثين (تبيع) أي ذكر عجل (له سنة) ودخل في الثانية سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى (وفي أربعين سنة لها ستان) ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها (وهكذا) الحكم إلى ما لا نهاية له (وأول نصاب الغنم) سواء كان ضأنا أو معزا أو بعونا (شاة فلازكاة في أقل منها) (وفيها) أي الأربعين (شاة وهي جذعة ضأن أو ثنية معز) وسبق بيان الجذعة والثنية (وفي مائة وأحدى وعشرين شأتان) أي تعبدًا بالنص لا بالحساب (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربعين شياه) ثم يستقيم الحساب بزيادة مائة ولذلك قال (ثم في كل مائة شاة) ونقل الامام الشافعي رضي الله عنه أن أهل العلم لا يختلفون في ذلك **﴿ تنبيه ﴾** ما بين نصاب الابل والبقر والغنم وقص أي عقول لا يزيد به شيء في الواجب ولا ينقص بتلفه شيء منه والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما تم الكلام على ما يتعلق بالبقر والغنم أخذ يتكلم على مقدار نصاب القوت وما يجب اخراجه منه فقال

﴿ فصل في ﴾ بيان مقدار (نصاب القوت) وما يجب اخراجه عنه (وهو) أي القوت (كل ما يقتات) وهو ما يقوم به البدن غالبا (اختيارا) أي على جهة الاختيار وانما وجبت الزكاة فيه لان الاقتيات ضروري للحياة فأوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات ثم بين القوت بقوله (من الحبوب) وذلك (كالبز) بضم الواو وحده ويقال له القمح والحنطة (والشعير) بفتح الشين المعجمة (والارز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي وهو أشهر لغاته والشائع على الألسنة زبلاهمزة ومثل ما ذكر الحنطة والدخن والذرة والبقا وغير ذلك من المقتات وخرج بقوله كل ما يقتات ما يؤكل تداءيا كالمصطكي والفلفل أو تنعما كالخوخ والمشمش والتين والجوز واللوز والتفاح أو تأدما كالزيتون فلا تجب الزكاة في شيء منها لأنها لا تستعمل للاقتيات بقوله اختيارا ما يقتات به على جهة الاضطرار

كحب الحنظل وحلبة وترمس فلا تجب الزكاة في شيء منها (وفي) بيان مقدار (نصاب التمر والزبيب) وما يجب اخراجه منهما وهذا معطوف على قوله في نصاب القوت وصنعه يقتضي انهما ليسا من القوت وليس كذلك فلو قال بدل قوله وفي نصاب التمر والزبيب ومن الثمار التمر والزبيب وعطفه على قوله من الحبوب كالبز الى آخره لكان أولى (أول نصابها) أي المذكورات من القوت والتمر والزبيب ولو قال أول نصابه أي القوت لكان أولى لما علمت من أنها ما دخلت في القوت (خمس أوسق) أي أقله ذلك وما زاد فبحسابه فلا وقص فيها والمراد أنها لا تجب فيما دون خمسة أوسق وهي جمع وسق (والوسق) بفتح الواو على الأشهر (ستون صاعا) فالخمس الأوسق ثلاثمائة صاع (والصاع أربعة أمداد) وإذا ضربت الأربعة الأمداد في الثلاثمائة الصاع صارت الجملة ألفا ومائتي مد (والمد رطل وثلاث) بالبغدادى جملة الأوسق بالارطال ألف وستائة رطل (وتعتبر) الخمسة الأوسق (بعد الجفاف) بالنسبة للتمر والزبيب أن تجفف كل منهما غير رديء بأن يتثمر الرطب ويترب العنب والابن لم يجف أصلا أو جفف رديئا بأن لا يأتي من الرطب تمر ولا من العنب زبيب جيدان في العادة فلا يعتبر الجفاف بل يخرج الزكاة منهما رطبين في الحال لكن بتقدير الجفاف (و) تعتبر بعد (التنقية) بالنسبة للحب أي التنقية من نحو التبن والقشر الذي لا يؤكل ولا يدخر معه ويتغير قليل لا يؤثر في الكيل وتعتبر تلك (بالكيل) والتقدير بالوزن أما هو للاستظهار والافعال على الكيل وإن خالفه الوزن (ويجب فيها) أي المذكورات من القوت والتمر والزبيب أن بلغت نصابا أي الخمسة أوسق وما زاد عليها (العشر) ان سقيت (أي المذكورات من القوت والتمر والزبيب ولو قال ويجب فيه أي القوت والعشر) ان سقي (بلامؤنة كطر) لكان أولى لما علمت ومثله ماء انصب إليه من جبل أو نهر أو عين (ونصف العشر ان سقيت بمؤنة كنضج) أي نقل الماء من محله إلى الزرع بحيو أو غيره (ويتعلق وجوب الزكاة فيها) أي المذكورات من القوت والتمر والزبيب ولو قال فيه لكان أولى لما علمت أيضا (بيد) أي ظهور (الصالح لثمر النخل والعنب) كله أو بعضه وإن قل كجبة بأن تظهر مبادئ النضج والحلاوة والتلون والمراد ببدو الصلاح بلوغ الثمرة صفة يطلب فيها غالبا فعلامته في الثمر المأكول المتلون أخذه في حمرة أو سواد أو صفرة وفي غير المتلون كالعنب الأبيض لينه وتمويهه وهو صفائه وجريان الماء فيه (واشتداد الحب) ولو في بعضه أيضا لانه حينئذ قوت وقيل بقل والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما انتهى الكلام على زكاة الأموال وشرائطها شرع يتكلم في بيان زكاة الأبدان وشرائطها فقال:

﴿ فصل في ﴾ بيان (زكاة البدن) ويقال لها زكاة الصوم وصدقة الفطر وزكاة الفطر وهي من خصائص هذه الأمة وتجب الخلل الواقع في الصوم كما أن سجود السهو يجبر الخلل الواقع في الصلاة (تجب) زكاة البدن (على كل مسلم) فلا زكاة على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة إلا في رقيقه وقريبه المسلمين فتزومه فطرتهما كما تزومه نفقتهما وكذلك زوجته إذا أسلمت وأسلم بعدها في العدة وتجزى هنا بلانية كما قاله في الفتوح وغيره وأما المرتد ففطرته موقوفة فإن عاد إلى الاسلام وجبت عليه والا فلا وكذا فطرة من عليه مؤنته (مكلف) حر فلا تجب الفطرة على الصبي عن نفسه بل يخرجها عنه وليه ولا على الرقيق عن نفسه بل تجب على سيده **﴿ تنبيه ﴾** ظاهر قوله مكلف أنها لا تجب على الصبي مطلقا وليس كذلك بل إن كان غنيا تجب من ماله لكن تسقط عنه إن أخرجهما وليه عنه من مال نفسه لا من مال الصبي وحينئذ لا يرجع أن نوى الرجوع عند الاخراج وانما تجب زكاة الفطر (عن نفسه وعن تزومه نفقته) من زوجته ومبعضه ورقيقه بخلاف من لا تزومه نفقته فلا تجب عليه زكاة ثم بين من تزومه نفقته بقوله (من المسلمين) فلا يزوم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وإن وجبت نفقتهم فقوله من المسلمين شرط في المخرج عنهم فلا بد أن يكونوا مسلمين ولو كان المخرج كافرا كما تقدم من أنها تجب على الكافر عن رقيقه وقريبه المسلمين (حرًا كان) من تزومه نفقته (أو عبدا) غير مكاتب كتابة صحیحة أما هو فلا تجب على سيده لاستقلاله بالتصرف كالأجانب عليه لضعف ملكه وخرج بقوله لصاحبه الفاسدة فتزوم سيده (صغيرا أو كبيرًا ذكرًا

أوغیره) وانما تجب (ب) ادرالك تمام (غروب شمس آخر يوم من رمضان مع إدراك جزء من شوال) فلا بد من إدراك جزء من رمضان وجزء من شوال لان الوجوب نشأ من الصوم والفطر فأسند اليهما ثلاثا يلزم التحكم فلا تجب عما حدث بعد الغروب من ولد ونكاح ومك قن وغنى واسلام ولا تسقط بعده بما يحدث بعده من موت وعتق وطلاق ومزى بل ملك. ووقت أدائها من وقت الوجوب الى غروب شمس يوم الفطر فيلزم إخراجها قبل غروب شمسها ويجوز إخراجها في أول رمضان ويسن أن تخرج قبل صلاة العيد لا تباع ان فعلت الصلاة أول النهار وان أخرجت استحب الاداء أول النهار ويكره تأخيرها الى آخر يوم العيد ويحرم تأخيرها عنه بلا عذر وهو كغيبه ماله والمستحقين ويجب القضاء فوراً فيما اذا أخرها بلا عذر لصيانته (و) انما تجب (ب) (وجوب الفضل) أى الفاضل حال الوجوب (عن مؤنته) من قوت ومسكن وخادم لا ثقة به يحتاج هو أو مؤنته الآتى يانها اليها (و) عن (مؤنة) من تلزمه مؤنته من (عياله) من زوجة وقريب ورقيق وحيوان مملوك له (يوم العيد وليلته) المتأخرة (عن يومه) كما في النفقات وانما لم يعتبر زيادة على اليوم والليله المذكورين لعدم ضبط ماوراءهما فعلم بما مر أنه يشترط في الملبس أن يكون هو أو مؤنته يحتاج اليه وكذلك المسكن والخادم والمراد انه يحتاجها مطلقا لا في خصوص اليوم والليله كالقوت ويشترط في الثلاثة المذكورة أن تكون لا ثقة به فلو كانت نفيسة لا تليق به لزمه ابدالها بلائق ان أمكن وإخراج التفاوت (وهى) أى زكاة الفطر أى واجبه عن كل واحد (صاع) نبوى سليم من العيب فلا يجزى إخراج صاع معيب بنحو غش أو سوس أو قدم غير طعمه أو لونه أو ريحه كالا يجزى إخراج قيمته فيتعين إخراج صاع سليم من العيب من حب أو غيره (من غالب قوت بلده) أى بلده المؤدى أى بلده المخرج ان أخرج عن نفسه فان أخرج عن غيره فان كان المخرج عنه في بلد المخرج فالأمر ظاهر وان كان في بلد أخرى فالمعتبر بلد المخرج عنه والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت الوجوب والمراد بالغالب ما كان أصلح للانسان في الاقليات وان كان غيره أكثر قيمة (كالبز والشعير والأرز والحب والقمح والتمر والزبيب فلو كان) المخرج منه (ببلد) أهله (يقتانون البر) مثلاً (فلا يجزى غيره) وان كان قوت المخرج والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى الكلام على الزكوات أخذت تكلم على قسمها على مستحقينها فقال :

(فصل في بيان (قسم الزكاة) المهدودة على مستحقينها فال فيها للعهد الله كرى أو الذهبى والمراد بها ما يشتمل زكاة الفطر فقط فقتضى ذلك أنه يجب دفعها للأصناف الثمانية قال الباجورى رحمه الله تعالى وفيه عسر وان كان هو ظاهر المذهب واختار بعضهم جواز صرفها الى واحد ولا بأس بتقليده في زماننا هذا قال بعضهم ولو كان الشافعى حياً لأفتى به اه وعليه جرى المصنف رحمه الله تعالى كما استراه ان شاء الله تعالى (وهى) أى الزكاة يجب أدائها فوراً اذا تمكن منه بحضور مال وأخذت زكاة وخلاو مالك من مهم دينى أو دنيوى كصلاة أو كل لان حاجة المستحقين اليها ناجزة ولا بد من نية المالك بنفسه أو مأذونه ولو عند عجز لها عن المال كهذه كاتى أو فرض صدقة مالى وجاز تعجيلها في المال كما يجوز في البدن بشروط المذكورة في المطولات ويجب صرفها (لثمانية أصناف) ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز بقوله - انما الصدقات للفقراء - الآية وقد علم من الحصر بانما أنها لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما وقع الخلاف في استيعابهم فعندنا يجب استيعابهم وعند غيرنا لا يجب قال البجيرى رحمه الله تعالى والمعنى عند الامام الشافعى رضى الله عنه انما تصرف لمؤلا لا لغيرهم ولا لبعضهم فقط بل يجب استيعابهم . والمعنى عند الامام مالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما انما تصرف لمؤلا لا لغيرهم وهذا يصدق بعدم استيعابهم ويجوز دفعها لصنف منهم ولا يجب التعميم قال ابن حجر رحمه الله تعالى في شرح العباب قال الأئمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى شخص واحد من الأصناف قال ابن عجيل النجوى رحمه الله تعالى ثلاث مسائل يفق فيها خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد الى واحد ودفعها الى صنف واحد اه وقد فصلهم المصنف رحمه الله تعالى فقال (للفقير) وهو من لا مال له ولا كسب يقع كل منهما أو مجموعهما موقعا من كفايته مطعما وملبسا ومسكنا وغيرها

بما لا بد منه على ما يليق بحاله وحال مؤنته كمن يحتاج الى عشرة ولم يجد الا أربعة (والمسكين) وهو من ماله مال أو كسب لائق به يقع موقعا من كفايته ان قتر ولا يكفيه لو توسط كمن يحتاج لعشرة وعنده سبعة أو ثمانية وان ملك أكثر من نصاب ولا يمنع الفقر والمسكنة مسكنه وثيابه ولولا لتجمل في بعض السنة وكتب يحتاجها وعنده الذى يحتاج اليه للخدمة والكسب الذى لا يليق به وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات (والعامل) ولو غنيا وهو من استعمله الامام على أخذ الزكوات ودفعها لمستحقينها (كالساعى) الذى يجلب الزكاة (والكاتب لأموال الزكاة) أى الذى يكتب ما وصل من ذوى الأموال وما بقى عليهم وأشار بالكاف الى ان العامل لا يتحصر فيما ذكره اذ منه القاسم الذى يقسمها على المستحقين والحاشر الذى يجمع ذوى الأموال أو المستحقين والحافظ الذى يحفظ الأموال الزكوية وغير ذلك وليس منهم القاضي والوالى فلا حق لهما في الزكاة بل حقهما في خمس الخمس المرصد للصالح (والمؤلف قلبه كمن أسلم وفي اسلامه ضعف) فيعطى الزكاة ليتقوى اسلامه (أو كان اسلامه قويا لكن) له شرف في قومه (يتوقع باسلامه اسلام غيره) من نظرائه فيعطى حيث لا جلاجل ذلك وأشار بالكاف الى أنه لم يذكر جميع أقسام المؤلف اذ هو أربعة أقسام ذكر قسمين منها وبقى قسمان ذكرهما كغيره في الاعانة (والمسكين كتابة صحيحة من الارقاء) لغير المزكى فيعطى ولو بغير اذن سيده أو قبل حلول نجوم الكتابة ما يعينه على العتق ان لم يكن معه ما ينفى بالنجوم وان كان كسوبا أمام كاتب المزكى فلا يعطى من زكاته شيئا لبقائه على ملكه لانه قن ما بقى عليه درهم والقن لا يأخذ من زكاة سيده شيئا وكذا الكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من الزكاة شيئا لانها غير لازمة رأسا (والغارم) وهو ثلاثة أقسام ذكرها في الاعانة وذكرها واحدا منها بقوله (كمن تدين ديننا لنفسه) في مباح طاعة كان أم لا وان صرفه في معصية أو في غير مباح كخمر وصرفه فيه وتاب وظن صدقه في توبته أو في غير مباح وصرفه في مباح (وحل الدين و) الحال (لا قدره له على وفائه) فيعطى قدر دينه فان قدر على وفائه بأن كان ماله يبق به أو لم يحل الاجل فلا يعطى شيئا (والغازى المتطوع بالجهاد من ماله) بأن لم يكن له سهم في ديوان المرتزقة من الفى فيعطى ولو كان غنيا اعانته له على الغزو وكفايته بمؤنته الى أن يرجع من نفقة وكسوة ذهابا وإيابا (والمسافر سفر مباحا) أو مكروها واحتاج بأن لم يكن معه ما يكفيه لسفره فمن سافر كذلك ولو زهده أو كان غريبا محتاجا أى ما راى محل الزكاة أعطى ولو كسوبا لعموم الآية جميع كفاية سفره ذهابا وإيابا ان قصد الرجوع وان كان له مال بغيره ولودون مسافة قصر أو وجد من يقرضه أما المسافر سفر معصية وهو العاصى بسفره فلا يعطى شيئا ما لم يتب فان تاب أعطى لبقية سفره وخارج به العاصى في السفر كأن شرب الخمر فيه فيعطى الزكاة (ويجب تعميم) الأصناف الثمانية بالزكاة حتى العامل ان قسم الامام وان قسم المالك أو نائبه وجب تعميم سبعة أصناف باسقاط سهم العامل ومحل وجوب التعميم في الشقين ان وجدوا والا فيجب تعميم (ما) أى الذى (وجد من الأصناف الثمانية) في محل الزكاة فلو لم يوجد الا فقير واحد صرفت كلها له والعدم لاسهم له * واعلم أن الموجود من الأصناف غالباً فقير ومسكين وغارم وابن السبيل فان لم يوجد أحد منهم حفظت الى ان يوجدوا كلهم أو بعضهم ومحل وجوب التعميم أيضا ان لم يقل المالك فان قل بأن كان قدرا لو وزع عليهم لم يسد مسدا لم يجب التعميم بل يقدم الأوجج فالأوجج أخذ من نظيره في الفى (و) اعلم انه اذا قسم المالك وانحصر المستحقون في أحاديسهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم ووفى بهم المالك وجب تعميمهم وان زادوا على ثلاثة من كل صنف ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة اذ لا مشقة في الاستيعاب حيث انوا لم ينحصروا أو انحصروا لكن لم يف المالك بحاجتهم لم يجب التعميم ولم يندب لكن (يجب ثلاثة) أى اعطاء ثلاثة (من كل صنف) من الأصناف الثمانية وذلك لانهم ذكروا في الآية بلفظ الجمع وأقله ثلاثة الا فى سبيل الله وابن السبيل فانهم اذ كرافها مفردين لكن المراد بهما الجمع اذ الاول اسم للقرابة والثانى لانه الجنس المتحقق الجمع فلو أعطى المالك اثنين من كل صنف والثالث موجود لزمه أقل متمول غرماله من ماله (الاعمال) فانه يسقط اذا قسم المالك كما تقدم * واعلم أنه قد علم مما مر انه يجب تعميم الأصناف الثمانية

بالزكاة أن أمكن بأن فرقا الإمام ووجدوا كلهم لظاهر الآية ولا فرق في وجوب التعميم بين زكاة المال وزكاة
الفطر كما تقدم لكن قال في التحفة اختار جمع جواز دفع زكاة الفطر لثلاثة فقراء أو مساكين وآخرون جوازه
لواحد وأطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الروايات في رحمته الله تعالى عن الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم وآخرون جواز
دفع زكاة المال أيضا إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبنا ولو كان الشافعي حيا
لأفتى به اهـ وعلى هذا جرى المصنف رحمه الله تعالى فقال (والمختار) تبع الروايات وجماعة كما تحرر (جواز دفع
زكاة المال إلى ثلاثة) من أهل السهمان وقد تقدم عن ابن عجيل رحمه الله تعالى جواز دفع الزكاة إلى شخص
أو صنف واحد فلا تغفل (وبجوز) كما تقرر (دفع زكاة الفطر لواحد) فلا بأس بتقليده كما تقدم عن الباجوري
رحمه الله تعالى (فرع) لا يجوز نقل الزكاة على الأظهر عن محل المؤدى عنه في الفطرة وعن محل المال الذي
وجبت فيه الزكاة وهو الذي كان فيه عند وجوبها مع وجود مستحق فيه إلى محل آخر ومقابل الأظهر جواز النقل
كما هو مذهب أكثر العلماء رحمهم الله تعالى هذا وقد سئل شيخنا وشيخ مشايخنا السيد أحمد دحلان رحمه الله
النابغة بمناصه : ما قولكم دامت فضلكم في نقل زكاة المال من أرض الجاوه إلى مكة والمدينة رجاء التصديق على فقراء
الحرمين هل يوجد في مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه قول بجواز نقلها في ذلك أفتونا مأجورين . فأجاب
رحمه الله تعالى بما صورته : اعلم رحمك الله تعالى أن مسألة نقل الزكاة فيها اختلاف كثير بين العلماء والمشهور في مذهب
الشافعي رضي الله عنه امتناع نقلها إذا وجد المستحقون لها في بلدها ومقابل المشهور جواز النقل وهو مذهب الإمام
أبي حنيفة رضي الله عنه وكثير من المجتهدين منهم الإمام البخاري رحمه الله تعالى فإنه ترجم المسئلة بقوله باب تؤخذ
الصدقة من الأغنياء وترد على الفقراء حيث كانوا قال شارحه القسطلاني رحمه الله تعالى ظاهره أن المؤلف رحمه الله
تعالى يختار جواز نقل الزكاة من بلد المال وهو أيضا مذهب الحنفية والاصح عند الشافعية والمالكية عدم الجواز اهـ
وفي المنهاج والتحفة للعلامة ابن حجر رحمه الله تعالى والأظهر منع نقل الزكاة وإن نقل مقابله عن أكثر العلماء
وانتصار له انتهى . وفي البحري على الخطيب قال ابن حجر في شرح العباب قال ابن عجيل اليماني الشافعي رضي الله عنه
ثلاث مسائل في الزكاة يفتى بها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد إلى واحد ودفعها إلى صنف واحد
إذا تأملت ذلك علمت أن القول بالنقل يوجد في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه ويجوز تقليده والعمل بمقتضاه
والله سبحانه وتعالى أعلم (ولا يعطى منها) أي الزكاة بجميع أنواعها (كافر) أصلي أو مرتد (ولارقيق)
ولو مبعضا (غير المكاتب) كتابة صحيحة أم هو فإيا خذها من سهم المكاتبين فقط (ولا) يعطى من الزكاة (صبي
ولاجنون بل يعطى لوليها) كبالغ تارك الصلاة وكسلا ومحجور عليه فتعطى لوليها ويعطى منها فاسق إلا أن علم
أنه يصرفها في معصية فيحرم وتجزئ (ولا) يعطى من الزكاة (بنوهاشم) (بنو) (الطلب) وهما من انتسب
لهاشم والطلب وإن لم يكونا من الأشراف . قال الباجوري رحمه الله تعالى ونقل عن الأصطخري رحمه الله تعالى
القول بجواز صرف الزكاة إليهم عند منعه من خمس الخمس ولا بأس بتقليده الآن لاحتياجهم وكان شيخنا رحمه
الله تعالى يميل إلى ذلك بحجة فيه نفعا الله تعالى بهم اهـ ملخصا (ولا) يعطى من الزكاة (مولى لهما) أي عتيقهما لخبر
مولى القوم منهم (ولا) يعطى من الزكاة (غنى) بمال يكفي العمر الغالب بحيث لو وزع عليه لحص كل يوم ما يكفي
أو (بكسب) حلال لا ثقب به (أو) بوجود (منفق) عليه سواء كانت نفقته لازمة للزكاة أم لا فيمنع فقر الشخص
ومسكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لأنه غير محتاج كما كتبت كل يوم قدر كفايته (ولا) يعطى من الزكاة
(من تلزم المزكى نفقته من أصل وفرع وزوجة ورقيق) بأن تكون نفقته واجبة عليه وهي نفقة الأصل لفرعه
وبالعكس ونفقة الزوج لزوجته ونفقة السيد لرقيقه فلا يدفع المزكى المنفق على من ذكر الزكاة إليهم باسم الفقراء
والمساكين لعدم تسميتهم بذلك لأنهم بنفقته عليهم ويجوز دفعها إليهم باسم غير الفقراء والمساكين من بقية
الأصناف إذا كانوا منهم وخرج بمن تلزم المزكى نفقته من تلزمه بأن تكون غير واجبة عليه كنفقة الأخ على

أخته والعلم على ابن أخيه والحال على ابن أخته فلا تمنع الفقر والمسكنة فيجوز دفع زكاة إليهم والله سبحانه وتعالى
أعلم . ولما انتهى الكلام على الركن الثالث من أركان الإسلام شرع يتكلم على الركن الرابع منها فقال :
(فصل في بيان أحكام الصوم) وإنما قدمه على الحج لأنه أفضل منه ولهذا قدم عليه في الحديث وقيل الحج
أفضل منه لأنه وظيفة العمر ولأنه يكفر الكبائر والصغار وعلى هذا فتقدم عليه لسكرة أفراد من يجب عليه
الصوم بالنسبة لأفراد من يجب عليه الحج . وأصل الصوم من الشرائع القديمة وأما هذه الكيفية فمن خصوصيات
هذه الأمة والصوم لعمامة المساكين . وشرع المساكين عن مفطر على وجه مخصوص (يجب صوم) شهر (رمضان) إجماعا
وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحدا وجوبه (بإستكمال شعبان ثلاثين يوما) إن لم ير هلال رمضان ولو
رأى شعبان واحد ولم يثبت ثبوت رمضان في حق نفسه بإستكمال شعبان ثلاثين من رؤيته (أو) ثبوته عند قاض
ولو يعلمه إن بين مستنده أو (برؤية عدل) واحد (الهلال) بعد الغروب وإن كان خديدا بالبصر لا بواسطة نحو
مرآة ليلة الثلاثين من شعبان والمراد بالعدل الشهادة لا الرواية فلا يكفي فاسق وصبي وعبد وامرأة لكن
لا يشترط فيه العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها إلى قول المزكين بل يكفي كونه مستورا ولا بد من لفظ الشهادة
كما شهد أني رأيت الهلال ومن قول القاضي ثبت عندى أو حكمت بشهادته وما مر في ثبوته على العموم وأما ثبوته
على الخصوص فيجب الصوم على من رآه ولو فاسقا وعلى من تواتر عنه ولو من كفار رؤيته أو ثبوته في محل متفق
مطلعه مع مطلع محله وعلى من أخبره موثوق به أنه رآه أو ثبت فيما يوافق مطلع محله مالم يعتد خطؤه أو غير
موثوق به كصبي أو امرأة أو فاسق بل أو كافر وقع في قلبه صدقه وعلى من رأى العلامات التي تدل على ثبوته
كقناديل معلقة بالمنائر وسماع مدافع وظبول مما يحصل به اعتقاد جازم على ثبوته وعلى من ظن دخوله بالاجتهاد
في حق نحو محبوس جهل وقته وهذه المذكورات كما يجوز له بالصوم رمضان يجوز بها الفطر منه وإذا صام ثلاثين
بعدل أفطرنه وإن لم ير الهلال بعدها ولم يكن غيم . وإنما يجب صوم رمضان (على كل مسلم) ولو في ماضى فيشمل المرتد
فيجب عليه الصوم بمعنى انعقاده سببه في حقه لوجوب القضاء عليه إن عاد للإسلام (مكلف) أي بالغ عاقل (مطبق)
للصوم حسا وشرعا فلا يجب (الصوم) (على كافر) أصلي بمعنى أنه لا يطالب بقضائه بعد إسلامه ترغيبا له في الإسلام
كما مر في شروط الصلاة (ولا) يجب الصوم (على صبي) بمعنى أنه لا يطالب بقضائه إذا بلغ ويؤمر به إذا بلغ سبع سنين
وأطاقة ويضرب عليه إذا بلغ عشرة فيصح منه إذا تلازم بين الصحة والوجوب (و) لا يجب الصوم على (اجنون)
لم يتعد به بأن أزال عقله بشرب مسكر أو غيره عمدا وإلا وجب عليه ولزمه قضاءه بعد الإفاقة (ولا) يجب الصوم
(على من لا يطيقه) حسا (لكبر) بكسر ففتح (أو مرض) بل يفطر ثم إن كان يرجى براء مرضه أفطر صاحبه ولزمه
القضاء إذا تمكن منه بعد الشفاء وإن كان (لا يرجى براءه) فعلى صاحبه أن يطعم بدل كل يوم أفطره مدام الطعام
الجزئي في زكاة الفطر ومثله الذي لا يطيقه لكبر وهذا مراده بقوله (ويلازمه) أي من لا يطيقه لما ذكر (مد)
لكل يوم) أفطره (ولا) يجب الصوم (على) من لا يطيقه شرعا من (خائض ونفساء) ولا يصح منهما ما يجب عليهما
القضاء وإنما لم يجب الصوم عليهما حالة الحيض والنفساء (لأنهما) وإن كانتا تطيقانه حسا (لا تطيقانه شرعا) وفروضة
أي الصوم (شيئان أحدهما النية) ليلا بين الغروب وطول الفجر (لكل يوم من رمضان) فلونوى ليلة أول
رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الأول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسيها فيه عند مالك
رضي الله عنه كما ينسب له أن ينوى أول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة رضي الله عنه وواضح
أن محله إن قلدوا كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو حرام ولو تسحر ليصوم أو شرب لدفع العطش نهارا
أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر فهو نية إن خطر به الصوم رمضان لتضمن كل منها
قصد الصوم (وثانيها المساكين عن مفطر) أتذكره جميع النهار (ويشترط فيها) أي في نية صوم الفرض كرمضان
ولو قضاء وكفارة ومنذور أو ما أمر به الإمام في الاستسقاء التبييت وهو (إيقاعها) أي النية (ليلا) ولو كان النأوى

صبيحاً نظراً لذات الصوم وان كان صومه يقع نفلاً وخرج بقولنا نية صوم الفرض صوم النفل فلا يشترط فيه التبييت بل يكفي نية صومها نهاراً قبل الزوال بشرط أن لا يسبقها منافع للصوم ككل وجماع وكفر وحيض ونفاس وجنون والافلا يصح الصوم كإسبغ في الفائدة (ووقتها) أي النية التي تجزى فيه (متمم من مغيب الشمس إلى طلوع الفجر) لأن الليل يصدق بأي جزء من أجزائها ما بينهما سواء كان من أوله أو آخره أو وسطه وهذا هو المعتمد فلونوى مقارناً لطلوع الفجر أو بعده بالأولى لم يصح صومه لعدم التبييت ولا يضر الأكل والشرب والجماع بعدها وكذلك الجنون والسكر والاضغاث والنوم فلا يجب تجديدها إذا نام بعدها ثم تنبه ليلاً ويضر رفض النية ليلاً ولا يضر نهاراً وأما الردة أعادنا الله منها فضر ليلاً ونهاراً (و) يشترط في نية صوم الفرض أيضاً (التعيين) للنوى ولو من صبيحة (كرمان) أو نذر أو كفارة والمراد بالتعيين المشترط التعيين من حيث الجنس كالكفارة وان لم يعين نوعها كفارة ظهار أو عيمين وكصوم النذر وان لم يعين نوعه كنذر تبرأ أو لحاج وكالكفارة عن رمضان وان لم يعين رمضان سنة بخصوصها وانما وجب التعيين فيه لأنه عبادية مضافة إلى وقت كالصلاة والحج وخرج بالفرض النفل فلا يجب التعيين فيه بل يصح بنية مطلقة بأن يقول نويت صوم غد لله تعالى كإسبغ في الفائدة (ولا يشترط) في نية صوم الفرض (التعرض للفرضية) لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضاً فلا فائدة للتعرض لها بخلاف الصلاة فإنها لما كانت تقع نفلاً إذا أعيدت اشترط فيها نية الفرضية لتتميز عن المعادة (فأقل النية الجزئية نويت صوم رمضان) أو نويت الصوم عن رمضان فلا تجب نية الغد ولا الأداء ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا تعيين السنة فإن عينها وأخطأ فإن كان عامداً علماً لم يصح لتلاعبه وان كان جاهلاً أو ناسياً صح (وأكلها) أي النية (أن يقول) بلسانه ليساعد القلب مقارناً لما نواه في قلبه (نويت صوم غد عن أداء فرض) شهر (رمضان هذه السنة) فرضاً (لله تعالى) إيماناً واحتساباً لوجهه الكريم عز وجل وينبغي كسرون رمضان لكونه مضافاً إلى اسم الإشارة لتسكون الإضافة معينة لكونه رمضان هذه السنة وأيضاً على عدم الإضافة تكون هذه السنة ظرفاً لقوله نويت وهو فاسد لأن ظرف النية اللحظة التي وقعت فيها من الليل لا السنة (ويسن) في صوم الفرض والنفل التسحر وتأخير ما يقع في شك وتحصل أصل سنته ولو بجرعة ماء ويدخل وقته بنصف الليل وحكمته التقوى ومخالفة أهل الكتاب وكونه برطب فتمر كالفطر وتعجيل الفطر إذا تيقن الغروب وتقديمه على الصلاة أن لم يخش من تعجيله فوات الجماعة أو تكبيرة الاحرام وكونه بالرطب ثم التمر وفي معناه العجوة ثم البسبر ثم الماء وكونه من ماء زمزم أولى ثم الحلو وهو ما لم يمسسه النار كالزبيب واللبن والعسل واللبن أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلواء (أن يقال عقب فطره اللهم لك صمت) أي صمت لا تعرض ولا لأحد غيرك بل خالصاً لوجهك الكريم (وعلى رزقك أفطرت) أي وأفطرت على رزقك الواصل إلى من فضلك لا بحولي وقوتي (وبك آمنت ولك أسألت وعليك توكلت) ورحمتك رجوت واليك أنبت سبحانه بك تقبل منا إنك أنت السميع العليم. اللهم إنك عفوف تحب العفو فاعف عني اللهم (ذهب الظمأ) أي دخل وقت ذهاب الظمأ وهو العطش وانما يقل وذهب الجوع لأن أرض الحجاز حارة فكانوا يصبرون على قلة الطعام لا العطش فلم من قولنا دخل وقت ذهاب الظمأ أنه يقول ذلك وإن لم يكن به ظمأ وإن أفطر على غير الماء ابتلع الماء إذا لم يدر حينئذ دخل وقت ذلك كما تقرر (وابتلت العروق) أي ودخل وقت ابتلال العروق (وثبت الأجر) أي أجر الصوم عندك (إن شاء الله) تعالى يقال ذلك تبركا (يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقي فأفطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعنا عليه) أي القيام (والناس نيام وأدخلنا) فضلاً وإحساناً ومننا (الجنة بسلام) آمين. ويسن أن ينوي الصوم عند افطاره خوف أن ينسى النية بعد أن يعيدها بعد تسحره للخلاف في صحتها أوله وفيما لو تعاطى مفطراً ليلاً بعدها وتفطير الصائمين ونذب للفطر عند الغير أن يقول أكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة الأخيار وأفطر عندكم الصائمون كما صح في الخبر. ويسن في الصوم غير ذلك مما هو منه كور في المطر ولا تواتر

سبحانه وتعالى أعلم * ولما انتهى الكلام على ما ثبت به الصوم شرع يتكلم على ما يبطله فقال: **﴿فصل﴾** فيما يبطل الصوم (المفطرات) للصوم فرضاً أو نفلاً (أربعة أنواع) أي أحد أربعة أنواع وعدها بعضهم تسعة منها الأربعة التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى وزاد خمسة وهي الحيض والنفاس والجنون والاضغاث كل يوم والردة وجعلها أبو شجاع عشرة بزيادة الحقة وهي داخلية في وصول العين هنا وكلها يجب فيها القضاء بلا كفارة إلا الوطء ففيه القضاء والكفارة وانما اقتصر المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكر وترك الباقي لفهمه من قيدي التكليف والاطاقة (أو لها كل عين) من أعيان الدنيا يسهل التحرز عنها وان قلت وأكلت كسمسة أولم تؤكل كحصاة (وصلت) تلك العين مع العمد والعلم بالتحريم والاختيار من ظاهر إلى باطن (من منفذ مفتوح) انفتاحاً ظاهراً محسوساً (إلى) مطلق (الجوف) وهو ما يسمى جوفاً وان لم تكن فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء سواء كان منفثاً أصالة (كالخلق وباطن الأنف) وهو ما وراء القصبه جميعها (وباطن الأذن) وهو ما وراء المنطبق أو منفثاً عارضاً كالرأس إذا شخ شجة وصلت إلى خريطة الدماغ ووصل الدواء إلى باطنه منها فإنه يفطر بذلك كله فخرج بالعين الأثر كوصول طعم بالتذوق إلى حلقه وورج بالشم إلى دماغه فلا يفطر بما وصل الجوف من ذلك من غير عين. ومن أعيان الدنيا أعيان الجنة جعلنا الله تعالى من أهلها لو حصلت كرامة وأكلت لا يفطر بها لأنها من جنس الثواب والكرامة لا تبطل العبادة. وبقولنا يسهل التحرز عنها ما لا يسهل التحرز عنها فلا يفطر بغير نحو الطريق ولا بغير بلة نحو الحنطة ولا بنخل نحو الدقيق ولا بدخول ذبابة جوفه فان تعمداً أخرجها أفطر والا فلا ولا بلاء المضمضة والاستنشاق إذا سبقه إلى جوفه في إزالة النجاسة ولو مع المبالغة فان سبقه في الوضوء وكان من المرات الثلاث يقينا أو شكاً بلا مبالغة فكذلك وبالعمد والعلم والاختيار النسيان والجهل والاكرام فان أكل أو شرب أو دخل نحو عوداً ذنبه ناسياً للصوم أو جاهلاً معذوراً بالتحريم وبأن ذلك مفطر أو مكرها على الأكل مثلاً سواء أكل قليلاً أو كثيراً لم يفطر وبمن ظاهر إلى باطن ماله ابتلع نخامة من رأسه إلى بطنه لأنه من باطن إلى باطن ومثله بلع ريقه الطاهر الصرف من فمه لأنهم عدوا ذلك من باطن إلى باطن فلا يفطر بذلك وبمن منفذ مفتوح ووصولها من منفذ غير مفتوح فلا يضر وصول الكحل من العين أو الدهن كالزيت أو ماء الاغتسال وان وجد له أثر بباطنه بشرب المسام وهي ثقب الجسد فلا يفطر بذلك لأنه ليس من منفذ مفتوح انفتاحاً ظاهراً محسوساً لان انفتاح المسام لا يحس وبالجوف ما لا يسمى جوفاً كأن داوى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فإنه لا يفطر لا تنفاه الجوف (ثانيها الاستقاء) أي طلب الشيء أي تعمد له ولذا قال (وهو أن يتعمد إخراج الشيء) فيفطر من استدعى الشيء عامداً علماً بالصوم والتحريم مختاراً وان لم يعد لجوفه منه شيء كأن تقايأ من كسا أو عاد بغير اختياره لان الاستقاء مفطرة بنفسها لا لعود شيء (بخلاف ما لو غلبه الشيء) ولم يعد منه أو من ريقه المتنجس به شيء إلى جوفه بعد وصوله لحد الظاهر أو عاد بغير اختياره (فلا يفطر) به للخبر الصحيح بذلك كما لا يفطر بإخراج نخامة من الباطن أو الدماغ إلى الظاهر ان لفظها لتكرر الحاجة إليه أو ما ابتلعها مع القدرة على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهملة عند النوى رحمه الله تعالى وهو المعتمد وأما الحاء المعجمة عند الراء في رحمه الله تعالى فيفطر قطعاً فان لم يقدر عليه بأن نزلت من الدماغ إلى الباطن فلا يفطر كما مر (ثالثها) أي المفطرات (الاستمناء وهو استئزال المني) أي طلب نزوله بغير جماع حراماً كان كإخراجه (بيده) أو حلالاً في غير نحو صوم كإخراجه بيد حليلته فيفطر به وواضح ومشكل خرج من فرجه ولو بحائل ان علم وتعبد واختار لأنه أولى من مجرد الإيلاج (أو) استئزال المني (بمباشرة) كمفخذة ومضاجعة (أو) استئزاله (بتقبيل بلا حائل) فيفطر بذلك بخلاف ما لو كان ذلك بحائل فلا يفطر مالم يقصد إخراج المني أما إذا قصد ذلك وخرج المني فهذا استمناء مبطل فيفطر به مطلقاً بحائل أو لا لأن التفصيل بين الحائل وعدمه إنما هو فيما إذا قصد اللذة فقط

* والحاصل أنه متى قصد نزول المني سواء كان بيده أو بيد زوجته أو غيرها أفطر مطلقاً بحائل أولاً لأنه بقصد نزوله أشبه الجماع (بخلاف نزول المني بنفسه أو بنظر أو فكر أو احتلام فإنه لا يفطر) لعدم المباشرة (ورابعها) أى المفطرات (الجماع يتغيب الحشفة) أو قدرها من مقطوعها (في فرج) قبل أو دبر من آدمى أو غيره وإن لم ينزل ولو بحائل فيفطر به العائد العالم المختار بخلاف الناسي أو الجاهل المعذور فلا يفطران به والمكره كذلك إن قلنا يتصور الإكراه على الجماع وهو الأصح وقيل لا يتأتى الإكراه عليه لأنه إذا لم يكن له ميل واختيار لا يحصل به انتشار (وشرط المفطر) الذى ذكره من وصول العين إلى الجوف والاستقاء والاستمناة والجماع (أن يفعله) الشخص (عامداً عالماً) بالتحريم وبكونه مفطراً وأن يكون (ذا كرا للصوم مختاراً فلا وكل أو شرب أو استمنى أو استقاء أو جامع ناسياً للصوم أو مكرهاً أو جاهلاً معذوراً) بأن كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بمكان بعيد عن العلماء (فإنه لا يفطر) كما قررنا فيما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى الكلام على أحكام الصوم ومبطلاته شرع يتكلم على أنواعه فقال :

﴿ فصل ﴾ في تقسيم الصوم إلى مفروض ومحرم ومكروه ومندوب وانما لم يذكر من جملة ذلك المباح لأن الصوم لا يكون كذلك (أنواع الصوم أربعة * الأول) من الأنواع (المفروض) وهو ثلاثة أقسام : أحدها ما يجب تنابعه وهو صوم رمضان وكفارة ظهار وقتل وجماع نهار رمضان وصوم نذر شرط فيه التتابع . وثانيها ما يجب تفريقه وهو صوم تمتع وقران وفوات نسك وترك واجب فيه فيفرق في هذه بين الثلاثة والسبعة وصوم نذر شرط فيه التفريق . وثالثها ما يجوز فيه الأمران أى التتابع والتفريق وهو قضاء رمضان وكفارة جماع في إحرام بنسك وكفارة يمين وفدية حلق أو صيد أو شجر أو لبس أو تطيب أو إحصار أو تقليم أظفار أو دهن شعر رأس أو حلية في إحرام وصوم نذر مطلق وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى قسمين منها فقال (وهو) أى الصوم المفروض (صوم رمضان) وهو مما يجب تنابعه كما علمت (والصوم المندوب) وهو كما علمت يجب تنابعه إن شرط فيه أو تفريقه إن شرط فيه ويجوز الأمران إن أطلق (وصوم القضاء) لرمضان وهو كما علمت مما يجوز فيه الأمران (والصوم في الكفارات ككفارة الظهار والقتل) وقد علمت أن هاتين الكفارتين مما يجب فيه التتابع (والثاني) من الأنواع الصوم (المحرم) لداته أو لعارض من حيث التلبس بعبادة فاسدة (وهو) أى الصوم المحرم (صوم العيدين) الفطر والأضحى ولو صامهما معاً واجب (و) صوم (أيام التشريق) الثلاثة ولو من متمتع عادى للهدى لعموم النهى عن صيامها (وصوم الحائض والنفساء) فيحرم عليهما الصوم كما مر فيما يحرم بالحيض والنفساء (وصوم يوم الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته ولم يعلم من رآه ولم يشهد بها أحداً أو شهدوا وأخبر به عدد ممن تردد شهادتهم كعبيد وفسقة وصبيان فيحرم صومه (بلا سبب) يقتضى صومه أما بسبب يقتضيه كندرك لم يقصد إيقاعه فيه وقضاء ولو لمندوب يشرع قضاءه لم يتحرر إيقاعه فيه وورد فيصح صومه (وصوم النصف الثاني من شعبان) فيحرم صومه (إلا أن يصله بما قبله) بأن يصوم خامس عشره وتاليه ويستمر فلا يفطر بعده يوماً ولو بعذر لسفر أو مرض أو حيض امتنع الصوم بعده (أو يصومه لسبب) كقضاء وموافقة عادة فلا يحرم بل يجب أو يسن (والثالث) من الأنواع الصوم (المكروه) كفرد يوم الجمعة فيكرهه أفراد صومه لثلاث يضعف في يومها عن القيام بوظائفها (أو) أفراد (السبت) فيكرهه أفراد صومه أيضاً لتعظيم اليهود له (أو) أفراد (الأحد) فيكرهه أفراد صومه أيضاً لتعظيم النصارى له وعمل كراهة أفراد ما ذكر (بصيام) حيث لم يوجد له سبب أما إذا وجد كان اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوماً منها فلا كراهة كصوم يوم الشك وخرج بالأفراد ما لجمع اثنين منها ولو الجمعة والأحد أو جمع غيرها معها قبلها أو بعدها فلا كراهة لأن المجموع لم يعظمه أحد (وصيام الدهر) غير العيدين وأيام التشريق فيكرهه صيامه (لمن خاف ضرراً) يبيح التيمم فإن تحققه حرم (أو) لمن خاف (فوات حق) واجب أو مندوب كصلاة

الضحى والتراوىح وغيرها من النوافل لأن نفل الصلاة أفضل من نفل الصوم فإن تحقق أو غلب على ظنه فوت الحق الواجب حرم عليه الصوم فإن لم يخف ما ذكر ندبه صومه حديث فيه ومع ندبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه لخبر أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وأدخلت كاف التثنية من قوله كفرد يوم الجمعة صوم المريض والمسافر والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا منه مشقة شديدة والتطوع بصوم وعليه قضاء فرض فإنه يكره الصوم لمن ذكر و (الرابع) من الأنواع (صوم التطوع وهو صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع ذى الحجة فيسن صومه لأنه يكفر السنة التي قبله والتي بعده ككفى الحديث والأحوط صوم الثامن مع يومها والتاسيس (لغیر الحاج) والمسافر ولو سفر أقصيرا والمريض أما الحاج فيسن له فطره وإن لم يضعفه تأسيا به ﷺ وليتقوى على الدعاء وأعمال الحج نعم يسن صومه لحاج غير مسافر لا يصل عرفة الا ليلاً وأما المسافر فيسن له الفطر إن أتعبه الصوم ومثله المريض (وصوم عاشوراء) وهو عاشر المحرم فيسن صومه لأنه يكفر السنة الماضية ككفى الحديث (وتاسوعاء) وهو تاسع المحرم لخبر مسلم ثلث بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فمات قبله . والحكمة في صومه الاحتياط لعاشوراء لاحتمال الغلط والخالفه لأهل الكتاب (و) لنا يسن صوم (الحادى عشر من المحرم) لحصول الاحتياط به كالتاسع ويسن صوم عشر المحرم الأول كما يسن صوم عشر ذى الحجة (وصوم ست من شوال) فيسن صومها لخبر الصحيح أن صومها مع صوم رمضان كصيام الدهر (ويسن توليها) أى الست واتصالها (بالعيد) مبادرة بالعبادة ولما في التأخير من التعريض للفوات ويحصل أصل السنة بصومها منفصلة عن العيد كما يحصل صومها متفرقة في جميع الشهر (وصوم الأيام البيض) أى أيام الليالى البيض ووصفت بذلك لأنها تبيض بالقمر من أولها إلى آخرها (وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر) لما صح أنه ﷺ أمر أباً ذر رضي الله عنه بصيامها . وحكمة كونها ثلاثة أن الحسنه بعشر أمثالها فصومها كصوم الشهر كله ومن ثم سن صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير الأيام البيض فإن صامها أتى بالسنتين والأوجه أن يصوم من ذى الحجة السادس عشر لأن صوم الثالث عشر من ذلك حرام إذ هو ثالث أيام التشريق والأحوط أن يصوم مع الثلاثة الثاني عشر (و) صوم (الأيام السود) أى أيام الليالى السود ووصفت بذلك لسواد جميع الليل فيها لعدم القمر (وهى الثامن والعشرون وتاليه) من كل شهر لكن عند نقص الشهر يتعذر الثالث فيعوض عنه أول الشهر لأن ليلته كلها سوداء وينبغى أن يصوم معها السابع والعشرين احتياطاً * وبقى من صوم التطوع أشياء كثيرة مذكورة في المطولات ﴿ فائدة ﴾ في عدم اشتراط التبييت والتعيين في صوم النفل (لا يشترط في صوم التطوع) ولو مؤقتاً كعرفة وعاشوراء (تبين النية) بل تكفى نية صومه قبل الزوال بشرط أن لا يسبقها منافع للصوم ككل وجماع وحيض ونفاس والا فلا يصح الصوم كما تقدم في مبحث تبين النية (ولا) يشترط في صوم التطوع ولو مؤقتاً أيضاً (تعيينها) أى النية فيصح ولو مؤقتاً بنية مطلقاً بأن يقول ولوفى يوم عرفة مثلاً نويت صوم غد لله تعالى كما تقدم أيضاً (ومن تلبس بصوم التطوع فله إتمامه وله قطعه) متى شاء لخبر الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر لكن يكره القطع إن لم يكن بعذر والا كان قطعه ليساعد الضيف في الأكل إذا شق عليه امتناع مضيفه منه فلا كراهة ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها من كل عبادة متطوع بها كاعتكاف وطواف ووضوء لانسك تطوع أما هو فيحرم قطعه لمخالفته غيره في لزوم الإتمام والكفارة بإفساده بجماع (ولا قضاء) واجب (عليه) أى صائم التطوع إذا قطعه لكن يستحب أن يقضيه وقيس بالصوم غيره والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى الكلام على الصوم وما يتعلق به أعقبه بالكلام على الاعتكاف لمناسبته له من حيث أن المقصود من كل منهما واحد وهو كف النفس عن شهواتها ومن حيث أن الذى يبطل الصوم قد يبطل به الاعتكاف ولا أنه يستحب للصائم الاعتكاف فقال :

﴿ فصل ﴾ في بيان حكم الاعتكاف هو لغة اللبث خيراً كان أو شراً . وشرعا اللبث في المسجد من شخص

مخصوص بنية (يسن) مؤكدا (اعتكاف) ولو بلا صوم وقد يجب بالنذر ويحرم على الزوجة والرقيق بلا إذن من الزوج أو السيد مع الصحة ويكره لذات الهيئة مع الإذن فتعثر به الأحكام الخمسة ماعدا الإباحة (كل وقت) أى ليلا كان أو نهارا في رمضان أو غيره حتى أوقات الكراهة وان تحراها وذلك لاطلاق الأدلة فلم من قوله كل وقت أنه لا يشترط الصوم فيه (و) لا يختص بوقت لكنه (يتأ) كدفي رمضان وأفضله) اذا كان في رمضان (في العشر الأخير منه) للاقتداء به ﷺ و (اطلب ليلة القدر) أى لأجل طلب الإطلاع عليها فيحييها لما في الصحيحين من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وهى عند الشافعى رضى الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان أفراده وأزواجه فلا فرق بينهما في احتمال كل لها وان كانت الأوتار أرجاها وأعلى مراتب أحيائها أن يحيى كل الليل بأنواع العبادة كالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء المشتمل على قوله اللهم انك عفوّ كريم تحب العفو فاعف عنا وأوسطها أن يحيى معظم الليل بما ذكر وأدناها أن يصلى العشاء في جماعة ويعزم على صلاة الصبح في جماعة ووصف ليلة القدر بقوله (التي هى) كما قال تعالى (خير من ألف شهر) أى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر (وشروطه) أى الاعتكاف (سبعة) الأول (الاسلام) فلا يصح من كافر لتوقفه على النية وهو ليس من أهلها (و) الثانى (العقل) فلا يصح من مجنون ومغمى عليه وسكران ونحوهم إذ لانية لهم ويصح من المميز والعبد والمرأة وان كرهه لنوات الهيئة (و) الثالث (النقاء عن الحيض والنفاس) وأن لا يكون جنباً فلا يصح من حائض ونفساء وجنب لحرمته مكثهم فيه (و) الرابع (أن يلبث فوق قدر طمأنينة الصلاة) ولو يسيرا بحيث يسمى معتكفا ولو تردد في المسجد غير ساكن فيه فلا يشترط السكون والاستقرار فيه بل الشرط اما السكون أو التردد فلا يكفي البت قدر الطمأنينة فادونها كجرد المرور وهو أن يدخل من باب ويخرج من آخر وقيل يكفي المرور للاعتكاف بلا لبث كالوقوف بعرفة فبسن للار فيه نية الاعتكاف على هذا القول ان قلده ولو نذر اعتكافا أو أطلق كفاه لحظة زائدة على قدر الطمأنينة لحصول اسمه بها أو الأفضل يوم كامل خروجا من خلاف ما لك رضى الله عنه ويستحب ضم الليلة اليه (و) الخامس (أن يكون) الاعتكاف (في المسجد) الخالص الذى أرضه غير محتركة أو مستأجرة والجامع أولى أما ما وقف شائعا فلا يصح فيه الاعتكاف ويحرم على الجنب المكث فيه احتياطاً فيهما وتصح فيه التحية وأما ما أرضه محتركة فلا يصح فيه الا ان يفي فيه مسطبة أى سقيفة أو بليطه أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة ووقف ذلك مسجد افيصح الاعتكاف فيه لقولهم يصح وقف السفلى دون العلو وعكسه وهذا منه (و) السادس (أن ينوى الاعتكاف) في ابتدائه لافى دوامه لانه عبادة فاشترط مقارنتها لاؤه من البت أو التردد وينبغي لداخل المسجد لنحو صلاة أن ينذر الاعتكاف بنحو لله على نذر أو نذرت أن اعتكف في هذا المسجد مدة إقامة هذه فيه ليشاب عليه ثواب الواجب ثم ينويه والسابع ما ذكره بقوله (وتجب نية الفرضية ان نذره) ليميز عن النفل فيقول نويت فرض الاعتكاف أو الاعتكاف المنذور وتندب زيادة لله تعالى والتعرض للداء والقضاء أما اذا لم ينذره فيكفى فيه أن يقول نويت الاعتكاف أو سنة الاعتكاف (و) يبطل الاعتكاف (المقيد بمدة وتتابع عشرة أيام متوالية) بالخروج بكل بدنه (من المسجد بلا عذر) فان خرج لعذر لا يقطع التتابع كقضاء حاجة ثم عاد اليه لم يبطل (و) يبطل (بالردة) والعياذ بالله تعالى (و) يبطل أيضا (السكر) التعدى به بخلاف ما اذا لم يكن متعديا به فلا يبطل به كالجنون والاعمى للعذر (و) يبطل أيضا (الحيض والنفاس) فتخرج المرأة من المسجد لأجلها ما وجبوا لتحريم المكث فيها حال الحيض أو النفاس ومثلهما الجنابة من نحو الاحتلام فيجب الخروج على الجنب من المسجد للغسل منها فوراً فان لم يبادر ضر كافر (و) يبطل أيضا (الجماع) مع الاختيار والعمد والعلم بالتحريم وان استثناه لمنافاته العبادة البدنية فلا فرق بين أن يكون الجماع في المسجد أو خارجه عند خروجه لقضاء حاجة أو نحوها (و) يبطل أيضا (انزال النوى بالمباشرة) بشهوة كلس وقبلة وخروج بالمباشرة ما اذا نظر أو تفكر فأنزل فلا يبطل به وبشهوة ما اذا باشر بلا شهوة كأن قبل بقصد

الاکرام أو شهوة أو لا بقصد شيء فأنزل فلا يبطل به والاستمناء وان لم يكن بمباشرة كالمباشرة بشهوة فان أنزل بطل والا فلا كفى الصوم (و) يبطل ثواب الاعتكاف (و) لانفس الاعتكاف (ب) كلام محرم من (شتم) أى سب (أو غيبة) وهى كاسيأتى في الخاتمة ذكر كرك أخاك المسلم بما يكره وان كنت صادقا (أو كذب) وهو الأخبار بخلاف الواقع (أو نغمة) وهى كاسيأتى في الخاتمة نقل كلامهم بعضهم الى بعض بقصد الفساد والفتنه أما الكلام المباح فلا يبطل ثواب الاعتكاف نعم ينبغي تجنبه والاشتغال بالذكر والقراءة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان الكلام المباح في المسجد بأكل الحسنات كأتا كل النار الخطب (أو أكل حرام) ككل مال اليتيم وغيره وبقى للاعتكاف أمور مذكورة في المطولات (فائدة) فيما سن لمريد دخول المسجد أن يقوله سواء أراد الاعتكاف أولا (يسن لمريد دخول المسجد) سواء المسجد الحرام وغيره (أن يقدم) أول دخوله (رجله اليمنى) أى بعد اخراج رجله اليسرى من نعلها ووضعها على ظهر النعل (و) يقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه (وسلم اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك وسهل لى أبواب رزقك) وأغلق عني أبواب عذابك وأعدنى من إبليس وجنوده والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (واذا خرج قدم رجله اليسرى) لكن يضعها بعد اخراجها على ظهر نعلها ولا يلبسها إياه حتى يخرج اليمنى بعدها ويلبسها نعلها . وبهذا التقرير والذى قبله تعلم انه لا تعارض بين ما هنا وبين قولهم يسن تقديم اليمنى في اللبس واليسرى في الخلع (وقال هذا) أى أعوذ بالله الى آخره (الأنه يقول) بدل قوله وافتح لى أبواب رحمتك (وافتح لى أبواب فضلك واحفظ لى من الشيطان وجنوده) ويسن أن يز يد بعده ما تقدم . وحكمة سؤال الرحمة في الدخول والفضل في الخروج أن المساجد محال رحمة مخصوصة من الله تعالى لعباده تناسب قصدهم وعبادتهم فتناسب طلب تلك الرحمة عند دخول محالها . وأما الخروج منها فهو لمحال الأسباب والاكساب التى تحصل بها الارزاق والغنى عن الناس وذلك من جزيل الفضل الذى تفضل الله تعالى به على عباده كما يدل له قوله تعالى « فاذ قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله » فتناسب سؤال ذلك الفضل عند الخروج الى محاله ومواضعه والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما أنهى الكلام على الركن الرابع فى الاسلام شرع بتكلم على الركن الخامس وهو آخر أركان الاسلام فقال :

(فصل فى) بيان أحكام (الحج والعمرة) والحج بفتح الحاء وكسر هاءة القصد . وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه . والعمرة لغة الزياره وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه (هما) سفتان من صي ورقيق وفرضا كفاية لحياء الكعبة كل سنة مرة من جمع يظهر بهم الشعار ولو صفارا وهما على من لم يؤد نسكه بشرطه (فرضان) وأجبان عينا (في العمرة مرة) واحدة ووجوبهما أكثر من مرة بنذر وقضاء عارض ووجوبهما على التراخي وتضييقهما بنذر أو بخوف غضب أو بقضاء لزمه عارض ثم جواز تأخيرهما ككل واجب موسع مشروط بالعزم على الفعل فى المستقبل كما مر فى مبحث الأصول وغيره . وانما يجبان (على المسلم) فلا يجبان على الكافر الأصلى وجوب مطالبة بهما فى الدنيا حتى لو أسلم بعد استطاعته فى الكفر فانه لا أثر لها . أما المرتد فمخاطب بهما فى ردة حتى لو استطاع ثم أسلم لزمه وان افتقر فان أخرهما حتى مات حج واعتمر عنه من تركته هذا اذا أسلم فان لم يسلم ومات على ردة لا يقضيان عنه وكلا يجبان على الكافر لا يصحان منه ولا عنه لعدم أهليته للعبادة (الحرام المكلف) أى البالغ العاقل فلا يجبان على من فيه رقة ولا على صبي ومجنون لنقصهم فنسك من فيه رقة وغير المكلف يصح ويقع تطوعا لا فرضا كما مر (المستطيع) فلا يجبان على غير مستطيع لقوله تعالى « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » والعمرة كالحج والاستطاعة الواحدة كافية فىهما لكن استطاعة العمرة وحدها لا تسفى الحج وما ذكره هو مرتبة وجوبهما الذى هو أحد مراتبهما الخمس المذكورة فى المطولات وكتب المناسك (والاستطاعة أن يكون قادرا على) مؤن السفر من (الزاد) الذى يكفيه وأوعيته والماء فى المواضع التى يعتاد المسافر ونحو حملها منها بثمن المثل

(و) ان يكون قادر على (الراحلة) ان أطاكر كونهما من غير مشقة بالشراء أو الاستئجار بعوض المثل فأقل والمراد بالراحلة كل ما يوصل الى مكة وهذا في حق المرأة والحثي وكذا الرجل اذا عجز عن المشي أو قدر عليه ولو بلا مشقة وكان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر لكن هذا ليس له الحج ماشيا ان لم يعول على السؤال ومثله المرأة ان كان حجها فرضا ولا يحثي عليها فتنة من المشي بوجه من الوجوه أما اذا قدر على المشي بلا مشقة وكان بينه وبين مكة دون مرحلتين فلا تشتط قدرته على الراحة أما من تحصل له مشقة ركوب الراحة فيشترط قدرته على شق حمل وعديل تليق به بحالته ويشترط في المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم (فاضلين) أي الزاد والراحلة عن دينه ولو كان مؤجلا وان رضى صاحبه بالتأخير أو كان دين الله تعالى (عن مؤنة من تلزم مؤنته) من زوجة وقريب ومملوك محتاج لخدمته والمراد بالمؤنة اللاتقة بهم مطعما وملبسا واعفاف أصل وأجرة طبيب وخن دواء وغيرها وشرط الفضل المذكور كونه لجميع مدة غيبته (ذهابا وإيابا) أي مدة ذهابه وإيابه وكذا مدة إقامة بمكة أو غيرها . وتعتبر مؤنة الابواب وان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة (وأن يكون الطريق آمنا) أمنا لا نقابا للسفر وهو دون أمن الحضر ولو كان أمنه ظنا ولو كان بخفي بأجرة مثله على النفس والعضو والبضع والمال سواء كانت له أو لغيره فلا يجبان على من خاف من عدو أو سبع وليس له طريق أخرى يسلكها ويجبر ركوب البحر ان تعين طريقا وغلبت السلامة في ركوبه عند أهل البحر العارفين به ووجدت المرأة في السفينة محلات تعزل فيه عن الرجال فان غلب الفرق أو استوى الأمران حرم ركوبه ولو لم يعتاده . وبقى للاستطاعة شروط مذكورة في المطولات وكتب الناسك (والحج أركان) ستة (وواجبات) خمسة (وسنن) كثيرة (فأركانها ستة) الأول (النية) المعبر عنها بالاحرام أي نية الدخول في الحج بقلبه بأن يستحضر أركانه به ويقصد حال الاستحضر فعلها في الخارج فيقول نويت الحج وأحرمت به الله تعالى هذا ان أحرم به وحده فان أحرم بهما معا قال نويت الحج والعمرة وأحرمت بهما لله تعالى وهذه كيفية من يحرم عن نفسه أمان يحرم عن غيره فيقول نويت الحج مثلا عن فلان وأحرمت به عنه لله تعالى ولو أخر لفظ وأحرمت به لم يضر على المعتمدان كان عازما عند نويت الحج مثلا أن يأتي به عن فلان والواقع للحاج نفسه * واعلم أنه يستحب التلطف بالنية كسائر العبادات والتلبية عقبها سرا ويسمى فيها ما أحرم به بأن يقول عقب النية: ليبيك اللهم بحجة مثلا ليبيك الى آخر التلبية ويسن الاكثار منها للحرم ورفع الصوت بها الا في أول مرة فيسري بها وان لم يسم فيها ما أحرم به * وصيغته ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملايك لا شريك لك ويكررها ثلاثا ويواليها ثم يصلي على النبي وآله وصحبه وسلم ثم يسأل الله الرضا والخلة والاستعاذة به من النار بأن يقول : اللهم اننا نسألك رضاك والجنة ونعوذ بك من سخطك والنار ثم يدعو بما أحب (و) الثاني (الوقوف) أي حضور المحرم في اليوم التاسع من ذي الحجة بعد زوال الشمس في أي موضع (بعرفة) ولو لحظة لقوله صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفة كلها موقف بشرط أن يكون الواقف أهلا للعبادة ولو ناعما أو مارا في طلب هارب وان لم يعرف أنها عرفة أو أن اليوم يومها فلا يصح وقوف الجنون والمغمى عليه والسكران الذي زال عقله لعدم أهليتهم للعبادة ويستمر وقت الوقوف الى طلوع الفجر يوم النحر ويسن الجمع بين الليل والنهار والأراق دم تمتع استحبابا . وقيل يجب الجمع وعليه تجب اراقه دم وبقيت آداب مذكورة في المطولات (و) الثالث (الطواف بالبيت العتيق) زاده الله شرفا . وأنواعه سبعة طواف الافاضة وهو المراد هنا وطواف العمرة والنذر والتحليل والوداع بقسميه والقنود والنطوع وستأتي شروطه (و) الرابع (السعي) بين الصفا والمروة وستأتي شروطه (و) الخامس (الحلق أو التقصير) والمراد به ازالة شعر الرأس بأي طريق كان بحلق أو تقصير أو تنف أو احراق أو قص وأقل ما يجزى ثلاث شعرات والحلق للذكر أفضل من غيره وحلق جميع الرأس أفضل من حلق بعضه بخلاف الأنثى فالأفضل لها التقصير ويسن لها أن تجمع شعرها كله وتقص من أطرافه قدر الأتمة الا اللواتي فلا تقص منها شيئا كما قاله ابن حجر رحمه الله تعالى لان القص منها يشينها (و) السادس (الترتيب) لمعظم الأركان بأن يقدم الاحرام على جميع

الأركان والوقوف على الطواف وعلى الحلق أو التقصير والطواف على السعي ان لم يكن له سعي بعد طواف القدوم أما ترتيب جميع الأركان فلا يجب لأن الحلق والطواف لا ترتيب بينهما فيجوز تقديم أحدهما على الآخر ويجوز تقديم السعي بعد طواف القدوم (وأركان العمرة هي أركان الحج الا الوقوف) فهي خمسة الذبة فيقول نويت العمرة وأحرمت به الله تعالى فان أحرم بها عن غيره قال نويت العمرة عن فلان وأحرمت به عنه لله تعالى ثم يأتي بما أتى به بعد نية الحج من التلبية ونحوها والطواف والسعي والحلق والترتيب لكن في جميع أركانها (وواجبات) أي الحج (خمس) الأول منها وهو واجب الحج والعمرة (الاحرام) من الميقات المكاني وهو نفس مكة للذين حضروا فيها وأرادوا الاحرام بالحج وأما الخارجون عنها فقد تعين لكل أهل ناحية مكان معلوم يحرمون منه سواء أرادوا حجا أو عمرة . فمقائمه الملتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر والمغرب الجحفة ومن تهامة اليمن يلم ومن نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق . وميقات العمرة لمن بالحرم الحل وأفضله الجعرانة فالتنعم بالحديبية . أما الميقات الزماني فليس من الواجبات وهو للحج شوال وذوالقعدة وعشر ليل من ذي الحجة فأو أحرم به شخص في غير هذا الوقت انعقد احرامه عمرة وللعمره سائر الأزمنة لكل أحد الا للحاج اذا بقي عليه شيء من الأركان أولم ينفر نفرا صحيحا وكانت أيام التشريق باقية فان خرجت جاز الاعتار وان بقي عليه رميا أما بقاء رمي يوم النحر فيتوقف الاحرام بالعمرة على بدله من دم أو صوم (و) الثاني من واجبات الحج (المبيت بمزدلفة) بعد الوقوف بعرفة لغير المعذور الآتي ان كان أهلا للعبادة والمراد به حضور المحرم بمزدلفة لحظة من النصف الثاني ليلة النحر ولو كان ناعما أو مارا في طلب آبق وان لم يعرف أنها المزدلفة فمن لم يكن بها فيه بأن لم يحضر فيها أصلا أو حضر ونفر قبل نصف الليل ولم يعد إليها فيه لزمه دم لتركه الواجب نعم ان تركه لعذر كأن أتى عرفة ليلة النحر واشتغل بأدراك الوقوف حتى طلع الفجر عن المبيت أو أفاض من عرفة الى مكة وطاف للركن ففاته المبيت أو كان به مرض يشق معه الحضور بعد النصف أو خاف من عدو أو نحوه أو كان من الرعاية أو من أهل السقاية فانه يسقط عنه هذا الواجب ولا دم عليه بتركه والأفضل للرجال الأقوياء أن يمشوا بها الى طلوع الفجر أما النساء والضعاف فيسن لهم أن يفيضوا الى منى بعد نصف الليل خوفا من الزحمة ويسن أخذ حصي رمي جمره العقبة منها وبقيت أمور مذكورة في المطولات (و) الثالث من واجبات الحج (المبيت) أي الحضور (بمنى) لغير المعذور السابق معظم الليلتين الأولتين من ليالي التشريق ان نفر النفر الأول أو معظم الليالي الثلاث ان تأخر للنفر الثاني ويجب على غير المعذور السابق بتركه دم وترك الليلة مدو الليلتين مدان من طعام يجزى في زكاة الفطرة ولا شيء على المعذور بتركه أو ترك بعضه والأفضل مبيت كل ليلة بتامها ويسن المواظبة على الصلوات بمسجد الحيف وزياره المسائر التي بمنى أو بقرها (و) الرابع من واجبات الحج (رمي) جمره العقبة ورمي (الجمار) الثلاث ويدخل وقت رمي جمره العقبة بالتصاف ليلة النحر ويبقى أداء الى غروب شمس آخر أيام التشريق على المعتمد ولا بد من رميها بسبع حصيات ويكون الرمي الى الرمي وهو ثلاثة أذرع بذراع اليد من أمامها اذ ليس لها الواجهة واحد بخلاف الجمرتين الأخيرتين كما سيأتي فلا يجزى الرمي خلفها ان تصور ولا في جانبها ولا الى جدارها ويبدأ في رمي الجمار الثلاث بالاولى التي تلي مسجد الحيف ثم الوسطى ويختم بجمرة العقبة ويدخل وقت رميها بزوال كل يوم من أيام التشريق الثلاثة ان تأخر أو من اليومين الأولين ان تعجل فلو رماها أو شيئا منها قبل الزوال لم يصح ما رماه قبله اذ به يدخل رمي كل يوم ويستمر أداء الى آخر أيام التشريق نعم لو فاته رمي يوم جاز له رميه في الذي بعده ولو قبل الزوال ويرمي كل جمرة بسبع حصيات الى الرمي المحيط حول العمود وابتداءه من أسفل الشاخص ونهايته الى ثلاثة أذرع من كل جانب من الجوانب الأربع واذ رمى الى العمود لم يحسب رميه وان وقع في الرمي (و) الخامس من واجبات الحج والعمرة (ترك محرمات الاحرام) الآتي بيانها فتحصل مما تقرر أن واجبات العمرة شيان الاحرام من الميقات وترك محرمات الاحرام (وسننه كثيرة) منها الغسل للاحرام * فيسن ولو لنحو خائض وان أراد قبل الميقات ويكره تركه وغير المميز يغسله وليه وينوي عنه ولو بناه ويكفي تقدمه

على الاحرام ان نسب اليه عرفا كأن يغتسل بمكة ويحرم من التمتع ومن عجز عن الماء تيمم ويكفيه تيمم واحد له وللوضوء على العتمة (والوقوف) بعرفة فيسن الغسل له ويدخل كغسل جمعة ورمى أيام التشريق بالفجر والأفضل كونه بعد الزوال وبمنرة ويسن الغسل للوقوف بالشعر الحرام وهو جبل بطرف المزدلفة من جهة عرفة يسمى قزح (ورمى) الجمار كل يوم من (أيام التشريق) فيسن الغسل لآثار وردت في ذلك واجتماع الناس عند ذلك والأفضل كونه بعد الزوال وبالجملة فيسن عند كل ازدحام واجتماع في طواف وغيره وان قلنا لايسن للطواف (والطيب) في البدن (قبيل الاحرام) بالحج أو العمرة بعد الغسل فيسن الإصايم وبأن فيكره لها ما لم تكن ببدنها رائحة كريهة وتوقف أزالتها على الطيب والاعتدة عن الوفاة فيحرم عليها أمافي الثوب فباح كافي شرح المنهج والغنى والفتح والنهاية أو مكرهه كافي التحفة ولا تحرم استدامته وان كان له جرم في بدن أو ثوب بعد الاحرام ولا انتقاله بعرق (وليس إزار ورداء) فيسن لبسه ما قبل الاحرام بحج أو عمرة للتابع وكونها (أبيضين وجديدين) ثم مغسولين ويندب غسل جديد احتملت نجاسته ويسن للمرأة لبس البياض ويكره لها لبس المصبوغ (وغير ذلك) من السنن المبسوطة في المطولات منها صلاة ركعتين بنية سنة الاحرام (ومن ترك ركنا من الأركان أي أركان الحج أو العمرة (لم يصح حجه) ولا عمرته (ولا يحبر) الركن المتروك (بدم ولا غيره) بل لابد من الاتيان به وذلك لانعدام الماهية بانعدامه فلو جبر بالدم مع عدم فعله لزم عليه وجود الماهية بدون أركانها وهو محال فلا بد من الاتيان بجميع الأركان حتى لو بقي على الشخص شيء منها ولو خطوة من السعي لم يحل من احرامه الى أن يفعله فلو مات قبل فعله مات محرما (وثلاثة من الأركان لا تقوته مادام حيا وهي الطواف والسعي والحلق) أو التقصير فمن تركها أو واحدا منها يستمر محرما طول عمره ولا يتحلل من حجه ولا عمرته حتى يأتي بالمتروك منها لأنها لا آخر لوقتها (ومن ترك واجبا) سواء تركه عمدا أو سهوا أو جهلا (صح حجه) أو عمرته (ولزمه دم) مطلقا عذر بتركه أم لا (وعليه الاثم إن لم يعذر) في تركه نعم مييت مزدلفة ومنى لادم في تركه بعذر كما تقدم (ومن ترك شيئا من السنن) أي سنن الحج أو العمرة (فلا شيء عليه) لادم ولا غيره وعلم منه بالاولى أنه لا يتوقف حجه أو عمرته عليها (ولكن تقوته الفضيلة) وعظيم ثوابها وقد يندب بتركها دم كسنة الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة فانه اذا تركه يندب له دم كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم به ولما أنهى الكلام على حكم الحج والعمرة وأركانها وواجباتها وسننها شرع يتكلم على محرمات الاحرام فقال :

(فصل في محرمات الاحرام) (يحرم بالاحرام) على كل من الرجل وغيره قبل التحلل الأول ولو كان فاقدا للشم (طيب) أي استعماله بسائر أنواعه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب في ثوب أو بدن ظاهره وباطنه ان كان مختارا عامدا عالما بالتحريم والاحرام وبأن المسوس طيب يلقى والمراد بالطيب ما قصد منه رائحته الطيبة غالباً من مسك ووردو ياسمين وعود وغيرهما من بقية أنواعه ودهن الطيب مثله في الحرمة بخلاف ما يقصد للأكل كالفتح والسفر جل وللتداوى كالقرنفل والهيل والمصطكي والنعناع وغيرهما من الأباير فلا يحرم استعمال شيء منها بالاحرام (و) يحرم على العاقد المختار (دهن) شيء من شعر (رأس) ولورأس شعرة وان طال وخرج عن حده (و) دهن شيء من شعر (لحية) وبقية شعور الوجه بكل دهن من زيت وسمن وشحم وغيرها من بقية الادهان وان لم يكن بها طيب فان كان بها طيب حرم استعمالها في سائر أجزاء البدن ولو كانت تلك الشعور مخلوقة حرم دهن موضعها وفيه الفدية ويستثنى من شعور الوجه شعر الانف النبات عليه أو فيه وشعر الخد والجبهة فلا يحرم دهن شيء منه وخرج شعر الرأس والوجه ببقية شعور البدن فلا يحرم دهنها ولو دهن الأمر دقنه فلا فدية عليه وان قارب الانبات ومثله الأقرع والأصلع والأجلع وليحترز الحر عن سدا كل الدسم كسمن ولحم من تلويث العنفقة أو الشارب فانه مع العلم والتعمد حرام تجب فيه الفدية ولو لشعرة واحدة (و) يحرم قبل التحلل الأول على العاقد العالم المختار وتجب به الفدية ولو لمع النسيان والجهل والاكره كما يأتي (أزاله ظفر) أو شيء منه (وأزاله) شيء من شعر

استقلالاً بأي طريق من طرق الإزالة ولو بشرب دواء يزيل ويستثنى من ذلك ما لو نبت شعر بعينه وآذاه فقلعه أو طال حاجبه فغطى عينه فقطع المغطى فقط أو انكسر ظفره وتأذى به فأزال المؤذى فلا حرمة ولا فدية للضرورة وخرج بقولنا استقلالاً ما لو سلخ جلد رأسه أو قطع أصبعه فخرج الشعر أو الظفر تابعاً لاشيء فيه ويجب في إزالة شعرة واحدة أو ظفر واحد طعام وفي إزالة شعرتين أو ظفرين مدان وفي إزالة ثلاث شعرات أو أظفار فدية كاملة ان اتحد الزمان والمكان فان اختلف الزمان أو المكان ففي كل شعرة وكل ظفر مد طعام وان كثرت الشعرات والأظفار (و) يحرم على العاقد العالم المختار ولو بعد التحلل الأول (جماع) بادخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ولو مع حائل كثيف في قبل أو دبر ولو لبهيمة ويحرم على المرأة الحلال تمكين زوجها المحرم منه كما أنه يحرم على الرجل الحلال جماع زوجته المحرمة * واعلم انه يفسد به الحج قبل التحللين لا بينهما كسائر المحرمات والعمرة المفردة كالحج فتفسد به قبل التحلل منها وغير المفردة تابعة للحج صحة وفسادا ويجب بالفساد بدنة كما يأتي والمضي في فاسدها والاعادة فوراً (و) يحرم قبل التحلل الثاني (مقدماته) أي الجماع كفأخذة وقبلة ومعاقبة بشهوة ولو بحائل وان لم ينزل ويجب فيها بلا حائل وان لم ينزل الفدية مع الحرمة ولو من صغير ويحرم تمكينه من ذلك وتجب الفدية مع الحرمة بالاستمناء بيده أو غيرها ان أنزل بخلاف الانزال بنظر أو فكر (و) يحرم قبل التحلل الثاني (عقد نكاح) لنفسه أو لغيره بوكالة أو ولاية فاذا كان المحرم وكيلاً عن الزوج أو ولياً له لا يصح عقده النكاح له ولو كان الزوج حلالاً (و) يحرم على المحرم المميز قبل التحلل الأول ان كان عامدا عالما مختاراً وتجب به الفدية ولو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً كما يأتي أو في غير حرمة مكة وعلى الحلال في الحرم (صيد) لحيوان ما كول برى وحشى أو متولد منه ومن غيره ولو إنسياً أو غيرهما كولد ويحرم أيضاً وضع اليد عليه بشراء أو عارية أو ودعة أو غير ذلك فان أتلفه لزمه الجزاء وان كان بمكول كزمنه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالك ولا تختص الحرمة والجزاء بيد الصيد بل يحرم التعرض لتحويله وبيعه وغيرهما من سائر أجزائه كشعره المتصل . والدليل على حرمة صيد الحرم خبر الصحاحين انه **عليه السلام** يوم فتح مكة قال: «ان هذا البلد حرام بحرمة الله لا يعصده شجره ولا ينقضه صيده» أي لا يجوز تنقيص صيده لمحرّم ولا حلال فغير التنقيص أولى وقيس بمكة باقي الحرم نعم لا يحرم على الحلال فيه التعرض لصيد مملوك لانه صيد حل كان صاده حلال في الحل فاشتراه منه حلال آخر في الحرم فلا يحرم شراؤه ولا غيره من سائر التملكات ويجوز له ذبحه وأكله (و) يحرم على المحرم والخلال ولومع الجهل والنسيان والاكره كما يأتي (قطع) وقلع (أشجار الحرم) المكي الرطبة غير المؤذية وان نبتت في الحل أو استنبتها آدميون أما اليابسة والمؤذية كالشوك والشجرة الحلية وان نبتت في الحرم فلا حرمة في قطعها ولا قلعها ولا جزاء في ذلك * واعلم ان حكم حرم المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة والسلام في الصيد والشجر حكم حرم مكة زادها الله شرفاً الا أنه لا ضمان فيه أصلاً وكذا وجبتشديد الحميم وهو واد معروف بالطائف فتحكمه حكم حرم المدينة (وهذه) المحرمات (يترك في حرمتها الرجل والمرأة ويحرم) قبل التحلل الأول (على رجل) عامد مختار عالم بالتحريم والاحرام (ستر) بعض (رأس) وان قل حتى البياض الملاصق للأذن من جهة الرأس بكل ما يعده العرف سائر وان ظهر منه لون البشرة كالزجاج والمهلل بخلاف ما لا يعده العرف سائر كاستغلال بهودج وان مس رأسه وتوسد عمامة أو نحوها وشده رأسه بخيط لصداغ أو غيره ووضع يده على رأسه وان قصد بذلك الستر في الجميع (و) يحرم عليه أيضاً (لبس محيط) بالحاء المهملة سواء أحاط ببدنه أو عضو منه كخريطة للحيثه سواء كان محيطاً كقميص أو منسوجاً كدرع (و) يحرم على امرأة) محرمة (ستر) جزء من (وجها) وان قل بسائر يلاقيه وان ظهر منه لون البشرة ويستثنى من ذلك الجزء اليسير الذي لا يتحقق استيعاب الرأس والعنق الا به فيجب ستره احتياطاً ما لو كان بين الوجه والسائر حائل كخشبة فلا يحذر فيه (و) يحرم عليها أيضاً على الأصح (لبس قفاز في كفها) وهو بضم القاف وتشديد الفاء شيء يعمل ليده دفع الحر والبر وهو هذا خاص بالمرأة بمعنى أنه يجوز لها لبس غيره من أنواع المحيط والافارجل يحرم عليه

ليس كما علم مما ركن لا خلاف في تحريمه على الرجل (ويشترط في تحريم المذكورات العمد والعلم) بالتحريم والاحرام (والاختيار والتكليف فان اتفق شيء من ذلك) المذكور بأن فعل المحرم المحرمات المذكورات أو بعضها مع النسيان أو الجهل أو الأكره أو عدم التكليف (فلا تحريم وكلها فيها الفدية) بالتفصيل الآتي (ماعداء عقد النكاح) فلا فدية فيه ولا ينقصد (وفي) وجوب (الفدية تفصيل فان كانت من باب الاتلاف) المحض (كقتل الصيد وقطع الشجر و) مثله المشوب بالاستمتاع لكن المذهب فيه جانب الاتلاف كـ (الحلق) للشعر (والقلم) للظفر (فلا يشترط في وجوبها) أي الفدية (عمد ولا علم) بل متى ارتكب المحرم واحدا منها وجبت الفدية وان لم يوجد موجب التحريم (وان كانت) المحرمات المذكورات (من باب الترفه) وهو التمتع المحض (كالطيب واللبس والدهن و) مثله المشوب بالاتلاف لكن المذهب فيه جانب التمتع من (الجماع ومقدماته اشترط في وجوبها) أي الفدية (ذلك) المذكور من العمد والعلم (تتمة) الدم الواجب حيث أطلق فهو شاة مخزومة في الأضحية فان كانت من الضأن فجذعة لها سنة أو أجذعت قبلها بعد ستة أشهر أو المعز فذات سنتين وسبع البدنة أو البقرة الجزئية في الأضحية يقوم مقام الشاة اذا ملكه حيا في سائر دماء النسك الا في جزاء المثل من صيد وشجر بل لا تجزئ البدنة عن شاة فلا يجوز بدنة أو بقرة عن سبع شياه لزمته بأسباب مختلفة جازوسن الأولى خمس والثانية كالمعز ثم اعلم أن حاصل ما يتعلق بالدماء أنها ترجع باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام: دم ترتب وتقدير ودم ترتب وتعديل ودم تخيير وتقدير ودم تخيير وتعديل. فالقسم الأول يجب في تسعة أسباب وهي التمتع والقران والفوات وترك الاحرام من الميقات وترك الرمي وترك الميت بمزدلفة وترك الميت بغيره وترك طواف الوداع وترك منى أخلفه ناذره فهذه الدماء دماء ترتب بمعنى أنه يلزمه الذبح ولا يجوز العدول عنه إلى غيره الا اذا عجز عنه وتقدير بمعنى أن الشرع قدر ما يعدل اليه بما لا يزيد ولا ينقص عنه وهو صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع إلى بلدته وتفصيل ذلك يعلم من المطولات. والقسم الثاني يجب في سببين وهما الجماع فهو دم ترتب وتعديل بمعنى أن الشرع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة فيجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياه فان عجز قوم البدنة بدرهم واشترى بالدرهم طعاما وصدق به فان عجز صام عن كل مديوم أو يكمل النسك بصوم يوم كامل والاحصار فهو دم ترتب وتعديل أيضا فيجب فيه شاة فان عجز قومها كما ذكر فان عجز صام عن كل مديوم. والقسم الثالث يجب في ثمانية أسباب وهي الحلق والقلم والطيب والدهن واللبس ومقدمات الجماع والوطء بعد الجماع والمفسد والجماع بين التحليلين فهذه الدماء دماء تخيير بمعنى أنه يجوز العدول عنها إلى غيرها وتقدير بمعنى أن الشرع قدر ما يعدل اليه فيتخير اذا أزال ثلاث شعرات مثلا بين ذبح واطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام. والقسم الرابع يجب في سببين وهما الصيد والشجر فهو دم تخيير وتعديل فيهما بمعنى أنه بالخيار ان شاء فعل الأول وهو الذبح أو الثاني وهو التقويم أو الثالث وهو الصيام ومعنى التعديل التقويم فجعل هذه الدماء أحد وعشرون تسعة مرتبة مقدرة ودمان فيهما ترتب وتعديل وثمانية بخيرة مقدرة ودمان فيهما تخيير وتعديل وقد نظمها العلامة ابن المقرئ رحمه الله تعالى في نظم مشهور فانظره ان شئت والله التوفيق. هذا. ويتعلق بهذا الفصل والذي قبله أمور كثيرة مذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

ولما انتهى الكلام على محرمات الاحرام شرع يتكلم على شروط الطواف وسننه فقال:

(فصل في) شروط (الطواف) وسننه (وشروطه) أي شروط صحته وان لم يكن ركنًا ولا واجبا (سبعة أحدها) أي الشروط (طهر عن حدث بنوعيه الأضغر والأكبر) فلا أحدث في أثناء الطواف تطهر وبنى على ماضى ويسن الاستئذان (و) طهر (عن خبث) غير معفو عنه (في ثوبه وبدنه ومطافه) فلا تنجس ثوبه أو بدنه أو مطافه في أثناء الطواف طهره وبنى على طوافه كما مر ويسن الاستئذان أيضا (ثانيها) أي الشروط (ستر العورة) عند القدرة فلا وانكشف عورته في أثناء الطواف وقدر على سترها سترو بنى على ماضى ويسن الاستئذان أيضا أما العاجز عن الستر كأن لم يجد شيئا طاهرا يستتر به عورته ولو بالعارية طاف عاريا ولا إعادة عليه

و (ثالثها) أي الشروط (بدؤه) أي الطائف (بالحجر الأسود) ولو من بعضه الذي من جهة الباب بأن لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر فلو بدأ بغيره كأن بدأ من الباب لم يحسب له ما طافه قبله حتى ينتهي إليه وينتدئ منه مع استحضاره النية ان كان الطواف مستقلا غير مندرج في نسك كما سيأتي حال كون الطائف (محاذا له) أي الحجر حال مروره في أول طوافه وكذا في آخره (بمنسكبه الأيسر) ويشترط أن يحاذي في آخر طوافه جميع ما حاذاه في أوله فلا يحاذي في أول طوافه الذي يلي الباب وفي آخره الجزء الذي يلي الركن الثاني لم يصح وسيأتي كيفية محاذاته الفاضلة (ورابعها) أي الشروط (أن يجعل البيت عن يساره) في كل خطوة من خطوات طوافه (مارتا) تلقاء وجهه على الهيئة المعتادة له في المشي (إلى جهة الحجر) بكسر الحاء أي حجر اسماعيل سواء طاف منتصبا أو زحفا أو حبوا أو منحنيا أو جعل ظهره للأرض ووجهه للسماء أو عكسه أو محمولا وإن قدر على المشي في الجميع فلو مر منه جزء وهو مستقبل البيت أو مستدير له داء أو زحمة أو استلام أو نحوه بطلت تلك الخطوة وما بنى عليها حتى يرجع إلى محله الذي وقع الحلق فيه أو يصل إليه فيما بعد تلك الطوفة ولا بد أن يكون الطائف (خارجا عن) جميع (البيت وعن شاذروانه) وهو البناء المسنن تحت الكعبة الملاصق لها من جميع جهاتها الاربعة الحجر (وعن حجره بجميع بدنه) فلو طاف ولمس شيئا مما ذكر أو أدخل يده في هواء الحجر أو الشاذر وان لم يحسب له تلك الخطوات التي مشاه في تلك الحالة ولا ما بنى عليها حتى يصل إلى موضعه الأول في الطوفة التي بعدها أو يعود إليه في تلك الطوفة ويطوف خارجا عن البيت بجميع بدنه فيحسب له حينئذ (و) أما خروجه عما ذكر بجميع (ثوبه) ففيه تفصيل فحزم في شرعي الارشاد وغيرهما بأن الثوب المتحرك بحركته يجب إخراجه عما ذكر ولا يصح الطواف اذا أدخله في هوائه وحزم في النهاية والغني بأنه لا يضر دخوله في الهواء المذكور ولا يضر دخول عود بيده ودابته وحامله اذا كان القابض أو الراكب أو المحمول خارجا بجميع البدن وكذا ثوبه عند ابن حجر رحمه الله تعالى. وليتفطن لدقيقة وهي ان من قبل الحجر الأسود واستلم الركن الثاني فانه يدخل في جزء من البيت فليقر قدميه في محلهما حتى يفرغ منهما ويعتدل قائما ثم يجعل البيت عن يساره ويسير و (خامسها) أي الشروط (كونه) أي الطواف (في المسجد الحرام) ولو على السطح أو من وراء حائل فلو طاف خارج المسجد أو وسع المسجد حتى انتهى إلى الحل وطاف في أرض الحل لم يصح و (سادسها) أي الشروط (كونه) أي الطواف (سبعائينا) ولو كان راكبا بغير عذر وطاف في الوقت الذي نهى عن الصلاة فيه فلو ترك خطوته لم يحزه حتى يأتي بها أو شك في عدده قبل الفراغ منه أخذ باليقين وهو الأقل أما شكه بعد الفراغ منه في عدده أو شيء من شروطه فلا يؤثر و (سابعها) أي الشروط (عدم صرفه) أي الطواف (لغيره) بأن لا يقصد بالطواف غيره بأن يطوف بقصد الطواف فقط أو بقصد مع غيره فلو قصد غيره كأن رأى شخصا أمامه فمشى بقصد أن يلحقه فقط ليكلمه أو زحمته امرأة فأسرع في المشي أو عدل إلى مكان آخر مخافة أن ينتقض وضوؤه بالمشي وغفل عن قصد الطواف انقطع طوافه من حينئذ ولزمه أن يعود إلى محله الأول لينبئ منه على ماضى أما لو دفعه آخر في الطواف فمشى خطوات من غير قصد فانه لا يضر لان قصده لم يتغير (و) اعلم انه (ان كان الطواف ليس طواف نسك) أي حج أو عمرة كطواف نفل أو نذر وكذا طواف وداع لانه ليس من المناسك (اشترط فيه النية) بلا خلاف ليمتيز عن غيره واذا اشترطت فيه النية فلا بد أن تكون مقترنة بما يجب محاذاته أول الطواف (وان كان) الطواف (طواف نسك) أي طوافا في ضمن نسك كطواف الافاضة والعمرة فلا يشترط فيه) النية على الأصح لان نية النسك تشملها كما تشمل الوقوف وغيره لكن الأولى أن ينوي فقد قال في حاشية الايضاح حكى القاضي أبو الطيب رحمه الله تعالى وجهها أن النية تجب في جميع أعمال الحج كالرمي وغيره فينبغي نيتها في الجميع خروجا من الخلاف ولما انتهى الكلام على شروط الطواف شرع يتكلم على سننه فقال (وسنن الطواف كثيرة منها المشي في جميعه) ولو لغير ذكر (الا يضر) كمرض لانه أشبه بالتواضع والأدب ويسن كونه حافيا ولو امرأة الالعن كشدته حر فيحرم فان لم يشد

جاز لبس نعلين والحفا ونبدب تقصير الخطا لا تبخر عند فقد الزحمة لتكثر في كثره الأجر ومنها النية في طواف شملت نية النسك كطواف الافاضة والعمرة كما علمت ومنها استقبال البيت في أول الطواف بأن يقف بجانب الحجر الأسود من جهة الركن الثاني ويجعل الحجر كله جهة يمينه ثم يمر متوجها له مستحضرا للنية حتى يحاذيه فإذا حاذاه انقلت وجعل البيت عن يساره (و) منها (أن يستلم الحجر الأسود) أي يلمسه بعد استقباله (بيده) اليمنى (أول طوافه) أي قبل البدء بالطواف أن قدر على ذلك ولم يحصل له أول غيره أيداء بزحمة أو غيرها فإن عجز عن استلامه بيده استلمه بشيء فيها كعود ثم قبل ما استلم به فان عجز أشار إليه بيده ثم بشيء فيها ثم أشار به ولا يشير للتقبيل بقمه (وأن يقبله) أي الحجر الأسود بقمه بعد استلامه بيده ويخفف القبلة ما أمكن بحيث لا يظهر لها صوت (و) أن يسجد عليه بأن (يضع جبهته عليه) ويراعى ما ذكر من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة في كل طوفة والأوتار آكد والأخيرة آكد (ويكرر ذلك ثلاثا ثلاثا) حتى الإشارة عند عدم الاستلام ويسن أن يستلم الركن الثاني ولا يندب تقبيله ولا يندب استلام الركنين الشامين ولا تقبيلهما (و) منها الدعاء فيه بما شاء من الأدعية والمأثور أفضل من قراءة القرآن والقراءة أفضل من غير المأثور وبين المأثور مذكور في المطولات (و) منها (أن يرمي الرجل) أي الذكر الحق ولوصبيا (في طواف بعده سعي) مطلوب في حج أو عمرة وإن كان مكيا فإن رمل في طواف القدوم وسعي بعده سعي الحج لا يرمي في طواف الركن لأن السعي بعده حينئذ غير مطلوب كما سيأتي إن شاء الله تعالى في فضل السعي ولا رمل في طواف الوداع لذلك وخرج بالرجل الأثني فلا يسن لها الرمل ولوليس لا ولو في خلوة بل لا يطلب منها لأن الرمل تبيين أعطافها وفيه تشبه بالرجال قال في التحفة بل يحرم أن قصدت التشبه ومثل الرمل في ذلك الاضطباع ومثل الأثني الخنثى وإنما يسن الرمل (في) الطوافات (الثلاث الأولى) ويمشي في الأربع الأخيرة على هيئته ولو ترك الرمل في الثلاث الأولى بقضيه في البقية . والرمل هو اسراع مشيه مقاربا خطاه مع هز كتفيه ومع غير عدو وثب (و) منها (أن يضطبع) الذكر (في) جميع (طواف) فيه رمل (لا في الثلاث الأولى فقط وهو الذي يعقبه السعي ولو كان لابسا وإن لم يرمل وكذا يسن في السعي ويكره تركه وفعله في الصلاة كسنة الطواف . وصورة الاضطباع (بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن و) يجعل (طرفيه على منكبه الأيسر) كدأب أهل الشطارة (و) منها (أن يقرب الرجل) أي الذكر (في طوافه من البيت) العتيق تبركا به لشرفه ولأنه أيسر في الاستلام والتقبيل نعم أن تأذي أو آذى غيره فالبدء أولى وخرج بالرجل الأثني والخنثى فلا يقربان استحبابا في حال طواف الذكر بل يكون في حاشية الطواف بحيث لا يحاطان الذكر (و) منها (أن يوالى طوافه) أي يوالى بين مراته السبع وبينه وبين ركعتيه وبينهما وبين السعي إن كان (و) منها (أن يصلي بعد فراغه) من الطواف (ركعتين) والأفضل لمن طاف أسبوعا فعليه ما بعد كل أسبوع وإذا أخرهما صلى لكل منهما ركعتين ويجزى لكل ركعتان ويقوم مقامهما فريضة وناقلة أخرى والأفضل فعلهما (خلف المقام) أي مقام إبراهيم على نبينا وعليه وعلى بقية الأنبياء الصلاة والسلام بأن يجعله بينة وبين الكعبة فالمراد خلفه بحسب ما كان أما الآن فقد أمه (أن تيسر) له صلاته ما خلفه من كل ما يصدق عليه ذلك عرفا كافي التحفة والأفنى الكعبة في الحجر تحت الميزاب فأقرب منه إلى البيت فبقية فصل جبريل عليه الصلاة والسلام وهو المعروف الآن بالمعجن فالخطيم وهو ما بين الركن والمقام فبقية وجه البيت فين اليمانيين فما قرب من الكعبة فبقية المسجد فبيت خديجة رضي الله عنها فبقية مكة فبقية الحرم فبيت شاء متى شاء ولا تفوتان الاموتة قال بعضهم وفيما ذكر بحث دقيق يدركه كل ذي فهم أنيق . ووجهه أن يقال كيف يتأتى فواتهما بالموت وتأخيرهما اليه مع كونهما يجزى عنهما فريضة وناقلة أخرى كما مر . وأجيب بأن ذلك يتأتى إذا نفاهما عند فعل غيرهما وبأنهم صرحوا بأن الاحتياط أنه يصليهما بعد فعل غيرهما وإن أجزأ عنهما بالنسبة لأصل السنة (و) منها (أن يستلم الحجر الأسود بعد فراغه) من الطواف (من الركعتين) ويسجد عليه ثلاثا كما مر ثم يخرج

من باب الصفا للسعي فور أو الله سبحانه وتعالى أعلم بولما أنهى الكلام على شروط الطواف وسننه شرع يتكلم على شروط السعي فقال :

(فصل في شروط السعي (شروط) صحة (السعي أربعة الأول) من الشروط (أن يقع بعد طواف صحيح) فلا سعي ثم يتيقن أنه أخل بشرط من شروط الطواف لم يصح فيأتي بما أخل به ويعيد السعي ثم بين الطواف الصحيح الذي يصح بعده السعي بقوله (من ركن) الحج أو عمرة (أو قدوم) بشرط أن لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة فلا يدخل شخص مكة محرما بالحج وطاف للقدوم وأخر السعي حتى وقف بعرفة لم يصح منه السعي حتى يفعله بعد طواف الافاضة . فتحصل أن شرط صحة السعي وقوعه بعد أحد الطوافين المذكورين الركن أو القدوم بالشرط المذكور وذلك لأنه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بعد طواف نفل كأن أحرم من مكة بحج منها ثم تنفل بطواف وأراد السعي بعده فانه لا يصح كافي المجموع ما لم يخرج إلى محل يجوز فيه قصر الصلاة فيعود فانه يسن له طواف القدوم ويجزى السعي بعده كافي التحفة (الثاني) من الشروط (أن يبدأ في المرة الأولى) والثالثة والخامسة والسابعة (من الصفا) أن يبدأ في المرة (الثانية) والرابعة والسادسة (من المروة وهكذا) يجعل الأوتار للصفا والأشباع للمروة بحسب في ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليها مرة أخرى (و) (الثالث) من الشروط (أن يقطع بمروره) في كل مرة من السبع (جميع السعي) من بطن الوادي ويلصق عقبه بما يذهب منه وأصابع قدميه بما يذهب اليه إن كان ماشيا ويلصق حافرا دابته بذلك إن كان راكبا وهذا بحسب ما كان وأما الآن فقد دفن شيء كثير من درج الصفا فنلصق عقبه وأصابعه أو رجله مركوبه بأخر درج الصفا ودخل من تحت العقد المشرف على المروة فقد استوعب ما بينهما بالمرور فالتوى في سعيه عن محل السعي فان لم يخرج عن محاذة العقد المشرف على المروة لم يضرب وإن خرج عن محاذاته بأن دخل المسجد أو مر عند العطارين فلا يصح (و) (الرابع) من الشروط (أن يسعي سبعا) فلو ترك خطوة منها لم يعتد بسعيه حتى يأتي بها ولا بد أن يأتي بالسبع (يقينا) ولو كانت متفرقة فلو شك في عدد ما أتى به بنى على ما يتقنه وهو الأقل وأهمل ما شك فيه (تمت) لم يذكر رحمه الله تعالى سنن السعي فلتذكرها على سبيل الاختصار فنقول : وسننه كثيرة منها طهارة البدن والثوب ومنها ستر العورة . ومنها أن يرقى الذكر الحق على درج الصفا حتى يرى البيت الحرام من باب المسجد وكذا المرأة والخنثى عند خلوهما السعي أو يحضرة المحارم على ما في مختصر الايضاح والنهاية واعتمد في التحفة والفتح وحاشية الايضاح عدم سنية الرقي لهما ولو مع خلوة وحضرة محارم ويستقبل البيت وإن لم يره ويأتي بالذكر والدعاء الواردين في ذلك المحل ثلاثا وهو معروف مشهور فاذا فرغ منه نزل ومشى الذكر الحق بسكينة ووقار حتى يصير بينه وبين الليل الأخضر المعلق بجدار المسجد قدر ستة أذرع فيهرول إلى أن يتوسط بين الميادين الأخضرين المعلق أحدهما بجدار المسجد والآخر برباط العباس ثم مشى كمشيه الأول حتى ينتهي إلى المروة ويفعل عندها كما يفعل عند الصفا وهكذا في كل مرة وأما الأثني والخنثى فيمشيان على عادتهما في جميع السعي . ومنها أنه يكره في السعي وهو مذكور في المطولات والقراءة فيه أفضل من غير المأثور ويكره للساعي أن يقف في أثناء سعيه لحديث أو غيره والله سبحانه وتعالى أعلم بولما أنهى الكلام على ما يتعلق بالنسك من الأركان والأوجبات والسنن شرع يتكلم فيما هو حق مؤكدا على كل مسلم خصوصا الحاج وهو زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مترجما بهمة إشارة إلى طلب التشمير وبذل المهمة في تحصيل هذه القرية التي هي لكل خير متممة فقال (مهمة) في زيارته صلى الله عليه وسلم . اعلم وفقى الله تعالى وإياك لمرضاته ومن علينا بنفحة من نفحاته أنه (يسن) متا كذا زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل أحد قريبا كان محله أو بعيدا حتى النساء اتفاقا (ولو لغير حاج ومعتمر) لكن تتأ كذا الزيارة لهما تأ كذا إذا لانا الغالب على الحجيج الورود من آفاق بعيدة فاذا قرى بوا من المدينة الشريفة يقبض منهم تركهم الزيارة كأيديل له حديث من حج ولم يزرني فقد جفاني وإن كان

التقييد بالحج غير مراد بل لبيان الأولى أو الأغلب فلا مفهوم له بدليل سقوطه من روايات فينبغي أن يحصر على زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وليحذر كل الحذر من التخلف عنها مع القدرة وخصوصا بعد حجة الاسلام لان حقه صلى الله عليه وسلم على أمته عظيم ولو أن أحدا يجيء على رأسه أو على بصره من أبعاد موضع من الارض لزيارته صلى الله عليه وسلم لم يقم بالحق الذي عليه لنبية جزاه الله تعالى عن المسلمين أتم الجزاء ومن علينا بحسن الاقتداء هذا وما جرى عليه المصنف رحمه الله تعالى من أن يزارته صلى الله عليه وسلم سنة هو ما عليه أكثر العلماء من السلف والخلف وذلك (لأحاديث) سيأتي بعضها صحيحة صريحة (وردت) أي جاءت (في) طلبها و (فضلها) لا يشك فيها الا من انطمس نور بصيرته حتى قررها بعض الخفية من درجة الوجوب. وقيل انها واجبة وانتصر له بعض العلماء قاله في التحفة أخصا من ظاهر نحو قوله صلى الله عليه وسلم «من حج ولم يزرني فقد جفائي» والحاصل أن زيارة قبره صلى الله عليه وسلم مشروعة من أنجح المساعي وأهم القربات وأفضل الأعمال وأزكى العبادات فهي مطلوبة بالكتاب والسنة واجماع الأمة والقياس للذكر والأثني من قرب أو بعد بسفر أو بغير سفر. أما الكتاب فقوله تعالى «ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما» وهذا لا ينقطع بموته ولهذا استحباب العلماء لمن أتى قبره عليه السلام أن يقرأ هذه الآية مستغفرا لله تعالى. وأما السنة فقد وردت كثيرا منها «من زار قبري وجبت له شفاعتي» وقوله عليه السلام «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي» وقوله صلى الله عليه وسلم «من زارني إلى المدينة كنت له شفيعا وشهيدا» إلى غير ذلك من الأحاديث وكلها إما صريحة وهي الأكثر أو ظاهرة في الذنب بل تأكد زيارته عليه السلام حيا وميتا للذكر والأثني الآتين من قرب أو بعد فيستدل بها على فضيلة شد الرحال لذلك ونسب السفر للزيارة حتى للنساء اتفاقا كما علمت. وأما اجماع المسلمين فقد نقل جماعة من الأئمة حملة الشرع الشريف الذين عليهم المدار والمعلول في نقل الخلاف الاجماع على طلب زيارته صلى الله عليه وسلم وإنما الخلاف بينهم في أنها واجبة أو مندوبة ومن قال بخلاف ذلك كان تيمية فقد رد عليه العلماء ردا شديدا شكر الله مساعدهم وأحسن مشاورة وان أردت البسط في هذا المقام فانظر الجوهر المنظم لابن حجر رحمه الله العلامة. وأما القياس فقد ورد في السنة الصحيحة المتفق على صحتها الأمر بزيارة القبور فقبر نبينا صلى الله عليه وسلم منها أولى وأحرى وأحق وأعلى بل لانسبة بينه وبين غيره للفرق الواضح الجلي بين قبره صلى الله عليه وسلم وقبر غيره ومن ثم عم الذنب فيه وفيما ألحق به النساء والرجال واختص فيما عدا ذلك بالرجال وأيضا فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم زار أهل البقيع وشهداء أحد فقبره الشريف أولى لماله من الحق ووجوب التعظيم وليست زيارته صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الاتعظيم والتبرك به ولينالنا عظيم الرحمة والبركة بصلاتنا وسلامنا عليه صلى الله عليه وسلم عند قبره الشريف بحضرة الملائكة الخافين به عليه السلام. هذا وقد ذكر العلماء رحمهم الله تعالى لزيارة وما يتعلق بها سننا وآداب ليس هذا محل بسطها وأفردوها بالتأليف ولخص المهم منها المصنف رحمه الله تعالى في الإعادة فانظرها ان شئت وبالله التوفيق (والله) سبحانه وتعالى (أعلم) * ولما أنهى الكلام على أصول الدين ونبذة من أصول الفقه وزرع العبادات من الفقه أخذ يتكلم على نبذة من التصوف الذي يصفى القلوب من درن الذنوب كي تصلح لمشاهدة علام الغيوب فيخليها عن الاوصاف الدنسية ويحليها بالأوصاف الحميدة مترجما لها بخاتمة رجاء أن يمن ذوالجلال والاكرام بحسن الختام فنسأله سبحانه وتعالى أن ينظمنا مع عباده الصالحين في سلك وأن يتفضل علينا بحسن الختام الذي يحق أن يقال فيه ختامه مسك فقال (خاتمة) * في نبذة من التصوف (نسأل الله) تعالى (حسن الختام) بأن يتوفانا بمنه وكرمه على الايمان والاسلام فنحوز بذلك المطلوب ونتنعم في دار النعيم بالنظر الى وجه علام الغيوب مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا (يجب على كل مكلف) وجوب باعينا (التوبة) وهي لغة مطلق الرجوع، وشرعا ما استجمعت الثلاثة الإركان وهي الإقلاع عن المعصية التي باشرها والندم على فعلها لوجه الله تعالى والعزم على عدم العود للمعصية وكون أركان التوبة

ثلاثة إن لم تتعلق المعصية بالآدمي والافلهاركن رابع وهو رد الظالم الى صاحبها أو تحصيل البراءة منه تفصيلا عندنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فيكفي تحصيل البراءة إجمالا وفيه فسخة فان لم يقدر على ذلك بأن كان مستغرق الذمم فالمطلوب منه الاخلاص وكثرة التضرع الى الله تعالى لعله يرضى عنه خصاءه يوم القيامة. اللهم أرض عنا الخصوم بصاحب السر المكتوم. وتطلب التوبة (فورا) أي حالا (من كل معصية) وهي كل معصية الله تعالى بها وما يندم مرتكبها شرعا ويرادفها الذنب والخطيئة والسيئة والجريمة والمنهي عنه والمذموم شرعا. قال النووي رحمه الله تعالى: واتفقوا على أن التوبة من جميع المعاصي واجبة على الفور سواء كانت المعصية (كبيرة) وهي لا تنحصر في عدد. وحدها كما قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى كل ذنب كبير كبريا يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبيرة ولها أمارات: منها إيجاب الحد. ومنها الإيعاد عليها بالعقاب. ومنها وصف فاعلها بالفسق. ومنها اللعن كلعن الله السارق (أو كانت صغيرة) وهي كل ما خرج عن حد الكبيرة وضابطها فان أخر التوبة فالتأخير ذنب آخر غير الذنب الذي اقترفه. وحكمة وجوب المبادرة بالتوبة قطع طاعة الشيطان في استدراج النفس حتى يقع في الهلكة. نسأل الله تعالى العافية والسلامة. واعلم أن التوبة لا تنقض بعود الى الذنب ولو في المجلس بل يجب لهذا الذنب توبة جديدة فلا يضر الا الاصرار على المعاصي بخلاف ما إذا كان كفاؤا وقع في معصية تاب منها. قال تعالى «إن الله يحب التوابين» وهم الذين كلما ذنبوا ذنبا تابوا منه * وفي الحديث «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» وإذا أردت بسط الكلام في هذا المقام فانظر شرح رسالة الوالد رحمه الله العلامة وغيره * ثم استدلل رحمه الله تعالى على طلب التوبة بما (قال الله) سبحانه (وتعالى) في سورة النور (وتوبوا) مما وقع منكم من المعاصي (إلى الله جميعا أيها المؤمنون) المذكور منكم والانات في الآية تغليب الذكور على الاناث (لعلكم تفلحون) تنجون من ذلك لقبول التوبة منه والترجي من الله تعالى محقق حصوله فكأنه قال توبوا تفلحوا. قال المفسرون ان في قوله تعالى وتوبوا إلى آخره حسن اختتام لقوله تعالى «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم» الآية كأن الله تعالى يقول لا تقنطوا من رحمتي فمن كان وقع منه شيء بما نهيته عنه فليتب فان التوبة فيها الفلاح والظفر بالمقصود (وقال) سيدنا رسول الله عليه السلام فيما رواه مسلم رحمه الله تعالى وغيره (توبوا إلى الله) تعالى قياما بحق العبودية واعظاما لمنصب الربوبية (فاني أتوب إليه كل يوم) امتثالا لقوله تعالى «وتوبوا إلى الله جميعا» وقوله (مائة مرة) ذكره للتكثير لا للتحديد ولا للغاية * واعلم أن توبة العوام من الذنوب والخواص من غفلة القلوب وخواص الخواص بمساوي المحبوب فذنب كل عبد بحسبه فتوبته عليه السلام واستغفاره مما يصرفه عن دوام ملازمة ذكر الملك العلام على وجه الختام وهو الاستغراق في بحر الشهود والفناء عن مطالعة ماسوي الله تعالى في عالم الوجود بسبب اشتغاله عن ذلك المقام بأمور أمته ومصالحها المتعلقة بالخاص والعام أو لأجل تصور قصوره في مقام العبادة على الوجه التام. وبالجملة فكان صلى الله عليه وسلم بعد ما يشغله عن ربه في الصورة ذنبا بالنسبة لمقامه الأعلى المعبر عنه في وقت مع الله لا يسعى فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل المعبر عنه بالاستغراق في لجة بحر التوحيد وبر التفريد وبهذا يتبين لك أن حسنات الابرار سيئات المقرين فحجب الأنبياء والأصفياء من الأولياء لم تسكن الا نورانية لطيفة لا ظلمانية كثيفة وبما تقرر علم أن توبته عليه السلام ليست من الذنوب بل امتثالا لقول علام الغيوب لأنه عليه السلام معصوم كما هو عند الخاص والعام معاصوم وتشرعيا لآفته ليقنطوا به عليه السلام وشرف وكرم فيكثروا من التوبة في كل حين فيكونوا بذلك من المفلحين فاحفظ هذا المقام وادع على بحسن الختام (ويجب عليه) أي المكلف (تجريد قلبه) أي تخليته (وحفظه من جميع الأوصاف المذمومة) قبل تخليته بالأوصاف الحمودة التي سيدكرها وإنما قدم التخلي على التخلي لأن الأول مقدم عرفا على الثاني اذ الانسان لا يتزين بحمائل الثياب ونحوها إلا بعد إزالتها من الأوساخ كداخل الحمام فانه يزيل أدرانته أي أوساخه ثم يلبس ثيابه * واعلم أن الأوصاف المذمومة كثيرة ذكرها علماء التصوف رحمهم الله تعالى في كتبهم التي من أحسنها الاحياء وذكر المصنف رحمه الله تعالى نبذة منها فقال:

(كاشك في الله) سبحانه و (تعالى) فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه إذ هو رأس المهلكات وأساس الموبقات فينبغي للإنسان أن يتثبت في إيمانه ويصمم على ذلك بجنبه فقد قال عليه الصلاة والسلام «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» لأنه يورد الشكوك على قلب ابن آدم فيخطئه في إيمانه وورد أنه يأتي للإنسان فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغه فليستعذ بالله منه أو يقول آمنت بالله ورسوله اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك بمنك وكرمك (والأمن من مكر الله) سبحانه (وتعالى) بالاسترسال في المعاصي مع الاتكال على الرحمة قال تعالى «فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون» فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لأن المتصف به يعدم الحاسنين ويصبح من النادمين. واعلم أنه إذا كانت الهداية إليه تعالى مصروفة والاستقامة على مشيئته موقوفة والعاقبة مغيبة والارادة غير معلومة ولا مغالبة فلا تختار بمالك ولا بحسن حالك ولا تعجب بإيمانك وصلاتك وجميع قربك فانها من محض فضل ربك فربما سلبها عنك فوقعت في هوة الندم حيث لا ينفع الندم فتنبه يا أخى من غفلتك واعمل صالحا تجده في حياتك وترتبتك. اللهم لا تأمنا مكرك ولا ننسا ذكرك ولا تهتك عناسترك ولا تجعلنا من الغافلين يا أرحم الراحمين (والقنوط من رحمة الله) سبحانه و (تعالى) فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لأنه يقع في الضلال ويوجب النكال وهو أبلغ من اليأس للترقي إليه في قوله تعالى «وان مسه الشرف فيؤوس قنوط» كما قاله أبو زرعة رحمه الله تعالى أى لأن صاحب اليأس لا يجوز وقوع شيء من أنواع الرحمة له مع إسلامه وهو حينئذ كبيرة باتفاق قال تعالى «إنه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون» فان انضم لهذا اليأس حالة أشد منه في التصميم على عدم وقوع الرحمة له فهي القنوط قال تعالى «ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون» فان انضم إليه أنه يشدد عذابه كالكفار فهو سوء الظن بالله وهذا هو المراد من قوله ﷺ أكبر الكبائر سوء الظن بالله عز وجل وكيف يسوغ للسلم اليأس والقنوط وقد قال الله تعالى «يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم» وقال «ورحمتي وسعت كل شيء» وقال رسول الله ﷺ فيما روي عنه عن ربه عز وجل قال الله تعالى «يا ابن آدم انك مادعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الأرض بضم الأول وكسره قريبا ملئها خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئا لأتيتك بقرابها مغفرة» إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث. هذا وقد أطبق علماءنا على أن احسان الظن بالله تعالى مندوب للرخص فينبغي له أن يحسن الظن بربه بأن يغلب الرجاء على الخوف لقوله ﷺ «لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى» أى يظن أنه يغفر له ويرحمه. واختلفوا في الصحيح فقيل يغلب الرجاء لا يغلب عليه داء اليأس من رحمة الله تعالى وقيل يغلب الخوف لا يغلب عليه داء الأمن من مكر الله والراجح استواءهما فينبغي له أن يجعلهما كجناحي طائر مستويين. وفصل بعضهم فقال: ينبغي للمؤمن الطائع المستقيم أن يكون خوفه ورجاؤه كجناحي طائر وكفتي ميزان وللمخلط غلبة الخوف ليرجره اذ لو غلب عليه الرجاء لم يمتد كرمه سعة الرحمة فيتجرأ على الله تعالى بالوقوع في المعصية والتباعد عن الطاعة فيهلك من حيث لا يشعر وقد وقع فيه كثير من العامة المغترين. نسأل الله العافية والسلامة وأن يدخلنا في سعة رحمته الخاصة والعامة وأن لا يجعلنا من رحمته آيسين ولا من عفوه قاطنين بجاه خير الانام عليه الصلاة والسلام (والكبر) أى التكبر على عباد الله سبحانه وتعالى وهو رد الحق واستحقار الخلق فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لانه حرام من الكبائر ومن أعظم الذنوب القلبية لانه من معصية ابليس وصفاته ومحل كونه حراما اذا كان على عبادته تعالى الصالحين وأئمة المسلمين وأما اذا كان على أعداء الله فهو مطلوب شرعا حسن عقلا والرد بالكبر عليهم احتقارهم لأجل كفرهم ومعصيتهم لا احتقار ذاتهم. وقد بسطت هنا الكلام في شرح رسالة الوالد رحمه الله العلام فانظره ان شئت وبالله التوفيق (والعجب) وهو رؤى العباد واستغفاره بها كما يحب العابد بعبادته والعالم بعامة فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لانه حرام وانما حرم لانه

سوء أدب مع الله تعالى اذ لا ينبغي للعبد أن يستعظم ما يتقرب به لسيد بل يستصغر بالنسبة لعظمة سيده لاسيما عظمته سبحانه وتعالى واذ اشهد العبد أن كل شيء من الله تعالى ولم يعلم أقبلت عبادته أم لا لم يبق له شيء يعجب به انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وغيره (والرياء) الذي هو الشرك الأصغر وهو أن يعمل القربة ليراه الناس فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لأنه حرام بالاجماع. ودليل تحريمه الكتاب والسنة قال تعالى «فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون» وقال ﷺ «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر الرياء» وهو قسمان جلي وخفي فالأول أن يعمل الطاعة بحضرة الناس لا غير فان خلا بنفسه لا يعمل شيئا والثاني أن يفعلها مطلقا حضر الناس أولا ولكن يفرح بحضورهم وأما التسميع فهو حرام أيضا وهو أن يعمل العمل وحده ثم يخبر به الناس لأجل تعظيمهم له أو لطلب خير منهم أعاذنا الله تعالى من الرياء والتسميع بجاه النبي الشفيع صلى الله عليه وعلى آله وسلم انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وغيره (والحسد) فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لأنه حرام يأكل الحسنات وصاحبه مغبون في سائر الأوقات وهي تمنى زوال نعمة الغير سواء تمنى الحاسد أن يأتيه أولا بأن تمنى انتقالها عن غيره وهذا أخس الأخساء لأنه باع آخرته بدنيا غيره. اما اذا تمنى مثل نعمة الغير فانه غبطة وهي محمودة في الخير الا ان المحققين قالوا هذا أيضا لا يجوز لأن تلك النعمة ربما كانت مفسدة في حقه في الدين ومضرة عليه في الدنيا فلذا قالوا ينبغي له أن يتمنى ما هو خير له في الدين والدنيا واذ تأمل الانسان كثير المجد أحسن مما ذكره الله تعالى في القرآن تعليما لبعده وهو قوله «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة» واعلم أن محل حرمة الحسد ان لم تكن النعمة حاملة للحسد على الفجور والاجاز تمنى زوالها عنه انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (والحقد) على عباد الله تعالى وهو ما ينشأ عن كتمان الغضب بسبب العجز عن التشنى خلا فيرجع للباطن ويحتقن فيه فيتمكن به من بغض من يحقد عليه وحسده واضمار العداوة له في قلبه دائما فيتمنى زوال نعمته ويقم بها ويقرح بعصيته ويشمت ببليته ويطلق لسانه فيه بما لا يحل ويؤذيه ويمنعه حقه من صلاة ورد مظامة وكل ذلك شديد التحريم فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه واذا صار طبيعة للشخص ولم يقدر على دفعه وعمل بمقتضاه ولم يكرهه حرم عليه من حيث انه تعالى سببه اذ هو مكلف بعدم تعاطي سبب الحرام وعدم العمل بمقتضاه وكرهيته ومثله في ذلك العجب والكبر والحسد كما قاله العلامة السجيني رحمه الله تعالى ثم هو من الكبائر لقوله ﷺ المؤمن ليس بحقدور وان الله يطلع على عبادته في ليلة النصف من شعبان فيغفر للمستغفرين ويرحم المسترحمين ويؤخر أهل الحقد كما هم عليه وفي حديث فيغفر للمؤمنين ويغفر للكافرين ويدع أهل الحقد بحقدهم حتى يدعوه وورد تعرض الأعمال في كل جمعة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن الاعباد بينه وبين أخيه شحنة فيقال اتركوا هذين حتى يفيا أى يصطلحا كما في حديث آخر وروى يزل الله أى أمره ورحمته إلى سماء الدنيا ليلة النصف من شعبان فيغفر لكل مؤمن الا العاق والمشاخن وفي حديث الرجل مشرك أو مشاحن وكل ملورد في ذم الغضب يشمل له كالحسد اذ هما من نتائجهما. اللهم أعذنا من جميع الحصال المذمومة سيما الحقد والغضب والحسد ولا تجعل علينا تباعة لأحد منك وكرمك وجاه حبيبك صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم * ولما نهى الكلام على الصفات المذمومة شرع بتسكلم على الصفات الحمودة فقال (و) يجب على المكلف أيضا (تخليته) أى تزيين قلبه (بجميع الأوصاف الحمودة) المذكورة في كتب القوم ومن أحسنها الاحياء وهي كثيرة وقد ذكر نذرة منها بقوله (كالاخلاص) فيجب التحلى والتزین والانصاف والتخلي به وهو قصد الله تعالى بالعبادة وحده بأن يرد بطاعته التقرب اليه تعالى دون شيء آخر من تصنع لمخلوق أو اكتساب محمدة عند الناس أو محبة مدح منهم أو معنى من سائر المعاني سوى التقرب اليه تعالى ويصح أن يقال الاخلاص تصفية الفعل عن ملاحظة المخلوقين بأن لا يلتفت الى مدحهم وذمهم وما في أيديهم وما يعين عليه استحضار أن ماسوى الله تعالى لاشيء بيده وأن كل شيء بيد الله تعالى * واعلم أن مراتب الاخلاص ثلاث وستأتى ان شاء الله تعالى عند قول المصنف رحمه الله تعالى

جعل الله خالصا لوجهه الكريم. هذا والكلام عليه لا يحتاج الى تسطير اذ هو شهر زرقنا الله الاخلاص بجاه اشرف الخواص (والتواضع) فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به. وهو لغة التذلل ولين الجانب للغير ظاهرا فقط لكن الاعتبار شرعا ان يكون باطنه مطابقا لظاهره بحيث يكون في نفسه انه انزل رتبة عن تواضع له فلور أى نفسه اعلى منه وانه تنزل له عن رتبته فذلك هو الكبراء ذنا الله تعالى منه ورزقنا التواضع منه وكرمه وجاه حبيبته صلى الله عليه وسلم انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله وغيره (والرضاعن الله تعالى) بما أمر بالرضاء بما قدره وقضاه من خير وشر ونفع وضر فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به. وهو لغة القبول للأمر بسهولة واصطلاحا ترك الاختيار وقيل الوقوف الصادق بحيث لا يلتبس العبد بتقدم ما لا تأخر ولا يستزيد من زيدا ولا يستبدل حالا وقيل غير ذلك اللهم رضاعتك حتى ترضى عنا يا كريم بجاه ذى الخلق العظيم (والتوكل عليه) سبحانه وتعالى في كل الأمور أى الاعتماد عليه تعالى وقطع النظر عن الأسباب مع تهيئها والتمسك منها ولذا قال صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به بأن يتوكل عليه بحيث يكون وثوقه بما في يده تعالى أوثق مما في يده اذ كل من توكل عليه تعالى كفاه أمر آخرته ودينه انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وغيره (والصبر) فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به وهو حبس النفس وقهرها على كراهية تحمله أو لذية تفارقه وهو قسمان صبر على ما ليس للعبد فيه كسب وصبر على ما هو كسبه فالأول الصبر (على) مقاساة ما يتصل بالعبد مما ابتلاه الله تعالى به بحكمه وعدله من (البلاء والمحن) كمرض وسقم وموت نحو ولد وفقدان مال وتسلط أشرار بأن يتحمل مرارتها. ويتجلد على حرارتها ويترك الشكوى لمخلوق ويكل الأمر لعالم الغيوب والثاني قسمان: أحدهما ما ذكره بقوله (والصبر على) أداء ما أوجب الله تعالى أو نذب اليه من (الطاعات) بأن يعملها مجتهدا (و) ثانيهما الصبر (عن) جميع ما حرم الله تعالى من (المعاصي) بأن يجتنبها قال ابن عباس رضي الله عنهما الصبر في القرآن على ثلاث مقامات صبر على أداء الفرائض وله ثلاثمائة درجة وصبر على محارم الله وله ستائة درجة وصبر على معصية الله عند الصدمة الأولى وله تسعمائة درجة * واعلم أن الصبر مفتاح الفرج قال عليه الصلاة والسلام: انتظار الفرج بالصبر عبادة وهو الايمان كله ومدار قطب الاسلام بأسره لأنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن الايمان قال الصبر وقد ذكر في القرآن نيفا وسبعين مرة ويطلق معناه على الشكر وعكسه مثل أن يصاب فيصبر ويرى أن هذه المصيبة نعمة من الله تعالى باطنه فيشكر عليها ويصبر فقد اجتمع له في ذلك الصبر والشكر اللهم اجعلنا من الصابرين والشاكرين يا أرحم الراحمين. هذا والكلام عليه كثير فلا يحتاج الى تسطير (والثقة بالرزق من الله تعالى) فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به بأن يكون القلب معمورا بالتوكل على الله تعالى في الرزق ثقة به تعالى فان كل مخلوق مرزوق قال تعالى «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها» فأتى تعالى بلفظ على حملا للكلف على الثقة به تعالى في شأن الرزق والاعراض عن اتعاب النفس في طلبه. قال في روح البيان: اتفقوا على أن أربعة لا تقبل التغير أصلا: العمر والرزق والأجل والسعادة أو الشقاوة فعلى العاقل أن لا يهتم برزقه ويتوكل على الله فانه حسبه. اللهم يارب البرية أرحمنا من طلب الرزق المضمون في القسمة الأزلية واجعلنا بك واثقين وعلى قضاء حوائجنا عليك معولين (وبغض الدنيا) فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به بأن يكره الدنيا الدنية التي لم تزن عند الله تعالى جناح بعوضة. ومن هو انهما عند الله تعالى أن ويح تأوى الرغبات فيها وذم أهل الحرص عليها في كثير من الآيات وبالجملة ففي بعضها الراحة العاجلة والآجلة والعز والاكرام في الدنيا والآخرة اللهم زهدنا في الدنيا وزغبنا في الآخرة ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا غاية رغبتنا واجعلنا سالمين من فتنها مبغضين لها بمنك وكرمك وجاه حبيبك. هذا والكلام في ذمها من الآيات والأحاديث والآثار كثير جدا يتمتعنا من سوقه الاختصار (وعداوة النفس) الأمارة بالسوء المتبعة للشهوات المائلة الى الهوى المجانبة للحق والمهدي فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق بعداوة النفس التي هي أعدى الأعداء أى من أشد الأعداء كما قيل أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك واتهامها فإما أمر به ونهى عنه وعدم الرضا عنها. اللهم

بصرنا بعيوب أنفسنا ولا تكلنا اليها طرفتين ولا أقل من ذلك واجعلنا مخالفين لنفسنا الأمارة بالسوء معاديتها يامالك (و) عداوة (الشیطان) اللعين فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق بعداوته وبغضه واجتناب تسويله ودعوته الى الشر والضلال والغفلة والنسيان والمكر والحديعة والانهماك في المعاصي والبطالة إذ هو من أعدى الأعداء قال تعالى «إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا» فليتخذ الانسان عدوا في جميع أحواله ويحذر جهده. وقد قيل انه يفتح للانسان تسعا وتسعين بابا من الخير ليوقعه في باب من الشر. اللهم يا ذا السلطان أعذنا من الشيطان واجعلنا لمعادين وعن طريقه حائدين (ويحب) وجوبا عينيا (عليه) أى المكلف (حفظ الأعضاء) أى أعضائه (السبعة) التي هي العين واللسان والأذنان واليدان والرجلان والفرج والبطن (من جميع المعاصي) واذا علم ذلك (فيجب عليه حفظ العين عن النظر الى محرم) وذلك (كالنظر) بهامن الله ذكر (الى) شيء من جميع بدن (النساء الأجنبية) مع القصد وكنظرهن الى شيء من بدن أحد من الرجال الأجانب قال تعالى «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم» الآية ثم قال «وقل للمؤمنات» الآية (ونظر العورات) ولومع اتحاد الجنس بأن ينظر رجل عورة آخر وتنظر امرأة عورة أخرى وهي جمع عورة. وهي لغة النقص وشرعا يجب ستره والمراد به هنا السرقة والركبة وما بينهما قال عليه الصلاة والسلام «لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفضي الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا المرأة الى المرأة في ثوب واحد» فعلم بما تقرر أنه يحرم على الرجل ولو شيئا خاهرا ما تعمد نظريه من بدن المرأة ولو نحو شعر وسن ولو منفصلا كقلامة ظفر يدور على الأجنبية حرة أو أمة بلغت حدا تشتهى فيه لدوى الطباع السليمة ولو شوها أو عجوزة وعكسه وهو تعمد نظر الأجنبية لشيء من بدن أجنبي وان لم تخف فتنة ولم تنظر بشهوة واذا علمت ذلك فيحرم على المرأة كشف شيء من جميع بدنها بحضرة من يحرم نظره اليها من الرجال الأجانب ويحرم على الرجل وعليها كشف شيء مما بين السرة والركبة بحضرة مطلع على العورة ولومع جنس ومحرمية غير حليل ويحرم عليهما كشف السوءتين في الخلوة لغير حاجة الالحليل وحل مع المحرمية أو مع اتحاد الجنسية أو الصغر الذي لا يشتهى معه المنظور اليه نظر جميع بدن الآخر ما عدا ما بين السرة والركبة اذا كان بغير شهوة الاصى وصبية دون سن التمييز فيحل نظر جميع بدنه ما عدا فرج الأثني والدكر لغير أهمها حاجة تريتهما أيام الرضاع (والنظر) أى وكالنظر شزرا (بالاستحراق) أو الاستخفاف (الى) أى (مسلم) كان صغيرا أو كبيرا وهو حرام من الكبائر قال تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن» والسخرية الاستحقار والازدراء والاستهانة والتنبية على العيوب والنقائص بوجه يضحك منه فمعنى الآية لا يحتقر أحد أحدا فاعلم من يحتقر يكون عند الله تعالى أعلى وأجل ممن احتقره ويحتمل أن المراد بعسى يصير أى لا تحتقر غيرك فانه ربما صار عزيزا وصرت ذليلا فينتقم منك ولذا قال بعضهم:

لاتهين الفقير علك أن تر كع يوما والدهر قد رفعه

وذكر النساء لمزيد الايضاح والتبيين ولدفع توهم ان هذا النهي خاص بالرجال وقال عليه الصلاة والسلام من حديث طويل «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم» وبالجملة فينبغي للانسان أن لا يحتقر أخاه في الدين بل ولا أحدا من خلق الله فلعلمه يكون أخا من ضميرا وأتقى قلبا ممن سخر به وقد بالغ السلف الصالح في التحذير من هذا الأمر حتى قال بعضهم لو رأيته رجلا يرضع غزرا فضحكت منه لحشيت أن أصنع ما صنع. وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: البلاء موكل بالقول لو سخرت من كلب خشيت أن أحول كلبا. اللهم بصرنا بعيوب أنفسنا لئلا نحقر أحدا في مملكة خالقنا وأدبنا بأداب الشريعة الثراء واحفظنا من الغفلة سرا وجهرا (والنظر) أى وكالنظر (في بيت الغير) أو في شيء أخفاه (بغير اذنه) وقد عُد في الزواجر الاطلاع من نحو ثقب ضيق في دار غيره بغير اذنه على حرمه من الكبائر لنحو قوله صلى الله عليه وسلم «من دخلت عينه

قبل أن يستأذن ويسلم فلا إذن له وقد عصى ربه «وقوله ﷺ» ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلهن لا يؤمر رجل قوما فيخص نفسه بالدعاء دونهم فإن فعل فقد خانهم ولا ينظر في عقر بيت قبل أن يستأذن فإن فعل فقد دخل - أي صار كالذي دخل بيت غيره بلا إذنه - ولا يصلي وهو حقن حتى يخفف «(و) يجب على المكلف أيضا (حفظ اللسان) أي حفظ لسانه (من الكذب) وهو الاخبار بخلاف الواقع وهو حرام وذمه معلوم لدى الخاص والعام ومن صفة المنافقين ومناقض للايمان ومعرض صاحبه لعنة الرحمن أعادنا الله تعالى منه بمنه وكرمه انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) يجب حفظ اللسان أيضا من (الغيبة) بكسر الغين المعجمة وهي حرام بالاجماع (وهي) أي الغيبة (ذكر كذا أخاك المسلم) حيا وميتا (بما يكره) أن تذكره به مما هو فيه بحضرته (وان كنت صادقا) بأن ذكرته بما هو فيه أما إذا ذكرته بما ليس فيه فقد بهتته فزاد عليك إثم الكذب وليست الغيبة مختصة بالذكر بل ضابطها كل ما أفهمت به غيرك نقصان مسلم بلفظك أو كتابتك أو إشارتك بعينك أو يدك أو رأسك أو غير ذلك سواء كان ذلك في بدنه أو دينه أو دنياه أو ولده أو والده أو حرفته أو لونه أو امرؤ به أو ملبوسه أو تأليفه أو غير ذلك مما يتعلق به هذا . والكلام على الغيبة كثير شهير يمنعنا سوقه من الاختصار وقد ذكرت نبذة منه في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) يجب حفظ اللسان أيضا (من النيمة) . وهي نقل كلام الناس بعضهم الى بعض بقصد الافساد والفتنة) بينهم كقوله فلان يقول فيك كذا لكن قال في الاحياء: هذا هو الأكثر وهي لا تختص بذلك بل حدثا كشف ما يكره كشفه سواء كان الكشف بالقول أو الكتابة أو الرمز أو نحوه أو سواء كان المنقول من الأعمال أو من الأحوال وسواء كان عيبا أو غيره قال النووي رحمه الله تعالى حقيقة النيمة إفشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه وان أردت الزيادة على هذا الكلام فانظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) يجب حفظ اللسان أيضا (من الاستهزاء بالمسلم والسخرية به والضحك عليه استخفافا واحتقارا له) فان هذا كله كما يكون بالنظر يكون بالقول كما تقدم في أثر ابن مسعود رضي الله عنه وبالجملة فالمدكور كله يكون بالنظر وبالحكاية بالفعل والقول والاشارة والاياء والضحك على كلامه إذا تحبط فيه أو غلط وعلى صنعة أو قبح صورته ومن أراد السعادة والرفعة والعز لا كبر فليحذر كل ذلك أشد الحذر . وفقنا الله تعالى لرضائه وأعادنا الله تعالى من شر عقوباته (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ الأذن من الاستماع) لكلام قوم يكرهون اطلاعه عليه بأن علم أنهم أخفوه عنه ولزمار والظنبور وسائر الأصوات المحرمات المطربة وغيرها من الأوتار وغيره لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى فساد كشر بخرولا نهاسعار أهل الفسق و(الى الغيبة والنيمة وسائر الأقوال المحرمة) إذ المستمع شريك القائل فعلم أنه إنما يحرم الاستماع الى ذلك بالقصد بخلاف ما إذا دخل عليه السماع قهرا عليه فإنه لا يحرم لكن بشرط أن يكون قد كرهه بقلبه وإذا زال القهر عنه لزمه الانكار لما يحرم منها بيده أو لسانه ان قدر عليه بذلك والافيجب عليه الانكار بقلبه والا مفارقة المجلس الذي هو فيه وأن يغضب الله تعالى على فاعليه وقد ورد في حديث: «من رد عن عرض أخيه - يعني المسلم - رد الله عن وجهه النار يوم القيامة» (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ اليدين من التطفيف في الكيل والوزن) والشرع لانه حرام قال تعالى «ويل للطففين» الآية والويل وادى جهنم أو كلمة عذاب معاملة بشدة عذابهم في الآخرة فهو دعاء عليهم بالهلاك. والمطففين جمع مطفف وهو الذي يأخذ في كيل أو وزن شيئا قليلا وهذا الوعيد يلحق كل من يأخذ لنفسه زائدا أو يدفع الى غيره ناقصا قليلا كان أو كثيرا لكن ان لم يتب منه فإن تاب قبلت توبته ومن فعل ذلك وأصر عليه كان مصرا على كبيرة من الكبائر وذلك لان عامة الخلق محتاجون الى المعاملات وهي مبنية على أمر الكيل والوزن والدرع فلهذا السبب عظم الله تعالى أمر الكيل والوزن والكلام على هذا كثير منذ كور في المطولات يمنعنا سوقه من الاختصار (و) يجب حفظ اليدين أيضا من (الخيانة) في كل ما اتهم فيه كودبة ومرهون ومستأجر وغير ذلك وهي ضد النصيحة فشمّل الأفعال والأقوال والأحوال (و) يجب حفظ اليدين أيضا من (السرقه) وهي أخذ المال خفية من حرز

مثله وقد شد الشارح في حكمها وهي من الكبائر اتفاقا. ومثلها النهب وهو أخذ المال جهارا أو النصب وهو الاستيلاء على حق الغير ظاهرا أو المكس وهو ما ترتبه الظلمة من السلاطين في أموال الناس بقوانين ابتدعوها والغالول من الغنيمة وكل ذلك من الكبائر حمانا الله تعالى من جميع ذلك وكل ما ينضب الحليم المالك (و) يجب حفظ اليدين أيضا من (سائر الأمور المحرمة كالقتل) لمسلم أو ذمي معصوم عمدا أو شبه عمدا (والضرب) لمسلم أو ذمي (بغير حق) أي مسوغ شرعى ومثل ضربه تخويفه والاشارة اليه بنحو سلاح (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ الرجلين من المشي في سعاية بمسلم أو قتله أو) في (ما يضره) ان كان ذلك (بغير حق) والمراد السعي الى سلطان أو غيره من الولاة البرى وأما ما جازت فيه شهادة الحسبة فليس منها بل يجب الرفع فيه الالعذر وقد قال في الجواهر قال النووي رحمه الله تعالى فالودعت الى النيمة حاجة فلا يمنع منها كما إذا أخبره شخص أن انسانا يريد الفتك به أو بأهله أو ماله أو أخبره أن فلانا يسعى بمافيه مفسدة ويجب على الوالى الكشف عن ذلك وما أشبهه فكل ذلك لحرمة فيه بل قد يجب تارة ويندب أخرى بحسب المواطن (و) يجب حفظ الرجلين أيضا من (غير ذلك) المذكور من المشي في سعاية بمسلم الى آخره (من كل ما حرم المشي اليه) كهر بزوجته من زوجها وهرب عيدين سيده وهرب كل من عليه حق لأحدهما يائمه وفاؤه من نحو قصاص أو دين أو نفقة أو بر الوالدين أو أحدهما أو تربية أطفال تجب عليه مؤتمهم والتبخر في المشي والمشى لأجل قطع طريق أو سرقه أو زنا (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ الفرج من الزنا) أعادنا الله تعالى منه بمنه وكرمه وهو شديد التحريم قال تعالى «ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا» (و) يجب حفظ الفرج أيضا من (الواط) حمانا الله تعالى منه بمنه وكرمه وجاه حبيبه ﷺ وهو أقبح من الزنا وقد ورد فيه وفيما قبله الوعيد الشديد في كثير من الآيات والأخبار والآثار يمنعنا سوق ذلك الاختصار اذ قبجهما معلوم لدى الخاص والعام نسأل الله تعالى السلامة منهما ومن كل ما ينضب الملك العلام (و) يجب حفظ الفرج أيضا من (الاستمناء باليد) أي يد غير حليلته سواء بيد نفسه أو غيره فهو مذموم قبيح وفيه آفات كثيرة (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ البطن من كل محرم مثل أكل الربا) وهو حرام شديد التحريم كما صرح بذلك الآيات والأخبار والآثار لا ينعنا سوقها من الاختصار (و) يجب حفظ البطن أيضا من (شرب كل مسكر) ولو قطرة وهو واعتصاره وحمله وطلب حمله لنحو شربه وسقيه وطلب سقيه وبيعه وشراؤه وطلب أحدهما وأكل غنمه كل ذلك من الكبائر وبالجملة فهو من أخص الحباثت يقع في كل بلية ويبعث شاربه على كل زرية نسأل الله السلامة والعافية (و) يجب حفظ البطن أيضا من (أكل مال اليتيم) يعنى اتلافه بأكل أو غيره وانما خص الأكل تبعالاية «الدين يا كلون أموال اليتامى» الآية وهو من الكبائر كفى الزواجرفذمه معلوم وقبحه مفهوم (و) يجب حفظ البطن أيضا من (كل ما حرم الله تعالى) أكله وشربه (من المأكولات والمشروبات) فليجنب العاقل جميع ما ذكره وغيره من المحرمات لعظم خطارتها تكاب المنهيات وفقنا الله تعالى لما يحبه ويرضاه وحمانا بما يوجب سخطه وقلاه آمين بحاء الأمين (و) الحاصل أنه (ينبغي للؤمن العاقل) الحريص على دينه (أن يكون خاشعا) لله تعالى في أمور دينه كصلاته بل وسائر أحواله ولما كان الخشوع أخص من التواضع اذ هو لا يكون الا فيما بين العبد والرب فلا يقال خشع لزيد بخلاف تواضع له قال رحمه الله تعالى (متواضعا) أي متذللا خاضعا لين الجانب مطيعا الحق مصفيا نفسه من الغش والكبر والعجب بمجوارها وسكون وجهها ونسيان حقها والذهول عن النظر الى قدرها عارفا الحق رايا جميع مامعه من فضل الله غير محتقر شيئا في ملكة سيده سائلا منه دوام ما تفضل به عليه وأولاء فاذا فعل ذلك حصل له العز الأكبر والرفعة عند الاله لقوله صلى الله عليه وسلم «من تواضع لله رفعه الله» وينبغي للؤمن العاقل أيضا أن يكون (خائفا) أي فزع القلب (وجلا مشفقا) يعنى خائفا ومرتبعا (من خشية الله تعالى) أي من عظمت سبحانه وتعالى . والخوف منه تعالى هو أن يخاف عقابه وقد فرض الله تعالى على عباده أن يخافوه فقال «وإخافون ان كنتم مؤمنين» وعنه غلبه الصلاة والسلام «من خاف الله خافه كل شئ ومن لم

(قوله الراحمون برحمهم الرحمن الخ) هذا الحديث يقال له حديث الرحمة والحديث المسلسل بالأولية وهي قسبان أولية حقيقية وأولية نسبية فالأولى هي أن يسمع حديث الرحمة المراد من شيخ بحيث يكون أول حديث سمعه منه والثانية هي أنه قد سمع منه قبل هذا الحديث غيره من الأحاديث لكن هذا الحديث أول حديث سمعه منه عند ابتداءه قراءة كتاب من كتب الحديث كصحيح البخاري مثلاً فيروى الشيخ هذا الحديث قبل ابتداءه في الصحيح مثلاً بسنده المتصل التسلسل أو سمعه منه أولاً في مجلس من المجالس كما يؤخذ من ثبت العلامة الشيخ عبد الرحمن الكزبري الدمشقي وتعام افتخار المحدثين بالأولى ثم إن عادة المحدثين يقدمون هذا الحديث على جميع المسلسلات لما ورد « أن أول شيء خطه الله في الكتاب الأول أني أنا الله لا إله إلا أنا سبقت رحمتي غضبي فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمد عبده ورسوله فله الجنة » وأضافه عليه السلام أرسل (١٥٤) رحمة للعالمين ونوره أول مخلوق وقد أورد قديماً وحديثاً هذا الحديث بالتصانيف وقد

أخذته والله الحمد والمنة عن أشياخ ثقات رحمهم رب البريات منهم من أخذته عنه بالاجازة الخاصة والأولية الحقيقية وهو الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم أبو خضير الدمياطي المدني منزلاً ووفاته قسمته منه بسند عال جداً في الثالث عشر من شهر ربيع الأول عام ألف وثلاثمائة وأربعة بالمسجد النبوي وهو أول حديث سمعته منه وهو سمعه من الشيخ عبد الفتاح الكفراوي وهو سمعه من الشيخ عبد الله الشرقاوي وهو سمعه من قاضي الجن الصحابي

يخف الله خاف كل شيء ومن علم أن لا نافع ولا ضار إلا الله تعالى لم يخف غيره من سبع و نار وغيرهما كما وقع للخليل عليه الصلاة والسلام فمن لم يخف غيره تعالى آمن من كل مخوف وان خاف من بعض المخلوقات فأنما يخاف أن يسلمه الله عليه. وقد مر أن المؤمن الصحيح ينبغي له أن يستوي في قلبه الخوف والرجاء من الله تعالى فارجع إليه إن شئت والله التوفيق وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (زاهداً في الدنيا) أي معرضاً بقلبه عنها والزهد فيها رأس كل طاعة كان ضده وهو جهاش رأس كل خطيئة. واعلم أن حقيقة الزهد الرغبة عن الشيء إلى ما هو خير منه وشرط المرغوب عنه أن يكون أيضاً مرغوباً فيه بوجه من الوجوه فتارك الحجر والتراب والحشرات لا يسمى زاهداً لأنها ليست في مظنة الرغبة وتارك الدراهم والدنانير يسمى زاهداً وشرط المرغوب فيه أن يكون خيراً من المرغوب عنه حتى يغلب الرغبة فيه فمن باع الدنيا بالآخرة فهو زاهد في الدنيا ومن باع الآخرة بالدنيا فهو زاهد في الآخرة والعادة جارية بتخصيص اسم الزهد بالدنيا انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وغيره. اللهم زهدنا في الدنيا وزهدنا في الآخرة بجاه صاحب المناقب الفاخرة. وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (قانعاً) أي راضياً (باليسير منها) أي الدنيا بأن يكتفي بما تنفع به الحاجة من مأكل وملبس. واعلم أنه لا شيء أعز من القناعة قال عليه الصلاة والسلام «القناعة كنز لا يفنى» وكور في فضله من آيات وأخبار وآثار غني عن تفصيلها من الاختصار وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (منقفاً للفاضل عن حاجته) وحاجة مومنه (بما في يده) من الدنيا في وجوه الخير ابتغاء وجه الله تعالى وثقة به لحياء وطلب مدح وقد مدح الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم المنفقين بكثير من الآيات والأخبار يمنعنا من إرادته الاختصار فإن احتاجه من تجب عليه نفقته حرم عليه انفاقه على غيره أو احتاجه هو وقد رعى الصبر فله فيه ثواب عظيم. وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (ناصحاً لعباده الله تعالى) لاسيما من استشاره في أموره فينصحه بما يعرف أنه الأفضل له في دينه ودنياه قال تعالى «أما المؤمنون إخوة» ومعلوم أن من حق الإخوة النصيحة لأخيه قال عليه الصلاة والسلام «الدين النصيحة قيل إن رسول الله قال لله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم» وقال عليه السلام «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (مشفقاً) أي خائفاً (عليهم) أي على أهل المعاصي منهم أو معتنيا عاطفاً على جميع المسلمين (رحيماً بهم) في جميع أمورهم لاسيما أهل المعاصي منهم وقد ورد «الراحمون برحمهم الرحمن تبارك وتعالى أرحموا من في الأرض برحمكم من في السماء» وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (آمراً بالمعروف) و (ناهياً عن المنكر) بشروطهما المقررة في كتب القوم

سمعه من الشيخ عبد الله الشرقاوي وهو سمعه من قاضي الجن الصحابي

الجليل عبد الرحمن الملقب بشمهورش الجن وهو سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال «الراحمون برحمهم الرحمن تبارك وتعالى أرحموا من في الأرض برحمكم من في السماء» (تنبيه) توفي شمهورش المذكور سنة تسع وعشرين ومائة وألف وأخبر بوفاته الأستاذ الشيخ عبد الغني النابلسي ووافق تاريخ وفاته فقد الجن شمهورش كذا في سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر عند ترجمة الشيخ أحمد المنيبي الحنفي ومنهم لكن بالاجازة العلامة شيخ المصنف رحمه الله تعالى وهو كذلك عن مفتي الاسلام ببلد الله الحرام سيدنا مولانا السيد أحمد بن زيني دحلان رحمه المنان وأرو به عن هذا أيضاً بالاجازة المذكورة بلا واسطة وهو أخذته عن مشايخ ثقات من أجلهم سيدنا العلامة الشيخ عثمان ابن حسن الدمياطي ثم المكى وهو أخذته عن مشايخ ثقات منهم العلامة الشيخ محمد الشنواني والعلامة الشيخ عبد الله الشرقاوي والعلامة الشيخ محمد الأمير الكبير رضي الله عنهم أجمعين. وأسأنيده هؤلاء المتصلة التسلسل المذكورة في أثباتهم فاطلها إن شئت والله التوفيق اه منه

وقد لخصتها في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى فانظرها إن شئت والله التوفيق وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (مسارعاً) جميع ما يرى أن المسارعة فيه من (الخيرات) الأخرى الموصلة إلى الجنة ونعيمها قولاً وفعلاً وحالاً امتثالاً لقوله تعالى «فاستبقوا الخيرات» وقوله تعالى «وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين» وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (ملازماً) في جميع أوقاته للعبادات المفروضة والمندوبة القلبية والفعلية والقولية المالية والبدنية حسبما يطيق وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (داعياً) باللطف (إلى) طريق (الهدى) والنجاة امتثالاً لقوله تعالى «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» واعتناماً للأجر الجزيل الدال عليه قوله صلى الله عليه وسلم «من دل على خير فله مثل أجر فاعله». وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (كثير الحياء) وهو بالمدلة تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به. وقيل انقباض وخشية يجدها الإنسان من نفسه عندما يطلع منه على قبيح. واصطلاحاً خلق يبعث على ترك القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق وعرف بغير ذلك. وقد جاء أنه صلى الله عليه وسلم قال «الحياء خير كله لا يأتي إلا بخير» وقال صلى الله عليه وسلم «أربع من سنن المرسلين التطهر والنكاح والسواك والحياء» وكان صلى الله عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها. وقال علي كرم الله وجهه: من كسا بالحياء ثوبه لم ير الناس عيبه. وقيل لأبي سفيان رضي الله عنه ما أول الحياء قال أن تستحي منه تعالى أن يراك حيث نهاك، قيل فما غايته قال أن تستحي منه أن يعلم أنك تريد يقبلك سواء. وقال بعض السلف لابنه: يا بني إذا دعيتك نفسك إلى معصية فارم ببصرك إلى السماء واستح من فيها وارم ببصرك إلى الأرض واستح من فيها فإن لم تفعل فعد نفسك من البهائم. واعلم أنه ينبغي أن يراعى في الحياء القانون الشرعي فإن منعه ما يذم كالحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع وجود شرطهما فإن هذا جازب لحياء ومثله الحياء في العلم المانع من سؤاله عن مهمات المسائل في الدين إذا أشكلت عليه وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (قليل الأذى) أي عديمه بحيث لا يصدر منه لأحد من المؤمنين أذى لا قليل ولا كثير فإن أذى المؤمن قل أو كثير وخيم. قال تعالى «والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً» والأذى عام شامل لكل ما يتضرر به الإنسان فينبغي التجنب عنه بالكلية والجزئية جنبنا الله تعالى إياه بجاه حبيبه ومصطفاه. وينبغي للمؤمن العاقل أن يكون (صدوق اللسان) إذ هو عماد الأمور به تمامه وفيه نظامه وهو تالي درجة النبوة. قال تعالى: «فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين» الآية. وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (قليل الكلام) إذ من كثر كلامه كثرت سقطته فيقع في هوّة الندم ومن لا يمسك لسانه يندم فينبغي الصمت عملاً أخيراً فيه صلى الله عليه وسلم قال عليه الصلاة والسلام «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» أي ليسكت عما لا خير فيه وهو شامل للصمت عن الشر وعن السكر وعن المكاره وعن المباح لأن المباح ربما جرّ إلى مكروه أو محرم وعلى تقدير أنه لا يجزئها فيه ضياع للوقت فيما لا يعني وقد قال صلى الله عليه وسلم من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وفي صحف إبراهيم عليه الصلاة والسلام من عد كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه. وفي الحديث «من صمت نجا» واعلم أن الإنسان إيماناً يتكلم أو يسكت فإن تكلم فاما بخير فهو ربح أو بشر فهو خسران وإن سكت فاما عن شرف فهو ربح واما عن خير فهو خسران فله في كلامه وسكوته ربحان فينبغي تحصيلاً ما وخسراناً فينبغي التخلص منهما. اللهم وفقنا للخير والصواب في الصمت والخطاب آمين بجاه الأمين. وهذا الكلام على هذا واسع جداً يمنعنا من سوقه الاختصار. وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (براً بالديه) أو أحدهما وان علا ولومع وجود أقرب منه للأمر به والزرع عن عقوقها في القرآن العظيم وأحاديث الرسول الكريم وغيرهما بما لا تحصى كثرة ولا تحد غايته. وفقنا الله تعالى لبرهما في حياتهما و بعد موتهما. وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (وصولاً لأقاربه) فقد نقل القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره اتفاق الأمة على وجوب صلة الرحم وحرمة قطعها وكور في ذلك من الأحاديث والآثار يمنعنا من سوقه الاختصار. وفقنا الله تعالى لصلاة الأرحام بجاهه عليه الصلاة والسلام وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (ودوداً لأخوانه)

المسلمين بحيث يحبهم ما يحب لنفسه . وينبغي للمؤمن العاقل أن يكون عن (يخاف ربه) أى عقابه تعالى (ويرجو رحمته) فإن الصحيح كما تقدم ينبغي له أن يجعل الخوف والرجاء في قلبه مستويين كجناحي الطير الذي يختل بانكسار أحدهما (و) ينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون مخلصاً تعالى في سائر أفعاله وأقواله وأحواله في السر والعلانية بحيث (يعطى) المستحقين (لله) تعالى (ويمنع) عطاءه عن من يعلم أنه يصرفه في معصية (لله) تعالى (ويحب) أخوانه المسلمين (لله) تعالى (ويبغض في الله) تعالى أى لأجله أهل المعاصي من حيث المعصية التي هي قدر ورجس وندس لأنه سبحانه وتعالى لم يبتل بها إلا أعداءه الأشقياء الذين حقت عليهم كلمة العذاب وتخلفت عنهم العناية . وأما غيرهم فقد عصمهم منها الرسل والأنبياء وحفظ الأولياء والأصفياء ثم أولئك منهم من وفق للتوبة فلهو بأهل الطاعات إذ التائب من الذنب كمن لا ذنب له . ومنهم من أصر على المخالفات وتعمد على المعصية حتى خرج من الدنيا وصار إلى الآخرة فلقى ربه ملطخاً بقاذورات المخالفات وأمره على غاية الخطر والأشكال والضرر وخصوصاً أن مات وهو مصرّ على شيء من الكبائر سامناً الله تعالى بمنه وكرمه . وينبغي للشخص أن لا يزدرى أهل المعاصي بل يزحمهم ويشفق عليهم ومن لم يجد في نفسه رحمة للعصاة فليدع لهم بالتوبة والمغفرة فإن من أخلاق الملائكة الاستغفار لمن في الأرض . وقد ورد في رحمة العصاة أحاديث وأثار كثيرة كقوله ﷺ : إذا رأيتم أحاكم قد أصاب حداً فلا تلغوه ولا تعينوا الشيطان عليه ولكن قولوا اللهم ارحمه اللهم تب عليه . وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : بدلاء أمتي لا يدخلون الجنة إلا برحمة القلوب وسلامة الصدور . وأربع من حق المسلمين عليك إغاثة محسنهم والاستغفار لمذنبهم والدعاء لمؤدبهم والمحبة لتائبهم . وروى أنه قال تعالى لموسى عليه الصلاة والسلام : برحمتك على خلقى اصطفتك وأكرمك بالنبوة . وروى أنه تعالى قال : لا يرحم من لا يرحم . وعنه عليه الصلاة والسلام : من لا يرحم الناس لا يرحمه الله . وقال شقيق الزاهد إذا ذكرت رجل السوء فلم تهمله ترحمها فانت أسوأ منه وعن عيسى عليه الصلاة والسلام : لا تنظر إلى عيوب الناس كأنكم أرباب وانظر إلى بها كأنكم عبيد وارحموا صاحب البلاء واحمدوا صاحب العافية . اللهم إنا نعوذ بك من البلاء ونسألك العفو والعافية بحاج خير الأنبياء (ويرضى) على أهل الطاعة (لله) تعالى (ويبغض) إذا انتهكت الحرمات وارتكبت المحذورات (لله) تعالى وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (محباً لله تعالى) بأن يمثل أمره ويحسب نهيه معنى محبة العبد لله بامتثاله لأمره واجتنابه لنهييه ومحبة الله تعالى على قسمين فرض ونسب فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال الأمر والانتفاء عن المعاصي على حسب الاستطاعة والندب أن يواظب على النوافل ويحسب الشبهات والمتصف بذلك في عموم الاوقات والاحوال نادر جعلنا الله ممن اتصف بذلك وفي البخارى عنه ﷺ أنه قال فيما يرويه عن ربه تعالى أنه قال : « ما تقرب إلى عبد بمثل أداء ما افترضت عليه - وفي رواية - بشيء أحب إلى من أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به » الحديث . ففيه دلالة على أن العبد إذا أدى الفرائض ودام على اتيان النوافل من صلاة وصوم وغيرهما أفضى به ذلك إلى محبة الله تعالى ومن أعظم ما يدل على محبته تعالى اتباع رسوله ﷺ لنحو قوله تعالى « قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » فجعل تعالى متابعة الرسول ﷺ آية محبة العبد لله عز وجل وجعل جزاء العبد على حسن متابعة الرسول ﷺ محبة الله تعالى إياه (و) أن يكون محباً (لرسوله) سيدنا محمد ﷺ وكذا سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ويحصل ذلك باتباع أوامر الشرع واجتناب نواهيه وقد حدث ﷺ على محبته ومحبة مولاة فقال : أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبوني بحب الله . وقال عليه الصلاة والسلام « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » الحديث . ولحجته ﷺ علامات أعظمها الاقتداء به واستعمال سنته وسلك طريقته والاهتداء بهديه وسيرته والوقوف على ما حدثنا من شريعته ومنها حب القرآن الذي أتى به وتخلق به صلى الله عليه وسلم وإذا أردت أن تعرف ما عندك وعند غيرك من محبة الله ومحبة رسوله صلى الله عليه وسلم فانظر محبة القرآن من قلبك فإنه من العلوم أن من أحب محباً كان كلامه وحديثه أحب شيء إليه . ومنها

كثرة ذكره ﷺ وكثرة الصلاة والسلام عليه فمن أحب شيئاً أكثر من ذكره . ومنها تعظيمه ﷺ عند ذكره واطهار الحشوع والانكسار مع سماع اسمه فكل من أحب شيئاً خضع له . ومنها أن يلتذ بحبه ﷺ بذكره الشريف ويطرب عند سماع اسمه اللين وقد يوجب له ذلك سكرًا يستغرق قلبه وروحه وسمعه . وسبب هذا السكر اللذة القاهرة للعقل وسبب اللذة ادراك المحبوب صلى الله عليه وسلم فإذا كانت المحبة قوية وادراك هذا المحبوب قويا كانت اللذة بادراً كما تباعه لقوة هذين الأمرين فصور في نفسك حال فقير معدم عاشق للدنيا أشد العشق ظفر بكنز عظيم مدة سنين واستولى عليه أمانا مطمئناً كيف يكون سكره من الفرح . ومنها محبة سنته وقراءة حديثه فإن من دخلت حلاوة الإيمان في قلبه إذا سمع كلمة من كلام الله تعالى أو من حديث رسوله ﷺ تسر منها روحه وقلبه ونفسه ونعمه تلك الكلمة حتى تصير كل شرة منه سماعاً وكل ذرة بصراً فيسمع الكل بالكل ويبصر الكل بالكل ومنها كثرة الشوق إلى لقاءه أذ كل حبيب يحب لقاء حبيبه . ومنها نصر دينه بالقول والفعل والندب عن شريعته والتخلق بأخلاقه في الجود والابتناء والحلم والصبر والتواضع وغيرها فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ومن وجدها استلذ الطاعات وتحمل المشاق في الدين وآثر ذلك على أعراض الدنيا . ومنها محبة أصحابه ﷺ وأهل بيته وذريته وقرابته اللهم املاقلونا بمحبتك ومحبة رسولك واجعلنا من الداعين بالحكمة والموعظة الحسنة إلى سبيلك وزين ظاهرتنا بامتثال ما أمرتنا به ونهيتنا عنه وزين سرنا بالأسرار وعن الأغيار فضنه آمين بالأمين (و) أن يكون محباً (لأصحابه) صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم لأن محبتهم من محبته ﷺ وتوقيرهم من توقيره صلى الله عليه وسلم وبرهم من بره فالؤمن الكامل هو الذي يحبهم ويوقرهم ويقتدى بأقوالهم وأفعالههم ويحسن الثناء عليهم ويمسك عما حصل من الاختلاف بينهم ويعادى من يعاديه ولا يلتفت إلى أخبار المؤرخين وجهالة الرواة ولا إلى ما يحكيه الرافضة والمبتدعة بما يقدح في أحد منهم بل ينبغي له أن يلتزم لما كان بينهم من الفتن أحسن التأويلات ويحمله على أصوب الخارج لأنهم أهل لذلك ولا يذكر أحداً منهم بسوء لأن الله تعالى قد أتى عليهم في كثير من الآيات قال تعالى « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم » إلى آخر السورة وقال تعالى « رضى الله عنهم ورضوا عنه » الآية « يتبعون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون » ويكفي ثناء الله عليهم ورضاه عنهم وقد وعدهم مغفرة وأجر عظيم ووعد الله حق وصدق لا يخلف لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم وكلهم رضى الله عنهم في الجنة بدليل قوله تعالى « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى » وقال تعالى « ان الذين سبقتم من الحسنى أولئك عنها مبعدون » فيلزم من الطعن فيهم تكذيب هذه الآيات . وأما السنة النبوية فقد جاء فيها أحاديث كثيرة فيها التنويه بعظيم فضلهم وحسن مناقبهم والتحذير من الطعن فيهم أو التعرض لأحد منهم بالتنقيص ولا حاجة إلى الإطالة بذكرها لشهرتها فيلزم من الطعن في أحد منهم تكذيب الأحاديث . وأيضا هم الذين تقلوا للأمة الشريعة والأحكام فيلزم من الطعن في أحد منهم تكذيب ما رواه ذلك المطعون فيه عن النبي ﷺ من الأحاديث وذلك يؤدي إلى إبطال أكثر الشريعة وبإزالة فضل الصحابة كلهم كبير وما ورد في حقهم كثير شهير وأما يعرف فضل الصحابة من تدبر سيرهم معه عليه الصلاة والسلام وبعده فجزاهم الله تعالى خير الجزاء وأفضله وأكمله ونفعنا بهم وأماننا على محبتهم وحسننا في زميرهم . هذا والكلام على ما يتعلق بهم رضى الله عنهم كثير شهير لا يحتاج إلى تسطير وقد ألف العاصم رحمه الله تعالى في شأنهم مؤلفات شتى من أحسنها الصواعق لابن حجر رحمه الله تعالى والفتح المبين لشيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى والنوافذ للروافض لمحمد رسول البرزنجي رحمه الله تعالى فليست هنا من أراد الوقوف على فضلهم وقد لخصت نبذة من هذه الكتب في شرحي على رسالة الوالد رحمه الله تعالى فانظره إن شئت والله التوفيق (و) أن يكون محباً (لأهل بيته) ﷺ ورضى عنهم وهم مؤمنون بنبي هاشم وبنى المطلب الذين تحرم

عليهم الزكاة وانما وجبت محبتهم لان الله تعالى لما اصطفى سيدنا محمدا ﷺ على جميع من سواه وخصه بما فضله به وحباه على بركاته من اتمى اليه نسباً ونسبه اليه ورفع قدر من اطاعه وكان معه نصرته وصحبه وألزم سبحانه وتعالى مودة قرابه كافة بريته وفرض المحبة لأهل بيته المعظم وذريته فقال تعالى «قل لأستلكنكم عليه أجرا الا المودة في القربى» وقال تعالى «انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا» وقال عليه الصلاة والسلام «خيركم خيركم لأهلى من بعدى» وعنه ﷺ «والذى نفسى بيده لا يبعثنا أهل البيت أحد الا كبه الله في النار» وعنه عليه الصلاة والسلام أربعة أنا شفيع لهم يوم القيامة المكرم لدرى والقاضى لهم حوائجهم والساعى لهم في أمورهم عند اضطرارهم والمحب لهم بقلبه وعنه ﷺ : أحبوا الله لما يغنوكم به من نعمه وأحبوني بحب الله وأحبوا أهل بيتى بحبى وقال ﷺ : المرء مع من أحب. وعنه صلى الله عليه وسلم من أحب قوما فهو منهم. وبالجملة ففضائلهم لا تحصى ومزاياهم لا تستقصى كيف وقد أثنى الله تعالى ورسوله ﷺ عليهم بما تنقطع الاعناق دون الوصول الى غايته والاخطاة بشىء من نهايته. وقد لخصت شيئا من ذلك في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى فانظره ان شئت وبالله التوفيق . جعلنا الله تعالى عن قام بواجب حقهم ومعالي شرفهم. ونفعنا ببركاتهم وأماننا على حبيبهم وحشرنا في زميرهم بحاجه جدهم * واعلم ان شرط محبة أهل البيت النافعة محبة أصحاب النبي ﷺ فمحبتهم ومحبة أهل البيت مقترنان لا ينفك باحدهما دون الأخرى فاحذر أيها المشفق على دينه ان تصفى الى شىء مما تخلقه الرافضة والخوارج في حق أحد من الصحابة وأهل البيت من الافك والتنقيص فان أهل السنة هم العارفون بما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لأولئك المارقون الطاعنون في أحدهم. وقد وردت أحاديث دالة على أن أولئك الطاعنين هم شر الخليقة وكلاب أهل النار ففسأل الله تعالى أن يحفظنا بما وقعوا فيه وأن يحيينا ويميتنا على محبة الصحابة وأهل البيت وان يحشرنا في زميرهم وان لا يجعل لأحد منهم في عنقنا ظلامه نطالب بها يوم القيامة فان ذلك مما لا يغفر سائما الله تعالى بتمه وكرمه أمين بحاجه الأمين (و) أن يكون محبا (للعلماء) لان الله تعالى أثنى عليهم في كثير من الآيات ومدحهم رسوله ﷺ في جملة أحاديث عنه واردة وكل ذلك مشهور لا حاجة الى الاطالة بذكره سيما وقد مر شىء من ذلك في الخطبة فارجع اليه ان شئت وبالله التوفيق فينبغي محبتهم وتعظيمهم وإكرامهم وتوقيرهم واحترامهم وان لم يعملوا بعلمهم كما تقدم في الخطبة وسيأتى صريحا عن الشعراني رحمه الله تعالى وقد استدلل كما تقدم أيضا السيد السهمودي رحمه الله تعالى على وجوب تعظيم العلماء واحترامهم بقوله تعالى «ومن يعظم حرمات الله فهو خير له» وقوله «ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب» فالعلماء من أعظم حرمات الله ومن أعظم شعائر الله فمن فعل ذلك فقد حاز الثواب الجميل والأجر الجزيل ودخل في قوله ﷺ : من أحب قوما حشر معهم. وقوله ﷺ : من أحب قوما فهو منهم. وينبغي للعلماء أن يعملوا بعلمهم لأن المدح الوارد في فضل العلماء محمول على العلماء العاملين جعلنا الله تعالى منهم وأن يقصدوا به وجه الله تعالى ولا يقصدوا بذلك توصلا الى غرض دنيوى كتحصيل مال وجاه أو شهرة أو سمعة أو تميز عن الاقران أو نحو ذلك وان يصححوا نياتهم عند كل ما يفيدونه وأن يراقبوا الله تعالى في السر والعلانية والمحافظة على خوفه تعالى في جميع حركاتهم وسكناتهم وأقوالهم وأحوالهم فانهم آمناء على ما أودعوا من العلوم ومامنحوا من الخواص والفهوم فالمتصف بهذه الصفات هو الذى يستحق حقيقة الثناء العظيم والمدح الفخيم . اللهم اجعلنا من العلماء العاملين المخلصين المراقبين له تعالى في السر والعلانية بحاجه ذى المراتب السامية. وقد مر التنبيه على هذا كله في خطبة الكتاب ومر أيضا أن كون المدح الوارد في العلماء وان كان محمولا على العلماء العاملين لا يستلزم جواز النعم للعلماء على الاطلاق بل النقل صريح بأن الاستخفاف بالعلم أو بالعلماء من كبائر الذنوب وذلك مطلق غير مقيد لان صفة العلم من أشرف الصفات حتى ان من اتصف بها ولو صدر منه شىء من المخالفات لا ينتفى عنه شرف المدح والشرف من حيث صفة العلم

قال في الزواجر : ومن الكبائر المحرمات اضعاء نحو العلماء والاستخفاف بهم ثم ذكر احاديث في ذلك منها قوله ﷺ : ثلاث لا يستخف بهم الا منافق ذو الشبهة في الاسلام وذو العلم وامام مقسط وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من أمتى من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعلمنا . وقال سيدى عبد الوهاب الشعراني قدس الله روحه : من كانت عنده كراهة لأحد من العلماء فقد خالف أمر الله تعالى بطاعة أولى الأمرنا إذهب العلماء وإياك ومعاداة الأولياء والعلماء والنظر الى مساوئهم قريبا جرك ذلك الى القدح في علماء الاسلام ومن قدح فيهم فقد سخط من رفعه الله تعالى وهى جراءة عظيمة ومن أبغض عالما فقد أبغض من أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون عدوه عليه السلام ومن أعظم مكاييد اللعين انه يبغض الناس في العلماء لانهم اذا أبغضوه لم يصغوا للعلم منهم فيضلوا ويضلوا وقد أخذ علينا العهد العام منه عليه الصلاة والسلام أن نبجل العلماء والصالحين والأكابر وان لم يعملوا بعلمهم ونقوم بواجب حقهم ونسكل أمرهم اليه سبحانه وتعالى فمن أخل بواجب حقهم من الأكرام والتبجيل فقد خان الله تعالى ورسوله ﷺ فان العلماء نواب رسول الله ﷺ قال الامام النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب قال الامام الحافظ أبو القاسم بن عساكر رحمه الله تعالى : اعلموا يا إخوانى وفقنى الله وإياكم لما يرضاه وجعلنا من يخشاه أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله تعالى في هتك أستار منقصهم معاومة وان من أطلق لسانه في العلماء بالسب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم . هذا فنسأل الله تعالى أن يوفقنا لمرضاته ويجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقائه ويرزقنا التوبة والسداد ولا يجعلنا هدفا للنم من العباد بمنه وكرمه وبجاءه حبيبه ﷺ وشرف وكرم (و) أن يكون محبا (للسالحين) لان محبتهم تستبشر القلوب ويحصل المطلوب إذ من العلوم أن المحب يجب أن يقتدى بأفعال محبوبه فمحبتهم ومجالستهم الناشئة منها من أدوية القلب التى تورث الاقتداء بهم في أفعالهم وأقوالهم وأحوالهم وتدعو الى أن لا يرضى لنفسه أن يقصر عنهم ولا أن يكون في الخير دونهم فتبعته المنافسة على مساواتهم أو الزيادة عليهم فيصرون سببا لسعادته وباعثا على استزادته . وبالجملة فمحبتهم تحصل الخيرات وبذكرهم تنزل الرحمت قال بعضهم : اذا ذكر الصالحون في مجلس نزلت الرحمة وخلق الله منها سحابة لا تعطر الا في أرض الكفر وكل من شرب من ماءها أسلم. وفي رواية من أصابه ماؤها أسلم وكان معروف رضى الله عنه ونفعنا به يقول : عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة فليله عند ذكر الله ما يزيل فإغنى عليه ثم أفاق فقال الطمأنينة قال تعالى «ألا بد كره الله تطمئن القلوب» قال الامام الغزالي قدس سره معنى نزول الرحمة سببها إذهي دخول الجنة وسببها إنبات القلوب للاقتداء بهم والاستنكاف بما هو ملبسه من القصور والتقصير ومبدأ الرحمة فعل الخير ومبدؤه الرغبة ومبدؤها ذكر أحوال الصالحين ومفهومه أنه عند ذكر الفاسقين تنزل اللعنة لانه يهون أمر المعاصي . واللجنة البعد ومبدؤها المعاصي ومبدؤها سقوط ثقلها وتفاحشها عن القلب قال سيدى على وفا رضى الله عنه ونفعنا به : من أراد أن يكون في حفظ من الفسقة فليخدم الصالحين وهم جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وعباده سمي بذلك لان أحواله صلحت عند الله واستحق ثناءه ورضاه . ولبعض الصالحين ونسب لاماننا الشافعى رضى الله عنه :

أحب الصالحين ولست منهم * لعلنى أن أنال بهم شفاعه

وأكره من بضاعته المعاصى * وان كنا سواء في البضاعة

فاما سمعه آخر وقيل هو الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه أجابه بقوله :

تحب الصالحين وأنت منهم * محب القوم يلحق بالجماعة

وتكره من بضاعته المعاصى * حماك الله من تلك البضاعة

اللهم حبب الصالحين الينا وحببنا اليهم واجعلنا من المقتدين في كل حال بهم بحاجه صلى الله عليه وسلم وشرف

وكرم . وينبغي للمؤمن العاقل أيضا أن يكون (حسن الظن) بالله تعالى و (بجميع) اخوانه (المؤمنين) قال عليه الصلاة والسلام «خصلتان ليس فوقهما شيء من الخير حسن الظن بالله وحسن الظن بالمسلمين» وقال عليه الصلاة والسلام «ورأيت رجلا من أمتي قاعدا على الصراط يرعد كارتعد السعفة في ربح عاصف فجاءه حسن ظنه بالله فسكنت رعدته ومضى على الصراط» وقال عليه الصلاة والسلام «لا يمت أحدكم الا وهو يحسن الظن بربه وأنه تعالى يقول أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما يشاء وخصلتان ليس فوقهما شيء من الشر سوء الظن بالله وسوء الظن بعباده» وقديق في قوله تعالى «نعم المولى ونعم النصير» نعم الوافي بظنون العباد فنظن به الغفران غفر له ومن ظن به الرحمة رحمه ومن ظن به ادخال الجنة ادخله فهو عند ظن العبد به فليظن به ما شاء كما جاء الحديث بذلك فهذا معنى حسن الظن بالله تعالى ومعنى حسن الظن بالمسلمين أن يظن بهم الخير في أقوالهم وأفعالهم التي ظاهرها الخير ويظن بهم بحسب ما يظهرون من ذلك ومنه أيضا أن ينزل أقوالهم وأفعالهم المحتملة للخير والشر على الخير اذا أمكن تنزيلها عليه وعكسه سوء الظن بهم كما يؤخذ من النصائح وغيرها قال قطب الارشاد رضى الله عنه فيها ومعنى سوء الظن بالمسلمين أن يظن بهم السوء في أقوالهم وأفعالهم التي ظاهرها الخير ويظن بهم خلاف ما يظهرون من ذلك هذا غاية ومنه أيضا أن ينزل أقوالهم وأفعالهم المحتملة للخير والشر على الشر مع إمكان تنزيلها على الخير ولكنه دون الأول وعكسه حسن الظن بهم وقال سيدي العبد روسي رضى الله عنه يجب تحسين الظن خصوصا بالعلماء فما خسر صاحب حسن الظن وان أخطأ فإنه غير يوم حسن الظن هو الكززالأ كبر والاسم الأعظم احذروا سوء الظن فإنه دليل على الشقاء ويخشى منه سوء العباد بالله تعالى وعن إمامنا الشافعي رضى الله عنه: من أراد أن يختم له بخير فليحسن الظن بالناس وقال المفسرون ومنهم الصاوي رحمهم الله تعالى في معنى قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن إثم» ثم ان الله تعالى نهى المؤمنين أن يظن بأخيه المؤمن شرا كأن يسمع من أخيه المؤمن الذي ظاهره الخير والصلاح كلاما لا يريد به سوءا أو يدخل مدخلا لا يريد به سوءا فيراه آخره المسلم فيظن به سوءا لأن بعض الفعل قد يكون في الصورة قبيحا وفي نفس الأمر لا يكون كذلك لجواز أن يكون فاعله سائيا ويكون الرائي مخطئا . فأما أصل السوء والفسق الذين يتجاهرون بذلك فلنا أن نظن فيهم مثل الذي يظهرونهم . رأبهم الله تعالى الكثير في قوله كثيرا من الظن إشارة الى انه ينبغي الاحتياط والتأمل في كل ظن خوف أن يقع في منتهى عنه وبالجملة فيطلب من كل مكلف أن يكون متصفا بالأخلاق التي اتصف بها السادة الأخيار من السلف الصالحين من فعل المأمورات التي أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بتركها تابعا لهم في أقوالهم وأفعالهم واعتقاداتهم لان كل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداء من خلف هذا (فنسأل الله سبحانه وتعالى) من فضله وإحسانه وجوده وامتنانه (ان يخلقنا) أي يزيننا ويحققنا (وأحبنا) أي محبينا وأحبنا أو محبو بينا وأحبنا (بجميع الأوصاف الحميدة) أي الحمودة (ويجردنا) أي يخلصنا وينظفنا (من جميع الأوصاف الذميمة) أي المذمومة (ويرزقنا) كالمتابعة لنبينا وحبيبنا (وملاذنا وشفيعنا) (وهذه الآية) في كل شيء (علينا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) إذ هو الواسطة العظمى لنا الى ربنا في حصول كل نعمة وزوال كل نقمة ولولاه لما خلقنا ولا خلقت الكائنات فكل ما يحصل من خير فهو بواسطته وبركته صلى الله عليه وسلم (في جميع الأقوال والأفعال) والاعتقادات (والأحوال) لنحوز بذلك السعادة الأبدية والعناية السرمدية وقوله (انه) بفتح الهمزة على تقدير اللام وبكسرها استئنافا لكن فيه معنى التعليل لما تضمنه قبله من الدعاء فكأنه قال فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يخلقنا وأحبنا بجميع الأوصاف الحميدة الخ وانما دعوت بذلك لانه تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر (وبالاجابة جدير) أي حقيق فيستجيب دعاء من دعاه ولا يخيب من أمه ورجاه قال تعالى «ادعوني استجب لكم» وقال جل وعلا «واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان» . اللهم استجب

دعاءنا يا حنان (وهذا) أي جميع ما ذكر في هذا المتن غاية ونهاية (آخر ما يسره) أي سهله (الله تعالى) ولويسر غيره لوجد (من جمع هذا المتن اللطيف) أي الصغير في الجرم وان كان من جهة المعنى كبيرا كما يعرفه من اطلع عليه وأمعن النظر فيه ويحتمل أن معناه الذي لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات (فيما) أي في الأمر الديني الذي (يحتاجه) من معرفة أمور دينه (كل مكلف) أي حر أو رقيق ذكر وغيره وهذا معنى وصفه المكلف بقوله (وضيع) قدر أو نسب (أو شريف) كذلك (جعله) أي المتن (الله تعالى) (خالصا) أي من الأمور التي تعوقه عن القبول كالرياء والسمعة وحب الشهرة والمحمدة وحينئذ يصدق بمراتب الاخلاص الثلاث: المرتبة الأولى أن تعبد الله تعالى لتيسر لك الدنيا لكونك تعلم أن من أطاع الله تعالى يسره أمرها وهي أدنى المراتب . والثانية أن تعبد الله طلبا للثواب وهر با من العقاب وهي أوسطها . والثالثة أن تعبد الله لذاته لا لطمع في جنته ولا لهرب من ناره وهي أعلاها لانها مرتبة الصديقين وطلب المصنف رحمه الله تعالى خلو صفة ما ذكر من الأمور التي تعوقه عن القبول (لوجهه الكريم) أي لذاته المتفضل المحسن فلما راد من الوجه الذات على مذهب الحلف وهو التأويل التفصيلي ببيان المعنى المراد (وسبيل الفوز) أي الظفر (بجنت النعيم) * واعلم أن من شروط استجابة الدعاء افتتاحه بالحمد واختتامه به ويقاس على الدعاء نحو التأليف . ولهذا ختم المصنف رحمه الله تعالى رسالته به فقال (والحمد لله رب) أي خالق (العالمين) أي المخلوقات رجاء لقبول ما بينهما وكذلك صنع في الصلاة والسلام المقبولين الذين لا يرد أن. لما ورد في الحديث «الدعاء بين الصلاتين على لا يرد لتكون رسالته مكتنفة بين حمدين وصلاتين فتكون أجدر بالقبول لأن الله تعالى أكرم من أن يقبل الحمد والصلتين ويرد ما بينهما وأرجى لدوام النفع به واقتداء بأهل الجنة فانهم يأتون بذلك في آخر دعائهم كما أخبر تعالى بقوله وهو أصدق القائلين: وآخردعواهم أن الحمد لله رب العالمين. وقد أودعت هنا في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى كلاما نفيسا فانظروا ان شئت والله التوفيق (وصلى الله) وسلم (على سيدنا) ونبينا وشفيعنا وملاذنا (نحمد وعلى آله وصحبه أجمعين) وقد تقدم الكلام على معنى الآل والصحب في الخطبة فارجع اليه ان شئت والله التوفيق . ولما كان آمين كالحتم الذي يختم به الكتاب أتى رحمه الله تعالى به فقال (آمين) أي استجب يا الله وهو من خصوصيات هذه الأمة لم يعط لأحد قبلهم إلا ما كان من موسى وهارون لما ورد في الحديث ان الله أعطى أمتي ثلاثا لم تعط أحد قبلهم السلام وهو تحية أهل الجنة وصفوف الملائكة وآمين الاما كان من موسى وهارون. ومعناه أن موسى عليه الصلاة والسلام دعا على فرعون وأمن هارون عليه الصلاة والسلام فقال الله تعالى عند ذلك دعاء موسى قد أجيب دعوتكما ولم يذكر مقالة هارون فسماء داعيا وقال على كرم الله وجهه آمين خاتم رب العالمين يختم بهادعاء عباده. وفي شرحي على رسالة الوالد رحمه الله تعالى كلام يحسن الاطلاع عليه (وكان الفراغ منه) أي من جمع هذا المتن اللطيف المسمى بالدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية (على بدجامعه) الذي كان له في كل فن كعب على وفكر بنقد جواهره ملي من سارت بتأليفه الصبا والقبول وصادفت من الناس مواقع القبول. ذي الاخلاق الرضية والشمايل المرضية. ذروة أهل السعادة والمجد. الغنى عن المدح والحمد. نقرأ لال الرسول وبدر أنجال البتول. الجامع بين طارف المجد والتأله. والمسند أحاديث العلوم عن جده ووالده مر في المريدين ومفيد الطالبين (الراجي العفو من ربه) أي خالقه ومالكه (ذي) أي صاحب (العضد) مر بينا وشيخنا وأستاذنا وملاذنا الكاشف عن المشكلات الغطا العلامة السيد (أبي بكر) المشهور بالسيد بكري شطا رحمه الله رحمة الأبرار وأسكنه الفردوس في دار القرار ونفعنا به في الدارين وحمانا ببركته من الحين (ابن) العلامة المرحوم بكرم الله العارف بمولاه ولي الله بلانزع وعمر العلوم الشرعية بلا دفاع جمال الاسلام وعمدة العلماء الأعلام وعصابة السادة الأشراف وسلالة بني عبد مناف الذي سار فضله مسير القطاسيد ناومولانا السيد (محمد شطا) الشافعي مذهبا الخاوي طريقة ومشر با الدمياطي الأصل ونزيل مكة المشرفة أدام الله عليه رضوانه وآخفه برحماته المتحقفة ونفعنا به وبأنجاله الكرام يحاهه عليه الصلاة والسلام * واعلم أن لفظ شطا كما

(قوله من شهر ذي القعدة) الأولى والأفصح حذف لفظ شهر على القاعدة المشهورة التي قال فيها بعضهم:

ولا تضاف شهرا للفظ شهر * إلا الذي أوله را فادر
(قوله وكل ناسج أي سالك على منواله) أي طريقته في الكلام استعارة أذ أصل النسيج الحياكة يقال حاك الثوب نسجه كما في المختار
والموال بكسر الميم الخشبة التي ينسج عليها ويلف عليها الثوب وقت النسيج كما في المصباح في الكلام استعارة تصريحية أصلية وترشيح
وتقريرها أن يقال شبت طريقة النبي ﷺ بالموال بجامع الجري على طريقة كل أذ الموال يستدعى جريان المنسوج على خشبة
كما أن الطريقة الحمدية تستدعى (١٦٢) من المكلف الجريان على حسبها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو

الموال للمشبه
وهو الطريقة
الحمدية على
طريق الاستعارة
التصريحية
الأصلية ولفظ
ناسج ترشيح
وهو ما باق على
معناه لا يقصده إلا
تقوية الاستعارة
أو مستعار للسالك
فيه استعارة
تصريحية تبعية
وتقريرها أن يقال
شبه السالك على
الطريقة النبوية
بالنسيج على
الموال بجامع
تبعية الغير في
كل لأن الناسج
تابع في نسجه
للموال متقيده
بمقتضاه وكذلك
السالك لطريقة

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلنا
وليس عندي لازما إذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح منبثا

(و) صلى الله وسلم على (صحبته) وقد تقدم الكلام على معناه (و) صلى الله وسلم على (كل ناسج) أي
سالك (على منواله) أي على طريقته ﷺ جعلنا الله تعالى من المهتدين بأنوار شريعته. المقتفين
لآثار طريقته. وصيرنا من خيار أمته المرضية. وعافانا من كل معصية ورزية. وتوفانا على ملته السمحة الزكية.
وحشرنا في زمرة يوم تذهل الأصول عن الترية. وأوردنا حوضه وأرانا روضه. ونصرنا على الحساد والأعداء.
ووقانا الشمة وعضال الداء. وأعادنا من شرور أنفسنا واتباع أهوائنا. ومنحنا سعادة الدارين. وجنبنا الشيطان
الرجيم ذا المين. وورزقنا من العمر الطويل أسعده. ومن العيش الهنيئ أرغده. وسلك بنا طرق السعادة. ومنحنا
الحسن وزيادة. وكفانا المهمات. وأجزل لنا الحسنات. وكللنا بكماله. وأسبل علينا ذيل ستره وفاضاله. وتم
بالصالحات أعمالنا. وختم بالسعادة آجالنا. بحجابه الشريف وقدره الشريف صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا
وشرفا لديه. هذا. والمرجو من طالع في هذا الشرح فاطلع على هفوة أوزلة أن لا يبادر قبل التروي والتحقق
بل ولو بعدها بالانكار فذلك أمر لم تسلم الحقيقة من مثله والكريم من يقبل العثرات ويعفون السيئات
ولاسيما من مثلي البائس الفقير فان ذهني كليل وسهوي كثير. على أن لي أعذارا أيضا لو أوضحت لك بعضها
أوجبت على نفسك لي حسن الاعضا وأي انسان من النوع البشري ماعدا الجناب النبوي مصان عن
الغلط. وأي مؤلف ألف بين القلوب حتى قيل من جميعهم ما أخطأ قط. وإذا كنت تعلم أن ذلك أمر جائز
عليك وهذا الشرح بمنتهى قدساقه الله تعالى بلا مشقة عليك اليك. فاحمد الله مولاك واعذر أخاك واشكر الناس

النبي ﷺ تابع لشريعته متقيده بمقتضاها واستعير النسيج للسالك ثم اشتق منه
ناسج بمعنى سالك على طريق الاستعارة التصريحية التبعية (قوله وأي مؤلف الخ) أي مصنف ألف أي جمع بين القلوب في تأليفه
وتصنيفه حتى قيل من جميعهم أي حتى قال جميع أرباب تلك القلوب المؤلفة المجتمعة على رأي واحد ان هذا المؤلف ما أخطأ في تأليفه قط لم
يوجد ذلك فان الخطأ والسهو والغلط والنسيان من لوازم الانسان الامن عصمه الرحمن ولا يخفى أن في إعادة ضمير جميعهم إلى أرباب القلوب
من الحسنات البديعية الاستخدام على حد قول الشاعر:
(قوله وإذا كنت تعلم أن ذلك) أي كون الانسان البشري المذكور ليس مصانا عن الغلط أمر جائز عليك وعلى مثلك من أبناء جنسك
وقوله عليك متعلق بمشقة وقوله اليك متعلق بساقه الله وقوله فاحمد الله مولاك جواب اذا

(قوله ثم خذ الدر من الصدف) الدر معلوم والصدف بفتح حين غشاؤه والمعنى أنك إذا قرأت هذا الشرح وتأملت فيه صوابا وخطأ
وحسنا وقبيحا ومستقيما ومعوجا وزينا وشينا فخذ منه الصواب والحسن والمستقيم والزين واترك أصدادها ففيه استعارة تصريحية
أصلية حيث شبه المسائل الحسنة النفيسة الموافقة للحق بالدر بجامع الحسن في كل واستعير اسم المشبه به وهو الدر للمشبه وهو المسائل الحسنة
المذكورة على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية أيضا ولفظ الصدف ترشيح وهو إباق على معناه بأن لا يقصده إلا تقوية الاستعارة
أو مستعار للشيء المتروك ففيه استعارة تصريحية أصلية أيضا حيث شبه الشيء بالصدف بجامع الترك في كل لأنه كما يؤخذ الدر من الصدف
ويترك ذلك الصدف كذلك تؤخذ المسائل الحسنة النفيسة من الكتاب ويترك ضدها واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة
التصريحية الأصلية (قوله واتهنز الفرصة) أي اغتنم الغنيمة قال في المختار التهنز كالفرصة وزنا ومعنى واتهنزها اغتنمها يقال وجد فلان
فرصة واتهنز فلان الفرصة اغتنمها وفاز بها واقتصرها أيضا اغتنمها اه وقوله فانها أي الفرصة صدف بضم ففتح أي عزيزة لا توجد في كل
وقت وإنما توجد في وقت دون آخر * وحاصل المعنى اغتنم الغنيمة من الأيام والأوقات وهي وقت الصحة والفرغ واصرفها في الطاعات التي منها
الاشتغال بالعلم والتعلم والتعليم فانها عزيزة لا توجد في كل وقت قال ﷺ «اغتنم خمسا قبل خمس حياتك قبل موتك وصحتك قبل
سقمك وفرغك قبل شغلك وشبابك قبل هرمك وغناك قبل فقرك» ومن المعلوم أن الأوقات إذا صرفت في خير وعبادة فهي غنيمة
والأفهي تضييع وخسران وغرم وفاتها بلاخير ولاعبادة لا يمكن تعويضه (١٦٣) ومن ثم قيل الوقت سيف ان

فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن نظر إلى غيب أخيه ونسى غيب نفسه فقد عميت عيناه ثم خذ الدر من
الصدف واتهنز الفرصة فانها صدف. وانظر إلى القول لا القائل. والافذلك أمر ليس تحته طائل. وتأمل تأمل مستخبر
فان رأيت ما يعجبك فاقبل وأقبل والافأدبر. وادع إلى ان ظفرت بمسألة من العيوب سالمة. بالقبول والرضا وحسن
الخاتمة. وبالغ إلى ان رأيت زلة في العذرة. واطلب التوفيق والعفو والمغفرة. فقبول العذر واجب على كل كريم. ومن عفا
وأصلح فأجره على العزير الحكيم * وهذا وقد انتهت من تحريره وفرغت من تحبيره في أواسط شهر ربيع الثاني عام
ألف وثلثمائة وأحد عشر من هجرة من خص بالسبع المثاني ﷺ وعلى آله وصحبه وشرف وكرم. وقد كنت
سودت معظمه في حياة شيخى المؤلف رحمه الله عليه فهيا الله تعالى تميمه وتبييضه في التاريخ المومني اليه ولم يكن قط
في ظني أن يجيء على هذا الموال لقلة البضاعة وتشويش البال ولكن فضل الله تعالى حصل بواسطة المصطفى بدر
التمام. وبركة شيخى المؤلف رحمه العلام. هذا. واني أحمد الله تعالى على إتمامه وأشكره تعالى على حسن
اختتامه وأؤمل منه سبحانه وتعالى أن يكون وضعه كما يود الأملون وأرغب اليه جل وعلا أن يحسن وصفه كما يروم
الراغبون وأسأله تعالى كانه فضل بالتمام من جوده وفضله. أن ينفع به كانه نفع بأصله. وأن يكون ذلك سببا لغفرانه
وموجب الدارين لأحسانه طابا منه تعالى أن يحله محل القبول. ويبلغني بسببه أعظم المأمول. حتى يصير كفاية

لم تقطعه قطعك
أي ان لم تشغله
بالعبادة فانك
فاغتنم ساعتك
بأنصاف العبادات
وأبواب الطاعات
فان ماضى فات
وأين ما هو آت
وما أحسن من قال:
انما هذه الحياة
متاع
فالسفيه الغبي
من يصطفها

ما مضى فات والمؤمل غيب * ولك الساعة التي أنت فيها * ولاخر * يامنقها عمره على كاس لحين * إياك أن يفتنك الدهر بعين
ما فات مضى وما سيأتيك فأين * قم واغتنم الفرصة بين العدمين * هذا ولا يخفى ان بين صدف وصدف من الحسنات البديعية الجناس المحرف
وهو ما اتفق ركناء في أعداد الحروف وتربيتها واختلاف في هيئة الحروف فقطسمى بذلك لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر مثل قوله:
والحسن يظهر في شيتين رونقه * بيت من الشعر أوبيت من الشعر

أكرم بخلق نبي زانه خلق * فالخلق متسق والخلق ذو عظم
حسن الله خلقنا وخلقنا بجاه طه شفيعنا وملاذنا ﷺ
وعلى آله وصحبه وكل منتم اليه آمين (قوله فان رأيت ما يعجبك فاقبل وأقبل) الأول مأخوذ من القبول والثاني مأخوذ من الاقبال
والمعنى فان رأيت ما يعجبك فاقبله قبل لا تاما وأقبل عليه اقبالا كليا وقوله والأي وان لم ترم ما يعجبك بأن رأيت ضد ذلك فأدبر وهزته همزة
قطع. قطع الله عنا الشر والشك وسوء الوهم وواصلنا بالخير واليقين وحسن الجزم ومنحنا التوفيق والسداد ومن علينا بالخط الأوفى والرشاد
ورزقنا السعادة في الدنيا والآخرة وأنالنا المراتب العالية الفاخرة وأعطانا سؤلنا بجاه شفيعنا وملاذنا وجعل أيامنا سعيدة وأوقاتنا
حميدة وخلقنا بأخلاق أشرف الخلق وكلنا بكماله الفائق * هذا وقد انتهت من تحريره هذه الهوامش بعون منيل الفتح مع مقابلة الأصل
وهو الشرح في أواخر رجب الأصب الذي تصب فيه الرحمت صباحا ألف وثلثمائة وأثنى عشر من هجرة النبي المفترض صلى الله وسلم عليه وزاده
فضلا وشرفا لديه وعلى آباءه وأخوانه من الأنبياء والمرسلين وآل كل والصحابه والتابعين وتابعيهم إلى يوم الجزاء سيما العلماء والأولياء صلاة
وسلاما نحوز بهما كل مأمول ونحظى بهما بالرضا والقبول ونعطى المرام ونفوز بحسن الختام

في كل مهمة. وعدة اتحصى به من كل محنة مدلهمة. وأكتسب به مواهبه الدنية. وتتابع نعمه السنية. وأن
يزيح عنا ما يكدر البال. ويحول حالنا إلى أحسن حال. راجيا منه سبحانه وتعالى أن يجعل له في القلوب من
المودة منزلة. ويبلغ به كل مؤمل في الدارين أمله. وأن يلفظ في جميع الأمور المقضية. ويجعل سعي مشكورا
لديه في كل قضية. ويقبل هذا التصنيف. وينجح ثواب هذا التأليف. وأن يدرجني في جملة العلماء العاملين.
وأن ينظمي في سلك الصالحين المخلصين. ويحفي بالعناية والرعاية والحماية. ويتولاني بالوقاية والهداية والكفاية.
ويقيني كرب المعاد وأمله. وينهني بره الهامى وكرمه. وأن يعفو عما طغى به القلم. أوزلت في بعض كلماته القدم.
أوصدر تكاسل في التنقيح. أوتوان في بيان التصحيح. مستعينا برب السموات والارض من جاهل
تحامل فأخذته العزة على استكبارا. وحاسد عرف الحق وتجاهل فحملته الانفة على الاعراض استحقارا
لى واستصغارا. مبتهلا إليه عز سلطانه وجل شأنه بجاه ملاذنا أن لا يخيب سعيينا فهو الجواد الذي لا يخيب
من رجاه. ولا يخذل من قطع عما سواه رجاه. وأن يخلصنا من محن الدنيا وفتنه الدين. ويجعلنا من حربه
المفلحين. وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايعنا والمحبين. ولمن دعا لنا ولمن له حق علينا والمسلمين. وأن يجعل
عملي خالصا لوجهه الكريم. وسببا للنظر الى وجهه المصون في دار النعيم. وأن يمن علينا بحسن الختام
بجاهه عليه الصلاة والسلام. أنه منعم كريم. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم. والحمد لله أولا وآخرا
وباطنا وظاهرا. والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين. وعلى آيائه وإخوانه من الأنبياء والمرسلين
وآله السادة الأطهار وأصحابه القادة الأخيار. وعلى كافة العلماء العاملين. سيما شيخى المؤلف فخر العارفين
صلاة وسلاما نحوز بهما الرضا والقبول. وبلوغ القصد والمأمول. ونحظى بهما بالسعادة التي لا يعرفها
انقسام. ونيل المعالى وحسن الختام

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
٢٦	٢ مقدمة الكتاب
٦٧	٤ الفن الأول من الفنون الأربعة المتقدمة
٦٧	فن التوحيد
٦٩	٥ الفن الثاني علم أصول الفقه
٦٩	٦ الفن الثالث علم الفقه
٧١	٧ الفن الرابع علم التصوف
٧٢	١٤ خطبة الكتاب
٧٢	١٨ بيان فضل العلم وما ورد فيه
٧٣	٢٢ فائدة اعلم انه اذا قال الناقل الخ
٧٣	٢٤ تنبيهات الأول الخ
٧٤	٢٨ فصل في بيان أركان الدين
٧٥	٣٢ تنمة قال الوالد رحمه الله الخ
٧٦	٣٣ تنمة يجب الايمان أيضا بأن الخ
٧٦	٣٦ فصل في بيان ما يجب على المكلف معرفته
٧٧	٤٧ خاتمة اعلم ان الحق أن آياه ﷺ موحدون
٧٩	٥٠ تنبيه لم براع المصنف ترتيب زوجه ﷺ
٨١	٥٠ خاتمة يجمع معاني هذه العقائد الخ
٨٢	٥٠ فصل في بعض ما يلزم المكلف فعله
٨٣	٥١ فصل في بيان معنى الدين الخ
٨٣	٥٢ فصل في أحكام الطهارة
٨٤	٥٥ تنبيه تحصل من كلام المصنف الخ
٨٤	٥٥ فصل في آداب قاضي الحاجة
٨٧	٥٧ تنمة بقى من الآداب الخ
٩٦	٥٧ فصل في الاستنجاء
٩٧	٥٨ تنمة يشترط في جواز الاستنجاء الخ
٩٧	٥٨ تنمة يسن الاستنجاء باليسار
٩٧	٥٨ فصل في شروط الوضوء
٩٧	٦٣ تنمة بقى من سنن الوضوء اطالة غرته الخ
٩٧	٦٥ فصل في حكم المسح على الخفين
٩٧	٩٧ فائدة يسن التعوذ عينا الخ
٩٧	٩٩ تنمة قد أشرنا فيما تقدم أن المصنف لم يذكر الخ

١٠١	تتمة بقى من المكروهات أشياء الخ
١٠٢	فصل في بيان أحكام الجماعة
١٠٥	فصل في بيان شرائط صحة الجمعة
١٠٧	فصل في بيان أصناف الناس في الجمعة
١٠٨	فصل في بيان كيفية صلاة المسافر
١١١	خاتمة في جواز الجمع بالمرض
١١١	فصل في بيان صلاة النافلة
١١٢	فائدة في الدعاء بعد صلاة الضحى
١١٤	تتمة يسن التكبير ليلتي العيدين
١١٦	خاتمة في قضاء الفرائض والنوافل المؤقتة
١١٦	فصل فيما يتعلق بالميت
١١٩	فرع يحرم كتابة شيء من القرآن الخ
١٢٠	تنبيه يشترط في صلاة الجنائز شروط الصلاة
١٢١	فصل في بيان كيفية الصلاة على الميت
١٢٣	تنبيه يجوز أن يأتي بالضمائر مذكرة الخ
١٢٤	فصل في بيان أحكام الزكاة
١٢٥	فصل في زكاة النقدين
١٢٥	فائدة الأوراق المنقوشة الخ
١٢٥	فصل في مقدار نصاب الأبل الخ

١٢٦	فصل في بيان مقدار نصاب البقر
١٢٦	فصل في بيان مقدار نصاب القوت
١٢٧	فصل في بيان زكاة البدن
١٢٧	تنبيه ظاهر قوله مكلف الخ
١٢٨	فصل في بيان قسم الزكاة
١٣٠	فرع لا يجوز نقل الزكاة الخ
١٣١	فصل في بيان أحكام الصوم
١٣٣	فصل فيما يبطل الصوم
١٣٤	فصل في تقسيم الصوم الى مفروض الخ
١٣٥	فصل في بيان حكم الاعتكاف
١٣٧	فصل في بيان أحكام الحج والعمرة
١٤٠	فصل في محرمات الاحرام
١٤٢	تتمة الدم الواجب حيث أطلق الخ
١٤٢	فصل في شروط الطواف
١٤٥	فصل في شروط السعى
١٤٥	تتمة لم يذكر المصنف سنن السعى الخ
١٤٥	مهمة في زيارته ﷺ
١٤٦	خاتمة في نبذة من التصوف

تم الفهرس

اللبؤل والمرحبات

فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ

إماما المحدثين

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ بَرْدِ بْنِ الْخَارِ
وَأَبُو الْحَسَنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقَشِيرِيُّ النِّسَابُورِيُّ
فِي صِحِّهِمَا الَّذَيْنِ هُمَا أَصْحَابُ الْكِتَابِ الْمَصْنُفَةِ

وضعه

بِحَقِّهِمَا

جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي اتفق عليها إماما المحدثين : الإمام البخارى والإمام مسلم
وقد أجمع المحدثون والحفاظ على أن أصح الأحاديث ما اتفق عليه الشيخان .

وقد سلك في تأليفه مسلكا حميدا جامعا للفوائد حائرا للراغب حيث توخى في ترتيب
كتابه ترتيب صحيح الإمام مسلم ؛ وأخذ أسماء كتبه وأبوابه مع أرقامها ؛ وأخذ من صحيح
البخارى نص الحديث الذى وافقه مسلم عليه .

وقد قيد متن الحديث بالشكل الكامل ووضع عليه مؤلفه شرحا لطيفا يحل ألفاظ الحديث
ويبين ما فيه من الفوائد بعبارة سهلة خالية من التعقيد . وبالجملة فهذا الكتاب العظيم يفنى
القارى عن البحث في بطون الكتب المطولة ومراجعة الشروح الواسعة الكبيرة ويوفر على
القارى وقته . وهو مطبوع طبعا حسنا على ورق صقيل جيد . ويقع في ثلاثة أجزاء من
القطع الكبير .

يطلب من

بازاخة الكتب العربية

صيسى البابی الجلبى وشركاه